



جامعة الجزائر 2 - أبو القاسم سعد الله

كلية العلوم الاجتماعية

قسم علم الاجتماع



أطروحة دكتوراه علوم

تخصص علم الاجتماع السياسي

إشكالية بناء الهوية الوطنية بين السلطة السياسية والسلطة الدينية

دراسة في التاريخ الاجتماعي للجزائر بين 1930 و 2000

إعداد الطالب: محمد قارة

إشراف الأستاذ الدكتور: خليفة بوزبرة

أعضاء لجنة المناقشة		
أ. د عبد العزيز راسمال	جامعة الجزائر 2	رئيسا
أ. د خليفة بوزبرة	جامعة الجزائر 2	مشرفا ومقررا
أ د مشتة ياسين	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
د نوال بوخاتم	جامعة الجزائر 2	عضوا مناقشا
د عزوط غنية	المدرسة العليا للعلوم السياسية	عضوا مناقشا
د حكيم حوسام	جامعة الجزائر 3	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2025/2024



**Algiers 2 University – Abou El-Kacem
Saadallah**

**Faculty of Social Sciences
Department of Sociology**



**Doctorate of Science Thesis
Political Sociology**

The Problem of National Identity Construction Between Political and Religious Authority

A Study in the Social History of Algeria Between 1930 and 2000

Prepared by: Mohammed Kara

Supervised by Professor Dr. Khalifa Bouzbara

Members of the discussion committee		
Prof. Dr. Abdelaziz Rasmal	University of Algiers 2	President
Prof. Dr. Khalifa Bouzebra	University of Algiers 2	Supervisor and Rapporteur
Prof. Dr. Mechta Yassine	University of Algiers 2	Discussant
Dr. Nawal Boukhatem	University of Algiers 2	Discussant
Dr. Azzout Ghania	Higher School of Political Sciences	Discussant
Dr. Hakim Houssam	University of Algiers 3	Discussant

School Year 2024/2025

ملخص

تتناول هذه الأطروحة مشكلة بناء الهوية الوطنية في الجزائر من خلال تحليل دور السلطة السياسية من جهة والسلطة الدينية من جهة أخرى في تشكيل الهوية والتأثير عليها. وتغطي الدراسة الفترة من 1930 إلى 2000، حيث تقدم تحليلا تاريخيا وسوسيولوجيا وسياسيا، مع التركيز على اللغة والعرق والإثنية والخطاب الديني والأيدولوجيات السياسية كعناصر تأثير أساسية في الهوية الوطنية. وباستخدام منهج بحثي نوعي، تضمن طريقة دلفي في جانبه التطبيقي، وتبنى منهجا تاريخيا تحليليا وأدوات تفكيكية، حيث يسعى هذا البحث إلى بناء نموذج مفاهيمي للهوية الوطنية المعاصرة والشاملة في الجزائر.

يضع الفصل الأول الأسس النظرية والمنهجية للدراسة. ويشرح أهمية البحث، وأسباب اختيار الموضوع، وأهداف الدراسة، والذي يشمل مقدمة لفهم علاقة السلطتين السياسية والدينية بالهوية الوطنية. كما يتم تحديد إشكالية الدراسة، مع التركيز على التوترات التاريخية والأيدولوجية بين حوكمة الدولة والتأثير الديني والسياقات التاريخية. بالإضافة إلى ذلك، يستعرض هذا الفصل المفاهيم الأساسية المتعلقة بالهوية، والدراسات السابقة، والإطار النظري للدراسة ومختلف النظريات التي عالجت موضوع الهوية، بالإضافة إلى تبيان الأسلوب المنهجي المتبع في البحث النظري والتطبيقي.

يستكشف الفصل الثاني من الدراسة النظرية كيف أثرت السلطة السياسية على الهوية الوطنية، وخاصة من خلال سياسات اللغة وهياكل الحكم والتوترات السياسية. فيناقش دور اللغة في تشكيل الوعي الوطني ومحاولات النظام السياسي للسيطرة على التحول اللغوي، ونهجه في التعامل مع الصراع اللغوي، وخاصة سياسة التعريب وتعامله مع الهوية الثقافية الأمازيغية. بالإضافة إلى تعرضنا للأزمة الأمازيغية التاريخية، وحملاتها السياسية والهوياتية، وتأثيراتها الطويلة الأمد على الوحدة الوطنية. كما يتعرض الفصل لتأثيرات السياسات التعليمية والجامعة على تشكيل الوعي الهوياتي والهوية الوطنية، وذلك من خلال بسط مختلف الإصلاحات التعليمية ومخرجاتها، خصوصا تلك التي جاءت ردا على التواجد الاستعماري ومخلفاته الأيدولوجية. كما ناقشنا تأثير الصراعات اللغوية على بناء هوية وطنية موحدة، مع توضيح كيف شكلت سياسات الدولة الانقسامات الاجتماعية والسياسية.

يحلل الفصل الثالث تأثير السلطة الدينية على تشكيل الهوية الوطنية. حيث يركز النقاش على تأثير الخطاب الديني على البنية الإثنية للمجتمع الجزائري، وطرق تشكيله للقوميات. معرجين كذلك على العلاقة بين الخطاب الديني واللغة، ودراسة كيف أثرت "الأسلمة" و "التعريب" على السياسات اللغوية وسياسات الهوية. كما تعمقنا في دور الحركات الفكرية الإسلامية في تشكيل الهوية الوطنية، بما في ذلك تأثير التيارات السلفية والصوفية والإسلامية الحديثة. مروراً بالدور السياسي للزوايا وكيفية مساهمتها غداة الاستقلال في الحفاظ على الهوية الوطنية. كما تعرضنا لدور الخطاب الرسمي المسجدي في تشكيل الهوية الوطنية ومكانة المسجد لدى عامة الناس، ودرجة تأثيره على مختلف مدخلات الهوية الأخرى. بالإضافة إلى دور الإسلام الإصلاحى وحركات الإسلام السياسي في التأثير على المشهد الهوياتي وعلى العلاقات الاجتماعية والوعي الجمعي والممارسة السياسية. لنختم الفصل بتحليل دور ومكانة الحركة السلفية كتيار فكري ظهر في نهاية الثمانينات واستمر وجوده في المشهد السياسي والاجتماعي والثقافي، وكيفية تعامل النظام السياسي مع هذا الفكر الجديد نسبياً، بالإضافة إلى تبيان دوره وعلاقته بتشكيل الهوية الوطنية ضمن التفاعلات السياسية والدينية والإيديولوجية الحاصلة، ويبين هذا الفصل بصفة عامة كيف شكل الفكر الديني الثقافة الجزائرية، مع تسليط الضوء على التفاعل بين السياسة والقيم الإسلامية والهوية الثقافية.

يقترح الفصل الرابع إطاراً شاملاً وحديثاً لبناء هوية وطنية معاصرة تدمج التحولات التاريخية واللغوية والسياسية والتكنولوجية. حيث يتضمن النموذج المقترح الاعتراف بدور التنوع العرقي والإثني في تعزيز الهوية الوطنية الشاملة، من خلال رؤية معاصرة لدور التركيبة العرقية في تشكيل الهويات، بالإضافة إلى تحليل الإيديولوجية السياسية لدى النخب الحاكمة باعتبارها عاملاً من عوامل تشكيل الهوية، وتبيان دور الخطاب السياسي المتوازن والتعددي في إرساء هوية وطنية معاصرة وشاملة. كما قمنا باستكشاف دور التحول الرقمي والهوية الرقمية، وخاصة كيف يمكن للتكنولوجيا ووسائل التواصل الاجتماعي والحوكمة الرقمية أن تعمل على إضفاء الطابع الديمقراطي والتعددي على بناء الهوية. لنخلص في النهاية إلى محاولة تطوير نموذج تصوري لهوية وطنية مركبة وشاملة في إطار مشروع وطني يتميز بالشمولية والتعدد والإدماج الهوياتي المتعدد دون تهميش أو إقصاء.

يوضح الفصل الخامس منهجية البحث التطبيقي الذي قمنا به ضمن دراستنا هذه، حيث تعرضنا لشرح التقنية المستعملة وهي تقنية "دلفي" وكيف تم تكيفها لتناسب مع البحث الكيفي، وكذا خطوات تطبيقها، مع تفصيل كيفية جمع آراء الخبراء وتحليلها لاختبار فرضيات الدراسة والنموذج المفاهيمي. كما يشمل هذا الفصل مجالات الدراسة، المكانية والزمانية والبشرية، مع تحديد تركيز البحث من خلال أسلوب اختيار العينة وجمع البيانات وطرق استعمال وتحليل المقابلة والاستمارة.

يقدم الفصل الأخير تحليلاً لنتائج الدراسة التطبيقية، مع التركيز على تفكيك استجابات استبيان طريقة "دلفي"، واستعمال استنتاجات الفصول النظرية وإسقاطاتها على نتائج تقنية "دلفي". حيث تتضمن النتائج الرئيسية تأكيد تأثير السلطتين السياسية والدينية في تشكيل الهوية الوطنية بعدة طرق، وذلك من خلال اختبار فرضيات الدراسة في ضوء نتائج البحث التجريبية، وإظهار كيف تساهم العوامل اللغوية والتعليمية والدينية والسياسية في تشكيل الهوية. كما توصلنا إلى تحديد الثغرات الحرجة في خطاب الهوية الوطنية واقتراح الحلول لتعزيز الشمولية والتماسك الوطني. وذلك تأكيداً على النموذج المفاهيمي الذي تم اقتراحه في الفصل الرابع.

شكر وعرافان

انطلاقاً من مبدأ "لا يشكر الله من لا يشكر الناس" وإيماناً بأن الشكر والعرافان والاعتراف بالجميل من شيم الكرماء، فلا يسعني في نهاية هذه المحطة من محطات طلب العلم إلا التقدم بأسمى عبارات الشكر والعرافان إلى كل من علمني حرفاً، وأعانني وساعدني في كل مسيرتي العلمية، وليس في هذه الأطروحة فحسب، من الدراسة الابتدائية وصولاً إلى مرحلة الدكتوراه، والتي هي محصلة جهود متراكمة ومتتابعة طوال سنوات من الجد والتعب والصبر. وأخص بالذكر الأستاذ المشرف الدكتور "خليفة بوزيرة" على إشرافه على هذا العمل وصبره الطويل حتى إنجاز هذه الأطروحة. كما أشكر كل أصدقائي وزملائي الأساتذة بجامعة جيجل وقسنطينة على مرافقتهم لي وملاحظاتهم ونقاشاتهم الرائعة، والتي ألهمتني في كثير من مضامين هذا العمل الأكاديمي.

في النهاية، أتوجه بالشكر الجزيل لعائلي الكبيرة وعلى رأسهم أبي رحمه الله وأمي حفظها الله وكل إخوتي وأخواتي على دعمهم وكل ما قدموه لي طيلة حياتي، وإلى عائلي الصغيرة، زوجتي وأبنائي حفظهم الله على دعمهم المتواصل واللامحدود، وعلى صبرهم الجميل على غيابي وتقصيري طوال سنوات إنجاز هذه الأطروحة وما قبلها. فأسأل الله العليّ القدير أن يجزيهم عني خير الجزاء، وأن يكتب لي ولهم أجر طلب العلم، ويجعله خالصاً لوجهه الكريم.

الفهرس

ملخص

شكر وعرفان

10	 مقدمة
12	 الفصل الأول: مقارنة منهجية ومعرفية لموضوع الدراسة
13	 تمهيد
13	 أولاً: الجانب المنهجي
13	 1. أسباب اختيار الموضوع
15	 2. أهمية الدراسة
16	 3. أهداف الدراسة
17	 4. إشكالية الدراسة
23	 5. فرضيات الدراسة
24	 ثانياً: الجانب المعرفي
24	 1. مفاهيم الدراسة
37	 2. دراسات سابقة
41	 3. الإطار النظري للدراسة
57	 4. منهجية الدراسة
58	 خلاصة الفصل
59	 الفصل الثاني: السلطة السياسية وبناء الهوية الوطنية

60	تمهيد
61	1. مقارنة مفاهيمية لإشكالية اللغة والهوية
63	2. اللغة ونشوء الهوية
65	3. النظام السياسي بين التحول اللغوي والهوية
67	4. النظام السياسي والصراع اللغوي في الجزائر
72	5. الأزمة الأمازيغية وارهاساتها الهوية والسياسية
75	6. تأثيرات الصراع اللغوي على بناء الهوية الوطنية
78	7. السياسات التعليمية وصناعة الهوية
83	8. بناء الهوية الوطنية بين اللغة والسياسات التعليمية
86	9. التعليم العالي وتشكيل الهوية الوطنية
89	خلاصة الفصل
91	الفصل الثالث: السلطة الدينية وبناء الهوية الوطنية
92	تمهيد
93	1. القومية وتشكل الهويات الدينية
96	2. الزوايا في الجزائر بين الدور السياسي وبناء الهوية الوطنية
101	3. بناء الهوية الوطنية بين الخطاب الصوفي والخطاب الإصلاحية
104	4. إرهاسات الهوية ضمن الخطاب المسجدي الرسمي
112	5. حركات الإسلام السياسي وبناء الهوية الوطنية
117	6. حركة الدعوة السلفية والهوية الوطنية

124	 خلاصة الفصل
127	 الفصل الرابع: نموذج تصوري لعملية بناء هوية وطنية معاصرة
128	 تمهيد
129	1. تصور معاصر لمفهوم ودور التركيبة العرقية/الإثنية في بناء الهوية
135	2. الإيديولوجيا السياسية: مكون هوياتي أو عامل تشكيل هوياتي
139	3. اللغة وبناء الهوية - رؤية معاصرة
144	4. التحول الرقمي وبناء هوية وطنية معاصرة
150	5. نموذج تصوري لبناء هوية وطنية مركبة شاملة وحديثة في الجزائر
154	 خلاصة الفصل
157	 الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية
158	 تمهيد
159	1. مجالات الدراسة
161	2. شرح طريقة دلفي
162	3. تكييف طريقة دلفي مع البحث الكيفي
165	4. العينة وطريقة اختيارها
166	5. المقابلة
166	6. الاستمارة
170	 خلاصة الفصل
171	 الفصل السادس: نتائج الدراسة والاستنتاج العام

172	تمهيد
173	1. تحليل وتفسير نتائج استمارة المرحلة الأولى
196	2. تحليل وتفسير نتائج استمارة المرحلة الثانية
208	3. اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة
215	4. اختبار الفرضية الرئيسية
216	5. الاستنتاج العام
223	خاتمة
225	قائمة المراجع

مقدمة

لقد تشكلت الهوية الوطنية الجزائرية بشكل عميق من خلال التحولات التاريخية والاجتماعية والسياسية والدينية، وخاصة في الفترة من 1930 إلى 2000 بمراحلتيها. فقبل الاستقلال، كانت الجزائر خاضعة لسياسات الاستعمار الفرنسي التي هدفت إلى محو الهويات الثقافية واللغوية الأصلية، وفرض اللغة الفرنسية كلغة مهيمنة وتهميش اللغة العربية واللهجات البربرية المتنوعة. وخلال هذه الفترة، تشكلت بعض معالم الهوية الوطنية إلى حد كبير من خلال حركات المقاومة الاجتماعية والمسلحة، وخاصة تلك التي استندت إلى القيم الإسلامية والعمق العربي كعوامل توحيدية ضد الحكم والوجود الاستعماري.

ومع تحقيق الاستقلال في عام 1962، واجهت الدولة الجزائرية الفتية تحدي بناء هوية وطنية متماسكة في مجتمع يتميز بالتنوع العرقي واللغوي والأيدولوجي. وسعت النخب الحاكمة إلى صياغة وعي وطني موحد من خلال سياسات التعريب، ومركزية السلطة السياسية، وتعزيز الإسلام كأساس للقيم الوطنية، واعتبار الثورة التحريرية والفكر الثوري منطلقا للخطاب السياسي وعدسة للنظر إلى مختلف الديناميكيات الاجتماعية وحتى تصنيفها. وبينما ساهمت هذه التدابير في صناعة وحدة اجتماعية قائمة على مركزية السلط المتعددة ووحداوية الخطاب، عملت من جهة أخرى على تهميش الثقافة الأمازيغية وقمع سرديات الهوية البديلة، مما أدى إلى خلق توترات سياسية ومظلومية ثقافية استمرت في العقود التي أعقبت الاستقلال، وأصبحت قاعدة لحركات اجتماعية وثقافية وسياسية ساهمت بشكل كبير في إذكاء النقاش الهوياتي وتعميق إشكالية بناء الهوية الوطنية.

كان التفاعل بين السلطتين السياسية والدينية عاملا حاسما في تطور الهوية الوطنية وتبلورها. فقد اعتمدت النخب السياسية الحاكمة والمعارضة تاريخيا على الشرعية الثورية ودعّمتها بالشرعية الدينية للحفاظ على السلطة وفرض رؤية وطنية مشتركة. حيث عملت الدولة ممثلة في النظام السياسي على السيطرة على الخطاب الديني من خلال تأطير المساجد والمؤسسات الدينية وفرض سيطرتها عليها، ووضع الدين الإسلامي كركيزة للهوية مع الحد من الحركات الدينية المستقلة. ومع ذلك، فإن صعود الإسلام السياسي في الثمانينيات والتسعينيات شكّل تحديا لسلطة الدولة وهيمنتها، مما أدى إلى بروز نقاشات وصراعات حول دور الدين في الحكم والمجتمع وتشكيل خطاب الهوية الوطنية.

كما أدى الصراع المسلح في التسعينيات بين النظام السياسي والفصائل الإسلامية المختلفة إلى تعميق الانقسام بين السياسات القومية العلمانية وحركات الهوية الدينية. وفي حين حافظت الدولة على سيطرتها على خطاب الهوية الوطنية من خلال استغلال النفوذ الديني لمؤسساتها، ظلت التوترات قائمة فيما يتعلق بالتوازن بين النفوذ الديني على فئات المجتمع وتشكيل الهوية الوطنية ضمن الأطر الرسمية للدولة.

على مدار التاريخ الجزائري، سواء قبل أو بعد الاستقلال، دارت نقاشات الهوية حول التنوع العرقي، وسياسات اللغة، ودور الإسلام في الحكم. وقد أدى فرض سياسات التعريب إلى حساسية مفرطة لدى المجتمعات الأمازيغية، مما أدى إلى الاحتجاجات والمطالبة بالاعتراف اللغوي والثقافي، وما صاحب ذلك من استغلال سياسي. بالإضافة إلى ذلك، أثار استمرار هيمنة الخطاب الإسلامي في مناقشات الهوية الوطنية مخاوف بشأن استبعاد وجهات النظر العلمانية والتعددية لدى بعض النخب النافذة.

بمجرد خروج الجزائر من نفق الاقتتال والصراع الداخلي، أصبح تشكيل وبناء هوية وطنية حديثة، شاملة وواضحة ضرورة مجتمعية وسياسية وأمنية. إذ يجب أن يحتضن نموذج الهوية الوطنية الناجح التراث المتعدد الثقافات للجزائر، ويدمج المكونات العربية والأمازيغية والإسلامية مع الاعتراف بأهمية التحولات المدنية والرقمية. تقترح هذه الأطروحة إطارا مفاهيميا لبناء هوية وطنية مركبة تُوازن بين الاستمرارية التاريخية والعمق المجتمعي ومتطلبات الحكم المعاصرة. فمن خلال دراسة التفاعلات التاريخية بين السلطين السياسية والدينية، وتحليل دور اللغة والتحول الرقمي، والنظر في الديناميكيات السياسية والاجتماعية في مرحلة ما بعد الاستقلال، تهدف هذه الدراسة إلى توفير إطار لهوية وطنية مركبة شاملة ومستقرة وقابلة للتكيف مع حقائق الجزائر الحديثة وتحديات الظروف السياسية والاجتماعية والاقتصادية الراهنة.

الفصل الأول: مقارنة منهجية ومعرفية لموضوع الدراسة

تمهيد

أولاً: الجانب المنهجي

1. أسباب اختيار الموضوع
2. أهمية الدراسة
3. أهداف الدراسة
4. إشكالية الدراسة
5. فرضيات الدراسة

ثانياً: الجانب المعرفي

1. مفاهيم الدراسة
2. دراسات سابقة
3. الإطار النظري للدراسة
4. منهجية الدراسة

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر الجانب المنهجي والمعرفي للدراسة شرطا أساسيا، الهدف منه هو وضع الأطر المنهجية للموضوع وحصره ضمن حدود تمكّن الباحث من الإحاطة به وتجعله قابلا للتحليل والاستنتاج. كما يسمح لنا هذا الفصل من الغوص بطريقة منهجية تحليلية ضمن موضوع الهوية وإشكالاتها، خصوصا فيما يتعلق بالدراسات السابقة والمشابهة، والتي مكنتني من حصر الموضوع أكثر وتهديه منهجيا، مع بعض الإضافات الضرورية التي رأيت أن الاستغناء عنها يجعل الموضوع قاصرا وربما يخل بعملية التحليل والتركيب. سنعرض في الجزء الأول من هذا الفصل الجانب المنهجي للدراسة بدءا بأسباب اختيار الموضوع، ثم أهداف وأهمية الدراسة، وصولا إلى بناء الإشكالية وصياغة التساؤلات الأساسية والفرعية المرتبطة بموضوع البحث. بينما نتطرق في الجزء الثاني من هذا الفصل إلى الجانب المعرفي المتعلق بالتعاريف والمفاهيم والدراسات السابقة والأطر النظرية للموضوع.

أولا: الجانب المنهجي

1. أسباب اختيار الموضوع:

إن اختيار موضوع البحث ليس بالأمر الهين، خصوصا عندما يتعلق الأمر بأطروحة دكتوراه، إذ يتوقف الأمر على عدة عوامل، فاخيارنا لموضوع بناء الهوية الوطنية بين السلطة السياسية والسلطة الدينية يرجع لعدة أسباب منها ما هو موضوعي مرتبط بمجال البحث وميدان علم الاجتماع السياسي، ومنها ما هو ذاتي مرتبط باختيارات الباحث ودراساته وبحوثه السابقة ورغبته في اكتشاف الموضوع والاطلاع على أدبياته.

أ. الأسباب الموضوعية:

— ملاحظتنا المنطلقة من المشاكل التي يعيشها المجتمع، خصوصا ما يتعلق بخلط في مفاهيم الهوية ومكوناتها وما يترتب عنها من مواقف واتجاهات ذات أبعاد سياسية واجتماعية وسلوكية، وقد لامسنا ذلك من خلال احتكاكنا بفئات متنوعة ومتفاوتة في المستوى والتراتبية الاجتماعية.

- الإحساس العميق بإشكالية الهوية من خلال قراءتنا لمؤلفات وكتب حول المجتمع عموماً والمجتمع الجزائري خصوصاً، والنقاشات التي تظهر من حين لآخر حول تاريخ المجتمع وبنيته وكذا المكونات العرقية والإثنية والقبلية لمختلف فئات المجتمع الجزائري، وتأثير ذلك على بناء التماسك المجتمعي والوحدة الوطنية.
 - الحراك السياسي والثقافي الذي تشهده الجزائر في ظل تحديات البناء والعملة وتداخل السلط السياسية والدينية، وعدم وجود رؤية واحدة واضحة لمعالم مجتمع جزائري.
 - احتدام النقاش حول المرجعية الفكرية والدينية في الجزائر وتأثيرات ذلك على تشكل وبناء الهوية الوطنية وتماسك المجتمع، وكذا مخلفات هذا النقاش وتأثيراته على الوحدة الوطنية ومشروع بناء دولة المواطنة والعدل.
 - الإحساس المتزايد بالتهديدات الأمنية ذات الطابع غير التقليدي، مثل الأمن الثقافي والأمن الهوياتي، مما يطرح إشكالية تعدد الهويات أو الهوية المركبة للنقاش، ويدفعنا للبحث أكثر حول هذا الموضوع.
 - الحركية الاجتماعية والسياسية التي تعرفها المجتمعات العربية، خصوصاً بعد ثورات ما يعرف بالربيع العربي وإفرازاتها على المستويات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، ما جعل عدة قضايا تطفو إلى السطح مثل قضية الأمن المجتمعي وإعادة بناء وتشكيل الهويات الوطنية ضمن الأطر والسياقات الجديدة.
 - الصراع التاريخي بين السلطة السياسية ممثلة في النظام السياسي والسلطة الدينية ممثلة في المؤسسات الدينية والإصلاحية وكذا تيار الإسلام السياسي، وتباين الأدوار المجتمعية لكليهما، والذي كان سبباً في الكثير من الأزمات على المستوى الأمني والسياسي والاجتماعي، وما صاحب ذلك من أزمات على مستوى الوعي الجماعي والإحساس بضرورة العيش المشترك.
- ب. الأسباب الذاتية:**
- حب الاطلاع والفضول العلمي حول الموضوع ومحاولة التعرف عليه وسبر أغواره من خلال البحث الأكاديمي.

- الرغبة الشخصية في تناول الموضوع ومحاولة إعطاء تصور للمشكلة، وكذا بلورة فكرة واضحة عن المشاكل المرتبطة بأزمة تشكل الهوية التي عايشها المجتمع الجزائري خلال سيرورته التاريخية.
- النقاشات والحوارات التي أجريها من حين لآخر مع الزملاء الأساتذة والباحثين من مختلف المشارب والتخصصات العلمية، وما آلت إليه من نتائج ومشاعر ولّدت لدى الرغبة في تناول هذا الموضوع بالبحث العلمي الرصين.

2. أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة من وجهة نظر علمية واجتماعية أهمية بالغة، نظرا لطبيعة الموضوع المتشعبة وضرورة طرح إشكالية بناء الهوية وتفكيكها بطريقة علمية منهجية بعيدة عن التجاذبات السياسية والحسابات الجهوية الضيقة. ومنه تتجلى أهمية الموضوع في جانبيه العلمي والعملي:

أ. الأهمية العلمية:

تعرض هذه الدراسة لعدة جوانب في التاريخ الاجتماعي للجزائر خلال فترة الاستقلال وقبلها، وذلك من خلال التركيز على البناء الهوياتي وكيفية تشكل وتغير مكونات الهوية وتأثيرات النسق السياسي والديني على هذه السيرورة التاريخية من خلال البحث في الأدبيات والمصادر والدراسات السابقة، وكذا التمهّص في جدلية العلاقة بين ما هو ديني وما هو سياسي، مما يعطيها أهمية علمية بالغة يمكن حصر بعضها في النقاط التالية:

- حاجة المجتمع لبلورة مفهوم مشترك لكيثونته، وبناء تصور عام حول أهم مكونات التركيبة الاجتماعية والثقافية وكيفية تشكلها والعوامل المؤثرة فيها.
- عدم اقتصار الموضوع على ميدان علم الاجتماع فقط، بل يهم الباحثين من ميادين علمية أخرى، خصوصا الجانب الاقتصادي والسياسي والديني والتاريخي، وهذا ما يعطيه أهمية وقيمة علمية كبيرة.

- تسليط الضوء على تأثيرات النظام السياسي على تشكل الهوية، وهذا ما يمكن الباحثين مستقبلا من استشراف نتائج ومخرجات الممارسات السياسية على تشكيلة النظام الاجتماعي ومختلف الأنساق الاجتماعية.
- تساعد معرفة كيفية تأثر الهوية الوطنية بالخطاب الديني السائد على تفكيك طبيعة العلاقة بين الدين كمكون هوياتي وتشكل الهوية بصفة عامة.
- يفتح موضوع الدراسة نقاشا أكاديميا حول الصراع المفترض بين السلطتين الدينية والسياسية ويبحث في آثار هذه التجاذبات على البناء الهوياتي، مما يعطي دفعا لدراسات أخرى يمكن أن تنطلق من نتائج هذا البحث.
- إثراء المكتبة بدراسة يمكن أن تشكل مرجعا لدراسات مستقبلية سواء كانت دراسات أكاديمية أو بحوث تطبيقية.

ب. الأهمية العملية:

- الاطلاع على واقع المجتمع الجزائري ومختلف المشاكل ذات العلاقة مع إشكالية الهوية، وقضية صراع السلطة السياسية والدينية على مختلف المستويات.
- إمكانية استعمال النتائج التي يمكن أن تتوصل إليها الدراسة في وضع السياسات العامة للدولة، سواء على المستوى السياسي أو الاجتماعي أو الأمني.
- المساهمة التي يمكن أن يقدمها الموضوع في ميدان البحث العلمي من خلال استعمال مناهج متعددة في البحث والمزاوجة بينها.
- كما يمكن اعتبار هذا البحث لبنة في بناء مجتمع متكامل، متعايش ومتصالح مع نفسه وتاريخه وهويته.

3. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق عدد من المقاصد والأهداف العلمية والأكاديمية، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

- محاولة بلورة فهم جديد لطريقة بناء وتشكل الهوية الوطنية في إطار التنوع الثقافي والإثني.
- تقريب مجموعة من المفاهيم للباحثين والطلبة ومحاولة الإحاطة بالموضوع من خلال دراسته من جوانب متعددة.
- محاولة لفت انتباه الباحثين والأكاديميين إلى ضرورة إثارة النقاش حول موضوع الهوية وتناوله في كامل جوانبه وتأثيراته، وكذا علاقاته بالسلطة السياسية والدينية في المجتمع.
- الإشارة إلى موضوع الأمن الثقافي والهوياتي خصوصا في ضوء التنوع الثقافي والسلوك الدفاعي الذي تنتهجه مختلف المكونات الاثنية المكونة للمجتمع، خصوصا عندما يتعلق الأمر بسياسات تهدد وجودها وحضورها الثقافي والسياسي في ظل التحولات الرقمية.
- محاولة وضع بعض النقاط الأساسية في صياغة مشروع مجتمع يقوم على تفاعل وتناسق مختلف مكونات التركيبة الاجتماعية، على أساس من التنوع والتعايش في إطار هوية مركبة وليس في إطار الخلاف والصراع الوجودي.
- تقديم فكرة واضحة عن طبيعة وخلفيات وأسباب الصراع التاريخي بين كل من السلطة السياسية والسلطة الدينية، وتأثير ذلك على بناء وتركيب الهوية الوطنية.
- تقديم نموذج متصور لهوية وطنية جديدة تقوم على مفهوم الهوية المركبة أو المتعددة، وكيفية استدماج هذا التصور في الخطاب الأكاديمي العلمي وفي صناعة السياسات.
- فتح الباب أمام الباحثين والأكاديميين من أجل تبسيط مفهوم الهوية والعمل على النزول به من النقاش الأكاديمي إلى العمل القاعدي من خلال النخب، خصوصا الطبقة السياسية المثقفة ومختلف مؤسسات المجتمع المدني.

4. إشكالية الدراسة:

يقود الحديث عن الهوية إلى طرح إشكالية بنائها عبر تاريخ تطور المجتمع، إذ يتميز كل مجتمع بمجموعة من الخصائص والمميزات التي تعبر في فترة من الفترات عن ثقافته وحضارته وعاداته وقيمه وضوابطه السلوكية ومعايير الأخلاقية ومختلف السلوكيات والممارسات التي يمارسها أفرادها، كما أن هوية أي مجتمع تحدد الإطار الذي يتفاعل فيه أفرادها ويعيشون ضمنه والمعيار الذي يتعامل به المجتمع مع غيره من المجتمعات، والعدسة

التي ينظر من خلالها إلى الضوابط السلوكية والأخلاق، كل ذلك من خلال مختلف الأنساق الاجتماعية التي تؤدي أدوارها ووظائفها داخل هذا الإطار. تمثل الهوية الأداة التي يستطيع من خلالها المجتمع التعريف بنفسه والتمايز عن المجتمعات الأخرى، فنجد الهوية الفردية والجماعية، إذ تعبر الأولى عما يميز الفرد ويجعله فريدا في مجتمعه، مثل اسمه ولقبه وقبيلته ومميزاته الجسمية والعقلية والنفسية، وتعبر الهوية الجماعية عن المميزات الفردية المشتركة والأكثر عمومية بين أفراد المجتمع أو الجماعة الواحدة داخل المجتمع، مثل الانتماء العرقي والعادات والتقاليد المشتركة والثقافة والحس العام المشترك خصوصا أثناء الحروب والمخاطر والتهديدات، إذ يوجد تكامل بين الهوية الفردية والجماعية لتشكل في مجملها هوية المجتمع ككل أو هوية الأمة الواحدة.

تتميز الكثير من المجتمعات بالتنوع العرقي والثقافي والتمايز الفئوي، حيث يطرح هذا التنوع إشكالية أساسية تدور حول هوية المجتمع أو الهوية الوطنية التي تسع هذه التباينات وتلتقي فيها التناقضات، ومدى قدرتها على تخفيف حدة الصراع وامتصاص الصدمات، ومن أجل فهم هذه التفاعلات لابد من تفكيك مفهوم الهوية، وذلك من خلال دراسة طريقة وظروف بنائها وتشكلها وتبلورها تاريخيا، وهل هي هوية واحدة أم هويات متعددة، أم أنها هوية مركبة. فالفرد يولد ضمن مجتمع يكون عضوا فيه دون إرادته، ويجد نفسه ملتزما بقواعده حاملا لهُمومه ومدافعا عنه دون مبررات أو عِلل، إلا لمجرد كونه عضوا في مجتمع لم يختره بنفسه، كما يجد نفسه منتميا لجماعات فرعية وفئات داخل المجتمع الواحد، سواء كانت جماعة عرقية أو إثنية أو سياسية أو ثقافية أو مهنية أو غيرها، فتحدد له جماعته الفرعية بدورها المعايير الأساسية للانتماء ليكون عضوا مقبولا فيها، حيث يجد هذا الفرد في مقابل التزامه بشروط الانتماء الحماية والأمان وإثبات الذات والاعتراف من قبل جماعته كمقابل معنوي عن انتمائه غير المشروط لهذه الجماعة. وفي ظل هذه التنشئة الاجتماعية يتشكل لدى الفرد وعيه بذاته ومحيطه وانتماءاته، وينشأ لديه شعور ووعي خاص يتميز به عن غيره. إن تعدد انتماءات الفرد وتشعبها وتعقدها يجعله عرضة لمختلف التأثيرات والتوجيهات السياسية والثقافية، خصوصا في ظل تغير الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية والثقافية للمجتمع وتأثيرات ذلك على وعيه ونظرته لذاته ومحيطه.

بناء على ما سبق، فإن هذه التفاعلات تشكل الإطار الأكبر الذي يذوب فيه الفرد وتُبنى ضمنه التصورات الجمعية والتوجهات السياسية و الثقافية للجماعة أو المجتمع، كما تشكل هذه التفاعلات هوية وطابعا خاصا لكل فئة اجتماعية، ولتفكيك هذه السيورة لابد من دراسة ظروف تشكلها تاريخيا، وتسليط الضوء على تأثير النسق السياسي والديني على تشكل الوعي الجمعي بالهوية، فتشكل الهوية يكون خاضعا لهذه الظروف والتفاعلات ومتأثرا بها، مما يعطي انطبعا بأن الهوية تعبر عن مفهوم مرتبط بمجموعة من المتغيرات والفواعل، وأن بناءها هو عملية مستمرة ومتواصلة في التاريخ كنتيجة للترسبات المترتبة عن التغير في الظروف، ومختلف المراحل التاريخية التي يمر بها المجتمع، إذ تشارك الأنساق الاجتماعية المختلفة في صياغة ثقافة المجتمع، وفرض أسلوب معين للعيش والتعامل والتفاعل من خلال ما يعرف بالحمية الاجتماعية، فتفرض السلطة السياسية مثلا مذهبا دينيا معيناً، وأسلوبا اقتصاديا مخصوصا، وتشارك النخب في الترويج لنسق ثقافي ونظام اجتماعي معين، كما تؤثر الحروب والنزاعات على أسلوب حياة الأفراد والجماعات بطريقة محسوسة، تمتد آثارها وتستمر حتى في أوقات السلم والاستقرار.

تقتضي الضرورة البحثية والمنهجية قصر مجال بحثنا في هذه الدراسة على المجتمع الجزائري، ولو أنه يشترك في خصوصياته وتركيبته وتاريخه مع العديد من شعوب منطقة المغرب العربي، وينطبق عليه في مجال الدراسات السوسيولوجية تقريبا ما ينطبق على هذه الشعوب، ولخصر موضوع الدراسة زمنيا قمنا بالاختصار على فترة زمنية محددة مع عدم إهمال تأثيرات المراحل التاريخية السابقة واللاحقة، فلم تتضح معالم المجتمع الجزائري الحديث إلا بعد الاحتلال الفرنسي سنة 1830م ونهاية الحرب العالمية الثانية سنة 1945 وما صاحب تلك الحقبة من حدوث قفزة نوعية في الوعي السياسي والاجتماعي لدى أفراد الشعب الجزائري، كنتيجة للنشاط العلمي والسياسي الذي تنامي بشكل واضح وكبير خلال تلك الفترة. ليتوج باندلاع حرب التحرير الوطني سنة 1954 وحصول الجزائر على استقلالها سنة 1962. لتبدأ بعد ذلك مرحلة جديدة يمكن تسميتها بمرحلة بناء الدولة ومحاولة إيجاد الذات وبلورة تصور جديد للمجتمع الجزائري المستقل (سياسيا)، في ظل ترسبات ونتائج سلسلة طويلة من الحروب والمقاومات والثورات على المستوى الداخلي، وتأثيرات الظروف الدولية والإقليمية على المستوى الخارجي، سواء على الساحة السياسية، الاقتصادية أو الثقافية.

كما تميزت تلك المرحلة بظهور مفاهيم جديدة مثل النظام العالمي الجديد والعولمة والتطور العلمي والتكنولوجي المطرد والأشكال الجديدة للاستعمار ممثلة في الغزو الثقافي والهيمنة الاقتصادية والتكنولوجية والتحول الرقمي، ساهمت هذه الظروف في بلورة وتشكيل جديد لمجتمع جزائري خرج لتوه من استعمار استيطاني دام لما يزيد عن قرن وثلاثين سنة، وما ترتب على ذلك من تخلف اقتصادي وتكنولوجي وثقافي، وتفكك البنى الاجتماعية والمرجعيات الفكرية والمعرفية الذي ميز مجتمعات العالم العربي والإسلامي ودول العالم الثالث بصفة عامة.

إن تحليل هذه الفترة التاريخية سياسيا واجتماعيا يؤدي بنا إلى طرح إشكالية تشكل الهوية وطريقة بنائها وتطورها عبر التاريخ، والتعرف على الأنساق والسلط التي أثرت على تكوينها، وساهمت في تشكيلها وقولبتها وفق قوالب فكرية خاضعة لاتجاهات وتيارات معينة، خصوصا السلطة السياسية والسلطة الدينية، اللتين تعتبران من أهم السلط المؤثرة في المجتمع الجزائري، حيث تتشكل عناصر الهوية ضمن ووفق تفاعل هاتين السلطتين وطبيعة العلاقة التي تربطهما تاريخيا، إذ يمكن تحليل الوضع الراهن للمجتمع الجزائري ومعرفة أهم الخصائص والمميزات التي تطبع الهوية المجتمعية للجزائر من خلال دراسة اجتماعية تحليلية للنسق السياسي والديني، وتفكيك مختلف الترسبات الفكرية والثقافية والسياسية والاقتصادية، التي تراكمت خلال الفترات التاريخية المتباعدة التي مر بها المجتمع، وساهمت في بناء النسيج الاجتماعي والفكري الحالي. فقد قامت السلطة السياسية الاستعمارية بفرض أنماط ثقافية محددة ومختلفة، كانت تهدف أساسا إلى تشكيل هوية جديدة مستقلة ومغايرة للهوية السائدة، والتي كانت مبنية على أسس موروثية من العهد العثماني الطويل وما قبله، وذلك عن طريق تغيير نمط التعليم والتدريس، تحويل المساجد إلى كنائس وزرع التفرقة العرقية في المجتمع وغيرها من الآليات والأطاريح الكولونيالية، مما أدى إلى خلق نمط ثقافي مختلف في أوساط الشعب الجزائري، حيث تغير مفهوم علاقة الفرد بالدولة وتصوراته لكثير من العلاقات الاجتماعية، وتمايزت البنى والوظائف الاجتماعية التي تعرضت بدورها لخلل عميق، أدى في النهاية إلى سلخ جزء كبير من الشعب الجزائري عن الهوية الأصلية التي اعتاد على التفاعل ضمن أطرها التي ورثها وحافظ عليها لزمان طويل، كما لم تهمل السلطة السياسية دور الدين في التأثير على الفرد، حيث حاول الحكام الفرنسيون

المتعاقبون احتواء السلطة الدينية ممثلة في المساجد والدعاة والعلماء والمدارس والزوايا وغيرها، ومحاربتها إذا كانت لا تخدم أهداف الاستعمار، وتكييفها مع المنظومة الثقافية الجديدة التي حاولوا فرضها. إلا أنه ونظرا لظروف إقليمية وداخلية، خصوصا بعد تأسيس جمعية العلماء المسلمين الجزائريين سنة 1931، دخل المجتمع في مرحلة جديدة من الوعي السياسي والديني ساهمت في التأسيس لوعي سياسي وبني اجتماعية جديدة، حيث تُوجت هذه الجهود وغيرها بتفجير الثورة التحريرية التي احتضنها الشعب وبات يؤمن بأفكار جديدة تتمركز حول الذات الجزائرية والوعي بوجود أمة متميزة تحمل فكرا وتصورات مختلفة عن الأطروحة الكولونيالية. بيد أن هذه الصورة لم تكتمل لدرجة تبلور هوية وطنية جزائرية واضحة المعالم، خصوصا مع التدخل الكبير للسلطة السياسية في تنميط الحياة الثقافية والدينية للمجتمع، والصراع الخفي الذي يظهر من حين لآخر بين كل من السياسي والديني على مر المراحل التاريخية للمجتمع، وذلك من خلال الكثير من السياسات التي تم تبنيها، من بينها الطابع الاشتراكي للدولة، سياسة التعريب والتي صاحبها الصراع حول تعريب التعليم بمختلف أطواره، صراع النخب المفرنسة والمعربة، هذا بالإضافة إلى الهزات السياسية الداخلية، والمد القومي العربي خلال الستينات والسبعينات، وبروز الصراع مع الحركة البربرية بداية الثمانينات والتي تبنت أفكارا وطروحات أدت في النهاية إلى بروز العديد من النزاعات والدعوات السياسية والثقافية. كما ساهم النظام السياسي ذو الحزب الواحد ممثلا في حزب جبهة التحرير الوطني في صياغة فكر سياسي محدد، حيث شكل شعورا بالاغتراب لدى عامة الشعب، وتصورا بأن الحزب الواحد يمثل النظام السياسي وليس الشعب، وذلك على الرغم من استمرار وهج الفكر الثوري لدى فئات واسعة من الشعب. وقد سيطر الفكر الاشتراكي للدولة على جميع مناحي الحياة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، كما تمت محاصرة الفكر الإصلاحية الديني من خلال خنق جمعية العلماء المسلمين الجزائريين بعد الاستقلال، بالإضافة إلى ظهور ما يعرف بالصحو الإسلامية في السبعينيات وبداية تشكل فكر ديني مغاير لكنه مشابه للفكر الإصلاحية لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين، ساهم ذلك في ظهور تيار الإسلام السياسي، الذي تموقع في مواجهة هيمنة الدولة وسيطرتها على مفاصل الحياة. ومع تدهور الظروف الاقتصادية نهاية الثمانينات، انفجرت أحداث أكتوبر 1988 والتي توجت بتعديل دستوري فتح المجال أمام التعددية السياسية وظهور

الأحزاب السياسية على اختلاف توجهاتها الفكرية. شكلت هذه الأحزاب بالإضافة إلى حزب جبهة التحرير الوطني طبقة سياسية فنية ساهمت في التأثير على عملية بناء الهوية الوطنية وشاركت في صياغة الأحداث التي تلت فتح المجال السياسي، حيث تحول الصراع السياسي لاحقا إلى نزاع مسلح خلال التسعينات وبداية الألفية الثانية، كانت آثارها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية بالغة ومهمة في طريق بناء الهوية الوطنية. ساهم هذا المشهد الفسيفسائي والصراعات المختلفة في تعرض المجتمع لهزات وحدوث أزمات متنوعة على مستوى القيم والوعي، ما أدى إلى ظهور الحديث عن أزمة الهوية الوطنية وتشكلها، خصوصا في ظل التنوع العرقي والثقافي واللغوي الذي يميز المجتمع الجزائري، بالإضافة إلى إرهابات العولمة والتحول الرقمي والأمن المجتمعي والهوياتي، وهذا ما خلق تحديات أمام تشكّل هوية وطنية واضحة المعالم والحدود.

على ضوء هذه السياقات، تم طرح إشكالية بناء الهوية الوطنية من حيث الشمول والتعدد، حيث لم تتضح الحدود الثقافية واللغوية للمجتمع الجزائري، وبقي سؤال الهوية مطروحا بدون أجوبة واضحة، مما فتح المجال واسعا لصراعات هوياتية أصبحت تهدد الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي، خصوصا في ظل الظروف الجديدة للتحول الرقمي والعولمة وما تحمله من تهديدات للأمن الهوياتي والتماسك المجتمعي. وبذلك فصياغة آليات واضحة للتعامل مع التشكيل الهوياتي تتطلب دراسة أهم العوامل المؤثرة دراسة تحليلية تاريخية، وهذا ما نحن بصدد التطرق إليه من خلال موضوع هذه الأطروحة، وبغرض بلورة الإشكالية العامة للدراسة قمنا بصياغة التساؤل العام التالي:

كيف تؤثر السلطة السياسية من جهة والسلطة الدينية من جهة أخرى في بناء وتشكيل الهوية الوطنية للمجتمع الجزائري عبر تاريخ تطوره؟ وما هي أهم استراتيجيات التشكيل الهوياتي التي تهدف لبناء هوية وطنية مركبة؟

وتنطوي تحت هذا التساؤل مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

1. كيف تؤثر السلطة السياسية على ديناميكيات تشكيل الهوية الوطنية للمجتمع؟
2. كيف تؤثر السلطة الدينية على ديناميكيات تشكيل الهوية الوطنية للمجتمع؟

3. كيف يمكن للسلطة السياسية والسلطة الدينية المساهمة في بناء وتشكيل معالم هوية وطنية جديدة؟

4. هل يمكن تصور نموذج هوياتي شامل يتضمن استراتيجيات وسياسات تهدف لصياغة هوية وطنية شاملة أو مركبة؟

5. فرضيات الدراسة

بناء على إشكالية الدراسة، وعلى الاطلاع النظري والتساؤلات السابقة، يمكننا صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

تؤثر السلطة السياسية من جهة والسلطة الدينية من جهة أخرى في بناء وتشكيل الهوية الوطنية من خلال آليات السيطرة والهيمنة بفعل حيازتهما على عنصري القوة والتأثير في المجتمع.

تتفرع من هذه الفرضية الرئيسية وفقاً للتساؤلات السابقة فرضيات فرعية، تهدف لمحاولة الإجابة على التساؤلات المطروحة، وتتمثل هذه الفرضيات الفرعية فيما يلي:

1. تؤثر السلطة السياسية على ديناميكيات بناء الهوية الوطنية من خلال حيازتها القوة والشرعية السياسية والسلطة التشريعية في المجتمع.

2. تؤثر السلطة الدينية على ديناميكيات بناء الهوية الوطنية من خلال سيطرتها على الخطاب الديني وحيازتها لقوة التأثير والسلطة الروحية في المجتمع.

3. يمكن للسلطتين السياسية والدينية المساهمة في بناء هوية وطنية جديدة ومعاصرة بالاعتماد على قدرتهما على التأثير في النسق الثقافي، وذلك من خلال سياسات واستراتيجيات تشكيل الخطاب السياسي والديني، السياسات الإعلامية والسياسات التعليمية واللغوية.

4. يمكن صياغة نموذج تصوري شامل لبناء هوية وطنية مركبة يعتمد على استدماج الفئات الهوياتية الفرعية ضمن تشكيل هوياتي يضمن الشمول والتماسك.

ثانياً: الجانب المعرفي للدراسة

1. مفاهيم الدراسة:

تكتسب المفاهيم أهمية كبرى في البحوث الاجتماعية، إذ أن تحديد وضبط مفاهيم الدراسة يساهم بشكل كبير في تقريب الموضوع للفهم وحصر الجانب النظري للدراسة، وعليه قمنا بتحديد نظري وإجرائي لمجموعة من المفاهيم ذات العلاقة بموضوع دراستنا.

أ. الهوية: يعتبر مفهوم الهوية من بين المفاهيم الأكثر اختلافاً حول تحديدها، فهو مفهوم ذو طابع مطاطي يخضع لمحاكية التعريف أكثر منه لعمومية المعنى.

– لغويا:

حسب قاموس المعاني الجامع، الهوية مشتقة من الضمير "هو"، والهوية هي البئر العميقة القعر، وهوية الإنسان هي حقيقته المطلقة وصفاته الجوهرية.¹ ويعرفها معجم اللغة العربية المعاصرة أنها إحساس الفرد بنفسه وفرديته وحفاظه على تكامله وقيمه وسلوكياته وأفكاره في مختلف المواقف.²

يعرف قاموس "كامبريدج" الهوية أنها تعبر عن من هو الشخص أو ما هي المميزات التي تجعل هذا الشخص أو الجماعة مختلفين عن الآخرين.³

الهوية باللغة الإنجليزية هي identity، وباللغة الفرنسية هي identité، حيث يرى "دايفيد بوكينغهام" أن المصطلح من الجذر اللاتيني idem، الذي يعني "نفسه"، وهو يتضمن التشابه والاختلاف معاً.⁴

¹ معجم المعاني الجامع: <https://shorturl.at/c4caQ> (2024/06/25)

² أحمد مختار عمر، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط. 1، (عالم الكتب، القاهرة، 2008)، ص. 2372.

³ قاموس كامبريدج: <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/identity> (2024/02/04).

⁴ David Buckingham, "Introducing Identity," in **Youth, Identity, and Digital Media**, Ed. David Buckingham, The John D. and Catherine T. MacArthur Foundation Series on Digital Media and Learning, (The MIT Press, 2008), PP. 1–24.

وردت مفردة الهوية في اللغة العربية بمعان عدة، فهي من فعل "هوى" أي سقوط من علو إلى الأسفل، وهوية جمعها هوايا، وهي تصغير هوة، وقيل الهوية البئر التي لا متعلق لها ولا موضع لرجل نازلها لبعدها، أو بمعنى آخر البئر البعيد القعر، وهوت العقاب تحوي هويا إذا انقضت على صيد، وأهويت بالشيء إذا أومأت به، يعني أشرت به.⁵

كما وردت كلمة هوية في المعجم الفلسفي بمعنى: "حقيقة الشيء من حيث تميزه عن غيره، وتسمى أيضا وحدة الذات".⁶

- اصطلاحاً:

تعرف الهوية أنها إحساس فرد أو جماعة بالذات، إنها نتيجة وعي الذات، بأنني أو نحن نمتلك خصائص مميزة ككيونة تميزني عنك وتميزنا عنهم. فالطفل الجديد قد يمتلك عناصر هوية ما عند ولادته بعلاقة مع اسمه وجنسه وأبوته وأمومته ومواطنيته، وهذه الأشياء في كل حال لا تصبح جزءاً من هويته حتى يعيها الطفل ويعرف نفسه بها.⁷

يرى "أمير بازيك" أن الهوية تشير إلى الوحدة أو الجماعة التي ينتمي إليها الفرد. حيث يمكن لهذه الوحدة أو الجماعة أخذ أشكال مختلفة: يمكنها أن تكون الإنسانية جمعاء، حضارة معينة، أمة معينة، أو مجموعة عرقية، أو مقاطعة، أو أجزاء منها. إلا أنه في الواقع، يمتلك الأفراد مجموعة من الهويات يمكن تصورها كمجموعة من الدوائر متحدة المركز، تمثل كل دائرة هوية مختلفة لتشكل جسماً كروياً. الدائرة الأولى ستكون الخصائص الفريدة للشخص؛ الدائرة الثانية الأسرة المباشرة؛ الدائرة الثالثة الأقرباء، وهكذا الانتماء السياسي والجنسية والدين. وبالتالي فإن الهوية لا تشير إلى صفات جسدية محددة، ولكن إلى علاقة الفرد بالبيئة التي يعيش فيها، ولجميع الفواعل فيها. ولهذا السبب يميل العلماء إلى اعتبار الهوية "علائقية"، فهي موجودة من

⁵ المنجد في اللغة والإعلام، (دار المشرق، بيروت، 1986)، ص ص. 878، 879.

⁶ مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، (المطابع الأميرية، القاهرة، 1983)، ص. 208.

⁷ صموئيل هنتنغتون، من نحن - التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، تر: حسام الدين خضور، ط.1، (دار الحصاد، دمشق، 2005)، ص. 37.

خلال العلاقات المختلفة التي تربط الأفراد والجماعات ببعضهم البعض، مع الكيانات المحيطة، ومع البيئة الطبيعية.⁸

يركز هذا التعريف للهوية على العلاقات بين مختلف الأنساق المكونة للهوية، وهذا ما يضيف عليه نوعاً من الحركة وعدم الثبات، مما يجعل مصطلح الهوية أكثر تعقيداً واتساعاً، ويقودنا إلى استنتاج أن الهوية الثابتة والمتمثلة في الهوية العرقية قد لا تكون التصور الأمثل للهوية بصفة عامة، وهذا ما سنعرفه في التعاريف الموالية.

يرى "أليكس ميكشيللي" أن تحديد هوية فرد أو جماعة يجب أن يكون بناءً على السمات الأساسية ذات الطبيعة المتجانسة، بالإضافة إلى السمات الخاصة التي نستطيع من خلالها تحقيق التمايز، ومنه يمكن اعتبار هويات متعددة أو فرعية كالتالي:

الهوية المادية: وتشتمل على مورفولوجية الشخص، الملكية وطريقة تنظيم الأشياء وبنيتها.

الهوية الخاصة: تنطوي على الأصول والماضي والتاريخ الخاص، الوضعية الحالية من اسم ومكانة الشخص وواجباته.

الهوية الاجتماعية: تشتمل على صورة الشخص لدى الآخرين، الانتماءات مثل الانتماء العرقي، الانتماء السياسي أو المهني وغيرها، بالإضافة إلى الرموز والاشارات الخارجية الاجتماعية.⁹

يتقاطع هذا التعريف مع التعريف السابق من حيث اعتماده على ما يشبه الدوائر الاجتماعية باعتبارها انتماءات متعددة، بالإضافة إلى توافقها في الجانب التفاعلي بين مختلف هذه الدوائر. بيد أن الاختلاف يكمن في الجانب العلائقي، إذ يميل هذا التعريف الأخير إلى نوع من الثبات في تحديد الهوية الفردية أو الجماعية، خصوصاً فيما يتعلق بالانتماء العرقي.

يشير "إيريكسون" إلى الهوية بقوله: "تشير الهوية إلى تصور الفرد لذاته والتعبير عنها، والتي تشكل من خلال التجارب الفردية والتفاعلات الاجتماعية والسياقات الثقافية. وهي تنطوي على تكامل الجوانب

⁸ Amir Pasic, **Culture, Identity, And Security: An Overview**, (Rockefeller Brothers Fund, 1998), P. 4.

⁹ أليكس ميكشيللي، الهوية، تر: علي وطفة، (دار وسيم للخدمات الطباعة، 1993)، ص. 20-22.

المختلفة للذات، بما في ذلك السمات الشخصية والأدوار الاجتماعية والعضوية في المجموعات الاجتماعية، لتكوين شعور متماسك بالهوية". ويضيف "الهوية ليست ثابتة، ولكنها ديناميكية وتعتمد على السياق، وتتطور مع مرور الوقت وتتأثر بالتفاعلات المستمرة مع الآخرين والأعراف المجتمعية".¹⁰

يؤكد هذا التعريف على أن الهوية هي بناء معقد ومتعدد الأوجه يشمل الأبعاد الفردية والاجتماعية. ويؤكد على دور التجارب الشخصية والتفاعلات الاجتماعية في تشكيل شعور الفرد بذاته، وتبسيط الضوء على الطبيعة الديناميكية والمرنة لتشكيل الهوية. علاوة على ذلك، فهو يعترف بتأثير المعايير الثقافية والتوقعات المجتمعية على بناء الهوية، مما يؤكد أهمية السياق والتغيير في فهم تطور الهوية.

وفي نظر "بورك" و "ستيتس" في بحثهما حول "نظرية الهوية"¹¹، أنه يمكن فهمها على أنها العملية المستمرة لبناء الذات وتعريف الذات، والتي تتأثر بالسمات الشخصية والأدوار الاجتماعية والانتماءات الثقافية. وهي تنطوي على التفاوض حول الهويات المتعددة، بما في ذلك الهويات الفردية والعلائقية والجماعية، داخل سياقات اجتماعية محددة. ويمر تكوين الهوية من خلال عوامل داخلية، مثل التفكير الذاتي واستكشاف الهوية، وعوامل خارجية، مثل الأعراف المجتمعية والممارسات المؤسسية.

يؤكد هذا التعريف على الطبيعة الديناميكية والتفاعلية لبناء الهوية، ويسلط الضوء على العملية المستمرة لاكتشاف الذات والتعبير عنها. وهو يعترف بالتفاعل بين الفاعلية الفردية والهياكل الاجتماعية في تشكيل الهوية، مع التركيز على أهمية كل من التفكير الداخلي والتحقق من التوافق الخارجي في تشكيل الهوية. كما يؤكد على الطبيعة العلائقية والسياقية للهوية، مما يشير إلى أن الهويات ليست ثابتة، ولكنها تعتمد على التفاعلات الاجتماعية والعوامل الظرفية.

بناء على ما سبق، يمكننا القول أن الهوية هي مفهوم متعدد الأوجه، ويختلف تعريفها من سياق إلى آخر ومن علم اجتماعي إلى آخر. وهذا ما يدفعنا إلى تبني التعريف الإجرائي ذو الطبيعة التركيبية التالي: الهوية هي ذلك الإحساس المشترك والوعي المحسوس الذي يعبر عن الذات الفردية والجماعية، حيث تتداخل

¹⁰ Erik H. Erikson, **Identity: Youth and crisis**, (W. W. Norton & Company, New York, 1968). P. 18-26.

¹¹ Peter J. Burk & Jan E. Stets, **Identity theory**, (Oxford University Press, 2009). P. 33-60.

وتتفاعل السمات الشخصية واللغة والتاريخ والدين والتقاليد والقيم والمعايير السلوكية المشتركة والتصورات لفرد ما أو مجتمع ما لتشكيل في النهاية وحدة مركبة، كما تتميز هذه الهوية بالديناميكية والتفاعلية والعلائقية والتغير ضمن السياقات التاريخية والاجتماعية، وبالنهائية يجب أن تعطي إجابة واضحة عن سؤال من أنا أو من نحن، بحيث تحظى هذه الإجابة بنوع من الوضوح و التوافق العام لدى الغالبية من أفراد المجتمع.

ب. الهوية الوطنية:

يقول "حبيب صالح مهدي": الهوية القومية، أو الهوية الدينية، أو الهوية العرقية، أو الهوية الطائفية، هي نماذج للهوية الضيقة، ولكن هناك نموذج أوسع من ذلك عندما تكون الهوية جامعة لأكثر من قومية وأكثر من دين وأكثر من عرق وأكثر من طائفة، وبهذا تتجاوز الهوية إطارها الضيق لتعبر عن المشترك الأوسع في الانتماء، وهي الهوية الوطنية التي تنتمي لجغرافية وتاريخ ومصالح مشتركة.¹²

تعتبر الهوية الوطنية أنها مقوما له دلالة في مذهب إنساني جديد، ليست جوهرًا ميتافيزيقيا أبديا قبليا، ليست معطى محددًا مسبقًا، ليست تراثًا محتومًا ولا مقذوفًا منيعًا من الماضي لا يؤثر فيه البعد الزمني، ولا المتغيرات التاريخية، بل هو واقع ديناميكي تاريخي زمني، لجسد يعاد صياغته وتشكيله وتنميته، فالهوية الوطنية لا تكتسب مقدرتها على البقاء فضلًا عن مصداقيتها إلا بمقدرتها على التطور والتفاعل مع المعطيات الاجتماعية والسياسية والثقافية والتاريخية، وبوعيتها لهذه الخصوصية المرنة والانفتاح والاستجابة النقدية.¹³ يرى "جاسبال" و "سينيريل" أنه يمكن تصور الهوية الوطنية كظاهرة ديناميكية ومبنية اجتماعيًا، تتأثر بالأحداث التاريخية، والأيدولوجيات السياسية، والأعراف الاجتماعية، والثقافية. وهي تنطوي على تعريف الأفراد بالرموز والقيم والسرديات المشتركة التي تحدد أمتهم وتميزهم، وكذلك تصوراتهم عن الإدماج والإقصاء داخل المجتمع الوطني الواحد.¹⁴

¹² حبيب صالح مهدي، "دراسة في مفهوم الهوية"، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل 13، 6 (2009): 05.

¹³ ادوار خراط، "الأصالة الثقافية والهوية الوطنية"، مجلة العربي 551، (2004): 28.

¹⁴ Rusi Jaspal and Marco Cinnirella, "The construction of ethnic identity: Insights from identity process theory," *Ethnicities* 10, no. 1 (2010): 92-113.

يسلط هذا التعريف الضوء على دور العوامل التاريخية والاجتماعية والسياسية في تشكيل الهوية الوطنية، مما يوحي بأنها تتشكل من خلال التجارب الجماعية وتمثالات الأمة. كما أنه يعترف بإمكانية التنافس والإقصاء في خطابات الهوية الوطنية، مما يعكس تنوع وجهات النظر والتجارب داخل الأمة الواحدة. ويؤكد على الفهم المشترك والارتباط العاطفي بين الأفراد تجاه أمتهم ويؤكد على أهمية الرموز والروايات المشتركة في تعزيز الشعور بالانتماء والوحدة بين المواطنين، مثل العلم والنشيد الوطنيين، الأساطير الشعبية، اللباس التقليدي والأعياد الوطنية والشعبية.

كما تعرف الهوية الوطنية أنها ذلك الشعور الجماعي بالانتماء وارتباط الأفراد النفسي بأمتهم، حيث يرون أنفسهم أعضاء فعليين في تلك المجموعة الوطنية التي تتميز بالقيم الثقافية المشتركة والرموز والسرديات التاريخية. وهي تلعب دورا هاما في تشكيل التصور الذاتي للأفراد والتفاعلات الاجتماعية، والتأثير على مواقفهم وسلوكياتهم تجاه المواطنين والأجانب، هذا من خلال بعد التعريف بالذات من خلال الانتماء الوطني، بالإضافة إلى بعد الفخر الوطني الذي يتضمن شعورا بالفخر بالانتماء إلى الوطن، حيث يعكس شعورا مدنيا وإيجابيا تجاه المجتمع الوطني. وكذلك البعد القومية، حيث يوصف بأنه الإيمان بتفوق أمة على غيرها، وهو توجه هرمي قائم على التفوق.¹⁵

يؤكد هذا التعريف على دور الهوية الوطنية في تعزيز الشعور بالانتماء للمجتمع والتضامن بين أفراد الدولة القومية. ويشير إلى أن الهوية الوطنية بمثابة إطار للأفراد لفهم وتصور مكانتهم في المجتمع وإقامة علاقات مع الآخرين على أساس الخبرات والمعايير الثقافية المشتركة.

بناء على ما سبق يمكن التعبير عن الهوية الوطنية في بحثنا هذا أنها ذلك الإحساس المشترك السامي الذي يتجاوز الانتماءات الضيقة، ويتميز بالإحساس بالانتماء لدائرة أوسع من العرق والقومية والفئة، حيث تمثل الهوية الوطنية ملتقى الروافد الفكرية والثقافية والحضارية والتاريخية لأفراد المجتمع. حيث يلعب تصور الأفراد لمفهوم الدولة-الأمة حجر الزاوية في تفاعلهم مع ما هو مشترك وكذلك مع الأجانب. كما

¹⁵ Vainius Bartasevičius and Ivan Trunov, "Association between dimensions of national identity and immigration attitudes: A meta-analysis," *International Journal of Intercultural Relations* 102, (2024).

ينضوي هذا التعريف أيضا على خاصية التطور والديناميكية ضمن الإطار العام للوطن والذي غالبا يتحدد بجغرافيا معينة وحدود إقليمية معترف بها في الوعي الجمعي وعلى المستوى الدولي أيضا.

ت. الهوية الثقافية:

يمكن تعريف الهوية الثقافية لأمة من الأمم بأنها القدر الثابت والجوهري والمشارك من السمات والقسمات العامة التي تميز حضارة هذه الأمة عن غيرها من الحضارات والتي تجعل للشخصية الوطنية أو القومية طابعا يتميز به عن الشخصيات الوطنية والقومية الأخرى.¹⁶

إن الهوية الثقافية كيان يصير، يتطور، وليست معطى جاهزا ونهائيا. هي تصير وتتطور، إما في اتجاه الانكماش وإما في اتجاه الانتشار، وهي تغني بتجارب أهلها ومعاناتهم، انتصاراتهم وتطلعاتهم، وأيضا باحتكاكها سلبا وإيجابا مع الهويات الثقافية الأخرى التي تدخل معها في تغاير من نوع ما.

كما أنها ذلك المركب المتجانس من الذكريات والتصورات والقيم والرموز والتعبيرات والإبداعات والتطلعات التي تحتفظ لجماعة بشرية تشكل أمة أو ما في معناها بهويتها الحضارية في إطار ما تعرفه من تطورات بفعل ديناميتها الداخلية وقابليتها للتواصل والأخذ والعطاء، وبعبارة أخرى هي المعبر الأصيل عن الخصوصية التاريخية لأمة من الأمم، عن نظرة هذه الأمة إلى الكون والحياة والموت، والإنسان ومهامه وقدراته وحدوده وما ينبغي أن يعمل وما ينبغي أن يأمل.¹⁷

كما تشير الهوية الثقافية إلى الشعور بالانتماء والارتباط الذي يشعر به الأفراد تجاه مجموعة ثقافية معينة، تتميز بقيم مشتركة ومعتقدات وعادات وتقاليد. وهي تشمل الطرق التي ينظر بها الأفراد إلى أنفسهم فيما يتعلق بتراثهم الثقافي وتقاليدهم وإلى أي مدى يتعرفون على الممارسات والطقوس الثقافية ويشاركون فيها.¹⁸

¹⁶ أحمد علي كنعان، الشباب الجامعي والهوية الثقافية في ظل العولمة الجديدة، (دمشق عاصمة الثقافة العربية 2008، دمشق، 2008)، ص. 420.

¹⁷ محمد عبد الجباري، "العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات"، مجلة المستقبل العربي 228، (1998): ص 14.

¹⁸ Jean S. Phinney, "The Multigroup Ethnic Identity Measure: A new scale for use with diverse groups," *Journal of Adolescent Research* 7, no. 2 (1992): 156–176.

يؤكد هذا التعريف على الجوانب المجتمعية للهوية الثقافية، ويسلط الضوء على أهمية القيم والمعتقدات والممارسات المشتركة داخل المجموعة الثقافية. توفر الهوية الثقافية للأفراد شعوراً بالانتماء والارتباط بترائهم الثقافي، وتشكيل تصورهم الذاتي وتوجيه سلوكهم في السياقات الاجتماعية. وهو يشمل كلا من استيعاب المعايير الثقافية والتعبير الخارجي عن الانتماء الثقافي من خلال المشاركة في الأنشطة الثقافية والالتزام بالتقاليد، ويمكن أن يمتد ذلك إلى محاولة فرضها على المجموعات الثقافية الأخرى.

الهوية الثقافية هي التفاعل المعقد بين التجارب والقيم والسلوكيات الفردية والجماعية التي تشكل فهم الأفراد لأنفسهم في سياق مجموعتهم الثقافية. وهي تنطوي على التفاوض حول هويات متعددة، بما في ذلك العرق والجنسية والدين والانتماء واللغة، وكذلك الطرق التي يتحرك بها الأفراد في بيئتهم الاجتماعية مع الحفاظ على الشعور بالأصالة الثقافية والانتماء¹⁹.

انطلاقاً مما سبق، يمكن تعريف الهوية الثقافية من خلال طبيعتها الديناميكية والمتعددة الأوجه، مع الاعتراف بالعوامل المتنوعة التي تساهم في تشكيلها والتعبير عنها. فالهوية الثقافية ليست ثابتة، بل هي تفاعلية وتتطور بمرور الوقت من خلال التفاعل مع الآخرين والتعرض للتأثيرات الثقافية المختلفة. قد يتفاوض الأفراد على هويتهم الثقافية استجابة للسياقات الاجتماعية المتغيرة أو التجارب الشخصية، وتحقيق التوازن بين الحفاظ على التراث الثقافي واعتماد ممارسات ثقافية جديدة. وتتأثر عملية التفاوض هذه بعوامل مثل العرق والجنسية والدين واللغة، والتي تتقاطع لتشكيل إحساس الأفراد بذواتهم وعلاقاتهم مع الآخرين.

ث. النسق الثقافي:

النسق الثقافي هو جزء من الأنساق الاجتماعية الذي يضم ذلك النظام من الأفكار والقيم الحضارية والثقافية التي يحملها الأفراد ويتوارثونها فيما بينهم، إذ تمثل نظرتهم الفلسفية لما هو محيط بهم، ويعبرون عن ذلك من خلال الآداب والفنون بأنواعها وأشكال أخرى للتعبير.

¹⁹ Maykel Verkuyten and Borja Martinovic, "Immigrants' national identification: Meanings, determinants, and consequences," *Social Issues and Policy Review* 6, no. 1 (2012): 82–112.

كما تعرف الأنساق أو الأنماط الثقافية على أنها مجموعة المعتقدات والقيم والأعراف والممارسات المشتركة التي تميز مجتمعا أو مجموعة اجتماعية معينة. وتشكل هذه الأنماط سلوكيات الأفراد ومواقفهم وهوياتهم، وتنتقل من جيل إلى آخر من خلال عمليات التنشئة الاجتماعية.²⁰

في علم الاجتماع السياسي، تشير الأنساق الثقافية إلى الأنظمة الرمزية والطقوس والتمثيلات الجماعية التي تدعم وتسند الهويات والممارسات السياسية داخل المجتمع. حيث تساهم هذه الأنماط في تشكيل الثقافات والأيديولوجيات السياسية، وهذا ما يؤثر على الطرق التي يتم بها ممارسة السلطة، إضفاء الشرعية عليها، الوصول إليها والحفاظ عليها.²¹

بناء على ما سبق، يمكن اعتبار النسق الثقافي بصفة عامة عبارة عن قالب اجتماعي عام، يضم مجموعة القيم والمعتقدات وقواعد السلوك والرموز والتمثيلات والممارسات والقوانين الاجتماعية التي تتحدد على أساسها المواقف والتوقعات والأحكام تجاه الأحداث، والأفراد، والجماعات، والهيئات. والنسق الثقافي يمثل وحدة غير قابلة للتفكيك والتجزئة، مما يجعله يتميز بنوع من الثبات النسبي والتغير البطيء. فهو يساهم في تشكيل المواقف السياسية والتوجهات الأيديولوجية، وهذا ما يربطه ببناء الهوية الوطنية والتأثير في مكوناتها المتعددة.

ج. النسق الديني:

النسق الديني هو الجزء المرتبط بالميتافيزيقا في المنظومة الفكرية للمجتمع، فهو النظام الذي تنتظم ضمنه الأفكار الغيبية وأفكار الخير والشر والحياة والموت وغيرها، ويمثل النسق الديني حتمية اجتماعية خصوصا في المجتمعات البدائية، فلا يمكن أن تنتظم حياتهم بلا دين يعقد في الغيبيات ويعطي تفسيرات لظواهر غير مفهومة على المستوى العقلي والمادي.

²⁰ Anthony Giddens, Mitchell Duneier, Richard P Appelbaum and Deborah Carr, **Introduction to Sociology**, (W.W. Norton & Company, New York, 2016), p. 85.

²¹ Inglehart Ronald and Christian Welzel, **Modernization, Cultural Change, And Democracy: The Human Development Sequence**, (Cambridge University Press, Cambridge, 2005), p. 10.

يشير النمط الديني إلى مجموعة المعتقدات والطقوس والرموز التي توجه فهم الأفراد لما هو مقدس وطريقة تعاملهم مع اللاهوتي. وهو يشمل كلا من الممارسات الدينية الفردية والطقوس الجماعية والمؤسسات التي تؤثر في تشكيل المجموعات الدينية.²²

يرى "إميل دوركايم" أن النسق الديني في علم الاجتماع، يشير إلى النظام المنظم للمعتقدات والممارسات والمؤسسات التي تنظم علاقات الأفراد مع ما هو خارق للطبيعة أو لاهوتي. ويشمل الطقوس والرموز والقواعد الأخلاقية التي تحدد المجتمعات الدينية وتوجه سلوكيات أعضائها وتفاعلاتهم.²³

في علم الاجتماع السياسي، يشمل النمط الديني الطرق التي تتقاطع بها الهويات الدينية والأيديولوجيات والمؤسسات الدينية مع الهياكل والعمليات السياسية. وهو ينطوي على دراسة مشاركة الفاعلين الدينيين في السياسة، وتأثير القيم الدينية على صنع السياسات، وديناميكيات التنوع الديني والصراع في المجال السياسي.²⁴

بصفة عامة يشير النمط الديني إلى الإطار الشامل الذي يضم المعتقدات والطقوس والمؤسسات التي تميز تعامل المجتمع مع المقدس أو مع ما هو إلهي. ويشمل ذلك كلا من الممارسات الدينية الفردية والتعبير الجماعي عن الإيمان داخل المجتمعات أو الجماعات الدينية. ومن الناحية السوسيولوجية، فهو ينطوي على دراسة كيف تشكل المعتقدات والطقوس والمؤسسات الدينية هويات الأفراد وسلوكياتهم، فضلا عن تفاعلاتهم داخل المجتمع. علاوة على ذلك، في مجال علم الاجتماع السياسي، يمتد النمط الديني إلى تقاطع الهويات والأيديولوجيات الدينية مع الهياكل والعمليات السياسية، بما في ذلك تأثير القيم الدينية على السلوك السياسي، وصنع السياسات، وديناميكيات التنوع الديني والصراع في الساحة السياسية.

²² Stark Rodney and William Sims Bainbridge, "Of Churches, Sects, and Cults: Preliminary Concepts for a Theory of Religious Movements," *Journal for the Scientific Study of Religion* 18, no. 2 (1979): 117–133.

²³ Emile Durkheim, **The Elementary Forms of Religious Life**, Trans. Karen E. Fields, (The Free Press, 1912), p. 47.

²⁴ Fox Jonathan, "Religion and State Failure: An Examination of the Extent and Magnitude of Religious Conflict from 1950 to 1996," *International Political Science Review* 25, no. 1 (2004): 55–76.

ح. السلطة السياسية:

تعبر السلطة السياسية عن النظام السياسي الحاكم والذي يتمثل في شكل مؤسسات تدير وفق أعراف وقوانين متفق عليها، حيث تملك القدرة على الإلزام وفرض النظام بالقوة، وتضم في طياتها تمثيلاً متوازناً لمختلف فئات وطبقات المجتمع حسب نظام الحكم السائد.

يعرف "دافيد إستون" السلطة السياسية بأنها قدرة النظام السياسي على تنظيم وإدارة التفاعلات والصراعات المجتمعية للحفاظ على النظام وتحقيق الأهداف الجماعية.²⁵

كما يعرفها "بيتر باشراش" و "مورتون س. باراتز": "تمارس السلطة السياسية عندما يشارك عنصر "أ" في اتخاذ قرارات يمكن أن تؤثر على "ب"، أو عندما يؤثر "أ" على قرارات "ب" من خلال وسائل وطرق غير مباشرة."²⁶

يعرف "جان بودان" السلطة السياسية من خلال التفريق بين مفهومي السلطة والسيادة، فيرى أن السيادة هي القدرة على تشريع القانون وخرقه، بينما يقسم السلطة إلى نوعين، سلطة عليا تتمثل في سلطة التشريع وسلطة دنيا تتجلى في السلطة التنفيذية، وهي القوة العظمى المفروضة على الأشخاص والأشياء.²⁷ ويرى "عزمي بشاره" أن "السلطة السياسية هي القدرة على التأثير في صنع القرارات السياسية وتوجيه السياسات العامة لتحقيق أهداف محددة داخل المجتمع."²⁸

السلطة السياسية بصفة عامة هي القدرة على التأثير والتحكم في صنع القرارات السياسية وتوجيه السياسات العامة بهدف تحقيق أهداف محددة داخل المجتمع. تتجلى هذه السلطة في القدرة على السيطرة على أدوات ومؤسسات الدولة، مما يتيح للقيادة السياسية تنفيذ سياساتها وتوجيه الموارد الوطنية بما يخدم

²⁵ David Easton, "An Approach to the Analysis of Political Systems," *World Politics* 9, no. 3 (1957): 383-400.

²⁶ Peter Bachrach, Morton S. Baratz, "Two Faces of Power," *American Political Science Review* 56, no. 4 (1962): 947-952.

²⁷ يوسف جميل القرشي، عن نظرية السلطة في الإسلام دراسة في مفهوم السلطة السياسية ومصادرها والقيود الواردة عليها، (منشورات نماء، عمان، 2008)، ص. 27.

²⁸ عزمي بشاره، "مفهوم السلطة السياسية في الفكر العربي المعاصر"، مجلة الدراسات الفلسطينية 81، (2010): 23-7.

أهدافها. كما تشمل السلطة السياسية القدرة على التأثير في سلوك الأفراد والجماعات من خلال السيطرة على الموارد واستخدام القوة والنفوذ لتحقيق الأهداف السياسية المحددة، وذلك كما يلي:

التأثير في صنع القرارات السياسية: يشير إلى القدرة على التأثير في عملية اتخاذ القرارات التي تتعلق بتوجيه السياسات العامة.

السيطرة على أدوات ومؤسسات الدولة: يعني امتلاك القدرة على استخدام المؤسسات الرسمية لتحقيق الأهداف السياسية.

توجيه الموارد الوطنية: يتضمن توزيع الموارد بشكل يعكس الأولويات السياسية.

التأثير في سلوك الأفراد والجماعات: يتضمن القدرة على توجيه وتغيير سلوك الأفراد والجماعات من خلال استخدام القوة والنفوذ والسيطرة على الموارد.

كما تجدر الإشارة إلى أن هذه السلطة ليست مجرد قدرة على فرض القرارات، بل تشمل أيضا القدرة على إدارة العلاقات الاجتماعية والسياسية بطرق تضمن تحقيق الاستقرار والازدهار للمجتمع.

خ. السلطة الدينية:

تعتبر السلطة الدينية عن النظام الديني السائد والممثل بمؤسسات دينية قائمة، حيث يلعب العلماء ورجال الدين دورا بارزا في التأثير على الحياة الثقافية للأفراد، وتوجيههم نحو اتجاهات فكرية معينة، كما تمتلك السلطة الدينية قوة ردعية أخلاقية تؤثر من خلالها في الحياة العامة للفرد، سواء في الأمور السياسية أو الاقتصادية أو الأسرية والشخصية، تاريخيا تمتزج السلطة الدينية بتأثير رجال السياسة نظرا لقدرة الدين في التأثير على الأفراد وتغيير اتجاهاتهم وميولهم.

يعرف "رودني ستارك" السلطة الدينية على أنها قدرة المؤسسات أو المنظمات الدينية على التأثير على معتقدات وسلوكيات وأخلاق الأفراد داخل المجتمع.²⁹

ويشير تعريف آخر إلى أن السلطة الدينية تتضمن قدرة الفاعلين الدينيين على تشكيل الخطاب العام والسياسة من خلال سلطتهم الأخلاقية وقدرتهم التنظيمية.³⁰

كما يمكن فهم السلطة الدينية من خلال النظر إليها من زاوية "القوة الناعمة"، وهو المفهوم الذي صاغه في البداية "جوزيف ناي". حيث يتضمن هذا الشكل من السلطة، عند تطبيقه على الدين، التأثير على الآخرين من خلال الجذب والإقناع بدلا من الإكراه أو الدفع. تشتمل القوة الناعمة الدينية على عناصر رمزية وثقافية قائمة على شبكة العلاقات الاجتماعية، التي تمكن بدورها المؤسسات الدينية من تشكيل المعتقدات والقيم المجتمعية والأجندات السياسية. ويتجلى هذا الشكل من القوة في كيفية استخدام الجماعات الدينية وحكومات الدول لنفوذها الديني للتأثير على العلاقات الدولية والاجتماعية والسياسات الداخلية وطبيعة تشكيل المجتمع. على سبيل المثال، يمكن للمؤسسات الدينية (رسمية أو غير رسمية) أن تلهم حركات التغيير الاجتماعي، وتؤثر على سلوك النخب، وتعزز التحالفات الدولية القائمة على القيم الدينية المشتركة والانتماءات الثقافية.³¹

السلطة الدينية هي مفهوم متعدد الأوجه يشمل قدرة المؤسسات الدينية والقادة والجهات الفاعلة على التأثير وتشكيل المعتقدات الفردية والسلوكيات والقواعد الأخلاقية والخطاب العام والسياسة. وتمارس هذه السلطة من خلال وسائل مختلفة، بما في ذلك السلطة الأخلاقية، والقدرة التنظيمية أو المنصب، وإضفاء الشرعية على الأعراف والأفعال الاجتماعية والسياسية. ويمكن تلخيص العناصر الأساسية في تعريف السلطة الدينية كما يلي:

²⁹ Rodney Stark, "Secularization, R.I.P.," *Sociology of Religion* 60, no. 3 (1999): 249-273.

³⁰ José Casanova, **Public Religions in the Modern World**, (University of Chicago Press, Chicago, 1994), p. 57.

³¹ Ahmet Erdi Ozturk, "Religious Soft Power: Definition(s), Limits and Usage," *Religions* 14, no. 2 (2023): 135.

التأثير على المعتقدات والسلوكيات الفردية: تشمل السلطة الدينية قدرة المؤسسات الدينية على تشكيل المعتقدات والسلوكيات الشخصية للأفراد داخل المجتمع، وتوجيه سلوكهم الأخلاقي الفردي والجماعي.

تشكيل الخطاب العام والسياسة: يتضمن قدرة الفاعلين الدينيين على تشكيل الخطاب العام والسياسة من خلال سلطتهم الأخلاقية وجهودهم المنظمة، مما يؤثر على الأعراف المجتمعية والأطر التشريعية وتوجهات الناخبين.

إضفاء الشرعية على الأعراف الاجتماعية والسياسية: تستلزم السلطة الدينية أيضا التأثير الذي يمارسه الزعماء الدينيون والمؤسسات الدينية في إضفاء الشرعية على الأعراف الاجتماعية والسياسية، وبالتالي تأييد بعض الإجراءات والسياسات داخل المجال العام.

ومن خلال الجمع بين وجهات النظر المختلفة، نرى أن السلطة الدينية لا تقتصر على المدى الشخصي أو الفردي فقط، بل تمتد إلى المجالين العام والسياسي، حيث يمكن أن تلعب دورا مهما في تشكيل القيم والأفعال المجتمعية الأوسع. يسلط هذا التوليف الضوء على الطبيعة الشاملة للسلطة الدينية، التي تربط بين التأثير الشخصي والتأثير العام والسياسي.

2. دراسات سابقة:

تتوفر المكتبة على العديد من الدراسات السابقة، سواء الجزائرية، العربية أو الأجنبية، والتي تناولت الموضوع بجزئيات مختلفة ومن جوانب متعددة، اختلفت من حيث المنهج والموضوع والمجال وطريقة التحليل. وعلى سبيل المثال لا الحصر، نذكر الدراسات التالية:

أ. الدراسة الأولى:

محمد بوراكي، القيم الثقافية وإشكالية الهوية الوطنية في الجزائر بعد الاستقلال: دراسة أنثروبولوجية لبحث نمط الهوية في مخيال تراث الأدب الشعبي، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2003).

عالج الدكتور "بوراكي محمد" في هذه الأطروحة إشكالية الهوية الوطنية من وجهة نظر أنثروبولوجية، وربطها ببناء القيم الثقافية وتشكيل الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري، وذلك من خلال تتبع نمط الهوية في مخيال تراث الأدب الشعبي، حيث يعتبر هذا الأخير مثالا جيدا ومجالا خصبا لسبر أغوار الهوية الثقافية وتمثلاتها، فالأدب الشعبي يعبر عن الواقع بصورة أوضح وأقرب للحقيقة، وهذا ما يضيف على هذه الدراسة مصداقية منهجية وأهمية علمية بالغة. حيث يرجع الباحث أزمة الهوية الوطنية أساسا إلى ما أسماه الصدمة الثقافية، الناتجة عن المخلفات الإيديولوجية للاستعمار الفرنسي، حيث واجهت القيم الغربية المستوردة مثيلاتها المتأصلة المحلية، وهذا ما خلق واقعا جديدا يتميز بالصراع الثقافي والفكري، والذي لم يلبث أن تحول إلى صراع سياسي مسلح، كانت نتائجه وخيمة على الصعيد السياسي والاجتماعي والاقتصادي. كما أشار الكاتب إلى أن الصفوة أو النخبة الحاكمة قد تبنت القيم الغربية والدفاع عنها، في مواجهة الجماهير التي تمسكت بالقيم المحلية الأصيلة، مما نتج عنه نوع من الانفصال بين النظام السياسي والمجتمع. وبذلك فشل المجتمع في تبني أو بناء هوية وطنية منسجمة ومتوازنة.

من خلال هذا التحليل نجد أن الكاتب أغفل العوامل المحلية في أزمة بناء الهوية الوطنية، وأشار بالأساس إلى الصراع بين القيم الغربية المتلبسة بالحدثة والمتترسة خلف تيار فرانكفوني تغريبي، وبين الأصالة والقيم الوطنية المحلية التي تبنتها الجماهير ودافعت عنها في مواقف عدة. فمن بين العوامل المحلية التي أذكت إشكالية بناء هوية وطنية متوازنة نجد طبيعة التفاعل بين النظام السياسي ومختلف مكونات الهوية مثل اللغة والدين، بالإضافة إلى تأثيرات التيار الإسلامي الذي انتشر نهاية السبعينات فيما يعرف بالصحة الإسلامية، وهذا ما سوف نتناوله في بحثنا هذا من خلال تبيان كيف أثرت الممارسات السياسية على بناء الهوية الوطنية، بالإضافة إلى مدى وكيفية تأثير المنظمات والمؤسسات الدينية على مختلف عناصر الهوية الوطنية.

ب. الدراسة الثانية:

فيلالي سليمة، بنية الهوية الجزائرية في ظل العولمة، دراسة على عينة من الطلبة الجامعيين بجامعة باتنة، (أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014).

تساءل الباحثة حول تأثيرات العولمة على بنية الهوية، وكيف تتغير هذه البنية في ظل إرهابات العولمة المتزايدة، حيث تبنت الباحثة في دراستها فرضية رئيسية مفادها أن بنية الهوية الجزائرية عبارة عن مزيج من قيم محلية وقيم وافدة، بينما تتعرض الفرضيات الفرعية لدراسة مدى تأثير القيم الوافدة على كل من القيم الدينية، القيم الوطنية والعادات والتقاليد. قامت الباحثة بدراسة كمية للموضوع واختبار فرضياتها من خلال عينة من طلبة جامعة باتنة قدرها 730 طالبا وطالبة، مستعملة المنهج الوصفي والتحليل الإحصائي. وخلصت إلى مجموعة من النتائج أهمها: تمسك الطلبة الجامعيين محل الدراسة بالقيم الدينية في مقابل القيم الغربية الوافدة كمحصلة للعولمة، في مقابل تدني مستوى القيم الوطنية وتراجع الرصيد التاريخي واللغوي للطلبة، بينما كان التراجع أقل حدة فيما يتعلق بالإنتماء والشعور الوطني. كما يتراجع التمسك بالعادات والتقاليد في مقابل توجه نحو قيم جديدة تعبر عن العصرنة والانفتاح على الآخر من خلال أنماط اللباس والأكل كما تسوق له وسائل الإعلام.

تكمن أهمية هذه الدراسة في تناولها للهوية من خلال مدخل ديناميكي، ينظر للهوية كمتغير وليس كثابت، وهذا ما يسمح لآليات العولمة بالتأثير والولوج إلى بنى الهوية المركبة وزيادة تعقيدها، بيد أن الباحثة لم تركز في دراستها على العوامل الداخلية المؤثرة في بناء الهوية، حيث أن دراستها كانت وصفية لبنى الهوية، ولم تتطرق لكيفية تشكل هذه البنى عبر التاريخ الاجتماعي، ولا لتأثيرات الخطاب الديني والسياسي، وهذا ما نحاول الإحاطة به في دراستنا هذه، وذلك من خلال التركيز على العوامل السياسية والدينية ذاتية المصدر التي تؤثر في تشكل عناصر الهوية الوطنية.

ج. الدراسة الثالثة:

Sofiane Baba, Omar Hemissi, Taïeb Hafsi, "Identité organisationnelle et identité nationale en Algérie : interactions et influences," Management 2, no. 24 (2021): 66-125.

سفيان بابا، عمر هميسي، الطيب حفصي، "الهوية التنظيمية والهوية الوطنية في الجزائر: التفاعلات والتأثيرات"، مجلة المناجمنت 2، العدد 24 (2021): 66-125.

تتطرق هذه الدراسة المنشورة باللغة الفرنسية، إلى كيفية تأثير الهوية الوطنية على الهوية التنظيمية للمؤسسة. حيث قام الباحثون بدراسة أربع مؤسسات عائلية جزائرية رائدة: بن اعمر وسيفيتال والحسناوي والصومام. هدفت الدراسة إلى سد الفجوة في الأدبيات حول التفاعلات بين الهوية الوطنية والتنظيمية، وخاصة في السياقات غير الغربية.

تستخدم الدراسة المنهج الكيفي الاستقرائي الذي يعتمد على المقابلات الموجهة أو المقيدة وملاحظات المشاركين وتحليل المصادر والوثائق المختلفة. أجرى الباحثون 148 مقابلة مقيدة مع 97 مشاركا على مدار 11 عاما (2007-2018)، بما في ذلك مؤسسي الشركات والمديرين التنفيذيين وأعضاء مجلس الإدارة والموظفين وأفراد المجتمع المحلي الذين شملتهم الدراسة. بالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ ما يقرب من 450 ساعة من الملاحظة، مصحوبة بتحليل الأرشيف والوثائق ذات الصلة.

أظهرت النتائج أن الهوية الوطنية الجزائرية، التي تتميز بقيم التضامن والمشاركة والوحدة والاستقرار المؤسسي، تؤثر بشكل عميق على الهوية التنظيمية للشركات. حيث تم تحديد ثلاث آليات رئيسية للهوية هي: آلية الحماية أو القرب من المجتمع، حيث تشارك الشركات التي تمت دراستها بشكل فعال في مجتمعاتها المحلية، وذلك في كثير من الأحيان عن طريق أخذ مكان الدولة لتحسين الظروف المعيشية المحلية. على سبيل المثال، ساعدت شركة بن عمر في بناء الطرق ودعم الفلاحين المحليين. ثانيا آلية التبرير: وفقا لهذه الآلية، تسعى الشركات إلى تبرير وجودها ودورها في البناء الوطني من خلال إبراز مساهماتها الاقتصادية والاجتماعية. فهم يظهرون فائدتهم الاقتصادية من خلال الإنجازات الملموسة والمشاركة المجتمعية القوية. ثالثا: آلية التكيف، تقوم الشركات بتكييف ممارساتها لتتوافق هويتها التنظيمية مع قيم وتوقعات الهوية الوطنية. ويساعد هذا التكيف على تعزيز شرعيتهم وقبولهم داخل المجتمع.

تكشف الدراسة أن الهوية الوطنية الجزائرية لها تأثير كبير على السلوكيات التنظيمية، حيث تقيد وتحرر الشركات في أنشطتها اليومية. يعد هذا التفاعل الديناميكي بين الهوية الوطنية والتنظيمية أمرا بالغ الأهمية لفهم سلوك الشركات في السياقات المؤسسية المعقدة والمتطورة، كما هو الحال في الجزائر. ويقترح الباحثون

أن الهوية التنظيمية للشركات الجزائرية التي تمت دراستها هي استجابة تأكيد اجتماعي للتميز في بيئة مؤسساتية غير صحية.

الغرض من استعراض هذه الدراسة هو معرفية كيفية تفاعل الهوية الوطنية مع مؤسسات المجتمع، خصوصا في الجانب الاقتصادي والسياسي والثقافي، حيث نلاحظ من خلال هذه الدراسة ضعف الدور الاجتماعي للدولة ممثلة في السلطة السياسية، إذ تقوم هذه الشركات بمأى بعض الفراغات، والاضطلاع ببعض الأدوار السياسية ذات الطابع الاجتماعي، حيث يؤثر ذلك على مشروعية السلطة وثقة المواطن فيها. مما يؤثر بدوره على طريقة تشكيل الهوية الوطنية خصوصا من الناحية العلائقية المرتبطة بعلاقة الفرد والجماعات بالدولة ونظرتهم لدورها والتعامل معها، وهذا ما لم يتم التطرق له في هذه الدراسة. بناء على ذلك، سنحاول في دراستنا التطرق لهذه الفجوة والعمل على تحليلها واستشراف نتائجها.

3. الإطار النظري للدراسة:

لا يمكن حصر موضوع الهوية في أطر نظرية واضحة ومتفق عليها، ذلك نظرا لاشتراك العديد من التخصصات في دراسة هذا المفهوم وعناصره وتأثيراته، بالإضافة على التعقيد المحيط به وطبيعته الديناميكية. إلا أن بعض النظريات الاجتماعية قد تطرقت لمداخل نظرية بالإمكان التأسيس عليها في دراستنا لمفهوم الهوية وديناميكياتها، نذكر منها:

1. نظرية الهوية الاجتماعية (هنري تاجفيل وجون تورنر) (Social Identity Theory (Henri Tajfel and John Turner)

تستكشف نظرية الهوية الاجتماعية، التي طورها هنري تاجفيل وجون تورنر في السبعينيات، كيف يصنف الأفراد أنفسهم والآخرين إلى مجموعات اجتماعية مختلفة، والتي تشكل بعد ذلك جزءا من فهمهم لذواتهم وهويتهم. حيث تعتبر الهوية الوطنية إحدى هذه الفئات، وهي تلعب دورا مهما في كيفية رؤية الناس لأنفسهم وللآخرين.

ويرتبط تشكيل الهوية الوطنية في الجزائر ارتباطا وثيقا بنظرية الهوية الاجتماعية، حيث تفترض هذه النظرية أن الأفراد يستمدون جزءا من مفهوماتهم عن ذواتهم من انتمائهم إلى جماعات اجتماعية - عرقية، أو دينية، أو وطنية أو غيرها. في الجزائر، تُتيح هذه النظرية منظورا لفهم كيفية تأثير مقاومة الاستعمار، ونضالات ما بعد الاستقلال، والتمييزات القائمة على الجماعات على الهوية الوطنية الجماعية. فعلى الرغم من أن الصلة السياقية المباشرة بين نظرية الهوية الاجتماعية والهوية الوطنية الجزائرية لا تغطي بالاهتمام الكافي في أبرز الدراسات الأكاديمية، إلا أن بعض الأدبيات حول سياسات الهوية، وبناء الأمة بعد الاستعمار، وديناميكيات الجماعات تُتيح لنا استخلاص استنتاجات ذات مغزى.

تتضمن نظرية الهوية الاجتماعية ثلاث عمليات معرفية:

التصنيف الاجتماعي: يشير هذا المفهوم إلى عملية تصنيف الأشخاص إلى مجموعات بناء على الخصائص المشتركة (مثل: عرب، بربر، فرنسيون، مسلمون).

الهوية الاجتماعية: الأفراد الذين يتبنون هوية المجموعة التي صنفوا أنفسهم ضمنها، بما في ذلك الهوية الوطنية.

المقارنة الاجتماعية: مقارنة المجموعة (مجموعة الانتماء) مع المجموعات الأخرى (المجموعات الخارجية) لتعزيز احترام الذات والشعور بتقديرها.³²

في السياق الجزائري خلقت الثنائية الاستعمارية (المستعمرون الفرنسيون مقابل الأهالي من الجزائريين) هوية معارضة قوية، حيث حاولت دولة ما بعد الاستقلال توحيد شعب متشرد من خلال تعزيز هوية عربية إسلامية قومية - مع استبعاد أو تهميش الهويات البربرية (الأمازيغية) والعلمانية. غدّت هذه التصنيفات الجماعية الوحدة والتماسك ضد المستعمرين، وفي الوقت ذاته عززت الانقسام والتهميش داخل الجماعة (الجزائريون)، مما يعكس توقعات نظرية الهوية الاجتماعية. فقد فرض النظام الاستعماري الفرنسي

³² Henri Tajfel and John C. Turner, "An Integrative Theory of Intergroup Conflict," in **The Social Psychology of Intergroup Relations**, ed. W.G. Austin and S. Worchel, (Brooks/Cole, Monterey, CA, 1979), p.p. 33-47.

تميزا صارخا بين المستعمرين والمستعمرين، مما مهد الطريق لهوية قوية داخل الجماعة (الجزائريون) وخارجها (الفرنسيون). أدى ذلك إلى هوية قائمة على المقاومة لا تزال قائمة في السرديات الوطنية الثورية.

رست جبهة التحرير الوطني (FLN) الهوية العربية الإسلامية، مما أدى إلى تهميش الجماعات العرقية غير العربية، وخاصة الجماعات البربرية. وهذا يعكس فكرة نظرية الهوية الاجتماعية عن الجماعات المهيمنة التي تشكل سرديات الهوية. كما رُوج للغة العربية كلغة موحدة بعد الاستقلال، بينما وُصمت الفرنسية بالاستعمار على الرغم من هيمنتها على مفاصل الحكم والتعليم والإدارة بعيد الاستقلال. ساهم هذا الانقسام اللغوي في ديناميكيات الهوية المرتكزة على آليات التصنيف والمقارنة التي وضعتها هذه النظرية. وقد تحدت الحركات الأمازيغية السرد العربي القومي والإسلامي السائد، مؤكدة على هوية عرقية وإثنية متميزة. وهذا يعكس مفهوم نظرية الهوية الاجتماعية للتمييز داخل الجماعة والتعبئة الاجتماعية القائمة على بروز الهوية.

على الرغم من قلة أو انعدام الأوراق البحثية التي قدمت دراسات حالة مباشرة حول تشكيل الهوية الجزائرية من خلال نظرية الهوية الاجتماعية، إلا أنه يمكننا القول أن أزمات الحوكمة والشرعية في الجزائر ما بعد الاستعمار قد تعمقت بفعل غياب فهم واضح لأزمة الهوية، حيث استُخدمت الهوية كأداة لتحقيق التماسك السياسي، كما تظهر التعددية العرقية والثقافية بعض التوترات بين سرديات الوحدة الوطنية وحقوق الأقليات العرقية.

تقترح نظرية الهوية الاجتماعية أن تكوين الهوية الشاملة يجب أن يُراعي التنوع الداخلي لتجنب الصراع بين الجماعات. لقد أدى تركيز الجزائر على الهوية العربية الإسلامية إلى التهميش والمقاومة، لا سيما بين البربر، إلا أن صمود الهوية الوطنية في الجزائر متجذر في الصدمات الجماعية والتضامن ضد الاستعمار أكثر منه في سردية ثقافية أو عرقية موحدة، وهذا ما تؤكد الأيديولوجيا الثورية. ينبغي أن يتبنى بناء الأمة في المستقبل نهجا تعدديا مستنيرا بضرورة الاعتراف بالجماعات الداخلية المتعددة تحت مظلة وطنية مشتركة.

تقدم نظرية الهوية الاجتماعية بصفة عامة إطاراً مُقنعاً لفهم كيفية نشوء الهوية الوطنية الجزائرية من خلال مقاومة الاستعمار والفكر الثوري، وتشكيلها من خلال التجانس الذي أعقب الاستقلال، واستمرار تطورها عبر التوترات الجماعية الداخلية. تُسلط النظرية الضوء على الآليات النفسية والاجتماعية والسياسية التي يتشكل ضمنها الانتماء الجماعي والمقارنة الهويةية، وهي آليات تتجلى بوضوح في الديناميكيات الوطنية التاريخية والحالية للجزائر.

كما يمكن النظر إلى الهوية الوطنية من خلال هذه النظرية، على أنها مجموعة من المجموعات الداخلية التي تم تصنيفها وتحديد معالمها ومعايير الانتماء والإقصاء، والتي تزود الأفراد بشعور الانتماء والفخر. فكثيراً ما يقارن الناس أمتهم التي ينتمون إليها مع الأمم الأخرى، الأمر الذي يمكن أن يؤدي إلى تصاعد مشاعر القومية والوطنية وحتى المشاعر التي تولد الأفكار المتطرفة، فضلاً عن التحيز والتمييز ضد المجموعات الخارجية. كما يشير هذا الرأي ضمناً إلى فكرة الهويات المركبة التي تنتج عن التصنيفات الفرعية للمجموعات الداخلية للمجتمع، لكن الشيء الذي يجعل هذه الهويات الفرعية تذوب أو تنصهر ضمن هوية مركبة هو عملية المقارنة مع الآخر، وكذا الأخطار الخارجية التي تعرض عناصر الهوية المركبة للتهديد.

2. المجتمعات المتخيلة (بندكت أندرسون) **Imagined Communities (Benedict Anderson)**

يشير بندكت أندرسون في نظريته حول المجتمعات المتخيلة، والتي أوضحها في كتابه "المجتمعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها" (1983)، إلى أن الأمم هي مجتمعات مبنية اجتماعياً، يتخيلها الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم جزءاً من تلك المجموعة. وبالتالي، فإن الهوية الوطنية تعتمد على الخبرات واللغة والثقافة المشتركة التي تخلق شعوراً بالوحدة والانتماء بين الأفراد الذين لن يلتقوا أبداً ببعضهم البعض³³.

³³ Benedict Anderson, **Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism**, (Verso, London, 1983), p. 41.

المجتمع المتخيل: يحتفظ كل عضو من أعضاء الأمة في ذهنه بصورة لجماعته المتخيلة ككل متكامل بصفاتها ومعاييرها، وذلك على الرغم من أن أعضاء حتى أصغر دولة لن يعرفوا أبدا معظم زملائهم الأعضاء ولن يلتقوا بهم. فالشيء الذي يجمعهم هو شعور التشارك في التاريخ والمصير واللغة والدين والرموز، والعادات والتقاليد وغيرها.

كما يطرح "أندرسون" تساؤلا في غاية الأهمية، حيث يقول "ما الذي يجعل الناس مستعدين للموت من أجل مجموعة متخيلة (أمة أو مجتمع) يعتبرون أنفسهم أعضاء فيها؟"³⁴، وتجدد الإشارة إلى أن المجتمع المتخيل ليس جماعة خيالية، ذلك أن تأثيرها وفعلها حقيقي ومؤسس على أدوات نشأت تاريخيا وليس مجرد تخيل من العدم.³⁵

رأسمالية الطباعة ودورها في بناء الهوية الوطنية:

رأسمالية الطباعة (Print Capitalism) هي مفهوم قدمه "بندكت أندرسون" في كتابه التأسيسي المنشور سنة 1983 "المجتمعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها". يرى أندرسون أن صعود رأسمالية الطباعة لعب دورا حاسما في تشكيل الهويات الوطنية. وذلك من خلال وسائل الإعلام المطبوعة (الكتب والصحف) التي لعبت دورا مهما في نشر مفهوم الأمة وتعزيز الوعي الوطني المشترك.³⁶

الإنتاج الضخم للمواد المطبوعة:

أحدث ظهور المطبعة في القرن الخامس عشر ثورة في إنتاج وتوزيع الكتب والنشريات والصحف وغيرها من المواد المطبوعة. فقد مكّن اختراع "يوهانس جوتنبرج" من إنتاج النصوص بكميات كبيرة، مما جعلها في متناول جمهور أوسع وبأسعار معقولة وفي مدة زمنية قصيرة.

توحيد (معيارية) اللغة:

³⁴ Benedict Anderson, **Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (Revised Edition)**, (Verso, London, 2006), p 141.

³⁵ ببندكت أندرسن، **الجماعات المتخيلة، تأملات في أصل القومية وانتشارها**، تر: تائر ديب، ط1، (شركة قدمس للنشر والتوزيع، بيروت، 2009)، ص. 28.

³⁶ Ibid, p-p 38-40.

أدت رأسمالية الطباعة إلى توحيد اللغات. نظرا لطباعة الكتب والصحف باللغات العامية المتداولة بدلا من اللاتينية، حيث تم توحيد اللهجات المحلية في اللغات القياسية أو المعيارية. كان هذا التوحيد ضروريا لإنشاء إطار لغوي مشترك داخل المنطقة أو الدولة، وتعزيز الشعور بالهوية المشتركة بين الأشخاص الذين يتحدثون نفس اللغة.

نشر الأفكار:

سمح توافر المواد المطبوعة على نطاق واسع بالنشر السريع للأفكار والمعلومات عبر مناطق جغرافية واسعة. وأصبحت الصحف والكتب وسائل لنشر الأفكار السياسية والثقافية والاجتماعية، مما ساهم في ظهور الوعي الجماعي لدى القراء. كما لعبت وسائل الإعلام المطبوعة، وخاصة الصحف، دورا مهما في صنع هذا التخيل من خلال خلق شعور بالتزامن، حيث يمكن للقراء في جميع أنحاء البلاد قراءة نفس الأخبار في وقت واحد، مما يعزز التجربة المشتركة والشعور بالانتماء إلى مجتمع أكبر.

تشكيل الهوية الوطنية:

ساعدت القراءة المنتظمة للصحف والكتب الأفراد على تصور أنفسهم كجزء من المجتمع الوطني. وكانت هذه العملية حاسمة في تشكيل الهويات الوطنية، حيث بدأ الناس ينظرون إلى أنفسهم كجزء من جماعة ذات مصالح وقيم وأهداف مشتركة. ومكنت الرأسمالية المطبوعة من إنشاء توارخ وآداب وطنية، مما عزز فكرة الهوية الوطنية المتفردة.

السياقات الاستعمارية وما بعد الاستعمارية:

وفي العديد من المناطق المستعمرة، مكنت رأسمالية الطباعة من انتشار الأفكار القومية التي تحدث الحكم الاستعماري. حيث ساعدت الصحف والكتب باللغات المحلية في تعزيز المشاعر المناهضة للاستعمار والرغبة في الاستقلال وتقرير المصير. ولعل أوضح مثال على ذلك هو دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين إبان فترة الاحتلال الفرنسي، حيث كان لجريدة البصائر الناطقة بلسانها دورا كبيرا في خلق شعور وطني

مشترك والمساهمة في الكفاح الوطني والحفاظ على تفرد الشخصية الوطنية الجزائرية وتعزيز الشعور بالانتماء لأمة تختلف عن الأمة الفرنسية.

كانت رأسمالية الطباعة فعالة في تشكيل الهويات الوطنية الحديثة من خلال توحيد اللغات، ونشر الأفكار، وتعزيز الشعور بالمجتمع المشترك بين الناس الذين قد لا يجتمعون شخصيا أبدا. أتاحت هذه العملية للأفراد أن يتخيلوا أنفسهم كجزء من أمة أكبر متماسكة، ويساهمون بشكل كبير في تطوير القومية. وقد تطورت هذه الوسائل في العصر الحديث إلى وسائل اعلام الكترونية ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث ساهم ذلك في تسريع عملية نشر الأفكار وغمر الوسط الاجتماعي بالمعلومات دون التحقق من صحتها، حيث تتلاعب بالمشاعر الجماعية المشتركة وتستعمل تقنيات الإغراق الإعلامي والشحن العاطفي. يتم بناء الهوية الوطنية من خلال الرموز والروايات ووسائل الإعلام المشتركة التي تساعد الأفراد على الشعور بأنهم جزء من مجتمع أكبر ومتماسك. ولا يعتمد هذا الشعور بالهوية على التفاعلات وجها لوجه، بل على الخيال المشترك للانتماء إلى نفس الأمة. إن النظر إلى تشكّل الهوية وفقا لهذه النظرية انطلاقا من الخيال المشترك يجعلها أكثر ديناميكية وتعقيدا، خصوصا مع التطورات التكنولوجية وظهور التأثير الكبير لوسائل التواصل الاجتماعي، مما يجعل عمليات السيطرة والقبولة الاجتماعية وتوجيه الآراء السياسية أكثر عرضة للفعل الخارجي والتهديدات المختلفة. كما تتقاطع هذه النظرة مع الواقع الذي تخلقه الأديان بصفة عامة بالاعتماد على الشعور والمعتقد الديني المشترك بين الأفراد والجماعات والمجتمعات.

3. الرمزية الاثنية (أنتوني د. سميث) (Ethnosymbolism (Anthony D. Smith)

تؤكد نظرية الرمزية العرقية لـ "أنطوني د. سميث" على أهمية الرموز والأساطير والقيم والتقاليد في تشكيل الهوية الوطنية. يرى سميث أن الأمم ليست بنيات حديثة، بل لها جذور تاريخية عميقة، وتشكل هويتها من خلال عناصر ثقافية طويلة الأمد تخلق شعورا بالاستمرارية والانتماء. وأن المكونات الأساسية للأمم

هي مكونات ثقافية أساسا تتمثل في الرموز والأساطير والطقوس وطريقة الأكل واللباس، حيث تشكل هذه العناصر محورا تدور حوله باقي الفعاليات الاجتماعية وتجتمع حولها الأمة³⁷.

وعلى النقيض من وجهة نظر "بندكت أندرسن" في نظريته حول تشكل المجتمعات المتخيلة والهويات الخيالية، يرى "أنتوني د. سميث" أن القومية ليست مشروعا سياسيا بالمقام الأول، بل هي مشروع ثقافي تشكل عبر فترات تاريخية طويلة، حيث تمكنت المجتمعات من حكم نفسها بنفسها وتوجيه جماهيرها نحو أهدافها السامية. ويدافع "أنطوني د. سميث" عن أن الرموز والطقوس المشتركة ذات الطبيعة الثقافية تعتبر المكون الأول للقوميات وتأتي الطبيعة الديموغرافية والعرقية في المقام الثاني.

الرموز الثقافية:

هي اللغة والأساطير والذكريات والقيم والتقاليد والعادات التي تتقاسمها مجموعة ما، حيث تشعر هذه الجماعة بأنها تنتمي لجذر إثني واحد وتسلسل جيني مشترك. لذل يجدر بهذه الجماعة أو القومية أن تؤسس وطنًا واحدًا تكون فيه الأعلام والأناشيد والآثار وغيرها من الرموز تمثل الوطن وتراثه، وتدعو للفخر والاعتزاز، وأن يقود هذا الشعور إلى تشكيل هوية وطنية واحدة تكون محركا يقوده نحو المستقبل.³⁸

القومية والأمة:

يفرق صاحب هذه النظرية بين مفهومي القومية والأمة، حيث يرى أن القوميات ذات الطابع العرقي كانت موجودة قبل الأمة، وأن فكرة الأمة لم تكن لتظهر إلا بفعل القوميون الذي لعبوا دورا في تعبئة أبنائهم وإقناعهم بوجود عوامل مشتركة ولحمة قومية بينهم، حيث تمكن القوميون من خلق أمة تشترك في التعليم والتاريخ والأساطير والتقاليد والفنون. إذ أن الروابط العرقية هي التي تشكل مفهوم الأمة الذي يرتبط بدوره بالأساطير والأحداث التاريخية والعادات والتقاليد والرموز التي خلقتها الجماعة العرقية.³⁹ فلا يمكن للقومية أو الإثنية أن تتحول إلى أمة إلا إذا صنعت ونشرت هذه الرموز لتشكل في النهاية هوية تجمع تحتها قومية

³⁷ أنتوني د. سميث، الرمزية العرقية والقومية: مقاربة ثقافية، تر: أحمد الشيمي، ط1، (المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014)، ص 7.

³⁸ المرجع نفسه، ص، ص 9، 10.

³⁹ المرجع نفسه، ص-ص 87-90.

أو عدة قوميات. هذه الهوية مبنية على أساس الاستمرارية التاريخية والثقافية. حيث تلعب الرموز والأساطير دورا حاسما في الحفاظ على هذه الهوية وتعزيزها، مما يساعد الأفراد على الشعور بالارتباط بماضي أمتهم وحاضرها ومستقبلها.

التكوين العرقي:

هو الاعتقاد المشترك في وجود علاقة قرابة قديمة ترجع إلى الأجداد الأقدمين والمؤسسين الأوائل للجماعة العرقية، ومهما تكن درجة الخيال في هذا المعتقد، فإن العمليات والتفاعلات الاجتماعية والثقافية والرمزية قد ساهمت في خلق قناعة في أذهان أفراد الجماعة العرقية بوجود قرابة توارثتها الأجيال، تشمل أسماء الجماعات والعائلات والحدود الجغرافية في مقابل الجماعات الأخرى، بالإضافة إلى الأساطير المصطنعة حول الأصول والأنشطة والحروب والأحداث التاريخية التي ساهمت في خلق الأنساق الرمزية المصاحبة لتاريخ هذه الجماعة⁴⁰.

بصفة عامة تؤكد الإثنية الرمزية، كما تصورها "أنتوني سميث"، على الدور الدائم للأساطير والرموز والتقاليد والذكريات الجماعية في تشكيل الهويات الوطنية واستمرارها. وعلى عكس النظريات الحداثية التي تنظر إلى الأمم على أنها هياكل حديثة، تفترض الإثنية الرمزية أن الأمم متجذرة في مجتمعات عرقية ما قبل الحداثة (الإثنيات) وعناصرها الثقافية المشتركة. ويوفر تطبيق هذا الإطار على حالة الجزائر فهما دقيقا لكيفية تأثير السرديات التاريخية والرموز الثقافية على الهوية الوطنية الجزائرية، وخاصة في حقبة ما بعد الاستقلال. حيث ساهم التنوع العرقي في الجزائر، بما في ذلك المجتمعات العربية والبربرية وغيرها، تاريخيا في إثراء نسيجها الثقافي بالرموز والأساطير. تمثل الهوية الأمازيغية، بلغتها الخاصة (الأمازيغية) وتقاليدها ورواياتها التاريخية، عرقية بارزة سبقت تشكيلات الدولة الاستعمارية والحديثة.

سعى الاستعمار الفرنسي (1830-1962) إلى قمع الثقافات الأصلية وفرض اللغة والقيم الفرنسية. وقد زعزعت هذه الفترة الممارسات الثقافية التقليدية، لكنها عززت أيضا ذاكرة جماعية للمقاومة وشوقا

⁴⁰ المرجع نفسه، ص 92.

لاستعادة الهويات المكبوتة والمهمشة. وأصبحت هذه الذكريات محورية في السرديات الوطنية لما بعد الاستعمار. فبعد نيل الاستقلال عام 1962، سعى القادة الجزائريون إلى صياغة هوية وطنية موحدة، مع التركيز غالبا على العناصر العربية الإسلامية. وقد همّش هذا النهج نوعا ما التعبيرات الثقافية الأمازيغية، مما أدى إلى توترات وحركات تدعو إلى الاعتراف بالهوية الأمازيغية. وقد أغفل تركيز الدولة على هوية واحدة الطبيعة التعددية للتراث العرقي والإثني والثقافي للجزائر.

شهدت العقود الأخيرة تجردا في الاهتمام بالثقافة واللغة والرموز الأمازيغية. ويعكس الاعتراف بالأمازيغية كلغة وطنية ورسمية، والاحتفال برأس السنة الأمازيغية (يناير)، الجهود المبذولة لدمج العناصر الثقافية المتنوعة في الهوية الوطنية. ويتمشى هذا الإحياء مع تركيز نظرية الإثنية الرمزية على إعادة إحياء الرموز والتقاليد التاريخية في بناء الأمة. يؤكد إسقاط نظرية الإثنية الرمزية على حالة المجتمع الجزائري أهمية الاعتراف بالتراث الثقافي المتنوع للبلاد ودمجه في بناء هوية وطنية متماسكة. ويبرز بقاء الرموز والذكريات العرقية، رغم التهميش التاريخي، أهميتها في تشكيل الهوية الجماعية. ويمكن للاعتراف بهذه العناصر وترسيخها أن يعزز الشمولية والوحدة في مجتمع تعددي.

تُقدم النظرية الإثنية الرمزية منظورا قيّما لفهم تشكّل الهوية الجزائرية، من خلال تسليط الضوء على التأثير المستمر للفئات العرقية ما قبل الحداثة ورموزها الثقافية. وتُبرز تجربة الجزائر تحديات وأهمية دمج السرديات الثقافية المتنوعة في هوية وطنية موحدة، مُشددة على أن بناء الأمة المستدامة يجب أن يأخذ في الاعتبار العناصر العرقية والإثنية والثقافية المتجذرة التي تُلامس وجدان أفراد المجتمع.

4. نظرية الصراع وتفسير ديناميكيات الهوية

تعرّض العديد من الباحثين لديناميكيات الهوية من خلال عدسة نظرية الصراع. إذ تفسر نظرية الصراع تكوين هوية المجموعة باعتبارها عملية مدفوعة بصراعات القوة، والتنافس على الموارد، والتفاوت الاجتماعي. وتستند نظرية الصراع إلى أعمال كارل ماركس، ثم توسعت في وقت لاحق على يد علماء مثل "رالف داريندورف"، وتفترض أن الهويات تنشأ وترسخ استجابة للتوترات الاجتماعية والتفاوتات البنيوية. وتعرّف

المجموعات نفسها من خلال معارضة للآخرين والاختلاف معهم، وغالبا ما يتم تعزيز تماسك المجموعة الداخلية من خلال التأكيد على الاختلافات عن المجموعات الخارجية. وتتجلى هذه العملية في الهويات العرقية والإثنية والسياسية والطبقية، حيث تطور المجموعات المهمشة وعيا جماعيا لمقاومة الهياكل المهيمنة. توضح بعض الدراسات حول الصراع الاجتماعي والتغيير كيف يتأثر تكوين الهوية بالصراعات التاريخية والمعاصرة، وكيف تشكل الصراعات المطولة هويات المجموعة من خلال آليات مثل نزع الصفة الإنسانية والمصالحة. بالإضافة إلى محاولة فهم مساهمة العوامل الاقتصادية والسياسية في تشكيل الهوية في سياقات عالمية مختلفة. عموما، تؤكد نظرية الصراع أن هوية المجموعة ليست ثابتة ولكنها تتطور من خلال الصراعات من أجل السلطة والاعتراف والبقاء، مما يؤدي غالبا إلى تكثيف الانقسامات الاجتماعية أو تعزيز التضامن داخل المجموعات المضطهدة⁴¹.

ومن بين الأعمال البارزة مقال علمي معنون بـ "بحث ديناميكيات الموقف والهوية لفهم الصراع الاجتماعي والتغيير" لصاحبه "لودنز وآخرون" (2024)، والذي يدرس كيفية تفاعل الهويات والمواقف في سياقات الصراع والتحول المجتمعي⁴².

يسلط هذا البحث الضوء على التغيير المستمر في المجتمعات، حيث يعتبرها في حالة من التغيير المستمر، والذي يمكن رؤيته من خلال عدسات مختلفة مثل التقدم التكنولوجي والتحويلات الاقتصادية والقيم والمعتقدات الثقافية المتطورة. تؤثر هذه التغييرات أيضا على البنى الاجتماعية، مما يشير إلى بيئة ديناميكية يعمل ضمنها الأفراد وتتشكل خلالها تعريفاتهم لأنفسهم ومجموعتهم. كما يؤكد على أن الأفراد ليسوا مراقبين سلبيين بل يشاركون بنشاط في تشكيل التغييرات الاجتماعية والمجتمعية. وغالبا ما ينطوي هذا الانخراط على التفاوض حول كيفية ظهور هذه التغييرات في الحياة اليومية، مما يشير إلى نهج تشاركي للتطور المجتمعي. ويشير البحث إلى أن عملية تشكيل التغيير نادرا ما تكون سلسلة أو متناغمة. بدلا من ذلك،

⁴¹ Jacek Tittenbrun, "Ralph Dahrendorf's Conflict Theory Of Social Differentiation And Elite Theory," *Innovative Issues and Approaches in Social Sciences* 6, no. 3 (2013): 117 – 140.

⁴² Adrian Lüders, Mike Quayle, Paul Maher, Ana-Maria Bliuc and Pádraig MacCarron, "Researching Attitude-Identity Dynamics to Understand Social Conflict and Change," *European Journal of Social Psychology*. (2024): 1-8.

تتميز بالاختلاف والصراع، مما يشير إلى أن وجهات النظر والمصالح المختلفة يمكن أن تؤدي إلى توترات اجتماعية وهوياتية. كما يشير إلى التركيز على ديناميكيات المواقف والهويات، من خلال استكشاف التفاعل بين المواقف والهويات في سياق الصراعات والتغيرات المعاصرة. ويهدف هذا التركيز إلى فهم كيفية مساهمة هذه الديناميكيات في المناقشات والصراعات الاجتماعية.

ديناميكيات المواقف والهويات في الصراعات الاجتماعية والهوياتية

التفاعل بين المواقف والهويات: حيث يتم التركيز على كيفية تفاعل المواقف والهويات مع بعضها البعض، وخاصة في سياق الصراعات والتغيرات الاجتماعية المعاصرة. يعد هذا التفاعل أمراً بالغ الأهمية لفهم كيفية استجابة الأفراد والمجموعات للتحويلات المجتمعية والصراعات التي تنشأ عن وجهات نظر وقيم مختلفة. حيث تكشف كيفية تفاعل المواقف والهويات أن هذه العناصر مترابطة بشكل عميق. وتشير النتائج إلى أن التحويلات في المواقف المجتمعية يمكن أن تؤثر بشكل كبير على هويات الأفراد والجماعات، مما يؤدي إلى تغييرات في كيفية إدراك الناس لأنفسهم وأدوارهم داخل المجتمع. هذه الديناميكية ضرورية لفهم الدوافع وراء الحركات الاجتماعية والصراعات.

الدور في المناقشات الاجتماعية: يعرض البحث مختلف الجهات الفاعلة المشاركة في المناقشات الاجتماعية، ويسلط الضوء على كيفية تشكيل مواقفهم وهوياتهم لمواقفهم واستجاباتهم. يساعد هذا الاستكشاف في توضيح الدوافع وراء الحركات الاجتماعية والصراعات، وكشف الديناميكيات الأساسية التي تحرك هذه التفاعلات. حيث تظهر النتائج أن الجهات الفاعلة المختلفة في المناقشات الاجتماعية تظهر مواقف وهويات متباينة، والتي تشكل استجاباتها للصراعات. وتسلط النتائج الضوء على أن فهم هذه الاختلافات أمر ضروري لفهم تعقيدات التفاعلات الاجتماعية وإمكانية حل النزاعات. كما تؤكد هذه الرؤية على أهمية التعرف على وجهات نظر متنوعة في المناقشات الاجتماعية.

التأثيرات المتبادلة: تؤكد الدراسة على التأثيرات المتبادلة للمواقف والهويات، مما يشير إلى أن التغيرات في أحدهما يمكن أن تؤدي إلى تحولات في الآخر. هذه العلاقة المتبادلة ضرورية لفهم كيفية قيام الأفراد

بالتفاوض على هوياتهم استجابة للسياقات الاجتماعية المتغيرة وكيف يمكن أن تؤدي هذه المفاوضات إلى الصراع أو التعاون. تشير النتائج إلى أن المواقف والهويات تؤثر على بعضها البعض بطريقة متبادلة. يمكن أن تؤدي التغييرات في المواقف المجتمعية إلى تحولات في الهويات الفردية، والتي بدورها يمكن أن تؤثر على المواقف الجماعية. هذا التأثير المتبادل مهم لفهم كيفية نشوء الصراعات الاجتماعية وتطورها، لأنه يسلط الضوء على الطبيعة السائلة لتكوين الهوية استجابة للمناظر الطبيعية الاجتماعية المتغيرة.

بصفة عامة، تعرض هذه الدراسة التداخل الحاصل بين آليات الصراع وديناميكيات تشكيل المواقف وبناء الهويات الفردية والجماعية، وذلك من خلال استكشاف التفاعل بين المواقف والهويات، مما يعطينا إطاراً شاملاً لفهم تعقيدات الصراع الاجتماعي والتغيير، مع التأكيد على أهمية هذه الديناميكيات في المجتمع المعاصر وتكوين الهويات المعاصرة وفقاً لنظرية الصراع.

بالإضافة إلى ذلك، يشتمل كتاب "ديناميكيات تحديد الهوية والصراع: لقاءات أنثروبولوجية" (2022)⁴³ على وجهات نظر من علم البيئة السياسية والماركسية ونظرية الاختيار العقلاني لاستكشاف تكوين الهوية داخل الصراعات عبر سياقات عالمية مختلفة. تسلط هذه الأعمال الضوء على كيفية تشكيل الهوية من خلال الصراع والتفاوض، مما يعزز غالباً أو يتحدى الهياكل الاجتماعية القائمة.

يمهد هذا الكتاب الهام الطريق لاستكشاف التفاعل المعقد بين التماهي أو التعريف والصراع في سياقات اجتماعية مختلفة. ويؤكد على أهمية فهم كيفية ارتباط الجهات الفاعلة الفردية بالتجمعات الاجتماعية الأكبر والظروف النظامية. يستخدم الكتاب مجموعة متنوعة من الأطر النظرية، بما في ذلك علم البيئة السياسية، ونظرية الاختيار العقلاني، والنهج التفسيرية، والماركسية، والتحليل متعدد المقاييس. يسمح هذا التنوع بإجراء فحص متعدد الأوجه للقضايا المطروحة، مما يسلط الضوء على ثراء الاستقصاء الأنثروبولوجي. تشكل دراسات الحالة سمة أساسية لهذا البحث، حيث تعرض أمثلة من أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى، تعرض خلالها إلى ثلاثة أقسام رئيسية تركز على الوعي والهوية والهجرة. يزعم المؤلفون أن فهم كيفية تعريف

⁴³ Markus Virgil Hoehne, Echi Christina Gabbert and John R. Eidson, *Dynamics of Identification and Conflict: Anthropological Encounters*, (Berghahn Books, New York, 2022), p. p 1-26.

الأفراد والمجموعات لأنفسهم أمر بالغ الأهمية لتحليل الصراعات التي تنشأ في سياقات مختلفة. كما يسلط الضوء أيضا على أهمية فحص سلوك التجمعات الكبيرة من الناس. من خلال ربط الأفعال الفردية بالأنماط الاجتماعية الأوسع، يهدف تقديم رؤى حول الظروف النظامية التي تؤثر على الصراع والتعريف الهوياتي.

التحليل الماركسي لقضايا الهوية والصراع

يدمج هذا الكتاب الماركسية كأحد توجهاته النظرية لتحليل الهوية والصراع. ويؤكد هذا النهج على دور الهياكل الاقتصادية والعلاقات الطبقية في تشكيل الهويات الاجتماعية والصراعات. ومن خلال تطبيق النظرية الماركسية، يهدف الباحثون إلى الكشف عن كيفية تأثير الظروف المادية على الطرق التي يحدد بها الأفراد والمجموعات أنفسهم ويتفاعلون مع بعضهم البعض.

الصراع الطبقي والهوية: تفترض الماركسية أن الصراع الطبقي هو جانب أساسي من ديناميكيات المجتمع. وفي سياق الهوية، يستكشف الكتاب كيف تختبر الطبقات الاجتماعية المختلفة هوياتها وتعبّر عنها فيما يتعلق بمواقفها الاقتصادية. ويسمح هذا المنظور بفهم كيف يمكن أن تنشأ الصراعات من الهويات القائمة على الطبقة، حيث قد يصطف الأفراد مع أو ضد مجموعات معينة بناء على مصالحهم الاقتصادية.

الظروف النظامية: تسلط العدسة الماركسية الضوء أيضا على أهمية الظروف النظامية في تشكيل الهوية والصراع. ويقصد بالظروف النظامية (Systemic conditions) مختلف العلاقات والتفاعلات الاجتماعية التي تربط الأفراد والجماعات مع الأنساق السياسية والاقتصادية والثقافية وغيرها، حيث يزعم المؤلفون أن الأنظمة الاقتصادية تخلق ظروفًا محددة تؤثر على كيفية تشكيل الهويات وكيفية ظهور الصراعات. على سبيل المثال، في المجتمعات الرأسمالية، يمكن أن يؤدي تحويل الهوية إلى سلعة إلى صراعات حول الموارد والاعتراف، حيث يتنافس الأفراد والجماعات على مكانهم داخل التسلسل الهرمي الاقتصادي.

التقاطع مع نظريات أخرى: إن دمج الماركسية مع الأطر النظرية الأخرى، مثل علم البيئة السياسية ونظرية الاختيار العقلاني، يثري تحليل الهوية والصراع. حيث يسمح هذا النهج متعدد التخصصات بفهم

أكثر دقة لكيفية تقاطع العوامل الاقتصادية مع الأبعاد الثقافية والاجتماعية، مما يؤدي إلى أنماط معقدة من الهوية والصراع.

دراسات الحالة: توضح دراسات الحالة في الكتاب من أفريقيا وأوروبا وآسيا الوسطى الآثار العملية للنظرية الماركسية في سياقات العالم الحقيقي. من خلال فحص حالات محددة من الصراع وتكوين الهوية، يوضح المؤلفون كيف يمكن أن تؤدي التفاوتات الاقتصادية والعلاقات الطبقية إلى التوترات والصراعات، مما يوفر دعما تجريبيا لمطالباتهم النظرية.

بشكل عام، فإن استخدام الماركسية في تحليل الهوية والصراع في هذا الكتاب يساعد في تسليط الضوء على العوامل الاقتصادية الأساسية التي تشكل الديناميكيات الاجتماعية. من خلال التركيز على العلاقات الطبقية والظروف النظامية، كما يقدم المؤلفون منظورا نقديا حول كيفية بناء الهويات والتنافس عليها في سياقات مختلفة، مما يساهم في نهاية المطاف في فهم أعمق لتعقيدات التفاعلات البشرية في مواجهة الصراع. يقدم تطبيق مفاهيم الماركسية وخاصة تلك المتعلقة بالصراع الطبقي، والظروف النظامية، والتداخل مع نظريات أخرى عدسة تحليلية ثرية لفهم تشكّل الهوية الجزائرية المعاصرة، التي تشهد تفاعلا معقدا بين الطبقة، الثقافة، والتاريخ السياسي بعد الاستعمار. ففي السياق الجزائري، تُعد الفروقات الطبقية ناتجا مباشرا لكل من الاستعمار الفرنسي وسياسات ما بعد الاستقلال. شهدت حقبة الاستعمار الفرنسي تركيز الثروة والسلطة في يد فئة استعمارية فرنسية صغيرة، بينما همّشت الأغلبية الجزائرية اقتصاديا واجتماعيا. هذه التفرقة غدّت وعيا طبقيًا حادًا تم التعبير عنه في النضال من أجل الاستقلال.

بعد الاستقلال (1962)، حاولت الدولة الوطنية الفتية، تحت حكم حزب جبهة التحرير الوطني (FLN)، فرض هوية وطنية جامعة تركز على الخطاب الاشتراكي، الذي نظريا يتقاطع مع الماركسية. إلا أن هذا الخطاب غالبا ما خدم النخب السياسية/العسكرية التي تولّت إدارة الاقتصاد والسلطة، مما خلق طبقة جديدة مهيمنة (Bourgeoisie étatique).

تعكس الحركات الاجتماعية المعاصرة، مثل الحراك الشعبي (2019)، وعيا طبقيًا ورفضًا لاحتكار السلطة والثروة، حيث غالبًا ما يرتبط خطاب الحراك بقضايا العدالة الاجتماعية والمساواة، وهو ما يمكن تفسيره بمنظور ماركسي للهوية الطبقية كأداة تحفيز للاحتجاج والتعبئة الجماعية.

تُوضّح الظروف النظامية في الجزائر كيف يُشكّل الوعي الطبقي والهوية الجماعية ضمن بنى اقتصادية وسياسية معينة، حيث يخلق النظام الريعي القائم على عائدات النفط والغاز بيئة تابعة للدولة اقتصاديًا، حيث تُوزع الموارد بشكل غير متساو بين المناطق (الهضاب العليا، الجنوب مقابل الشمال الساحلي)، ما يخلق اختلالًا تنمويًا ويعزز الشعور بالإقصاء الهوياتي والطبقي بين فئات مختلفة. كما أن خصخصة الاقتصاد والانفتاح النيوليبرالي منذ التسعينيات أدى إلى ظهور فجوات طبقية أعمق، وشعور متزايد بالإقصاء من قبل الشباب والعاطلين عن العمل في المناطق المهمّشة، وهو ما يُعزّدي هوية احتجاجية تستند إلى الفقر والتهميش البنيوي.

تقاطع الماركسية مع نظريات أخرى لفهم الهوية الجزائرية

- **البيئة السياسية (Political ecology):** تفسّر هذه النظرة التفاوت في توزيع الموارد (مياه، أراض زراعية، خدمات اجتماعية وغيرها) كعامل في نشوء الهويات الجهوية والطبقية، كما في الصراع بين مناطق الشمال المتقدم والجنوب المهمّش (الصحراوي).
- **نظرية الاختيار العقلاني:** يمكن استخدامها لفهم قرارات الأفراد والجماعات في الانضمام للحركات الاحتجاجية أو الولاء للنظام السياسي الحاكم، استنادًا إلى مصالح اقتصادية وطبقية مباشرة، مما يوضّح كيف تتقاطع العوامل الاقتصادية بالحسابات السياسية والفردية. يُظهر الحراك الشعبي 2019 بوضوح تأثير التفاوت الطبقي والتهميش الاقتصادي في التعبئة الجماعية. فالهويات في هذا السياق لا تتأسس فقط على العرق أو الدين، بل على شعور جمعي بالإقصاء الاقتصادي والسياسي. كما تمثل الهوية الأمازيغية حالة تقاطع بين الهامش الثقافي والهامش الطبقي. فالكثير من المناطق الأمازيغية (كمناطق القبائل) تفتقر إلى تنمية عادلة، ما يضيف بُعدًا طبقيًا إلى المطالب الثقافية.

تُظهر حالة المجتمع الجزائري أن الهوية ليست فقط نتاجا للعوامل الثقافية أو التاريخية، بل تتشكل أيضا من خلال الصراعات الطبقيّة والبُنى النظامية التي تخلق تفاوتاً مستداماً في توزيع الموارد والسلطة. يساعد المنظور الماركسي في كشف الآليات البنيوية التي تُنتج هذا التفاوت وتحوّل الهوية إلى موقع للصراع، مما يعمّق فهمنا لتعقيدات التفاعلات بين الطبقة والانتماء في مجتمعات ما بعد الاستعمار.

4. منهجية الدراسة:

انقسمت هذه الدراسة إلى جزئين أساسيين، انطوى الجزء الأكبر من الدراسة على البحث النظري للموضوع، حيث قمنا بالغوص في مختلف الأدبيات والنظريات التي كُتبت حول موضوع تشكل الهوية ومختلف مكوناتها تاريخياً، وضمن سياقات عالمية ومحلية خاصة بالمجتمع الجزائري. فقمنا بالعمل على تحليل وتفكيك بعض النظريات والآراء الغربية والعربية، ومحاولة إسقاط مخرجاتها على السياق المحلي لتشكيل الهوية الوطنية الجزائرية في عملة تركيبية، مع مراعاة السياقات التاريخية والسياسية والاجتماعية الخاصة بالمجتمع الجزائري ومختلف مكوناته. حيث هدفنا من خلال عملية التركيب إلى تفسير الظواهر والمواقف ذات الطابع السياسي والديني التي ساهمت في عملية التشكيل الهوياتي، واشتغلت كمدخلات ما قبل هوياتية، حيث تتفاعل هذه المدخلات ضمن السياقات والخطابات السياسية والدينية لتخرج في النهاية في شكل أفعال وردّات فعل حول موضوع الهوية، واستجابة لنداءات وإيديولوجيات تفاعلت جميعها لتشكيل الهوية الوطنية الجزائرية. وقد تم اختيار الأسلوب التحليلي التاريخي الممزوج بأسلوب التفكيك والتركيب بالنظر لطبيعة الموضوع المعقدة، والتي تتداخل فيها عوامل كثيرة تتميز بالتعقيد والتداخل، حيث يسمح لنا هذا المنهج بالتعامل مع كل مدخل هوياتي على حدا، وتحديد مسبباته وسياقاته وتأثيراته بدقة. كما توفر لنا طريقة التركيب القدرة على التفسير وتسجيل التفاعلات والديناميكيات الهوياتية ضمن سياقاتها الحقيقية والقدرة على نسب المدخلات لمخرجاتها المباشرة وغير المباشرة.

وتناولنا في الشق التطبيقي من هذه الدراسة تقنية تستعمل تقليدياً في البحوث الكمية، وهي تقنية "دلفي"، حيث قمنا بتكييف هذه التقنية لتطبيقها في الدراسات الكيفية (النوعية)، مع مراعاة التأصيل

العلمي والمنهجي لاستعمال تقنية "دلفي" في البحوث الكيفية والتي تندرج ضمنها دراستنا هذه. كما قمنا بالتدليل على هذه التقنية وشرح طريقة توظيفها في الفصل الخامس الذي يتعلق بالإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية.

خلاصة الفصل

في نهاية هذا الفصل نكون قد تمكنا من وضع الأطر النظرية والمنهجية للدراسة، حيث يساعدنا الجانب المنهجي في وضع حدود الدراسة من خلال محاولة الالتزام بالأهداف المسطرة طوال هذا البحث، في محاولة للإجابة على تساؤلات الإشكالية واختبار الفرضيات من خلال التحليل والتركيب النظري والبحث التطبيقي لاحقا في نهاية هذه الدراسة.

كما تمكنا كذلك من الغوص في الجانب المعرفي التأسيسي لموضوع الهوية، وذلك من خلال تعرضنا لمختلف المفاهيم الرئيسية للدراسة، ومعرفة طبيعة العلاقة بين هذه المفاهيم وكيفية نشوئها، بالإضافة إلى الإشارة إلى عدة دراسات سابقة حول الموضوع وتحليل مكامن الضعف والقوة فيها، وكيف بإمكاننا سد بعض الفجوات المعرفية والمنهجية من خلال هذه الدراسة. كما تمكنا النظريات التي تعرضنا لها من التموضع النظري والمنهجي أيضا فيما يخص التعامل مع مفاهيم ومكونات الهوية الوطنية، وتساعدنا في توجيه البحث التطبيقي والعمل على توجيه الجهود البحثية ضمن الإطار العام للدراسة.

الفصل الثاني: السلطة السياسية وبناء الهوية الوطنية

تمهيد

1. مقارنة مفاهيمية لإشكالية اللغة والهوية
2. اللغة ونشوء الهوية
3. النظام السياسي بين التحول اللغوي والهوية
4. النظام السياسي والصراع اللغوي في الجزائر
5. الأزمة الأمازيغية وارهاساتها الهوية والسياسية
6. تأثيرات الصراع اللغوي على بناء الهوية الوطنية
7. السياسات التعليمية وصناعة الهوية
8. بناء الهوية الوطنية بين اللغة والسياسات التعليمية
9. التعليم العالي وتشكيل الهوية الوطنية

خلاصة الفصل

تمهيد:

من وجهة نظر الأدبيات الكلاسيكية، تعتبر اللغة من بين العناصر المشكّلة لهوية أي مجتمع، بالإضافة إلى عناصر أخرى مثل الانتماء العرقي، الدين، العادات والتقاليد، التاريخ والمصير المشترك. فبناء الهوية الوطنية يخضع إلى تفاعل كل هذه العناصر مع بعضها لتشكل في النهاية هوية جماعية فريدة ومخصصة، بينما تسود وجهات نظر أخرى حول كون اللغة هي نفسها الهوية، أو أن الهوية ذات أصل لغوي، كما يشير بعض الباحثين في حقل الهوية واللغة إلى تداخل دور القومية في تكوين الهوية من خلال التصنيف اللغوي للعرقيات. بالإضافة إلى نشوء مفهوم الأمة الذي يتداخل بشكل معقد مع مفهوم القومية، فهل تتشكل القومية يسبق تشكل الأمة أم العكس؟ وهل تعتبر اللغة عاملا حاسما في تشكل القوميات والأمم؟ وكيف يؤثر الصراع اللغوي في تشكيل الهوية الوطنية؟ وما دور السلطة السياسية في إدارة الصراع اللغوي؟

بغرض الإجابة على هذه التساؤلات ومناقشة هذه الأفكار، سوف نسلط الضوء على دور السلطة السياسية في الصراع اللغوي وكيفية تأثير هذا الأخير في بناء وتشكل الهوية الوطنية في الجزائر من جهة، وذلك من خلال مناقشة فكرة نشوء القوميات والأمم، وكيفية تشكل الوعي الجماعي وتطوره إلى ما يسمى بالهوية الوطنية. كما نحاول من جهة أخرى، خلال بقية عناصر هذا الفصل، الإجابة أيضا على إشكالية علاقة السلطة السياسية بعملية تشكيل الهوية الوطنية من خلال التركيز على متغير اللغة والصراع اللغوي، وكيف ساهمت السياسات اللغوية المتبعة من النظام السياسي في التأثير على عملية بناء الهوية الوطنية؟ وإلى أي مدى ساهمت هذه السياسات في إذكاء الصراع اللغوي والهوياتي في الجزائر؟

سوف نحاول مقارنة هذه الإشكالية باستعمال منهج تحليلي تاريخي، مستعملين في ذلك بعض مفاهيم نظرية المجتمعات المتخيلة لـ "بندكت أندرسون"، وإسقاطها على بعض الأحداث والوثائق التاريخية. وقد قسمنا هذا الفصل إلى عدة محاور، حيث نتدرج في عرضها بداية بمدخل نظري للموضوع نتناول فيه أصل اللغة وإشكالية نشوء الهوية، بالإضافة إلى تأصيل نظري ومفاهيمي للموضوع، ثم نقوم بالتعرض لطبيعة

وجذور الصراع اللغوي في الجزائر، من خلال تناول قانون تعميم استعمال اللغة العربية ومختلف مراحل التعريب وكذا التحديات التي رافقته، بالإضافة إلى القضية الأمازيغية بالتركيز على الأبعاد القومية واللغوية والثقافية، وذلك من خلال بعض الوثائق والأحداث السياسية. كما نتناول أيضا تأثيرات الصراع اللغوي على بناء الهوية الوطنية وكيف ساهم ذلك في إذكاء الصراع الهوياتي والتداخل المفترض للنظام السياسي مع مشكلات الهوية واللغة، بالإضافة إلى السياسات التعليمية والتعليم الجامعي وعلاقتها ببناء الهوية.

1. مقارنة مفاهيمية لإشكالية اللغة والهوية

كما تمت الإشارة إليه في الفصل الأول لهذه الأطروحة، يرى "بندكت أندرسون" في نظريته حول المجتمعات المتخيلة، والتي أوضحها في كتابه "المجتمعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها" (1983)، أن الأمم هي مجتمعات مبنية اجتماعيا، يتخيلها الأشخاص الذين يعتبرون أنفسهم جزءا من تلك المجموعة. وبالتالي، فإن الهوية الوطنية تعتمد على الخبرات واللغة والثقافة المشتركة التي تخلق شعورا بالوحدة والانتماء بين الأفراد الذين لن يلتقوا أبدا ببعضهم البعض. وقد عرض نظريته من خلال مجموعة من المفاهيم أهمها:

المجتمع المتخيل: يحتفظ كل عضو من أعضاء الأمة في ذهنه بصورة لجماعته المتخيلة ككل متكامل بصفاتها ومعاييرها، وذلك على الرغم من أن أعضاء حتى أصغر دولة لن يعرفوا أبدا معظم زملائهم الأعضاء ولن يلتقوا بهم. فالشيء الذي يجمعهم هو شعور التشارك في التاريخ والمصير واللغة والدين والرموز، والعادات، والتقاليد وغيرها. وفي السياق ذاته يطرح "أندرسون" تساؤلا في غاية الأهمية، حيث يقول "ما الذي يجعل الناس مستعدين للموت من أجل مجموعة متخيلة (أمة أو مجتمع) يعتبرون أنفسهم أعضاء فيها؟"⁴⁴، حيث يحيلنا هذا التساؤل إلى النظر لإشكالية الانتماء بطريقة مغايرة، ومحاولة تفكيكها تقودنا إلى عمليات التلاعب السياسي بمختلف العناصر الهوياتية، خصوصا في قضية الصراع اللغوي بعد

⁴⁴ Benedict Anderson, 2006, Op. cit, p. 141.

الاستقلال. كما تجدر الإشارة إلى أن المجتمع المتخيل ليس بالضرورة جماعة خيالية، ذلك أن تأثيره وفعله حقيقي ومؤسس على أدوات نشأت تاريخيا وليس مجرد تخيل من العدم.⁴⁵

رأسمالية الطباعة ودورها في بناء الهوية الوطنية:

رأسمالية الطباعة (Print Capitalism) هو مفهوم قدمه "بندكت أندرسون" في كتابه التأسيسي المنشور سنة 1983 "المجتمعات المتخيلة: تأملات في أصل القومية وانتشارها". يرى أندرسون أن صعود رأسمالية الطباعة لعب دورا حاسما في تشكيل الهويات الوطنية. وذلك من خلال وسائل الإعلام المطبوعة (الكتب والصحف) التي لعبت دورا مهما في نشر مفهوم الأمة وتعزيز الوعي الوطني المشترك.⁴⁶ ولهذا العنصر علاقة مباشرة بالهيمنة اللغوية ونشوء اللغات المعيارية.

الإنتاج الضخم للمواد المطبوعة:

أحدث ظهور المطبعة في القرن الخامس عشر ثورة في إنتاج وتوزيع الكتب والنشريات والصحف وغيرها من المواد المطبوعة. فقد مكّن هذا الاختراع من إنتاج النصوص بكميات كبيرة، مما جعلها في متناول جمهور أوسع وبأسعار معقولة.

توحيد (معيارية) اللغة:

أدت رأسمالية الطباعة إلى توحيد اللغات. نظرا لطباعة الكتب والصحف باللغات العامية المتداولة بدلا من اللاتينية، حيث تم توحيد اللهجات المحلية في اللغات القياسية أو المعيارية. كان هذا التوحيد ضروريا لإنشاء إطار لغوي مشترك داخل المنطقة أو الدولة، وتعزيز الشعور بالهوية المشتركة بين الأشخاص الذين يتحدثون نفس اللغة.

نشر الأفكار:

⁴⁵ بينديكت أندرسن، تر. ثائر ديب: مرجع سابق، ص 28.

⁴⁶ Benedict Anderson, 2006, Op. cit., 38-40.

سمح توافر المواد المطبوعة على نطاق واسع بالنشر السريع للأفكار والمعلومات عبر مناطق جغرافية واسعة، وأصبحت الصحف والكتب وسائل لنشر الأفكار السياسية والثقافية والاجتماعية، مما ساهم في ظهور الوعي الجماعي لدى القراء.

2. اللغة ونشوء الهوية:

تتكون الهوية من مجموعة عناصر تتفاعل فيما بينها، كما سلف ذكره، وتعد اللغة أحد هذه المكونات، بينما يذهب بعض العلماء إلى كون الهوية في حد ذاتها مسألة لغوية في جذورها، فيتم تشفير الثقافة مثلا من خلال اللغة، حيث تحمل الثقافة اللغة من خلال الرموز والكتابات والأصوات ومدلولاتها، وقد بينت الأبحاث في الاتجاهات اللغوية كيف أن طريقة الكلام يمكن أن تشكل قاعدة للحكم على هوية المتكلم⁴⁷. كما تعتبر اللغة كوسيلة للتواصل من بين المكونات الثابتة نسبيا للهوية، باعتبار أن الهوية تتشكل من عناصر ثابتة مثل التاريخ والانتماء والعرق والدين واللغة، وعناصر متغيرة أو ديناميكية مثل العادات والتقاليد والثقافة⁴⁸. فالعناصر الثابتة يغلب عليها طابع التوريث بينما يغلب طابع الاكتساب على العناصر المتغيرة. إن اللغة هي العنصر الأبرز والأكثر مدعاة للخلاف بين مكونات المجتمع المختلفة، وذلك يرجع إلى كونها أداة الاتصال الأولى والتي من خلالها يتم التعرف على الآخر، مما يجعل مكانتها في المجتمع بمثابة الجزء الذي يعبر عن الكل المتمثل في الهوية. كما تعتبر اللغة العنصر الأكثر ديناميكية من خلال قدرتها على حمل الثقافة والتأثر والتأثير في الثقافات والأفكار الأخرى (سبقت الإشارة إلى ذلك عند عرض نظرية المجتمعات المتخيلة في عنصر رأسمالية الطباعة)، ونلاحظ هنا أن اللغة تتميز بنوع من الثبات النسبي وفي الوقت نفسه تعتبر عنصرا متغيرا، فيمكن اعتبارها مكونا ثابتا ومتغيرا في آن واحد، ويرجع ذلك إلى طبيعتها

⁴⁷ جون جوزيف، اللغة والهوية: قومية - إثنية - دينية، تر: عبد النور خراقي، (المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2007)، ص. 18، 19.

⁴⁸ عبد اللطيف المتدين، "السياسيات اللغوية والهوية الوطنية في المغرب والجزائر"، مجلة حكاية 4، 2، (ربيع 2022): 11.

المعقدة والديناميكية، فاللغة تتعرض لتفاعلات داخلية وخارجية. حيث ينبع ثبات اللغة من كونها تحتفظ وتورث الأسماء والمفاهيم والبنى اللغوية، بينما تتغير المدلولات والرموز والتعابير.

كما نشير إلى نقطة لا تقل أهمية وهي علاقة اللغة بالقومية، إذ يرى "بندكت أندرسون" أن القومية تقوم على اللغة أساساً، خصوصاً بعد موجة انتشار الوعي القومي الأوروبي حيث تطورت اللغات المحلية المكتوبة مثل التشيكية والهنغارية والنرويجية والأكرانية والبلغارية في مواجهة اللاتينية وما يعرف باللغات الإمبراطورية (الروسية والألمانية تحديداً)، وقد وضعت قواعد هذه اللغات المحلية القومية وصدرت معاجمها اللغوية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر جنباً إلى جنب مع صعود حركات الإحياء القومي. بالإضافة إلى حركات الإصلاح الإسلامي بالبلدان العربية، والذي ارتبط بإحياء اللغة العربية كلغة دينية أكثر منها لغة قومية. كما تصاعد الشعور بعدم قدسية اللغات القديمة مثل اللاتينية، حيث ثبت أنها لغة تاريخية نشأت من عائلات أقدم، وهذا ما ساعد في إضفاء قدسية شعورية عاطفية أكبر على اللغات المحلية، خصوصاً إذا ارتبطت بالتاريخ وإنشاء الأساطير في الخطابة والشعر والنثر باعتبارها لغة الآباء المفترضين. وبهذا أصبحت اللغة المحلية تعبر عن القومية حال ارتباطها بالشعور بالانتماء لجماعة متخيلة تتشارك معها اللغة والأساطير، والتاريخ، والعادات، والتقاليد⁴⁹.

تاريخياً، تشير المراجع إلى أن أغلب الثورات (خصوصاً في أوروبا) قامت بدوافع قومية أو تم توظيف القومية لأغراض سياسية تمثلت أساساً في نيل الاستقلال، وذلك راجع لعدة أسباب، منها اللعب على جزئية العاطفة القومية لإشعال الثورة، الحفاظ على وهجها وتأثيرها، جمع أكبر عدد من الموالين والمؤيدين، وكذا تحقيق أهداف سياسية مبنية على معايير الانتماء والاقصاء. بينما نلاحظ في البلدان العربية في خضم موجات التحرر أن الدين والمشاعر الدينية كانت المحرك الأبرز للثورات، باعتبار اللغة العربية مكوناً دينياً

⁴⁹ بينديكت أندرسن، تر: ثائر ديب، مرجع سبق ذكره، ص 36.

أكثر منه مكونا قوميا، خصوصا في بلدان المغرب العربي ومنها الجزائر، إلا أن المد القومي العربي كان له أثرا بالغاً في تشكيل الخارطة السياسية لاحقا.

ساهم المد القومي في جعل اللغة العربية تنفصل عن كونها لغة دينية مرتبط بالشرعية الإسلامية إلى كونها لغة قومية ترتبط بالمجتمعات العربية وأصول العرب، خصوصا بعد تراجع دور الدين في المجتمع خلال القرنين التاسع عشر والعشرين، بفعل الدور الذي مارسته عمليات الاستعمار والاستشراق (البريطاني خصوصا)، حيث ساهمت عمليات الترجمة والتقنين الفقهي كما يسميه "وائل حلاق" في إحلال القانون محل العرف المستمد من الشريعة، وأدت هذه العمليات وظيفة إبستمولوجية ضمن إطار الصياغة الكولونيالية للإسلام⁵⁰، مما أضعف الدور الاجتماعي للدين في المجتمعات العربية وساهم في محاولة خلق انتماءات أخرى مدعومة غربيا تكون موازية أو بديلة للانتماء الديني، تمثلت أساسا في تصاعد القومية الذي ارتبط باللغة العربية والمتكلمين بها، في محاولة لفصل المجتمع عن الدين باستعمال تقنيات ملأ الفراغ. إلا أن هذه التحولات قد ساهمت في خلق اختلالات اجتماعية كنتيجة لبروز قوميات أخرى تبنت اللغة والانتماء العرقي كأساس للتصنيف، مثل إشكالية الانتماء الأمازيغي في المغرب العربي، الذي بدأ كنتيجة للإقصاء اللغوي وامتد إلى الإقصاء الثقافي، وهنا برزت الصراعات اللغوية خصوصا بعد الاستقلال، حيث تطورت إلى صراعات سياسية ونزاعات عنيفة في بعض الأحيان.

3. النظام السياسي بين التحول اللغوي والهوية:

يرى "جون جوزيف" في كتابه *اللغة والهوية* (2004) أن الهوية مسألة لغوية في جذورها، خصوصا من ناحية أهمية الأسماء والدلالات في اللغة، حيث تعبر الأسماء عن الغاية الأنثروبولوجية لعلم اللغة، لدرجة أن "بندكت أندرسن" في كتابه "المجتمعات المتخيلة (أو الافتراضية) (طبعة 1991) كان قد أشار إلى الدور التأسيسي للغات القومية في تشكيل الهويات القومية⁵¹، إلا أنه لم يتطرق إلى العملية العكسية أي أن تقوم

⁵⁰ وائل حلاق، ماهي الشريعة؟ تر: طاهرة عامر وطارق عثمان، ط1، (مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2016)، ص. 94، 95.

⁵¹ جون جوزيف، تر: عبد النور خراقي، مرجع سابق، ص 18.

الهويات القومية بتشكيل اللغات القومية. حيث تقوم الهوية بتشكيل اللغة وفقا لمجموعة من التمثلات، وذلك من خلال النسق السياسي المسيطر على بقية أنساق المجتمع. إذ تلعب السلطة السياسية دورا بالغ الأهمية، من حيث كونها المؤثر المباشر في العديد من مناحي الحياة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية. فالسياسات العامة والقرارات الصادرة عن السلطة السياسية والتي تتم ترجمتها إلى إجراءات ميدانية تمثل آلية من آليات وظيفة الدولة وهي الهندسة الاجتماعية، حيث يتفاعل المجتمع مع هذه القرارات بناء على تصوره للسلطة السياسية وعلاقته بها، وعلى نسبة الثقة والشعور بالمصداقية والشرعية التي تتحلى بها. فتتباين ردّات الفعل والاستجابة بناء على عدة عوامل أهمها الشعور العام السائد حول ما إذا كانت صورة السلطة السياسية القائمة تتناسب مع الصورة المتخيلة لأعضاء المجتمع حول الدولة ودورها ومكانتها، وذلك ضمن إطار معياري أكبر يعرف بالهوية الوطنية. إذ تقوم السلطة بصياغة مختلف السياسات لتطرح للتصويت أو التصديق أو التنفيذ، وتعتبر السياسة اللغوية من أهم هذه السياسات وأخطرها، نظرا لتأثيرها الذي يغوص في أعماق المجتمع ويمتد في تاريخه وحضارته. فاللغة تحمل الثقافة والمعرفة والتاريخ والأساطير المؤسسة للوعي، وهي وسيلة انتقال وتوريث الأنا الفردية والجماعية. فالدور الذي تلعبه اللغة جوهري وأساسي في بناء الهوية.

يرى "عبد السلام المسدي" أن اللغة عبارة عن ظاهرة اجتماعية تتضمن مكونين اثنين هما المكون المادي الحسي والمكون الذهني غير المادي، بينما الهوية تميل أكثر إلى التجريد والرموز، ففي حين اللغة يتم اكتسابها، تعبر الهوية عن الانتماء⁵². وتجدر الإشارة إلى أن عملية اكتساب اللغة تكون مصحوبة باكتساب الثقافة وتوريثها وتناقلها من جيل إلى جيل آخر ومن مجتمع إلى مجتمع آخر، وهذا ما يجعلها العامل الأكثر تأثيرا في باقي عناصر الهوية خلال عملية التفاعل والبناء.

⁵² عبد السلام المسدي، "الهوية واللغة في الوطن العربي بين أزمة الفكر ومازق السياسة"، المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مارس 2012، الدوحة.

فاللغة المشتركة تعبر عن شعور مشترك بين مختلف أفراد المجتمع يعطيهم الإحساس بالانتماء لشيء أكبر ويمنحهم الفرصة للتعبير عن أنفسهم. لهذا تنص العديد من الدساتير في العالم على اللغة الرسمية للدولة، والتي تعتبر لغة التواصل الرئيسية والرسمية لكل المؤسسات وأجهزة الدولة. كما تتجلى هذه الأهمية كون اللغة وسيلة لنقل المعرفة والتعليم في المدارس والبحث العلمي والإدارة والتواصل الاجتماعي بين مختلف الفئات الشعبية، وأي تغيير في اللغة الرسمية ستكون له نتائج مباشرة على المجتمع والأفراد وبنية الهوية وطريقة تشكيلها.

إن دراسة مسار التحول اللغوي في الجزائر يعتبر امتدادا لدراسات تشكل الهوية الوطنية وبنائها، وذلك نظرا لدور اللغة ومكانتها في عملية التفاعل الهوياتي. تاريخيا، شكل التلاقح الثقافي والامتزاج الحضاري لمختلف الاستعمارات التي مرت على الجزائر دورا حاسما في التحول اللغوي، فبدءا بالاستعمار الروماني لمنطقة شمال إفريقيا، مروراً بالفتوحات الإسلامية والتواجد العثماني، وصولاً إلى الاستعمار الفرنسي، كانت هذه التحولات حاسمة فيما يخص اللغة، كما ساهمت في إذكاء الصراع اللغوي بعد الاستقلال بين ثلاثي العربية والامازيغية والفرنسية. فخلال فترة الاستعمار الفرنسي كانت مختلف الحركات الوطنية تحاول توحيد الجبهة اللغوية والهوياتية لأهداف سياسية تتمثل أساسا في نيل الاستقلال. حيث رأت مختلف المكونات السياسية آنذاك (نجم شمال أفريقيا، حزب الشعب، الحركة من أجل انتصار الحريات الديمقراطية وجبهة التحرير الوطني) أن الوحدة اللغوية والهوياتية أمر حساس وأساسي ضمن الصراع والكفاح من أجل الاستقلال.⁵³

4. النظام السياسي والصراع اللغوي في الجزائر:

من غير الخفي أن الصراع اللغوي في الجزائر لم يكن وليد اليوم، بل يمتد بجذوره إلى ما قبل الاستقلال، وقد شاب هذا الصراع عدة تحولات منذ الفترة الاستعمارية إلى الوقت الحالي، حيث كان الخطاب السياسي

⁵³ فوزية هياشي، دريس نوري، "سوسيولوجيا التحول اللغوي في الجزائر: دراسة بنيوية للعلاقة اللغة - المجتمع"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، 6، العدد 2 (2023): 568-552.

ممزوجا دائما بمحمولات أيديولوجية تنم عن صراعات مستمرة، يتمركز في لب هذه الصراعات الصراع اللغوي، والذي ينم في الأصل عن صراع ثقافي هوياتي كما تمت الإشارة إليه سابقا. ليس الغرض من الكشف عن طبيعة الصراع اللغوي هنا البحث في أطراف الصراع وانتماءاتها بقدر ما هو محاولة لفهم آليات التأثير والسيطرة التي تتبناها السلطة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية وبنائها، وكذا محاولة تبيان دوافع وآثار هذه التدخلات على المستوى البنوي الاجتماعي.

السياسات اللغوية وقانون التعريب في الجزائر:

بصفة عامة تشمل السياسة (الثقافية أو اللغوية) الأفعال (أو عدم الفعل) التي تتخذها الحكومة، وذلك بناء على فهمها للمشكلة موضع الحل. حيث يمكن أن تأخذ هذه الأفعال أو الإجراءات أشكالا مختلفة مثل مشاريع قوانين، قوانين، لوائح، برامج، تعليمات رسمية، مؤسسات، منظمات، نفقات أو خطابات مهمة⁵⁴. يركز هذا التعريف على الجانب القانوني أو التطبيقي للسياسات اللغوية، وكذا الجهة المسؤولة عن التطبيق، إلا أنه قد أغفل جانب الفكر والصياغة والتعديل.

يشير "لينتن أيريل" في تعريفه للسياسات اللغوية، أنها تلك السياسات التي يتم وضعها من خلال التشريعات أو قرارات المحاكم أو الإجراءات التنفيذية أو وسائل أخرى، وتتميز هذه السياسات بالخصائص التالية:

(1) تحدد كيفية استخدام اللغات في الأماكن العامة، مثل الإشهارات، اللافتات، واجهات المحلات والمقرات الحكومية وغيرها من الإعلانات الموجهة للجمهور في الأماكن العامة.

⁵⁴ Alexandre Couture Gagnon and Diane Saint-Pierre, "Identity, Nationalism, and Cultural and Linguistic Policies in Québec," *The Journal of Arts Management, Law, and Society* 50, no. 2, (2020): 115-130.

(2) تشجع على تنمية المهارات اللغوية اللازمة لتلبية الأولويات الوطنية، وذلك من خلال برامج تعليم اللغات، المناهج المدرسية ومؤسسات اللغة (مثل المجلس الأعلى للغة العربية، المجمع الجزائري للغة الأمازيغية (...).

(3) تؤكد وتحمي السياسات اللغوية حقوق الأفراد والجماعات في تعلم اللغات واستخدامها والمحافظة عليها وترقيتها. وقد تتدخل أيضا في الاستخدام الرسمي للغة من طرف الحكومة ومختلف الهياكل والمؤسسات التابعة لها، على سبيل المثال، من خلال تسهيل التواصل بين مؤسساتها، ضمان الإجراءات القانونية الواجبة بهذا الشأن، تعزيز المشاركة السياسية، وتوفير الوصول إلى الخدمات العامة⁵⁵.

تشير السياسة اللغوية إلى التخطيط الاستراتيجي حول صياغة وتنفيذ السياسات اللغوية التي تهدف إلى إدارة التنوع اللغوي داخل المجتمع، مع مراعاة القضايا اللغوية والإشكالات الألسنية المتعلقة بالمسألة اللغوية في المجتمع. وتنطوي السياسة اللغوية على مشاورات لمؤسسات المجتمع المدني وقرارات ذات طابع سياسي بشأن اللغات التي تُمنح صفة رسمية (مثل ترقية اللغة الأمازيغية من خلال ترسيمها كلغة وطنية في دستور 2016)، كما تحدد السياسات اللغوية كيفية تدريس اللغات في المدارس واستعمالها في الإدارة والمراسلات والمؤسسات الحكومية الرسمية، وكيفية حماية الحقوق اللغوية للأفراد والجماعات أو حتى تقييدها في بعض الأحيان (مثل فرض استعمال اللغة الفرنسية كلغة موحدة من طرف الحكومة الفرنسية في فرنسا).

كانت السياسات اللغوية خلال فترة الاستعمار الفرنسي لا تخرج عن إرادة المستعمر، حيث عملت فرنسا على إقصاء اللغة العربية وبقية اللهجات المنتشرة وإحلال الفرنسية محلها. وكان ذلك من خلال سياسات متعددة لإكراه الجزائريين على التخلي عن لغتهم وثقافتهم ودينهم. ما أدى إلى انحسار تعلم اللغة العربية الذي كان منتشرا في المساجد والكتاتيب جنبا إلى جنب مع التعليم القرآني والديني. حيث تم تحويل الكثير من المساجد إلى كنائس وتدمير البعض الآخر. كنتيجة لعملية التجهيل الممنهج للشعب الجزائري،

⁵⁵ April Linton, "Language politics and policy in the United States: implications for the immigration debate," *International Journal of the Sociology of Language* 2009, no. 199, (2009): 9-37.

أصبح التحدث باللغة العربية الفصحى والفرنسية حكرا على نخبة متعلمة، بينما يتحدث بقية الشعب لغة عامية دارجة، واللهجة الأمازيغية في مناطق معينة من الجزائر⁵⁶. وقد جاء في إحدى التعليمات الصادرة إلى حاكم الجزائر غداة الاحتلال أن الجزائر لن تصبح مملكة فرنسية حقيقية إلا عندما تصبح اللغة الفرنسية لغة قومية، وأنه لا بد من نشر الفرنسية لتحل محل اللغة العربية الدارجة وبقية اللهجات البربرية هناك حاليا، وقد بدأت سياسة الفرنسية بمجال التعليم، حيث يقول "أحمد توفيق المدني" أن التعليم إبان الاحتلال الفرنسي كان استعماريا بحثا لا يعترف باللغة العربية ولا يقيم لها حسابا، وقد كان التعليم بالفرنسية في جميع مراحله⁵⁷. لم يكن الهدف فرض الفرنسية فحسب، بل تكوين فرد جزائري متشبع بالثقافة الفرنسية، وخلق جيل جديد من الجزائريين يؤمن بالهوية الفرنسية بكل ما تحمل من مقومات وتقاليد غربية غريبة عن المجتمع المحلي، فلم يكن التعليم بالفرنسية هو الوسيلة الوحيدة لذلك، بل تعداه إلى فرض اللغة الفرنسية في المعاملات الإدارية والشؤون المدنية، كما تم تغيير أسماء المدن والأماكن والشوارع لتحمل أسماء لشخصيات فرنسية، بالإضافة إلى فرنسة الإعلام والمحيط الاجتماعي، ولعل أبرز دليل على ذلك قرار 1849 والذي يشير إلى أن اللغة الفرنسية هي لغة القضاء المدني والعقابي، وأنها اللغة التي تحرر بها جميع العقود، بالإضافة إلى مرسوم 18 أكتوبر 1892 الذي ينص بمنع فتح مدرسة عربية إلا برخصة من السلطات الاستعمارية، وكان من ضمن شروط الرخصة أن يكون صاحبها مواليا لفرنسا وألا يزيد عدد طلابها عن ثمانية أشخاص⁵⁸.

كما اعتبرت اللغة العربية لغة أجنبية في الجزائر، وقامت السلطات الاستعمارية بغلق المدارس العربية الإسلامية، ولم تكن بعد الاستقلال إلا 13 مدرسة للغة العربية، كما أن "المدارس الإسلامية الفرنسية" لم

⁵⁶ نصيرة زيتوني، "واقع اللغة العربية في الجزائر"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) 27، العدد 10، (2013): 2157-2176.

⁵⁷ أحمد بن نعمان، "وضع اللغة العربية في عهد الاحتلال"، مجلة اللغة العربية، العدد الممتاز 7، العدد 2، (2005): 223-250.

⁵⁸ صالح عوض، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1962، الجزء 1، ط1، (مطبعة دحلب، الجزائر، 1992): ص. 213.

تكن سوى مدارس ذات منهج فرنسي ولا مكان فيها للدين الإسلامي ولا للغة العربية، فنأى عنها الجزائريون ولم يدرسوا بها بسبب إهمالها المتعمد للتعليم الديني واللغة العربية⁵⁹.

تمكنت هذه السياسات اللغوية الاستعمارية طوال فترة الاحتلال من فرض واقع لغوي جديد والتأثير في البنى الاجتماعية وإحداث تغيير بالغ في تشكيل الهوية الوطنية، حيث كانت نسبة الأمية غداة الاستقلال كبيرة جدا، ولم يجد النظام السياسي آنذاك بدا من استمرار التعليم باللغة الفرنسية إلى أن جاء قرار تعريب التعليم والإدارة كإحدى نتائج المد القومي العربي في عهد الرئيس أحمد بن بلة خصوصا، إلا أن سيطرة النخبة المثقفة التي تتقن الفرنسية فقط على مقاليد الإدارة والإعلام كانت أحد أسباب استمرار العمل باللغة الفرنسية بالإضافة إلى نقص الكوادر المؤهلة والمتعلمة باللغة العربية، ما استدعى في فترة من الفترات إلى الاستعانة بأساتذة ومعلمين من المشرق العربي. كما تمت الإشارة إلى قضية اللغة لأول مرة في أول دستور جزائري سنة 1976، حيث نصت المادة الثالثة على أن اللغة العربية هي اللغة الوطنية وال رسمية، وتعمل الدولة على تعميم استعمال اللغة الوطنية في المجال الرسمي، وقد انطبق هذا الأمر على التعليم وجميع مناحي الحياة.

لقد شكلت ولا زالت مسألة التعريب في مواجهة المد اللغوي الفرنسي، وقضية الاعتراف بالأمازيغية كثقافة ولغة قضايا وتحديات سياسية كبيرة، اختلف التعامل معها باختلاف فترات الحكم السياسي، حيث تم إقرار التعريب فيما يعرف بقانون تعميم استعمال اللغة العربية في 16 جانفي 1990 كنتيجة لدستور 1989 وباعتماد على قوانين سابقة، حيث أقره البرلمان وقام الرئيس شاذلي بن جديد بتوقيعه، وقد ضم مجموعة من البنود أهمها:

ينص القانون على أن اللغة العربية (مقوم) من مقومات الشخصية الوطنية، وثابت من ثوابت الأمة الجزائرية، ويجسد العمل بها مظهرا من مظاهر السيادة، لهذا يجب على كل المؤسسات، أن تعمل لترقية اللغة

⁵⁹ فتح الدين بن أزواو، "السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر (1830-1954)"، مجلة البحوث التاريخية 5، العدد 2، (2021): 277-299.

العربية، وحمايتها وحسن استعمالها، ولهذا تمنع كتابة اللغة العربية بغير حروفها وهذا فيما يخص الأحكام العامة.

أما فيما يخص الأعمال التطبيقية فقد نصت بعض مواد القانون على سبيل المثال على ما يلي:

المادة الرابعة: تلزم جميع الإدارات العمومية والهيئات والمؤسسات والجمعيات على اختلاف أنواعها، باستعمال اللغة العربية (وحدها) في كل أعمالها...

المادة الخامسة: تحرر كل الوثائق الرسمية باللغة العربية، كما يمنع في الاجتماعات الرسمية استعمال أي لغة أجنبية في الندوات والمناقشات.

المادة السادسة: تحرر العقود باللغة العربية (وحدها)، ويمنع تسجيلها إذا كانت بغير اللغة العربية... إلخ.⁶⁰

5. الأزمة الأمازيغية وارهاساتها الهوية والسياسية:

لم يكن الواقع التشريعي والقانوني مطابقا للواقع الاجتماعي ولطبيعة النظام السياسي الحاكم فعلا، فقد ظهر إلى السطح صراع بين طبقتين، الأولى نخبة فرانكفونية متشبعة باللغة والثقافة الفرنسيين، والثانية نخبة جديدة تتبنى العربية كمظهر وكمكون من مكونات الهوية الوطنية التي لا تنفصل عن المكون الديني، وتعتبر أن الامتداد الطبيعي للجزائر هو المشرق العربي ممثلا في العالم العربي والأمة الإسلامية وليس العالم الغربي الأوروبي. لم يدم هذا الصراع في مجاله الثقافي واللغوي طويلا ليتطور إلى صراع سياسي، ولعبة للسيطرة والتحكم، تُوج بظهور المسألة الأمازيغية إلى السطح مع ما عُرف آنذاك بالربيع الأمازيغي سنة 1980، حيث كان أغلب رواد الحركة الأمازيغية ينتمون لنخبة فرانكفونية تتكلم الفرنسية أكثر من الأمازيغية، وقد صاحب ذلك أحداثا كانت سببا غير مباشر في تعديلات جوهرية لاحقة. تدريجيا، تكوّن لدى فئة واسعة من الناطقين بالأمازيغية شعورٌ بالمظلومية والتهميش كنتيجة للتجاهل القانوني والرسمي للهوية واللغة

⁶⁰ حسني هنية، السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري، (أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التربية، جامعة بسكرة، 2017): ص. ص 245، 246.

الأمازيغية، مما خلق شعورا جماعيا بالخوف على الهوية والثقافة الأمازيغية، وهنا نلاحظ بوضوح كيف يتم الشحن العاطفي وفقا لنظرية المجتمعات المتخيلة، فالشعور بالمظلومية والتهميش أدى إلى شعور بعدم الأمان، مما دفع بالأقلية الأمازيغية إلى اللجوء والاحتفاء بمجتمع أو جماعة متخيلة وضعوا لها معايير للانتماء والاقصاء، وكان أهم معيار هو إتقان اللهجة الأمازيغية، نستطيع هنا ملاحظة كيف تتبادل الهوية واللغة الأدوار فيما بينهما، وكيف يمكن لجماعة تبني قضية سياسية انطلاقا من قضية ثقافية وتوجيه سياسي، وبناء مجتمع متخيل يتميز بهوية فرعية يمكن لأعضائها التضحية من أجلها والتعصب لها. فانطلاقا من وقائع تاريخية وأدوات حقيقية تم التأسيس لمجتمع متخيل منفرد، وصل الحد ببعض الحركات الثقافية والسياسية إلى المطالبة بالانفصال، معتمدين على دعم خارجي من جهات لها أهداف سياسية إقليمية ودولية.

لم يشر الدستور الثاني للجمهورية الجزائرية لسنة 1989 والذي فتح المجال أمام التعددية السياسية إلى المسألة اللغوية والهوية الأمازيغية بطريقة مباشرة، بل حافظ على المادة الثالثة كما هي والتي تنص على العربية كلغة وطنية ورسمية وحيدة، حيث تشير ديباجة دستور 1989 إلى: "لقد عرفت الجزائر في أعز اللحظات الحاسمة التي عاشها البحر الأبيض المتوسط، كيف تجد في أبنائها، منذ العهد النوميدي، والفتح الإسلامي، حتى الحروب التحريرية من الاستعمار، روادا للحرية، والوحدة والرقى، وبناء دول ديمقراطية مزدهرة، طوال فترات المجد والسلام"، كما ينص في نهاية الديباجة على: "إن الجزائر، أرض الإسلام وجزء لا يتجزأ من المغرب العربي الكبير، وأرض عربية، وبلاد متوسطية وأفريقية تعتر بإشعاع ثورتها، ثورة أول نوفمبر، ويشرفها الاحترام الذي أحرزته، وعرفت كيف تحافظ عليه بالتزامها إزاء كل القضايا العادلة في العالم".⁶¹ فعلى الرغم من إشارة الدستور إلى تاريخ الجزائر وبعض انتماءاتها الجغرافية والتاريخية، إلا أنه لم يشر إلى البعد الأمازيغي، سواء كثقافة أو كهوية أو كلغة، إلا فيما يخص البعد النوميدي، وقد عارضت بعض الكيانات

⁶¹ دستور 1989 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

السياسية هذا التوجه، وكان ضمن نضالاتها السياسية، فعلى الرغم من ارهاصات الربيع الأمازيغي وتبعاته السياسية والثقافية، فقد بقي الوضع التشريعي فيما يخص اللغة والثقافة الأمازيغيتين على حاله حتى سنة 2016، أين تم دسترة اللغة الأمازيغية وترقيتها للغة رسمية في المادة الرابعة التي تنص على "تمازيغت هي كذلك لغة وطنية ورسمية"، بالإضافة إلى الإشارة بوضوح في ديباجة دستور 2016 إلى أن "المكونات الأساسية لهويتها، وهي الإسلام والعروبة والأمازيغية"⁶².

شكلت هذه التعديلات حسما غير نهائي على مستوى النقاش السياسي، بينما فشلت في غلق النقاش على المستوى الشعبي، خصوصا مع تصاعد الاستقطابات السياسية على مستوى بعض الأحزاب السياسية وفي الإعلام ووسائل التواصل الاجتماعي، حيث تتضمن الساحة السياسية عدة مكونات تتبنى وجهة النظر الأمازيغية بمستويات متفاوتة من الاعتدال والتطرف، وصولا إلى منظمات داعية للانفصال والاستقلال الذاتي، هذا ما شجع السلطات السياسية إلى اتخاذ إجراءات قانونية وتصنيف بعضها كمنظمات إرهابية وتجريم الانتماء إليها والإشادة بها. على الرغم من هذه الإجراءات إلا أن بعض التيارات السياسية القوية نجحت في تعطيل قانون التعريب والتركيز على قضايا هامشية تتعلق بالجوانب التقنية لتعميم استعمال اللغة العربية، خصوصا على مستوى التربية والتعليم والبحث العلمي، كما ساهم صعود مسألة اللغة الأمازيغية في تميم النقاش الحقيقي حول مسألة إحلال العربية محل الفرنسية أو حتى إدخال اللغة الإنجليزية كحل ثالث فرض نفسه تبعا للتطورات العالمية والعلمية الحاصلة، ودافع بعض مناضلي الأمازيغية على الفرنسية مثل دفاعهم عن الأمازيغية كلغة وثقافة. مما خلق نوعا من التجاذبات السياسية خصوصا خلال فترة الحراك الشعبي سنة 2019 وأدى إلى نوع من التوتر في الوعي الشعبي العام فيما يخص السياسات اللغوية والثقافية.

⁶² دستور 2016 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

ترى "خولة طالب الابراهيمى" أن المسألة اللغوية في الجزائر قد تم التعامل معها من منطلق سياسي وأيديولوجي، بينما لم ينظر لها من زاوية علمية تاريخية تجيب عن أسئلة مثل: من نحن؟ من نكون؟ وكيف تكونت اللغة في الجزائر؟ فالأولى حسبها أن المشكلة يجب حصرها في الجانب اللغوي والثقافي والنأي بها عن مشكلة الأصول العرقية والجهوية، كما لا يجب تسييسها وتحميلها حمولات أيديولوجية قد تخرج بها إلى مسار العنف الممنهج.⁶³ حيث تميل إلى الاعتراف بالتعدد والتنوع اللغوي، بدلا من سيادة لغة على حساب لغة أخرى، ودافعت عن كتابة اللغة الأمازيغية بالحرف العربي مستندة إلى أسباب اجتماعية وتربوية وتاريخية. وُلد قانون تعميم استعمال العربية ميتا حيث لم يتم تطبيقه إلا في نطاق محدود لم يلبث أن تم التراجع عنه ووضعه في الثلاجة، ويرجع ذلك إلى أسباب موضوعية تقنية، وأخرى سياسية تتعلق بالتوازنات الجهوية وبعض التوجهات داخل النظام السياسي، فقضية التعريب تمس بمكون أساسي وجوهري من مكونات الهوية الوطنية، فعلى الرغم من كون التعريب جاء ضمن سياق ما عُرف بالثورة الثقافية والتي كانت تهدف إلى استكمال الاستقلال الوطني من خلال التركيز على مقومات الهوية الوطنية واستدماجها في العمل الوطني، إلا أنه كان يجب أن تتم على مراحل ووفق استراتيجية مصاغة من طرف أخصائيين وخبراء، وليس مجرد قانون يتم فرضه فوقيا، فالجهاز الإداري الموروث عن الاستعمار، كان قد ورث اللغة الفرنسية كلغة للتفكير والتعبير والتواصل، ولم يكن من السهل تغيير هذا الواقع بجرة قلم. فقد شكل مقاومة ثقافية وسياسية وحتى قانونية ومؤسسية، كما تعلقّت الأسباب السياسية أيضا بضغط الطبقة الفرانكوفونية التي كانت تتمتع بنفوذ واسع ضمن أروقة الحكم، ووصلت درجة الاحتقان إلى العنف في بعض المواجهات الطلابية بالجامعات الجزائرية نهاية السبعينات وخلال الثمانينات. ليتم وأد مشروع التعريب بطريقة شبه نهائية مع انفجار الأزمة السياسية والأمنية بداية التسعينات، ولم تعد حينها قضية التعريب ذات أولوية وطنية.

6. تأثيرات الصراع اللغوي على بناء الهوية الوطنية:

⁶³ مقران شطة، "المسألة اللغوية في الجزائر: مواقف وأفكار" خولة طالب الإبراهيمي "نموذجا"، مجلة المقرري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية 1، العدد 1، (2017): 176-184.

أصبح من المعروف لدى مختلف الباحثين في الشؤون الثقافية والهوياتية أن الهوية ذات طابع ديناميكي مركب، تكتسي هذه الديناميكية غالبا طابع الصراع والتنافس، حيث يتحرك هذا الصراع من أروقة التاريخ والبحث العلمي مرورا بالنضال السياسي وصولا إلى الإقصاء والعنف. والصراع اللغوي في الجزائر ليس استثناء، فقد أخذ أشكالا متعددة وشكل أرضا خصبة للتنافس بين عدة فواعل، فمع ظهور ما يسمى بالصحو الإسلامية أواسط السبعينات والتي انطلقت أساسا من الجامعات، أصبح الاستقطاب الأيديولوجي على أشده، بين نخبة طلابية متشعبة بالفكر الإسلامي العربي، تدافع عن العربية والإسلام باعتبارهما الامتداد الطبيعي للشعب الجزائري، استمدت هذه النخبة أفكارها من أفكار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين، بالإضافة إلى بعض التأثيرات القادمة من المشرق العربي، خصوصا المد الفكري لحركة الإخوان المسلمون المصرية، بالإضافة إلى المد السلفي القادم من المملكة العربية السعودية لاحقا. تم التضييق على رواد هذه الحركات الإسلامية الفتية من طرف النظام السياسي خلال عهد الحزب الواحد، ولم يسمح لهم بالنشاط إلا في الحدود الثقافية والأوساط الطلابية، حتى مجيء التعددية السياسية وفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في أول انتخابات تعددية بالجزائر، ليتم توقيف المسار الانتخابي آنذاك وتدخل الجزائر في رواق العنف السياسي المسلح لأزيد من عشرية كاملة، عانت الجزائر ولا زالت من نتائجها على المستوى السياسي، والاقتصادي، والاجتماعي، والثقافي. وفي المقابل كانت النخبة الشيوعية اليسارية والجهاز الإداري العلماني ينافحون من أجل هوية مختلفة تماما، تميل أكثر إلى اتجاه آخر يتلبس بالعصرية ويتميز بالانفتاح على الغرب الأوروبي خصوصا، ويدعو إلى الانعتاق من بوتقة التاريخ والانتماء العربي الإسلامي، ويعتبرون اللغة العربية لغة ميتة تجعل المجتمع حبيس القرون الوسطى. كان هذا التيار حاضرا بمجرد دخول الجزائر مرحلة التعدد السياسي والانفتاح الديمقراطي، ممثلا بأحزاب سياسية وجمعيات ثقافية ومنظمات مدنية، مدعومة من أطراف قوية داخل النظام السياسي الحاكم، كما تميز بكونه نخبويًا ولم يكن له امتداد شعبي كبير، إلا أنه كان مسلحا بأدوات النفوذ والسيطرة، مما جعل تأثيره بالغا في الصراع الهوياتي، وتمكن من الحفاظ على هيمنته، خصوصا في المؤسسات الحكومية والإدارية والتعليمية والمالية. لم يكن النفوذ الفرنسي في الجزائر

مقتصرًا على اللغة الفرنسية فحسب، بل تعداه إلى الجانب الثقافي من خلال النخب المؤجلة والمفرنسة، التي تبنت مهمة الدفاع عن الفرنسية، حيث أخذت هذه المهمة عدة أشكال، من تظاهرات ثقافية، مؤسسات فكرية، منظمات وجمعيات مدنية، وصولًا إلى الدعم الإعلامي والسياسي، حيث تتخذ حركة الانفصال القبائلية المعروفة اختصارًا بـ "الماك" فرنسا كمَنطلق لها وكحماية ضد المتابعات القانونية، وقد صنفها السلطات الجزائرية مؤخرًا كمنظمة إرهابية. أخذت السياسة الفرانكفونية في الجزائر منحى صراعيًا تمثل في محاولة تقويض اللغة العربية، وذلك من خلال الترويج للغة الأمازيغية وجعلها ذات طابع قومي بدلًا من طابعها الثقافي الهوياتي، مما جعل مناضلي الحركة الأمازيغية يتبنون المقاربة الصراعية بدلًا من المقاربة التعايشية التي كانت سائدة، وخلق نوعًا من التساؤلات والاستفهامات على المستوى الاجتماعي والشعبي وصلت إلى مستوى الانتخاب العرقي وفتح قضية الانتماء للأرض، وتناول مواضيع تاريخية أكاديمية على مستوى نقاش شعبي لا يلبث أن يتحول إلى استقطابات وصراعات سياسية. من ذلك نلاحظ كيف تحول الصراع اللغوي إلى صراع هوياتي، وكيف برز الصراع الأيديولوجي في شكل صراع لغوي وجعله محور نقاشاته ومناقضاته الفكرية، بينما كانت مخرجات هذا الصراع على المستوى الاجتماعي والهوياتي خطيرة، وقد تصل إلى تهديد وحدة وتماسك المجتمع إذا ما لم يتم تدارك الأمر.

يرى الكاتب "أحمد دلبياني" أن الصراع اللغوي في الجزائر ليس إلا الجزء الظاهر من الصراع الهوياتي، وهو في أصله صراع أيديولوجي متعلق أساسًا بخيارات ثقافية وسياسية ترجع إلى بدايات تأسيس الدولة الوطنية غداة الاستقلال، ويرى أن انقسام النخب كان انقسامًا فكريًا عميقًا يعبر عن انشقاق في التصورات والمرجعيات الفكرية والتوجهات الكبرى المرتبطة بالبناء الاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمع⁶⁴. وهنا يبرز دور السلطة السياسية في المسألة اللغوية بالجزائر، حيث كان النظام الحاكم منذ الاستقلال ضمن هذه الصراعات الحاصلة، محاولًا الحفاظ على التوازن الاجتماعي والسلطوي، فقد كانت تحركات النظام السياسي

⁶⁴ أحمد دلبياني، "تجدد الصراع اللغوي بالجزائر"، حوار مع جريدة النصر نشر يوم 23 أكتوبر 2017، تم الاطلاع على الموقع الإلكتروني يوم 24 جويلية 2024. <https://shorturl.at/3z1Ho>

في أغلبها ردات فعل في مواجهة الحركات الاجتماعية والتوجهات السياسية لمختلف النخب الفاعلة اجتماعيا وسياسيا، وجاء قانون تعميم استعمال اللغة العربية كنتيجة لتصاعد الفكر الإسلامي العروبي وانتشار حركات الإسلام السياسي، بينما كانت النخب الفرانكفونية مستعدة للمواجهة من خلال تفعيل أدوات الهيمنة والسيطرة التي تمتلكها وتوقيف المسار الديمقراطي وإدخال الجزائر في نفق مظلم من العنف السياسي والاجتماعي. حيث لم تعد الدولة كجهاز قادرة على إدارة الصراع ولم تتمكن من الحفاظ على الحد الأدنى للتوازن السياسي والاجتماعي، فكان تأثير هذه المخاطر السياسية على بناء الهوية كبيرا، بحيث لم يتم تقديم مشروع مجتمع حقيقي يحظى بقبول جميع الأطراف، ولم يتم تقديم حلول هوياتية أو هوية وطنية جامعة تضمن التنوع والتعدد الثقافي واللغوي والإثني وحتى الهوياتي. فدخل المجتمع كنتيجة لذلك في رحلة للبحث عن الذات وإعادة طرح تساؤلات مثل من نحن؟ ماذا نريد أن نصبح؟ وماهي خصائصنا الحضارية والتاريخية؟ وماذا يميزنا عن محيطنا؟

7. السياسات التعليمية وصناعة الهوية

تشكل الأنظمة السياسية السياسات التعليمية من خلال التحكم في المناهج والكتب المدرسية وأساليب التدريس. وغالبا ما تدمج الحكومات الإيديولوجيات الوطنية والروايات التاريخية والقيم المدنية في التعليم لتعزيز هوية وطنية أو سياسية محددة. على سبيل المثال، قد تؤكد الأنظمة الديمقراطية على التفكير النقدي والمشاركة المدنية والاجتماعية، في حين قد تعطي الأنظمة الاستبدادية الأولوية للولاء والقومية والاعتزاز بالإنجازات الوهمية. كما تلعب اللغة دورا حاسما في تشكيل الهوية من خلال سياسات التعليم والمناهج، وتعكس القرارات السياسية بشأن تعليم اللغة أو لغة التعليم ديناميكيات القوة الأوسع. حيث تروج بعض الحكومات للغة مهيمنة لتعزيز الوحدة الوطنية، بينما تدعم حكومات أخرى التعليم المتعدد اللغات للاعتراف بالهويات المتنوعة والفرعية. فغالبا ما تكافح الدول ما بعد الاستعمارية في تحقيق التوازن بين اللغات الأصلية

واللغات الاستعمارية السابقة في التعليم، بينما تخلت دول مستقلة حديثا عن لغاتها الأصلية واحتفظت بلغة المستعمر، أغلبها لدواعي اقتصادية وتنموية، مثل بعض الدول الإفريقية.

تؤثر القرارات السياسية بشأن تمويل التعليم، وإمكانية الوصول إلى المدارس، والتحرك الاجتماعي الإيجابي على من يحصل على حق الحصول على التعليم وكيفية تشكل المجموعات الاجتماعية المختلفة هوياتيا. حيث تعمل السياسات التي تضمن الوصول العادل إلى التعليم على تعزيز الهويات الوطنية الشاملة، في حين تعمل السياسات الاستبعادية والاقصائية على تعميق الانقسامات المجتمعية على أسس عرقية أو دينية أو طبقية. تصمم الأنظمة السياسية التعليم المدني لغرس القيم والواجبات والحقوق بين المواطنين. وهذا يساعد في تشكيل الهوية الوطنية من خلال تحديد معنى أن تكون عضوا في أمة معينة أو مجتمع معين. على سبيل المثال، يؤكد التعليم المدني في الولايات المتحدة على الديمقراطية والحقوق والمسؤوليات وحرية الاختيار، مما يعزز الشعور بالهوية الأمريكية وطريقة العيش.

تعكس الطريقة التي يتم بها تدريس التاريخ في المدارس الخيارات السياسية وتشكل الذاكرة الجماعية. قد تؤكد السلطة السياسية على أحداث أو شخصيات تاريخية معينة لتعزيز الفخر الوطني، مع حذف أو التقليل من أهمية التواريخ المثيرة للجدل. إذ تؤثر هذه الذاكرة الانتقائية على كيفية إدراك الأفراد لهويتهم فيما يتعلق ببلدهم والمجتمع العالمي، كما قد يشكل ذلك بؤرة للتوترات والاستقطابات السياسية لاحقا.

المدرسة الجزائرية والمناهج التربوية بُعيد الاستقلال

لم تكن المدرسة الجزائرية بعد الاستقلال في أحسن حالاتها، بل ترك الاستعمار نظاما تعليميا هشاً ومدارس محطمة ومناهج تعليمية مليئة بالاختلالات والتناقضات. فقد خضع نظام التعليم في الجزائر لتحولات كبيرة منذ الاستقلال عام 1962، حيث تشكلت هذه التحولات من خلال الإرث التاريخي والإصلاحات الجارية. في البداية، تأثرت مدرسة ما بعد الاستقلال بنموذج التعليم الاستعماري الفرنسي، حيث حاول النظام السياسي ترسيخ الهوية الوطنية من خلال التعريب والتعليم الجماهيري، الذي يهدف

لتعليم أكبر عدد ممكن من الجزائريين. ومع ذلك، كانت التحديات كبيرة جدا، لاسيما ارتفاع معدلات التسرب من التعليم وعدم التوافق مع الاحتياجات القائمة والملحة لسوق العمل، مما يستلزم المزيد من الإصلاحات والجهود.

فرض النظام التعليمي الاستعماري الفرنسي نموذجا منفصلا واستيعابيا⁶⁵، مما أثر على السياسات التعليمية بعد الاستقلال. يقدم "عيسى قادري" في ورقة بحثية بعنوان "نظام التعليم الجزائري بين الماضي والحاضر" فحصا شاملا للنظام التعليمي الجزائري، مع التركيز بشكل خاص على سياقه التاريخي وتطوره.

السياق التاريخي: إن فهم الأداء الحالي للنظام التعليمي الجزائري يتطلب الغوص العميق في جذوره التاريخية، وخاصة تأثير النظام التعليمي الاستعماري الفرنسي. وهذا المنظور التاريخي بالغ الأهمية لأنه يسلط الضوء على الكيفية التي شكلت بها السياسات الاستعمارية الممارسات والأيدولوجيات التعليمية في الجزائر. إذ يوصف فرض النظام التعليمي الفرنسي بأنه عملية متناقضة، فقد اشتمل على كل من النزعات الاستيعابية والتمييزية، والتي كانت تهدف إلى السيطرة على المجتمع المدني مع الحفاظ على النموذج الاستعماري. وهذه الثنائية مهمة في فهم تعقيدات الإصلاحات التعليمية التي أعقبت الاستقلال.

تأثير السياسات الاستعمارية على الممارسات والأيدولوجيات التعليمية في الجزائر

لقد كان للسياسات الاستعمارية التي تم تنفيذها أثناء الاحتلال الفرنسي للجزائر تأثير عميق على الممارسات والأيدولوجيات التعليمية في البلاد. وفيما يلي أبرز النتائج الرئيسية لكيفية تشكيل هذه السياسات للمشهد التعليمي:

فرض النظام التعليمي الفرنسي: أنشأت السلطات الاستعمارية الفرنسية نظاما تعليميا مصمما لخدمة مصالحها، مع التركيز على الاستيعاب بدلا من احتياجات السكان المحليين. وكان الهدف من هذا النظام

⁶⁵ Aïssa KADRI, "Le système d'enseignement algérien, entre passé et présent," *CIRIEC Working Papers*, Université de Liège, (2018): 11-18.

غرس اللغة والثقافة الفرنسية، غالبا على حساب اللغات والتقاليد المحلية، مما أدى إلى خلق فجوة بين التعليم المقدم والهوية الثقافية للجزائريين.

المناهج التعليمية المتناقضة: تذبذبت السياسات التعليمية بين الميول الاستيعابية والتمييزية. وفي حين كانت هناك جهود لاستيعاب الجزائريين في الثقافة الفرنسية من خلال التعليم، كانت هناك أيضا تدابير فصلت السكان المحليين عن المستعمرين الفرنسيين. وقد أدى هذا النهج المزدوج إلى خلق تجربة تعليمية مجزأة لم تكن شاملة أو عادلة تماما، بل خلقت عداوات وتوترات أدت إلى انضمام العديد من خريجي المدارس الفرنسية للثورة.

السيطرة على المجتمع المدني: لم يكن نظام التعليم الاستعماري يهدف إلى نقل المعرفة فحسب؛ بل كان أيضا أداة للسيطرة على المجتمع المدني والتأثير عليه. ومن خلال تشكيل المحتوى والقيم التعليمية، كان الفرنسيون يهدفون إلى منع أي تساؤل حول النموذج الاستعماري، وتصويره أنه النموذج الأوحـد. وقد انعكس هذا التحكم في المناهج الدراسية، التي غالبا ما أكدت على الولاء للدولة الفرنسية وقلل من أهمية التاريخ والهوية الجزائرية.

إرث عدم المساواة التعليمية: أدى فرض النظام الفرنسي إلى عدم المساواة طويلة الأمد في التعليم. كما أدى التركيز على المناهج الدراسية التي تركز على اللغة والثقافة الفرنسية إلى تهميش الممارسات التعليمية واللغات المحلية، مما أدى إلى خلق انقسام اجتماعي وثقافي استمر حتى بعد الاستقلال. واستمر هذا الإرث في التأثير على الإصلاحات والممارسات التعليمية في الجزائر، حيث تعمل بعض النخب على التوفيق بين الماضي والارث الثقافي الاستعماري والهوية الوطنية.

المقاومة والتكيف: على الرغم من الطبيعة القمعية للسياسات التعليمية الاستعمارية، كانت هناك حالات من المقاومة والتكيف بين السكان المحليين. سعت بعض المجتمعات إلى الحفاظ على هويتها الثقافية

من خلال التعليم غير الرسمي وأساليب التعليم البديلة، خصوصا الزوايا والتعليم القرآني والشرعي، والتي أرسى الأساس للإصلاحات التعليمية المستقبلية بعد الاستقلال.

بصفة عامة، ساهمت السياسات الاستعمارية بشكل كبير في تشكيل الممارسات والأيدولوجيات التعليمية في الجزائر من خلال فرض نظام فرنسي يهدف إلى السيطرة على السكان المحليين واستيعابهم، مما أدى إلى تحديات دائمة في المشهد التعليمي بعد زوال الاستعمار. كما أثر ذلك بشكل كبير على ديناميكيات تشكل الهوية اللغوية والاجتماعية للمجتمع الجزائري.

تطورات ما بعد الاستقلال

بعد نيل الجزائر استقلالها، أنشأت نظاما تعليميا وطنيا استمر في البداية في إرث النظام الفرنسي. ويشير الباحث "عيسى قادري" إلى أن تغييرات كبيرة بدأت تتشكل في السبعينيات والثمانينيات، وخاصة مع إدخال سياسات التعريب ومبادرات التعليم الجماهيري الواسع. ومع ذلك، غالبا ما تم تنفيذ هذه التغييرات بشكل سيئ، مما أدى إلى حدوث العديد من الأعطال والتوترات داخل النظام التعليمي⁶⁶. فظهرت الصراعات الناشئة بين القيم التعليمية التقليدية والإصلاحات الجديدة التي تم تقديمها بعد الاستقلال. وأصبحت قضايا مثل لغة التدريس والمحتوى والقيم المنقولة وتدريب المعلمين نقاط خلاف، مما يعكس مناقشات مجتمعية أوسع حول غرض ووظيفة التعليم في الجزائر، وعلاقة كل ذلك بتشكيل وبناء الهوية الوطنية. شكلت التحديات المستمرة التي يواجهها النظام التعليمي الجزائري مصاعب جمّة، بما في ذلك الشعور بالفوضى والبحث عن مسارات تعليمية بديلة من قبل بعض الفئات الاجتماعية. وقد أدى هذا إلى زيادة مؤسسات التعليم الخاص والمؤسسات المرتبطة بالدول الأجنبية، مما يشير إلى تحول في كيفية إدراك التعليم والوصول إليه في الجزائر المعاصرة.

⁶⁶ Aissa Kadri, Ibid. p.p. 11-18.

بعد استقلال الجزائر عام 1962، واجهت البلاد تحديات تعليمية هائلة بسبب الإرث الاستعماري الذي ترك غالبية السكان أميين. أعطت الدولة المستقلة حديثا الأولوية للتعليم الجماهيري، ونفذت سياسات لتعميم التعليم والحد من التفاوت. في البداية، احتفظ النظام بعناصر النموذج التعليمي الفرنسي ولكنه خضع تدريجيا للتعريب لتأكيد أركان الهوية الوطنية. ومع ذلك، أدى الدفع السريع نحو التعليم إلى قضايا مثل المدارس المكتظة، والتدريب غير الكافي للمعلمين، ونقص البنية التحتية التعليمية. وعلى الرغم من الجهود المبذولة لزيادة معدلات الإلمام بالقراءة والكتابة، وخاصة بين النساء، فإن الحواجز الاجتماعية والثقافية والقيود الاقتصادية أعاقَت الالتحاق على المدى الطويل، وخاصة بالنسبة للمتعلّمين البالغين⁶⁷. وعلى مر السنين، سعت إصلاحات التعليم إلى تحقيق التوازن بين التحديات اللغوية والتربوية، مع التركيز على السياسات العربية مع الحفاظ على اللغة الفرنسية في التعليم المهني والعالي. كما تغيرت ديناميكيات التنوع الاجتماعي بشكل كبير، مع انعكاس التفاوتات حيث بدأت النساء في الهيمنة على نظام التعليم على المستويات العليا. ومع ذلك، استمرت مشكلة الاكتظاظ وانعدام الكفاءة البنوية مع كفاف النظام لاستيعاب النمو السكاني السريع⁶⁸. وعلى الرغم من هذه التحديات، ظل التعليم أداة قوية للتحويل الاجتماعي، مما مكن من زيادة مشاركة الجزائريين، وخاصة النساء، في الحياة العامة.

8. بناء الهوية الوطنية بين اللغة والسياسات التعليمية

إن التفاعل بين السياسات التعليمية وتشكيل الهوية في الجزائر متجذر بعمق في المشهد المتعدد اللغات والسياق التاريخي للبلاد. وتؤثر السياسات المحيطة بتعليم اللغات وبلغات التعليم بشكل كبير على الهوية الوطنية، مما يعكس تعقيدات الجزائر ما بعد الاستقلال. ولذلك يجب التأكيد على دور السياسات اللغوية، وتأثير الإرث التاريخي، وتحديات التعدد اللغوي في تشكيل الهوية الجزائرية.

⁶⁷ Anne Laaredj-Campbell, "Literacy and Education in Multilingual Algeria," in **Handbook of Literacy in Africa**, Ed. Joshi, R.M., McBride, C.A., Kaani, B., Elbeheri, G., (Springer Nature, Cham, 2023):135-152.

⁶⁸ Nabila Kadri and Souad SassiBoudemagh, "Managerial Analysis of the Overcrowding Schools Situation in Algeria," *Journal of Management and Sustainability* 12, no. 1, (2022): 152.

تعطي السياسات التعليمية في الجزائر الأولوية للغة العربية، وبدرجة أقل للأمازيغية، في حين تظل اللغة الفرنسية لغة مثيرة للجدل ولكنها مؤثرة بسبب إرثها الاستعماري، يستكشف الباحث "حطاب محمد" في دراسته حول تأثير السياسات التعليمية اللغوية في الجزائر على تشكيل الهوية مجموعة من المتغيرات والتفاعلات⁶⁹، مع التركيز على التوترات بين اللغة العربية والأمازيغية والفرنسية في تشكيل الهوية الوطنية. وتسلط الدراسة الضوء على أن سياسة اللغة الرسمية في الجزائر تعطي الأولوية للغة العربية والأمازيغية بينما تهمش اللغة الفرنسية، على الرغم من استخدامها على نطاق واسع في التعليم والإدارة والحياة اليومية. تظل اللغة الفرنسية قضية مثيرة للجدل، حيث ينظر إليها البعض على أنها إرث استعماري يهدد الهوية الوطنية، بينما ينظر إليها آخرون كأداة للحدثة والحراك الاجتماعي والاقتصادي والتكامل العالمي.

تهدف سياسات التعريب التي تنتهجها الدولة، والتي بدأت بعد الاستقلال، إلى تعزيز الوحدة الوطنية ولكنها خلقت عن غير قصد حواجز لغوية وتعليمية، وخاصة بالنسبة للطلاب الذين لم تكن لغتهم الأساسية في المنزل هي اللغة العربية الفصحى. كما تلاحظ الدراسة أن الإطار اللغوي الجامد يحد من قدرة الطلاب على الوصول إلى المعرفة، حيث لا تزال التخصصات العلمية والتقنية تُدرس باللغة الفرنسية بشكل أساسي. بالإضافة إلى ذلك، يعكس الطلب المتزايد على التعليم المتعدد اللغات، بما في ذلك اللغة الإنجليزية، تحولا في تطلعات الهوية بين الشباب الجزائري. ولا تزال سياسات اللغة في الجزائر تؤثر على الهوية الاجتماعية والثقافية من خلال تحديد الوصول إلى السلطة والتعليم والفرص الاقتصادية، مما يؤدي إلى مناقشات مستمرة حول الإدماج اللغوي والتراث الوطني والحاجة إلى الإصلاح التعليمي.

يتكشف لنا من خلال التحليل مدى تعقد العلاقة بين اللغة والتعليم والهوية في الجزائر. إن تأكيد السلطة السياسية على اللغة العربية كلغة موحدة له جذور تاريخية وسياسية، تهدف إلى محو النفوذ الاستعماري وتعزيز الهوية الوطنية الفردية والجماعية. ومع ذلك، فقد أدى هذا النهج عن غير قصد إلى تهميش التنوع

⁶⁹ Mohamed Hattab, "Politique linguistique éducative algérienne et identité," *Langues & Cultures* 1, no. 1, (2020): 117-125.

اللغوي، مما أدى إلى خلق عيوب تعليمية للطلاب غير الناطقين بالعربية وتعزيز الطبقية الاجتماعية، خصوصا في السنوات الأولى للاستقلال. إن استمرار اللغة الفرنسية كلغة للعلوم والأعمال والتعليم العالي يوضح مفارقة في تشكيل الهوية الوطنية - بينما ترفض الجزائر بقايا الاستعمار في السياسة، تظل اللغة الفرنسية ضرورة عملية للتقدم الاجتماعي والاقتصادي في نظر النخب الفرنكفونية. إن هذه الثنائية اللغوية تخلق صراعات هوياتية، وخاصة بين الأجيال الشابة التي تنتقل بين الإيديولوجية القومية والتنافسية العالمية. بالإضافة إلى ذلك، تعمل السياسات التعليمية على تشكيل تصورات الإدماج والاستبعاد. من خلال إضفاء الطابع المؤسسي على بعض اللغات مع إهمال لغات أخرى، حيث تسيطر الدولة على التمثيل الثقافي، مما يؤثر على كيفية إدراك الأفراد لانتمائهم داخل المجتمع الجزائري. يشير التحول الأخير نحو اللغة الإنجليزية كبديل للغة الفرنسية إلى ديناميكية هوياتية متطورة، حيث يسعى الجزائريون إلى التكامل العالمي مع إبعاد أنفسهم عن الإرث الاستعماري. في نهاية المطاف، أصبحت الحاجة ملحة إلى سياسة لغوية أكثر شمولاً تتبنى التعددية اللغوية كأصل وليس تهديداً، مما يعزز الوحدة الوطنية والقدرة على التكيف العالمي.

في ظل الاستعمار الفرنسي، تم تصميم النظام التعليمي لتعزيز الثقافة واللغة الفرنسية، مما أدى فعليا إلى عزل الجزائريين عن هويتهم الثقافية. كان هدف النظام التعليمي الفرنسي آنذاك هو خلق جزائريين "فرنسيين"، مما أدى إلى خسارة كبيرة للقيم الثقافية والهوية المحلية. ويسلط هذا السياق التاريخي الضوء على كيف يمكن للسياسات التعليمية تشكيل الهوية من خلال تعزيز أو تقويض الروابط الثقافية⁷⁰. قاومت بعض النخب الجزائرية النموذج التعليمي الفرنسي، متمسكة بلغتها وثقافتها. كانت هذه المقاومة حاسمة في الحفاظ على الشعور بالهوية أثناء الحكم الاستعماري. كما لعبت النخبة المتعلمة، التي غالبا ما تدرت في المدارس القرآنية التقليدية، دورا مهما في معارضة الاغتراب الثقافي والدعوة إلى الاعتراف باللغة العربية.

⁷⁰ Malika Sahel, "The Algerian Post-Independence Linguistic Policy - a Recovery of National Identity," *European Journal of Language and Literature Studies* 3, no. 2, (2017): 38-43.

يوضح هذا كيف يمكن للسياسات التعليمية أن تثير المقاومة العكسية التي تعمل في نهاية المطاف على تعزيز الهوية الثقافية.

بعد حصول الجزائر على الاستقلال، نفذت سياسة التعريب، والتي تهدف إلى استعادة اللغة العربية كلغة أساسية للتدريس. وقد اعتُبرت هذه السياسة ضرورية لاستعادة الهوية الجزائرية وتعزيز الشعور بالانتماء بين السكان. كان التركيز على اللغة العربية في التعليم استجابة مباشرة للمحو الثقافي الذي شهدته الجزائر أثناء الاستعمار. لم تهدف الإصلاحات التعليمية في الجزائر بعد الاستقلال إلى تحسين معدلات معرفة القراءة والكتابة فحسب، بل وأيضا إلى غرس الشعور بالفخر الوطني والهوية بين الأجيال الشابة. من خلال إعطاء الأولوية للغة العربية والثقافة المحلية في التعليم، كما سعت السلطة السياسية إلى خلق هوية وطنية متماسكة تعكس التراث العربي الإسلامي للجزائر، بالإضافة إلى الاعتراف بالعمق والتراث الأمازيغي.

9. التعليم العالي وتشكيل الهوية الوطنية

منذ إصلاحات عام 1971 والتي عُرفت بـ "إعادة التصميم" أو "La refonte"، التي سعت إلى إنهاء الاستعمار في نظام التعليم الموروث من الحقبة الاستعمارية الفرنسية، خضعت الجامعة الجزائرية لتغييرات عميقة. ولا بد من استكشاف سياق الدور المعقد والمتطور باستمرار للجامعة الجزائرية في تشكيل الهوية الوطنية. وذلك استنادا إلى بحث تجريبي يتألف من مقابلات شبه مقيدة أجريت مع أساتذة من جامعات ومعاهد بحثية جزائرية متعددة من طرف أحد الباحثين غير الجزائريين، درس من خلاله تطور وظائف الجامعة بمرور الوقت وتداعياتها على السياق الاجتماعي والسياسي في الجزائر، وتأثيرات ذلك على تشكيل الهوية الوطنية من خلال هوية الجامعة⁷¹.

⁷¹ Leonie Schoelen, "Between National Identity, Research and Social Function-Academics' Perceptions of the Ambivalent Role of the Algerian University," in: **Higher Education in Sub-Saharan Africa in the 21st Century**, Ed. Daniel, B.K., Bisaso, R., (Springer, Singapore, 2023): 221-233.

تُعتبر الجامعة أكثر من مجرد مكان للتعليم ونقل المعرفة، بل إنها محور تفاعل وتكوين لهوية وطنية أكثر عمقا. وبالتالي، فإن الجامعة الجزائرية لها وظيفة حيوية في بناء عقل جماعي للطلاب والأساتذة، وتحريك الجامعة لإعطاء الأولوية للاحتياجات الاجتماعية للأمة، فضلا عن تطوير فلسفة وطنية. وفي الوقت نفسه، تكافح المؤسسة أيضا مشاكل البطالة بين الخريجين والضغط المرتبطة بالتدويل والعملة التي تسبب تعقيدات لمهمتها في تعزيز الهوية الجزائرية المتميزة. ويكتسي هذا الدور المتناقض للجامعة الجزائرية أهمية في معالجة تعقيدات الهوية ما بعد الاستعمارية في الجزائر واحتياجات الأمة في سعيها إلى مواءمة الرغبات المحلية مع المعايير الأكاديمية العالمية. ويمكن استظهار دور التعليم العالي والجامعة في التشكيل الهوياتي من خلال التركيز على جدلية هوية التعليم والأمة، وعلى الوظائف الاجتماعية للتعليم العالي. وذلك بتفكيك الإيديولوجيا السياسية التي تقبع خلف سياسات التعليم العالي وكذا الحركات الطلابية والنقابية ذات التوجهات الفكرية المختلفة.

حيث تشير دراسة أخرى حول دور الجامعة في تحقيق الأمن الفكري وتدعيم الهوية الثقافية إلى ضعفها وعدم قدرتها على مواكبة التطورات المتسارعة، وفشلها في القيام بدورها الذي يتمثل أساسا في مواجهة التحديات الثقافية والاجتماعية خصوصا المتعلقة بالأمن الفكري والثقافي والوطني، ويرجع ذلك أساسا إلى تراجع رسالة الجامعة التي يفترض بها أن تكون سدا منيعا في مواجهة الغزو الثقافي المشبع بالقيم الدخيلة التي أثرت بشكل مباشر على أداء ووظيفة مؤسسات التنشئة الاجتماعية. بالإضافة إلى فشل السياسات الجامعية في حماية الهوية الثقافية للطلاب، وعدم قدرتها على تحسين وتطوير كفاءتها الداخلية في تقديم تعليم ذو جودة يتوافق مع متطلبات المجتمع المحلي ومعايير المجتمع العلمي العالمي، وهذا ما خلق جواً من عدم الثقة والتشكيك في مخرجات الجامعة من طرف محيطها الخارجي وحتى طلبتها وأساتذتها. وقد برزت مظاهر الفشل في حماية الأمن الثقافي والهوياتي في النقاط التالية⁷²:

⁷² محمود سمايلي، "دور المؤسسة الجامعية في تحقيق الأمن الفكري وتنمية الهوية الثقافية للطلاب -الجامعة الجزائرية أنموذجا-،" *المجلة العربية للدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية* 14، العدد 4، (2022): 74-86.

- الفشل في التوفيق بين المؤثرات الثقافية الغربية الوافدة والمقومات الوطنية الأصيلة التي تشكل الوعي الوطني والهوية الاجتماعية للمجتمع الجامعي. وربما يعتبر هذا الفشل سببا مباشرا لضعف وعدم فعالية سياسات إصلاح المناهج وتعريب المقررات، حيث استمرت الفرنسية كلغة أساسية في التعليم العالي، ورضخت الجامعة لضغوط النخب الفرانكفونية.

- فشل الآليات التي كانت تعول عليها الجامعة في الحفاظ على الهوية الوطنية، مثل المنظمات الطلابية واللجان الثقافية والنقابات، حيث سرعان ما تسربت الصراعات السياسية والهوياتية إلى الجامعة، وأصبحت ساحة للتوترات والاستقطابات والصراعات الإيديولوجية بين هذه المنظمات، التي كان من المفروض أن تلعب دورا محوريا في صناعة الطالب الرسالي الذي يحمل الروح والذات الوطنية المشبعة بالقيم والتراث المحلي.

- تدهور مستوى الطلبة الجامعيين فيما يخص إتقان اللغات الأجنبية وحتى اللغة العربية، حيث تعرضت لغة التواصل إلى التشويه بفعل ضعف التكوين الأساسي وانتشار وسائل التواصل الاجتماعي التي شكلت تحديا لغويا وثقافيا، بالإضافة إلى الصراع المحتدم بين أنصار اللغة الفرنسية من جهة وأنصار اللغة الإنجليزية والمعربون من جهة ثانية.

تعتبر الجامعة قاطرة التنمية الاجتماعية والاقتصادية للدولة، وصمام أمان للهوية الوطنية نظرا للدور الكبير التي تلعبه في المجتمع، وتطوير الجامعة لا يعتمد فقط على السياسات التعليمية والمناهج وترقية البحث العلمي والترتيبات والتصنيفات العالمية، بل يتعلق أيضا بالرسالة الأخلاقية والفكرية والهوية الثقافية التي يحملها الطلبة والأساتذة، وكذلك بالقيم والمخرجات التي تنشرها الجامعة في بيئتها المحلية ومدى تأثيرها المباشر على مستوى التنشئة الاجتماعية وصناعة الهوية وحماية القيم والثقافات المحلية.

خلاصة الفصل

من المؤكد في نهاية هذا الفصل أن موضوع الصراع اللغوي والهوياتي لا يمكن إغلاقه، فهو موضوع يتعدى الطرح الاجتماعي إلى طرح فلسفي أعمق تشوبه العديد من وجهات النظر المختلفة، فواقع الصراع اللغوي بالجزائر واقع معقد ومتداخل، نظرا للعلاقات المتعدية بين مختلف أوجه الصراع، إذ يمتد إلى صراع أيديولوجي وهوياتي مركب، يختلط بالثقافة حيناً وبالسياسة أحياناً، والدولة ممثلة في النظام السياسي تتحمل مسؤولية كبيرة تجاه هذا الوضع، فلم تكن السلطة السياسية في مستوى هذه التحديات. إذ ثبت أن المحطات الكبرى لمسار التغيير في المجتمع الجزائري قم تم تفويتها، ولم يتم التعامل معها بمسؤولية، وذلك بغض النظر عن الظروف التاريخية والإقليمية والدولية السائدة. حيث تعامل النظام السياسي مع هذه العقوبات الهوياتية بردات الفعل هدفها الحفاظ على التوازن ومكتسبات فئات على حساب فئات أخرى، وليس بمخططات استراتيجية تتبنى رؤية عميقة وشاملة للمشكل وللحل. مما ساهم في تأزيم إشكالية الهوية وخلق صراعات جديدة كان يمكن تلافيها.

عملياً، لا يمكن الوصول إلى حل شامل لقضية الصراع اللغوي والهوياتي، لكن يمكن مقارنة المشكلة من خلال تفكيكها والاعتراف بها وتحمل المسؤوليات، بالإضافة إلى الجلوس إلى طاولة حوار هادئ لوضع الأسس الكبرى ومحاولة فهم الآخر بناء على قبول التعدد والتنوع، واعتباره نقطة قوة لا نقطة ضعف. فالقبول بهوية مركبة ذات طابع ديناميكي تتشكل من شتى المكونات الهوياتية الموجودة، يعتبر بداية للتأسيس لمشروع مجتمع متصالح مع نفسه ومع غيره، يتبنى التنوع والاختلاف والحوار كقواعد تأسيسية تضمن غياب الاقصاء وتنأى بالمجتمع عن النقاش حول الانتماء العرقي الذي لم يعد يشكل بتاتا معياراً من معايير الهويات المركبة، فالعرق الصافي يعد ضرباً من ضروب الخيال في عالم اليوم، والتصنيف بناء على ذلك لم يعد ممكناً كما أثبتت التجارب والكشوفات الجينية لمختلف المناطق سواء في الجزائر أو في بقية أنحاء العالم، من جهة يعتبر الانتماء العرقي من الأمور الثابتة التي لا يمكن تغييرها، إذ لا يمكن لشخص ما أن يغير أصله ونسبه،

ومن جهة أخرى، تعتبر الهوية المركبة ذات طابع ديناميكي، مما يجعل من الصعب اعتبار الانتماء العرقي جزءاً من الهوية. كما أن تقسيم المجتمع إلى فئات بناءً على اللغة يعتبر حاجزاً لتبني قيم المواطنة ويعمق الصراع، لذلك لا بد من تبني مقاربة التعدد وليس الهيمنة اللغوية. والاحتكام إلى التوجهات العالمية الكبرى فيما يتعلق بتطور اللغات والعلوم والتكنولوجيا.

في الأخير، يمكن القول أن السلطة السياسية ليست الفاعل الوحيد في التأثير على متغير اللغة، ودورها لم يتعدّ ردّات فعل من أجل الحفاظ على التوازنات السياسية والاجتماعية، وأن الصراع اللغوي مازال مستمراً، خصوصاً في غياب مشروع حقيقي للمجتمع يتبنى رؤية أوسع وأشمل، وهذا ما يدفع بالباحثين والسوسيولوجيين وغيرهم من الأكاديميين إلى العمل أكثر في اتجاه ترسيخ هوية مركبة يمكنها احتواء مختلف الهويات الفرعية وتضم تحتها كل الجماعات الاجتماعية والاثنية.

الفصل الثالث: السلطة الدينية وبناء الهوية الوطنية

تمهيد

1. القومية وتشكل الهويات الدينية
2. الزوايا في الجزائر بين الدور السياسي وبناء الهوية الوطنية
3. بناء الهوية الوطنية بين الخطاب الصوفي والخطاب الإصلاحية
4. إرهابيات الهوية ضمن الخطاب المسجدي الرسمي
5. حركات الإسلام السياسي وبناء الهوية الوطنية
6. حركة الدعوة السلفية والهوية الوطنية

خلاصة الفصل

تمهيد

إن المقصود بالسلطة الدينية هو تلك القيود الوهمية التي يلتزم بها أفراد المجتمع المتدين، فالدين في حد ذاته لا يتمتع بالسلطة ولا بالقدرة على فرض معايير وتوجيهاته، بل يتم استغلاله من طرف النظام أو السلطة السياسية مثلاً بحكم امتلاكها للقدرة على الإكراه واستعمال القوة من أجل تحقيق الأهداف. كما أن رجال الدين لا يملكون سلطة حقيقية على الأفراد، بل هي سلطة وهمية معنوية تدفع الأفراد إلى الالتزام بمعاييرها وفقاً لمعتقدات اكتسبوها خلال مراحل تنشئتهم الاجتماعية، سواء من خلال الأسرة أو المدرسة أو المجتمع ككل. وتناسب القدرة على التأثير في الأفراد مع مستوى تدينهم، فالفرد الأقل تديناً لا يملك الكثير من القيود الوهمية المرتبطة بالدين والمعتقدات الدينية، وبالتالي يكون أقل التزاماً وتأثراً بالسلطة الدينية. يمتزج النسق الديني للمجتمع بالسياسة من خلال الفاعلين الدينيين ومختلف اللوائح السياسية والتنظيمية التي تصدر عن النظام السياسي، أغلبها بغرض تنظيم التظاهرات الدينية وبعض الشعائر التي تتطلب تجمعات شعبية مثل المساجد والاحتفالات الخاصة بالأعياد الدينية وغيرها، وتصل درجة التنظيم والتقنين المتعلقة بالدين إلى مستويات الإدارة وقوانين الأحوال الشخصية ومختلف التنظيمات والإجراءات المتعلقة بالأسرة، والمشاكل الأسرية، وتقسيم الموارث، وغيرها. كما نجد مستوى آخر من التنظيم السياسي للنمط الديني في المجتمع، يتمثل في اعتماد الجمعيات الدينية ومختلف الأحزاب السياسية ذات الطابع أو الخلفية الدينية، بالإضافة إلى تقييد الوصول إلى منابر الخطابة في المساجد نظراً لخطورة وحساسية هذا المنصب الذي يعتبر في ظاهره منصباً دينياً، بينما يلعب دوراً سياسياً ومجتمعياً محورياً، فلدى الإمام الخطيب في المسجد القدرة على التأثير في مجموعة معتبرة من الأشخاص في وقت قصير نسبياً. ومن وجهة نظر علم الاجتماع السياسي، يعتبر هذا التأثير الديني ذو طابع سياسي واجتماعي أكثر منه ديني، ويرجع ذلك أساساً كما سلف ذكره أعلاه إلى السلطة الدينية والروحانية المتخيلة التي يتمتع بها رجل الدين، وإلى قدرته على تقمص دور الوسيط بين ما هو لاهوتي وما هو واقعي.

يسبق ارتباط الأفراد والمجتمعات بالنسق الديني مجموعة من المعتقدات والغيبيات، بينما يكون متبوعاً بمجموعة من المخرجات في شكل سلوكيات وتصرفات مبنية على هذه المعتقدات، والتي تحظى بالقبول الاجتماعي وأحياناً بالحتمية الاجتماعية. تشكل هذه المعتقدات والسلوكيات الناتجة عنها خصوصية من خصائص المجتمع، الذي يتبنى هذه الخصائص تحت مسمى الدين، ويعرف نفسه من خلال انتمائه لهذا الدين، ويعتبره جزءاً من تكوينه التاريخي والحضاري، ليشكل في النهاية عنصراً مهماً من عناصر الهوية التي يتمتع بها هذا المجتمع.

1. القومية وتشكل الهويات الدينية

سبق الكلام عن قضية اللغة والهوية والقومية، واعتبار اللغة سابقة عن الهوية، وكيف تُكوّن اللغة الهوية أو العكس، وفي الأغلب يمكن ربط مفهوم القومية بمفهوم العرقية أو الاثنية، وهذا نظراً للتشابه الكبير بينهما من حيث التشكل والموضوع والأهداف، فالكلام عن القومية يحيل بالضرورة إلى الكلام عن العرقية، خصوصاً عندما تمتزج وحدة الأصول بوحدة اللغة والدين. ومن أبرز الخصائص لدى أية قومية هو الدين المشترك، فأفراد القومية لا يشتركون فقط في اللغة، بل في الثقافة الدينية أيضاً، لهذا سنحاول استكشاف العلاقة بين القومية والدين وكيف تؤثر هذه العلاقة في بناء الهوية الوطنية وتشكيل الوعي الوطني.

من أبرز ما كُتب حول علاقة الدين بالقومية نجد الكاتبة "باربارا آن ريفير" في مقالها المعنونة بـ "الدين والقومية: فهم عواقب العلاقة المعقدة"⁷³. حيث تستكشف هذه الدراسة العلاقة المعقدة بين الدين والقومية، وتزعم أن الدين يلعب دوراً حاسماً، ولكنه غالباً ما يتم تجاهله خلال تطور وكثافة الحركات القومية. تنتقد المؤلفة أعمال علماء بارزين مثل "إرنست جيلنر" و"بينديكت أندرسون" و"إريك هوبسباوم"، الذين يركزون إلى حد كبير على العوامل الاقتصادية ويفشلون في معالجة تأثير الدين بشكل كافٍ في تحليلاتهم لأصول القومية.

⁷³ Barbara-Ann J. Rieffer, "Religion and Nationalism: Understanding the Consequences of a Complex Relationship," *Ethnicities* 3, no. 2 (2003): 215-242.

ترى "باربارا آن ريفير" أن فهم القومية يتطلب فحصا دقيقا لكيفية تشابك وتفاعل الدين مع الهوية الوطنية. وتقدم نظام تصنيف يحدد درجات متفاوتة من التأثير الديني على القومية، بدءا من القومية الدينية، حيث لا ينفصل الدين والقومية، إلى القومية العلمانية، حيث تكون العناصر الدينية إما غائبة أو مستبعدة بطريقة متعمدة. وتقدم المقالة أمثلة تاريخية ومعاصرة، مثل دور البروتستانتية في القومية البريطانية، وتأثير الكاثوليكية في القومية الأيرلندية، والتفاعل بين الإسلام والقومية في الثورة الإيرانية عام 1979، لتوضيح كيف يمكن للمعتقدات الدينية أن تشكل وتدفع الحركات الوطنية.

وتخلص الكاتبة في النهاية بتسليط الضوء على العواقب السلبية المحتملة للقومية الدينية، بما في ذلك العنف والتمييز وتآكل المبادئ الديمقراطية، مما يشير إلى أنه كلما كان التأثير الديني أقوى داخل الحركة القومية، كلما زاد احتمال أن يؤدي إلى ممارسات إقصائية وغير متسامحة. ويدعو عمل "باربارا آن ريفير" إلى فهم أوسع للقومية يتضمن الدور المعقد للدين، مؤكدة أن الدين يمكن أن يؤثر بشكل كبير على طبيعة ونتائج المساعي القومية.

إن الإطار الذي قدمته "باربرا آن ريفير" في مقالها عن العلاقة بين الدين والقومية، على الرغم من كونه مؤسسا منهجيا وعلميا، إلا أن به العديد من العيوب:

التبسيط المفرط لدور الدين: تحاول الكاتبة تصنيف التفاعل بين الدين والقومية إلى أنواع مختلفة (مثل، القومية الدينية، والقومية النفعية الخفية (instrumental pious nationalism)، والقومية العلمانية). ومع ذلك، قد يساهم هذا التصنيف في تبسيط تعقيدات تتعلق بكيفية تأثير الدين على القومية، وخاصة في السياقات حيث تتشابك الهويات الدينية والقومية بشكل عميق ولا يمكن فصلها أو تصنيفها بسهولة. حيث تدّعي أن الدين في الغالب لا يلعب دورا في تشكل وتطور الحركات القومية إلا عندما يسود الشعور بالتفكك، حينها يستدعي القادة الدين كعنصر مساعد من أجل تدعيم وحدة وتماسك القومية، وهذا ما تطلق عليه "القومية النفعية الخفية"⁷⁴. قد يكون هذا التحليل صحيحا في بعض السياقات

⁷⁴ Ibid, p. 229.

الأوروبية المسيحية، إلا أنه يكون ناقصا في السياق الإسلامي الشرقي، حيث يلعب الدين دورا حاسما وجوهريا في الحركات القومية والثورات بصفة عامة، بل ويكون أحيانا العنصر الوحيد للتماسك وليس مجرد عنصر مساعد. وسوف يثبت ذلك في خلال مناقشتنا لدور الدين ممثلا في الزوايا كمؤسسة بنيوية اجتماعية ساهمت في الحراك الثوري إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر.

السياقات التاريخية والثقافية: لم يفسر الإطار التحليلي لهذه الدراسة بشكل كاف السياقات التاريخية والثقافية الفريدة التي تشكل العلاقة بين الدين والقومية في مناطق مختلفة. على سبيل المثال، قد يختلف دور الدين في القومية الأوروبية بشكل كبير عن دوره في السياقات الآسيوية أو الأفريقية كما سلف ذكره، حيث تعمل التأثيرات الاستعمارية وأنساق المعتقدات المحلية وجهود بناء دولة ما بعد الاستعمار على تعقيد التحليل.

الطبيعة الديناميكية للقومية: القومية ظاهرة ديناميكية ومتطورة مع الوقت، حيث تتأثر بالظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية المتغيرة. فلا يمكن الإحاطة بطريقة شاملة بكيفية تغير دور الدين في القومية بمرور الوقت، وخاصة الاستجابة المتغيرة للضغوط الخارجية مثل العولمة، أو الهجرة، أو التحولات في السلطة السياسية.

استبعاد العوامل العلمانية وغير الدينية: في حين تنتقد الكاتبة بحق إهمال الدين في التحليلات التقليدية للقومية، فقد قللت من أهمية دور الأيديولوجيات العلمانية والمصالح الاقتصادية والاستراتيجيات السياسية التي تشكل أيضا الحركات القومية بشكل كبير. فمن خلال التركيز بشكل كبير على الجوانب الدينية، قد يتم تجاهل كيفية تفاعل هذه العوامل الأخرى مع التأثيرات الدينية أو حتى تجاوزها في سياقات معينة.

الافتقار إلى الأدلة التجريبية: الدراسة كانت نظرية إلى حد كبير وتستند إلى أمثلة تاريخية مختارة. وقد تستفيد من البحث التجريبي الأكثر شمولاً للتحقق من صحة ادعاءاتها عبر مجموعة أوسع من الحالات. وهذا من شأنه أن يساعد في فهم ما إذا كانت الفئات والنتائج المقترحة صحيحة في بيئات مختلفة وفترات زمنية مختلفة.

إمكانية التحيز: يمكن اعتبار التركيز على العواقب السلبية للقومية الدينية، مثل العنف والتمييز، متحيزا. فإن هذه الدراسة لم تستكشف بالكامل الحالات التي لعب فيها الدين دورا إيجابيا أو استقراريا في الحركات القومية، مما قد يؤدي إلى فهم منحرف للعلاقة بين الدين والقومية.

استكمالا لهذا التحليل، سنحاول في هذا الفصل مناقشة كيفية تأثير الدين على تشكيل الهوية الوطنية الجزائرية، وذلك من خلال دراسة التفاعل الحاصل بين النظام السياسي والنسق الديني بالتركيز على ثلاثة عناصر أساسية، شكلت جوهر الخطاب الديني، أولا الزوايا كمؤسسة دينية اجتماعية تتمتع بدور سياسي ومكانة اجتماعية بنوية، ثانيا مؤسسة المسجد والخطاب المسجدي الذي يعتبر أداة تواصل واستغلال سياسي ضمن النسق الديني، ثالثا حركات الإسلام السياسي والأحزاب ذات التوجه الإسلامي الإصلاحي التي لعبت دورا مهما في الساحة السياسية خلال فترات عديدة من مراحل بناء الدولة الجزائرية الحديثة، خصوصا من حيث إعادة الصياغة المحلية للفكر الإسلامي المستورد والثقافة الدينية لفئات واسعة من المجتمع الجزائري.

2. الزوايا في الجزائر بين الدور السياسي وبناء الهوية الوطنية

شكلت الزوايا خلال وبعد فترة الاحتلال الفرنسي جزءا أساسيا من المشهد الاجتماعي والسياسي في الجزائر، حيث لعبت أدوارا مهمة في التنشئة الاجتماعية وتكوين الوعي السياسي لدى فئات واسعة من الشعب الجزائري، كما ساهمت بشكل مباشر في مختلف الثورات ضد المستعمر منذ أن وطأ الأراضي الجزائرية. حيث سيطر الخطاب الديني الصوفي على جزء كبير من المشهد السياسي من خلال ما يسمى بـ"الطريقة" ممثلة في شيخ الطريقة ومريديه، نذكر منها على سبيل المثال الطريقة الرحمانية والقادرية والتيجانية وغيرها. ومن أجل الإحاطة بموضوع الزوايا ودورها في بناء الهوية الوطنية، لابد أولا من استعراض بعض المفاهيم المتعلقة بالموضوع وشرحها.

الطريقة الصوفية:

قبل التطرق لمعنى "الطريقة" لابد من تعريف التصوف وفهم مدلولاته في السياق الاجتماعي الجزائري، وذلك نظرا لاختلاف التعاريف والمدلولات باختلاف السياق الجغرافي والاجتماعي الذي يتشكل ويتطور ضمنه التصوف. فاختلاف المدلول مرتبط باختلاف المكان، لذلك فالتصوف التركي مثلا يختلف عن التصوف المصري، ويختلف الاثنان عن التصوف الجزائري وهكذا.

التصوف لغة مشتق من فعل تصوّف، وله معنيان، الأول "تصوّف الشخص" أي صار صوفيا وأتبع سلوك الصوفية وحالاتهم، والثاني "تصوّف الشخص" أي لبس الصوف كدلالة على التقشف والزهد في الدنيا وملذاتها⁷⁵. وكلا المعنيين يدلان على المفهوم. فمعنى التصوّف في قاموس المعجم الوسيط هو طريقة سلوكية قوامها التقشف والتحلي بالفضائل، لتزكّو النفس وتسمو الروح⁷⁶. كما يشير البعض إلى أن أصل كلمة التصوف من الصفاء، كدلالة على صفاء النفس وخلوها من الأمراض والذنوب.

أما اصطلاحا، فالتصوف هو مجموعة من المبادئ التي يعتقدها ويؤمن بها المتصوّفة، والآداب التي يتأدّبون بها في مجتمعاتهم وخلواتهم⁷⁷. وهي مبادئ متكاملة تحكم مختلف تصرفات المتصوفين في شتى أوجه حياتهم الروحية، والاقتصادية، والدينية، والاجتماعية والسياسية، تطبعها بطابع أخلاقي خاص، فقد ربط المتصوّفة التربية الروحية بالتربية الأخلاقية⁷⁸. وذلك نظرا لكون الأخلاق ميزانا للروح، والعبادة تمثلا لها. كما يعرف التصوف باعتباره رافدا من روافد الإحسان، مصداقا للحديث النبوي "...الإحسان أن تعبد الله كأنك تراه، فإن لم تكن تراه فهو يراك..."⁷⁹. وبذلك يستدل الصوفية على استقامة منهجهم من خلال ربطه بالمنهج النبوي في العبادة والمعاملات والأخلاق، وذلك ردا على ادعاءات بعض الجماعات الإسلامية الأخرى التي تتهمهم بتبنيهم للخرافة والخروج عن الدين وترميمهم بالبدعة وأحيانا بالشرك بالله.

⁷⁵ معجم المعاني الجامع، تم الاطلاع يوم 09 نوفمبر 2024 على الرابط التالي: <https://shorturl.at/c4caQ>

⁷⁶ قاموس المعجم الوسيط، تم الاطلاع يوم 09 نوفمبر 2024 على الرابط التالي: <https://shorturl.at/g5tr1>

⁷⁷ المرجع نفسه.

⁷⁸ سعيد بن دويغ، "المدرسة الصوفية في الجزائر، نشأتها، أعلامها ودورها في بناء المجتمع"، مجلة العلوم الاجتماعية، 14، العدد 01، (2020): 221.

⁷⁹ أبو محمد بن إسماعيل البخاري، صحيح البخاري، ط1، (دار ابن كثير، بيروت، 2002): ص 23.

كما أورد "أبو القاسم سعد الله" في كتابه "تاريخ الجزائر الثقافي" تعريف ابن خلدون للتصوف بقوله: "وأصله العكوف على العبادة والانقطاع إلى الله تعالى، والاعراض عن زخرف الدنيا وزينتها، والزهد فيها، مما يقبل عليه الجمهور، من لذة ومال وجاه، والانفراد عن الخلق في الخلوة للعبادة"⁸⁰.

لم يظهر التصوف كطريقة روحانية تعبدية نتيجة لنقص في الإسلام في هذا الجانب، بل كان توجهها فرديا عبّر عن رفض التوغل المادي للحضارة الإسلامية، وشكّل معارضة للتوجه الحضاري الجديد للإسلام، خصوصا مع توسع وقوة الدولة الإسلامية الناشئة⁸¹. ورغم هذا الموقف، لم يتحول هذا الرفض إلى ممارسة أو معارضة سياسية، ولم تكن للصوفية آراء وانحيازات سياسية، خصوصا في بداية مراحلها.

تعتبر الجزائر من أكثر الدول الإسلامية التي تنتشر فيها الطرق الصوفية إلى جانب المغرب الأقصى، ويعود ذلك إلى سببين اثنين، الأول هو تجذر الفكر الصوفي في المجتمع الجزائري خصوصا في القرى والبادي، والثاني غياب مذهب إسلامي قوي ينافس الطرق الصوفية⁸²، سواء فكريا أو كحضور اجتماعي وسياسي واقتصادي، نظرا للحضور القوي للطرق الصوفية على جميع المستويات الفكرية، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية. وقد كان هذا الحضور في شكل ما يعرف بالزاوية، حيث انتشرت الزوايا في مختلف ربوع الجزائر قبل وإبان الاستعمار الفرنسي للجزائر، واستمر حضورها وتأثيرها بعد الاستقلال.

الزاوية:

تُعرف الزاوية في المخيال الاجتماعي الجزائري على أنها رافد من روافد الطريقة الصوفية، فتتبع كل طريقة من الطرق الصوفية مجموعة من الزوايا تنتشر في مختلف ربوع الجزائر، خصوصا في القرى والبادي والجبال. لغةً يُشتق الاسم زاوية من الفعل زوى، ويقال زوى وجهه أي نحاه وصرفه، زوى السرّ عنه أي أخفاه عنه وكنمه. والزاوية هي المسجد غير الجامع ليس له منبر، وهي مأوى الفقراء والمتصوفة⁸³. وتُعرف الزاوية أنها تلك المؤسسة الاجتماعية التي يجتمع فيها المريدون مع شيخ الزاوية للصلاة وذكر الأوراد وحفظ وترتيل

⁸⁰ أبو القاسم سعد الله، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ط1، (دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998): ص 8.

⁸¹ محمد طرابلسي، "التشكلات الأيديولوجية داخل الحركة الصوفية"، مجلة كلية العلوم الإسلامية الصراط، 21، (2010): 256.

⁸² سعيد بن دويغ، مرجع سابق، ص 220.

⁸³ أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص 1012.

القرآن، كما يرتادها الطلبة لتلقي العلوم اللغوية والشرعية، وهي مزار لمختلف الفئات الاجتماعية بغرض الاستفتاء والصلح بين المتخاصمين وغير ذلك من مشاغل الحياة اليومية، فهي مؤسسة دينية وتربوية واجتماعية وحتى عسكرية إبان الثورات⁸⁴. وقد ساهمت في تدعيم النسيج الاجتماعي وتماسك المجتمع. حيث يحظى شيخ الزاوية بالاحترام ومكانة اجتماعية متميزة، كأنها شكل من أشكال القائد الملهم أو شيخ القبيلة، مما يجعل تأثيره في مجتمعه المحلي بالغاً، سواء في المسائل الاجتماعية أو الاقتصادية وحتى السياسية والعسكرية.

وقد برز العديد من شيوخ الزوايا والطرق الصوفية بعلمهم وآدابهم ومؤلفاتهم ومحاضراتهم عبر كامل التراب الوطني، بحيث اكتسب نشاطهم طابعاً أكثر عمقا وشمولا وتأثيرا. لسنا هنا بصدد سرد أهم الأعلام وسيرهم، وإنما بصدد تحليل الدور السياسي للزوايا والطرق الصوفية بعد الاستقلال، بيد أنه يجب التطرق لجذور هذا الدور السياسي وأبعاده الدينية والتربوية والاجتماعية إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر، بغرض تبيان تحولات "السلطة الصوفية" باعتبارها أهم سلطة دينية في المجتمع آنذاك، وكذا تأثيراتها على بناء الهوية الوطنية.

الدور السياسي للطرق الصوفية في مقاومة الاحتلال الفرنسي

اهتمت الإدارة الاستعمارية بالزوايا وشيوخ الطرق الصوفية باعتبارهم مؤثرين وقادة للمجتمع المحلي، فقد اندلعت عدة ثورات لمقاومة المستعمر انطلاقاً من الزوايا ومريديها وبتوجيه وقيادة شيوخها، ولعل أبرز مثال على ذلك مقاومة الأمير عبد القادر الجزائري مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة. وثورة أولاد سيدي الشيخ بقيادة الشيخ بوعمامة الذي ينتمي للطريقة القادرية، والشيخ الحداد الذي طلب في وصيته من أتباعه الانضمام لزاوية الشيخ الهامل⁸⁵. يبدو من أول وهلة أن انخراط الطرق الصوفية ممثلة في الزوايا في العمل الثوري المسلح كان استجابة لأوضاع لم تشهدها البلاد من قبل، فلم تتورط الزوايا مع السلطة السياسية في أية علاقات ظاهرة، فقد كانت عبارة عن مجموعة من الأشخاص اعتزلوا المجتمع والحياة الحضرية وانفردوا بالعبادة والتفرغ للخدمة، إلا أن البحث الدقيق في أصول التصوف قد أثبت أن لهذه الظاهرة أبعاداً متعددة

⁸⁴ الطيب جاب الله، "دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري"، مجلة معارف، العدد 14، (2013): 180.

⁸⁵ سعيد بن دويغ، مرجع سابق، ص 231.

تظهر أساسا في وجود نوع من التنظيم الاجتماعي والسياسي الدقيق لهذه الحركات، يدل على وجود فكر حركي تنظيمي معقد، وهو ما يعطي للصوفية أبعادا أيديولوجية وسوسولوجية ترشحها للممارسة السياسية⁸⁶. فداخل كل طريقة صوفية تُضفي السلطة الروحية المنتشرة بظلالها على التنظيم، مما يوجّد نوعا من الهرمية القيادية، حيث يمثل المريدون والأتباع لأوامر شيخ الطريقة ويقدمون شخصه وكلامه، فهو يقوم بتسيير الطريقة أو الزاوية إداريا وماليا وبشريًا ولوجيستيًا. ساعد هذا التنظيم السياسي الدقيق الزوايا على تطوير ونشر الوعي السياسي لدى أفرادها عندما دعت الحاجة لذلك، فقد لاحظت السلطات الاستعمارية أن دور هذه الزوايا لم يعد يقتصر على تعليم الإسلام والقرآن فحسب، وذلك بعدما انضم العديد من طلبتها إلى الثورة ضد المستعمر والخرائط شيوخها في الدعوة للمقاومة، وبذلك حاولت محاربتها من خلال تخفيف منابع التمويل والتخويف والتشكيل بشيوخها، كما حاولت احتواءها من خلال ما يعرف بمرسوم 12 يونيو 1906م والقاضي بصرف منحة شهرية قدرها 300 فرنك قديم لكل شيخ زاوية يقوم بأمر طلابه بتخصيص ساعتين لتعليم الفرنسية أسبوعيا، إلا أن هذا المرسوم لم يلق صدًى كبيرا ولم يتم تطبيقه نهائيا. كما توجد بعض الاستثناءات حيث تبنت بعض الطرق الصوفية مثل التيجانية موقفا سلبيا تجاه مقاومة الاستعمار، وأمرت أتباعها بعدم الانخراط في ذلك، واعتبرت أن الاستعمار قضاء وقدر ولا يجوز محاربته، مما سمح للاستعمار بالتوسع خصوصا في المناطق الصحراوية⁸⁷. شكلت هذه المواقف المتباينة انخراطا مباشرا في الشأن السياسي وتبنيًا لمواقف سياسية ذات تأثير مباشر على المجتمع. إلا أن أغلب هذه الطرق الصوفية كانت تقاوم الاستعمار دون أي تنسيق بينها أو سعي لتشكيل جبهة موحدة، وهذا ما ساعد السلطات الاستعمارية على تحييد أغلب الثورات ذات المنبع الصوفي، بخلاف ثورة التحرير الوطني التي تشكلت بمبدأ وهدف الوحدة الوطنية وعملت على جمع مختلف التيارات الفكرية والسياسية تحت سقف واحد.

⁸⁶ محمد طرابلسية، مرجع سابق، ص 264.

⁸⁷ حميد قريظلي، "الزوايا والطرق الصوفية في السياسة الاستعمارية في الجزائر (1870-1914)"، مجلة المفكر 6، العدد 2، (2022): 219.

أُعتبرت الزوايا قبيل اندلاع الثورة التحريرية خزانا مهما للمجاهدين وشكلت قواعد خلفية للثورة، فقد كان أغلب الثوار الأوائل من خريجي الزوايا والمدارس الدينية التابعة لها والجمعية العلماء المسلمين التي تمثل التيار الثاني من تيارات السلطة الدينية في المجتمع الجزائري. إذ يمكن القول ان الزوايا والطرق الصوفية أنتجت وعيا سياسيا وحركية اجتماعية تركت بصمتها على بناء الهوية الوطنية، سواء من الناحية الدينية أو السياسية. واستمر هذا التأثير بعد الاستقلال، خصوصا مع انحسار دور جمعية العلماء المسلمين وقيام النظام السياسي بتهميشها ومحاصرة فكرها. مما جعل الفكر الصوفي يشغل الفراغ الحاصل ويساهم بدرجة كبيرة في تكوين الشخصية الجزائرية بمقوماتها الحديثة.

3. بناء الهوية الوطنية بين الخطاب الصوفي والخطاب الإصلاحي

استمرت الزوايا في أداء أدوارها الاجتماعية والتربوية بعد الاستقلال، من تحفيظ القرآن وتعليم اللغة العربية وعلوم الدين، بالإضافة إلى العمل الخيري والمساعدات الاجتماعية، كما أنها حافظت على مكانتها في النسيج الاجتماعي بالتزامن مع ظهور التعليم الرسمي والمدارس الحكومية وانتشار الأمية بشكل كبير بُعيد الاستقلال، بفعل سياسة التجهيل التي اتبعتها الاستعمار الفرنسي طوال فترة الاحتلال. على الرغم من انكفاء الزوايا إلى ممارسة أدوار أقل شأنًا من تلك التي مارستها قبل الاستقلال، إلا أن الخطاب الصوفي لم يكن مجردا من الحمولات السياسية، فقد استغل النظام السياسي الزوايا في التعبئة السياسية وسمح لهم بلعب أدوار سياسية غير رسمية، مثل الدعاية الانتخابية وتوجيه الرأي العام وحث مريديها وأتباعها على التصويت لمرشحين معينين، وكذا لجوء بعض السياسيين إلى استغلال الوعاء الشعبي الكبير للزوايا في الحملات الانتخابية والمناسبات السياسية. بالإضافة إلى إنشاء وزارة الشؤون الدينية وإدارة الأوقاف وجعلها تتولى إدارة العلاقات مع الزوايا لتضفي عليها طابعا تنظيميا، كما قامت بعض هذه الزوايا بتأسيس جمعيات تُعنى بالحفاظ على تراثها وترقيته وتأطير أعمالها الخيرية ضمن القوانين السارية⁸⁸.

⁸⁸ الطيب جاب الله، مرجع سابق، ص 195.

كان الإسلام الصوفي هو نموذج التدين السائد في المجتمع الجزائري خلال فترة الاستعمار الفرنسي إلى حين ظهور ما يعرف بالإسلام الإصلاحى بالتزامن مع تأسيس جمعية العلماء المسلمين على يد الشيخ عبد الحميد ابن باديس والبشير الابراهيمي وغيرهما من العلماء الجزائريين، والذين تبنا خطابا جديدا يعتمد نهجا إصلاحيا، ويركز على التربية والتعليم بالإضافة إلى محاربة البدعة ومظاهر التخلف الديني والحضاري. فعلى الرغم من الارتباط العاطفي القوي لفئات شعبية واسعة بالنهج الصوفي، إلا أن جمعية العلماء قد تمكنت من النفوذ إلى الأعماق الشعبية وإحداث هزة في الوعي الجمعي، بفضل الاستراتيجية التي تبنتها، حيث كان التلاميذ يأتون لمدارس ومراكز التعليم الخاصة بالجمعية، ويلتزمون بالرجوع إلى قراهم ومدائشهم بعد إنهاء دراستهم الدينية، بغرض نشر العلم الذي تلقوه ومحاربة مظاهر التخلف والانحراف التي سيطرت على كثير من المناطق. بالإضافة إلى تبني الجمعية لسياسات إعلامية أكثر فعالية، مثل إصدار الجرائد والبيانات الصحفية بغرض الوصول إلى فئات مثقفة ثقافة فرنسية، ومحاولة إقناعهم بوجود أمة جزائرية مختلفة تحمل هوية خاصة بها تختلف تماما عن هوية المستعمر. لم يكن عمل الجمعية من فراغ كما قد يُحَيَّل للبعض، فعند تأسيسها كانت الزوايا تشتغل على المستوى الروحي والتربوي والعمل الخيري، وشكَّلت نسيجاً متجانساً مع باقي البنى الاجتماعية، كما أن العديد من رجالات وخريجي الزوايا انضموا لاحقا لنهج الجمعية وتبنوا طرق عملها وتوجيهاتها، مثل "عبد العزيز الهاشمي" خريج وشيخ الطريقة القادرية وكذا "عمر دردور" من الطريقة الدردورية بالأوراس⁸⁹. فجمعية العلماء المسلمين الجزائريين لم تحارب الطريقة لذاتها، بل لانحرافاتها في بعض المناطق وطغيان الخرافات والأباطيل في بعض طرقها وعقائدها. ولذلك فقد لاقت الجمعية نوعاً من المقاومة المتلبسة بالخوف وبعضاً من التشبث بالموروث، وهذا أمر طبيعي وسنة من سنن التغيير في المجتمعات. فلم يكن من السهل محاربة انحرافات الطرق الصوفية والزوايا لما يتمتعون به من سلطة دينية وروحانية قوية، خصوصاً في الأرياف والقرى والمناطق الصحراوية، بخلاف المدن التي ساد فيها نوعاً آخر من التدين، يغلب عليه تقبل الآخر والتعايش معه، كما أن الخطاب المسجدي في المدن كان مختلفاً، سواء قبل أو بعد الاستقلال، حيث سيطرت الإدارة الاستعمارية على المساجد وحولت بعضها إلى كنائس، بينما

⁸⁹ هارون الرشيد بن موسى، "العلاقة بين الحركة الصوفية والإصلاحية ابن باديس والطاهر العبيدي انموذجاً"، مجلة الدراسات الإسلامية 09، 600: (2017).

كانت تروج لنسخة مميعة للإسلام الجديد الذي يدعو لقبول الاستعمار والتسليم به كواقع، أين يقتصر الإسلام الجديد على ممارسة الطقوس وأداء العبادات وإحياء المناسبات، فأصبح إسلاما فلكلوريا مناسباتيا. وهذا ما أثار حفيظة الإسلام الإصلاحي ممثلا في جمعية العلماء، التي وجدت نفسها بين الخطاب الصوفي المنحرف في بعض ممارساته وعقائده، وبين الإسلام الرسمي الذي يتبنى النسخة الاستعمارية المائعة والمسالمة. مما دفع بجمعية العلماء إلى نهج طريق ثالث يتبنى الإسلام الإصلاحي الذي يدعو للحفاظ على الهوية العربية الإسلامية، وينطلق من منطلق إخضاع الإسلام الشعبي الذي يغلب عليه الخطاب الصوفي للإسلام المعياري الذي يدعو للرجوع للنصوص الأولية متأثرا في ذلك بإرهاصات الحركات الإسلامية بالشرق العربي، خصوصا الدعوة الوهابية وحركة الإخوان المسلمون⁹⁰.

من الواضح أن قضية اللغة كعنصر هوياتي كانت في صميم عمل الإسلام بنسختيه المتصارعتين، سواء ضمن الزوايا وكتاتيب تعليم القرآن وعلوم اللغة والدين أو ضمن مدارس وحلقات جمعية العلماء، فحتى في المناطق ذات الأغلبية البربرية الأمازيغية كانت اللغة العربية هي لغة التعليم والفقهاء والشريعة، وكان التركيز على الإمام بمجاميع اللغة واضحا في كتابات ومنشورات ومؤلفات رواد الحركة الإصلاحية على نفس منوال شيوخ الزوايا والطرق الصوفية. بيد أن التحدي الذي واجهته هذه الإنجازات كان يتمثل أساسا في تحديين اثنين:

تحدي محو الأمية: كانت الأمية ضاربة بأطنابها غداة الاستقلال، فبعد عقود طويلة من السياسات الاستعمارية التجهيلية المنهجية، ورثت الجزائر نسبة أمية كبيرة جدا، مما شكل تحديا لمختلف الفواعل الإصلاحية والتعليمية في المجتمع، وقد لعبت الزوايا والمساجد والمدارس الحكومية دورا أساسيا في مواجهة الأمية وتعليم الفئات الشعبية.

⁹⁰ حفصة جرادى، سارة طالب، "المسألة الدينية والهوية في المجتمع الجزائري"، مجلة الدراسات الإسلامية 09، (2017): 626.

تحدي الطبقة الفرانكوفونية المعادية لكل ما هو عربي: تشكلت هذه الفئة أساساً من الطبقة المثقفة ثقافة فرنسية والتي تحمل فكراً غربياً يعادي كل ما هو عربي وإسلامي، واصفين التوجه نحو المشرق بكونه دعوة للتخلف والبقاء خارج دائرة الحضارة، وقد تمت الإشارة لهذه النقطة بتفصيل أكبر في الفصل السابق. شكلت أنماط التدين هذه مشهداً هوياتياً ديناميكياً، شابه نوع من الصراع والتنافس ومحاولات الهيمنة، بينما كان التوجه نحو مقاومة الاستعمار ونيل الاستقلال عاملاً حاسماً في بقاء الصراع ضمن أطر محددة وعدم توسعه. كما أن الفكر الإسلامي الذي تبنته تيارات الإسلام السياسي بعد الاستقلال قد شكل رافداً ومتنافساً للفكر الإصلاحى لجمعية العلماء، وساهم في تدعيم بعض مكونات الهوية الوطنية، لاسيما اللغة العربية وتعزيز شعور الفخر والانتماء والاعتزاز بالثورة وتنمية قيم المواطنة والاندماج.

4. إرهابات الهوية ضمن الخطاب المسجدي الرسمي

نهتم في بحثنا هذا بالخطاب المسجدي الرسمي بعد الاستقلال، إلا أن ذلك يتطلب إشارة إلى وضع المساجد والخطاب المسجدي إبان الاحتلال الفرنسي للجزائر. حيث ارتكزت السياسة الاستعمارية في محاربتها للدين الإسلامي على تهميش دور المسجد والتضييق على العلماء والمشايخ ومعلمي القرآن، فقد عمدت منذ بدايات الاحتلال إلى تدمير المساجد وتحويلها إلى كنائس واسطبلات للخيول والحيوانات، وكذا مصادرة الأملاك الوقفية للمساجد ومدارس تعليم اللغة العربية والقرآن، مما دفع بالطلبة للهجرة بحثاً عن التعليم⁹¹، لم تكن هذه السياسة بسبب النقص في أماكن تربية الحيوانات، وإنما إمعاناً في إذلال الشعب الجزائري وضرب الشخصية الوطنية والدينية في أحد أهم مكوناتها، وكذا تفكيك البنية الاجتماعية والدينية للمجتمع من خلال تفكيك مؤسسة المسجد باعتباره رمزا يجتمع حوله الجزائريون ومحوراً من محاور الحياة الاجتماعية يلجأ إليه الناس في السراء والضراء. فتفكيك المؤسسات الدينية وضرب رموزها يعتبر استراتيجية من استراتيجيات التفكيك الهوياتي والانسلاخ الحضاري.

مفهوم الخطاب

⁹¹ رشيد بوسعادة، الإمام والمسجد بين الدين والسياسة، (أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الديني، جامعة الجزائر، 2007): ص 79.

لغة من فعل خَاطَبَ، خاطب صديقه أي كَآلَمَه وَحَادَثَه وَوَآجَهَه بالكلام، والخطاب يقصد به الرسالة أو كلام يوجه إلى الجماهير في مناسبة من المناسبات، وفصل الخطاب في نص القرآن الكريم معناه الحكم بالبينّة أو اليمين، وما يحسم الأمر ويميز الحق عن الباطل⁹². اصطلاحاً يتجاوز معنى الخطاب الشكلية والمعنى اللغوي إلى وسائل الإقناع والبرهنة، وأدوات البيان والأسلوب. وقد عبر عنه "محمد عابد الجابري" باعتباره بناء من الأفكار، يُعبّر عنه تعبيرا استدلاليا وإلا كان مجرد تعبير عن أحاسيس ومشاعر تميل أكثر إلى الفن والأدب، فهو وجهة نظر مصوغة في بناء استدلال، بشكل مقدمة ونتائج، ويميز بين نوعين من الخطاب، المكتوب والذي يأتي في شكل نصوص تشكل حلقة وصل بين الكاتب والقارئ، والمسموع الذي يأتي في شكل حُطبة تمثل العلاقة بين المتكلم والسامع ويتم عبر الكلام والاشارات الصوتية⁹³.

من حيث المفهوم، يمثل الخطاب المسجدي بصفة عامة جزءاً ونموذجاً من نماذج الخطاب الديني، ويشير إلى عملية رمزية يتم بمقتضاها إنتاج رسائل متنوعة يتحقق من خلالها التفاعل بين المُلقي والمتلقي بهدف حصول استجابة تتناسب مع دعائم الفكر الإسلامي وتستجيب لمتطلبات الانسان المسلم وقضاياه المعاصرة⁹⁴.

الدور الهوياتي للمسجد قبل الاستقلال

انتشرت المساجد في كل ربوع الجزائر منذ العهد العثماني، وقد اشتهر الجزائريون بالعناية بالمساجد وتقديسها ورعاية حرمتها، فقد ضمت أغلب التجمعات السكانية مسجدا يطلق عليه اسم "الجامع الكبير"، ويُسمى بهذا الإسم ليس بالضرورة لسعة حجمه، وإنما باعتباره المسجد المركزي الذي غالبا ما يتوسط القرية أو الحي في المدينة، وتنتشر حوله مظاهر الحياة الاقتصادية من أسواق ومحلات وخدمات، فقد كان المسجد ولازال يعتبر عصب ومحور الحياة الدينية والعلمية والاجتماعية والاقتصادية وحتى السياسية والعسكرية خلال فترة الاحتلال الفرنسي. وبينما اجتهدت الإدارة الاستعمارية في محاربة دور المسجد

⁹² أحمد مختار عمر، مرجع سابق، ص، ص 659، 660.

⁹³ محمد عابد الجابري، الخطاب العربي المعاصر، دراسة تحليلية نقدية، (مركز دراسات الوحدة العربية، دار الطليعة، 1982): ص 10.

⁹⁴ أبو زيد محمد عبد السلام، التحليل السوسولوجي للخطاب الديني اليومي عند بعض الشرائح الاجتماعية في الريف والحضر، (أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة القاهرة، مصر، 2006): ص 17.

بهدف زعزعة البناء الهوياتي وتفكيك البنية الاجتماعية، وذلك من خلال سن العديد من القوانين التي تحد من نشاط المساجد وتحوّل طبيعة وملكية الأوقاف، فقد أجبر قانون 08 سبتمبر 1830 القائمين على الأوقاف بالتصريح في خلال ثلاثة أيام من تاريخ صدور القانون بصفة وحالة الأوقاف العقارية المستغلة سواء بالكرء أو غيره، ليتم تدعيم هذا القانون بقرار آخر مؤرخ في 07 ديسمبر 1830 يسمح للإدارة الاستعمارية بالتصرف في الأوقاف الإسلامية بالتأجير والكرء وضمها إلى أملاك الدولة⁹⁵. تبع هذه القرارات قوانين أخرى تهدف في مجملها لتفكيك مؤسسة المسجد وإعادة صياغة مؤسسة مبنية على فكر جديد وتوجه كولونيالي يهدف إلى صياغة إسلام جديد يتماهى مع الفكر الاستعماري ويروج للدولة الفرنسية، منها مثلاً مرسوم 30 سبتمبر 1850 والذي يؤسس لمرحلة جديدة في قبوله الثقافة الدينية في الجزائر وفقاً لقلب استعماري بحت، من خلال إنشاء المدارس الفرنسية-الإسلامية التي تهدف أساساً إلى تخريج موظفين من الأهالي لإدارة المكاتب العربية تحت إشراف الضباط الفرنسيين والهيمنة على الحياة الثقافية للمجتمع. فقد تخرج من هذه المدارس العديد من موظفي المساجد والمفتون بدون مراعاة لمستواهم المعرفي والديني وتم زرع هؤلاء المفتون والأئمة عبر مختلف المناطق مع إهمال تام للمساجد. وبحلول سنة 1900 ازداد الضغط على هؤلاء الموظفين الرسميين خصوصاً بعد إلغاء المجلس الإسلامي الأعلى سنة 1875، وتحت هذه الضغوط الشعبية صدر مرسوم جوان 1898 الذي يقضي بتعيين 33 مدرّساً للغة العربية والدين الإسلامي بـ 33 مسجداً عبر 33 مدينة، مهمتهم إلقاء الدروس والخطب للكبار والصغار وإلحاقهم بالمدارس الفرنسية-الإسلامية دون مراعاة شروط التدرج في المراحل التعليمية، وفي سنة 1908 بلغ عدد رجال الدين الرسميين الذين يتقاضون مرتبات شهرية والمعينين من السلطات الاستعمارية حوالي 462 موظفاً. الكثير من هؤلاء كان يدافع عن الإدارة الاستعمارية ويخدمها، بل ويربطها بالإدارة التركية التي كانت قبل الاحتلال، وكمثال على ذلك خطب المفتي "المولود بن الموهوب" في الديار القسنطينية سنة 1908 وغيره⁹⁶.

⁹⁵ بشير بلمهدي علي، الخطاب الديني في الجزائر ومسألة الهوية الوطنية، (أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة وهران، 2011): ص 52.

⁹⁶ المرجع نفسه، ص-ص 53-56.

استمر المسجد كمؤسسة رسمية في أداء وظائفه الاجتماعية والدينية المختلفة خلال فترة الاستعمار الفرنسي حيث كان الخطاب المسجدي الرسمي يعبر أكثر عن التوجه الاستعماري الذي حاول الترويج لنسخة جديدة من الدين، تميل أكثر إلى الاستسلام والخضوع، وتتميز بكونها نسخة مترهلة تنظر للاستعمار الفرنسي على أنه يمثل الدولة التي يجب الخضوع لها وطاعتها وعدم الخروج عنها. وقد راجت هذه الأفكار بصفة أكبر في المدن وبعض مناطق الغرب الجزائري أكثر من المناطق الريفية التي تميزت بالتمرد وعدم الخضوع. وقد شكلت أفكار جمعية العلماء المسلمين الجزائريين نوعا من المقاومة لكبح جماح الخضوع والتسليم، وساهمت في صياغة شكل من أشكال الهوية الوطنية التي تعتبر الجزائر والمجتمع الجزائري ككيان مستقل في هويته ودينه، ولغته، وعاداته، وتقاليده. وهذا ما دفع الاستعمار إلى محاربة الجمعية وعلمائها والزج بهم في السجون ونفيهم، وذلك على الرغم من معارضة الجمعية في البداية لقيام الثورة بسبب عدم التحضير الجيد، وأن المجتمع ليس جاهزا بعد لاحتضان ثورة وإنشاء دولة. إلا أن ذلك لم يمنع أفكارها من التغلغل في نفوس بعض الشباب الذين فجروا الثورة في غرة نوفمبر 1954 وقاد ذلك إلى الاستقلال وخروج الاستعمار نهائيا.

الخطاب المسجدي الرسمي وبناء الهوية الوطنية بعد الاستقلال

شكل خروج الاستعمار واستقلال الجزائر لحظة تاريخية فارقة، حيث سادت حالة ثورية في المجتمع، وسط تحديات عديدة ومشاكل سياسية واجتماعية وثقافية معقدة، فبعد الاستقلال سنة 1962، واجهت الجزائر تحدي بناء هوية وطنية متماسكة بسبب المشهد الثقافي والديني المتنوع. ولعبت المساجد والخطب الدينية التي تُلقى داخلها دورا محوريا في مهمة تحقيق التمايز الثقافي واستكمال عمليات البناء الهوياتي.

تتميز العلاقة بين الخطاب المسجدي والهوية الوطنية في الجزائر بكونها موضوعا متعدد الأوجه، يتشابك فيه الدين والسياسة والثقافة وإرهاصات التنوع الاثني والإيديولوجي الذي شكل فسيفساء المجتمع والنظام السياسي الحاكم في فترة ما بعد الاستقلال مباشرة. سعت السلطات السياسية إلى تسخير الإسلام كقوة موحدة لسد الفجوات العرقية والجهوية. وأصبحت المساجد أماكن مركزية لنشر السرديات المعتمدة من

الدولة والتي أكدت على الهوية الوطنية الجماعية المتجذرة في القيم الإسلامية والوطنية، بالإضافة إلى استثمار الحالة الثورية للمجتمع في رص الصفوف حول النظام الحاكم الذي يستمد شرعيته من الثورة التحريرية. وكان الهدف من هذا النهج إضفاء الشرعية على سلطة الحكومة الجديدة وتعزيز الشعور بالوحدة بين المواطنين، والسعي إلى إعادة تعريف الهوية الوطنية وفقا للمتغيرات الجديدة، حيث أُعتبر الإسلام كعامل توحيد بين المكونات العرقية (عرب وبربر) والجهوية المتنوعة، وكحجر أساس للهوية الوطنية، إلى جانب هيمنة خطاب إيديولوجي تبنى الاشتراكية كمنهج سياسي واجتماعي وثقافي، يتعدى أثره كافة أوجه الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية، ولم يكن الخطاب المسجدي بمنأى عن هذا التوجه العام. فكثيرا ما كانت هوية الأمة الجزائرية بعد الاستقلال محصورة في شعار جبهة التحرير الوطني "الإسلام ديننا، والعربية لغتنا، والجزائر وطننا"، ولكن الدور الذي لعبه المكوّن الأمازيغي (وخاصة البربر من مجتمعات القبائل)، ونوعية الإسلام المفضل لديه، وخاصة الموقف التعليمي تجاه استخدام اللغة الفرنسية (التي كانت بمثابة لغة مشتركة في حرب التحرير الوطني ولدى أغلب المؤرخين) كانت لا تزال غير واضحة⁹⁷، وأدت إلى كثير من التصادمات التي ألفت بظلالها على مؤسسة المسجد.

خطب المساجد كأدوات للدولة:

أكدت جبهة التحرير الوطني على الإسلام كجزء من أساسها الإيديولوجي. وسيطرت الحكومة على المؤسسات الدينية، وضمنت أن تكون خطب المساجد متوافقة مع سياسات الدولة لتعزيز الشعور بالوحدة الوطنية، وأصبحت اللغة العربية، التي حلت محل الفرنسية كلغة وطنية، محورية في الخطب. حيث هدف هذا التحول اللغوي إلى إعادة ربط السكان بالتقاليد الإسلامية مع إبعاد الجزائر عن ماضيها الاستعماري. استثمرت الدولة في التعليم الإسلامي الذي تمحور حول الزوايا والمساجد ومدارس التعليم القرآني، حيث أُستخدمت المساجد لتوفير الأساس الأخلاقي والثقافي للمواطنين، والتي غالبا ما تحتفي خطبها بأبطال

⁹⁷ Rosario Forlenza and Federico Niglia, "The case of Algeria: decolonization, post-colonial nation-building and the economic disintegration of the periphery," (LUISS, Department of Political Science, 2020/2021): 74-75.

المقاومة والثورة التحريرية، وتربط التعاليم الدينية بالنضال من أجل الاستقلال ونيل الحرية والمساهمة في البناء الوطني.

شكلت المجتمعات البربرية، بلغتها وثقافتها المميزة، تحديات لإطار الهوية العربية الإسلامية التي تبنتها الدولة. وسعت بعض الخطب (سواء السياسية أو المسجدية) إلى دمج الهوية البربرية في السرد الإسلامي، على الرغم من أن هذا غالبا ما أدى إلى بعض التوترات، خصوصا مع ظهور ما يعرف بالإسلام السياسي وسيطرته على بعض المنابر الدينية والثقافية والطلائعية. حيث وصل الأمر إلى حد المواجهة العنيفة بين الطلبة الجامعيين في عدة جامعات في فترة السبعينات والثمانينات وحتى انفجار الأزمة الأمنية بداية التسعينات.

إن عملية بناء الهوية الوطنية عملية معقدة تتداخل فيه عدة عوامل في الوقت نفسه، وقد كان العامل الديني المتمثل في الإسلام أهم عامل ساهم في تشكيل الكيان الهوياتي للمجتمع الجزائري خلال وبعد فترة الاستعمار الفرنسي، فقد أدركت السلطة الحاكمة بعد الاستقلال دور المسجد كمؤسسة اجتماعية والخطاب المسجدي في بناء هوية وطنية جامعة، إلا أنها لم تتمكن من قبولية الخطاب المسجدي بشكل تام، وذلك رغم بسط سيطرتها على أغلب المساجد وتنظيم عملها وتأطيرها من خلال الجمعيات الدينية ومديريات الشؤون الدينية والأوقاف. حيث تعرضت المساجد عبر الوطن إلى تجاذبات سياسية وأيديولوجية متعددة ومختلفة، ساهمت هذه الاستقطابات في تشكيل عدة تيارات سياسية وفكرية ساهمت بشكل مباشر في بناء هوية وطنية مركبة ومتضمنة لعدة تناقضات، والتي كانت سببا من بين الأسباب التي أدت إلى نشوب صراعات كثيرة، تُوجت بأزمة أمنية خطيرة بداية التسعينات، كانت هذه الأحداث العنيفة بمثابة قالب لصناعة هوية وطنية جديدة على أنقاض مجتمع مجروح ومترهل وخائف. ساهم كل ذلك في جعل المسجد مؤسسة فاعلة نسبيا في جانب من جوانب تشكيل الهوية، تمثل في تنمية الشعور بالانتماء لوطن يتميز بجغرافيا معينة وشعب يتشارك في العديد من الخصائص، وكذا من خلال التأكيد على سنية الشعب والمذهب المالكي كتوجه فقهي عام ورسمي. إلا أن تأثير الخطاب المسجدي الرسمي لم يكن كبيرا للدرجة التي يمكن من خلالها اعتباره عاملا حاسما في التشكيل الهوياتي، فالخطب والأنشطة المسجدية لم تتعدّ كونها

وسيلة اتصال رسمية لتمرير الرسائل الرسمية للسلطة الحاكمة. فالإمام باعتباره الشخصية المحورية في الخطاب المسجدي والديني بصفة عامة يقدم أفكاره وتصوراتهِ وفقاً لثقافته وقناعاته ومكتسباته وبيئته الفكرية والوظيفية، إذ أصبح مجرد موظف لدى السلطة التي قامت بتكوينه في معاهدها وتعيينه في مناصب الإمامة والخطابة، فخطابه لا يخرج عن كونه خطاب إيديولوجي لتبرير ممارسات وتوجهات السلطة السياسية وإضفاء الشرعية على بعض مؤسساتها، ففي هذه الحالة يُعبّر الخطاب المسجدي عن شكل من أشكال التنظيم والتأطير الاجتماعي الممارس من طرف السلطة، بغرض الرقابة على مؤسسة المسجد باعتبارها مؤسسة حكومية تهدف إلى توحيد الخطاب الديني والمحافظة على تماسك المجتمع والدولة ووحدة الشعب والأمة، والنأي بالمسجد عن التوظيف السياسي الذي قد يحسب ضدها، إلا أن السلطة السياسية وقعت فيما حذرت منه، حيث يتم استغلال المسجد لتبرير الخيارات والتوجهات الكبرى للدولة الوطنية من خلال التحكم في نوعية الأئمة الذين يتم توظيفهم، وفي بعض الأحيان حتى مواضيع الخطب التي يتم إلقاؤها⁹⁸.

وكنتيجة لهذا التحول في وظيفة الإمام ومعه طبيعة الخطاب المسجدي، أصبح دور الإمام يقتصر على أداء العبادات والأدوار الدينية المنوطة به وعدم الخوض في الشؤون السياسية والثقافية وحتى الاجتماعية، حيث أدّى التقنين المكثف لجميع أوجه الحياة الاجتماعية إلى تجريد المسجد من دوره الاجتماعي والخيري، فالأعمال الخيرية والمساعدات الاجتماعية مثلاً أصبحت من تخصص الجمعيات الخيرية المعتمدة من طرف الدولة والبلدية وغيرها من المؤسسات، كما تم إنشاء مراكز للفتوى بغرض توحيد الرؤى وجعل الفتوى ذات طابع مركزي وطني. فقد بذلك المسجد والإمام دورهما في التأثير الاجتماعي والهوياتي، حيث لم يتمكن الخطاب المسجدي بهذه الصورة من إيقاف العنف الإيديولوجي والاجتماعي خلال التسعينات ولم يلعب دوراً كبيراً في عملية التأسيس للسلام والأمن الاجتماعيين من جديد. وبهذا فوّت المسجد فرصة المشاركة الفعّالة في البناء الهوياتي كنتيجة لخوف السلطة السياسية من توظيفه خارج الأطر التي رسمتها، والتي تتمثل أساساً في نشر الثقافة الإسلامية المشبعة بالتوجهات والخصوصيات الوطنية، وبذلك تحوّل تركّز السلطة

⁹⁸ بن حليلة محمد، "الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي مقارنة سوسيو-دينية لواقع الخطاب في المؤسسات الدينية مؤسسة المسجد أنموذجاً"، *حوليات جامعة الجزائر* 1 العدد 31، الجزء 3، (2017): 301.

الدينية الحقيقية والفعّالة إلى خارج الأطر السياسية الوطنية تماما، مما ساهم في تسريع ظهور تيارات دينية أخرى أبرزها تيار الإسلام السياسي كرد فعل على عدم قدرة المسجد على احتواء عدة تناقضات على المستوى الفكري والثقافي والاجتماعي، وكذا عدم قدرته على مجاراة التغيرات السريعة التي حصلت في المجتمع المحلي والدولي، بالإضافة إلى التوجه الاشتراكي (الشيوعي) للنظام الذي ساهم في خلق أعداء فكريين له، يتبنى أغلبهم الفكر الإسلامي وقضية بناء الدولة والمجتمع وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، خصوصا مع تهميش الدور الإصلاحي لجمعية العلماء، ورغبتها في بناء الجزائر المستقلة وفقا لتوجهاتها الإسلامية الإصلاحية، فبمجرد استقلال الجزائر لم تدع جبهة التحرير الوطني حيزا للعمل التشاركي، بل استأثرت بالعمل السياسي والثوري واستثمرت في الحالة الثورية للشعب بغرض التفرد بالحكم واعتبار نظام الحزب الواحد الوحيد الذي يحوز الشرعية الثورية، ويجب على الجميع العمل تحت مظلته. ساهم هذا الأمر في تهميش الدور الإصلاحي لجمعية العلماء واحتدام الصدام بينها وبين والنظام السياسي خصوصا مع بروز وتغول توجهاته الإيديولوجية الاشتراكية التي كانت موضوعة الحركات التحررية التي انعتقت من سطوة الدول الاستعمارية الليبرالية، وتناقض هذه التوجهات مع رؤية وفكر الجمعية الذي يروم بناء الدولة وفقا لمحددات الدين الإسلامي واعتبار اللغة العربية اللغة الجامعة الرسمية والوحيدة مكان الفرنسية التي كان يتكلمها ويفكر بها الكثير من رجال الحكم والسياسة. ورغم محدودية التأثير، إلا أن جمعية العلماء حاولت المشاركة في التشكيل الهوياتي والإصلاح الاجتماعي من خلال النوادي والمدارس وحلقات الوعظ والإرشاد⁹⁹، وقد كلف ذلك الشيخ البشير الإبراهيمي الإقامة الجبرية إلى غاية وفاته.

حيث كان المسجد في نظر البعض عرضة للاستغلال السياسي من طرف النظام الحاكم نظرا لدوره المحوري في التأثير على المجتمع، إلا أن هذا الاستغلال لم يرق إلى القدرة على تشكيل هوية وطنية متميزة وفقا لرغبات النظام السياسي الحاكم. خصوصا مع استئثار حزب جبهة التحرير الوطني بالحكم وسيطرتها على كل مفاصل الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، مما خلق أزمات عديدة أبرزها أحداث 5 أكتوبر 1988 والتي كانت نتيجة لاحتقان شعبي وعدة تراكمات سياسية واقتصادية، جاء بعدها

⁹⁹ بيران بن شاعة، "تشكل الهوية الدينية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية، 8، العدد 2، (2014): 39.

التعديل الدستوري الذي سمح بالتعددية السياسية وتأسيس الأحزاب، مما أتاح لتيار الإسلام السياسي الظهور علنا وممارسة السياسة والمشاركة في الانتخابات التي فاز بها بالأغلبية، إلا أن توقيف المسار الانتخابي أدى إلى خلق أزمة سياسية ما لبثت أن تحولت إلى أزمة أمنية عنيفة لأكثر من عشرية من الزمان، غاب فيها الخطاب المسجدي عن التأثير ولم يلعب أي دور أمام الأزمات المتلاحقة، أبرزها الأزمة الأمنية المتبوعة بأزمة اقتصادية وصدمة ثقافية، برزت خلالها أسئلة جوهرية وتساؤلات مبدئية حول ماهية المجتمع الجزائري، وكيفية بناء الهوية الوطنية وماهي مكوناتها، خصوصا مع تجدد التوترات على مستوى القضية الأمازيغية فيما يعرف بقضية العروش في بدايات الألفية الجديدة.

5. حركات الإسلام السياسي وبناء الهوية الوطنية

ظهور الإسلام السياسي:

لم تظهر حركات الإسلام السياسي في الجزائر المستقلة من العدم، فقد كانت الجذور التأسيسية لهذا الفكر متضمنة في أديبات جمعة العلماء المسلمين الجزائريين، وعلى الرغم من كون أغلب أنشطتها ذات طابع فردي فقد كان النشاط السياسي ذو الصبغة الإصلاحية ظاهرا في ممارساتها، بوفاة الشيخ المؤسس عبد الحميد بن باديس، برزت بعض بذور الخلاف الذي لم يتعدّ اختلاف وجهات النظر، حيث أسس الشيخ الطيب العقبي جماعته التي عُرفت بـ "جماعة العقبيين"¹⁰⁰. وبذلك يتضح أن العمل السياسي للحركات الإسلامية والإصلاحية قد بدأ خلال سنوات النضال والكفاح ضد الاستعمار الفرنسي، وامتد إلى ما بعد الاستقلال مع المد الفكري المشرقي العربي، خصوصا حركة الإخوان المسلمون التي تأسست على يد "حسن البنا" الذي كان يدعو إلى جعل الإسلام منهاجا شاملا للحياة وليس فقط طقوس وعبادات، وربط الدعوة والوعظ بالعمل والتنظيم، وما يلزم ذلك من المشاركة السياسية والفعالية على مستوى المجتمع والتربية والتعليم والثقافة وغيرها من المجالات الحياتية. كما ساهم تيار السلفية التي ظهر على يد "محمد بن عبد الوهاب" مع قيام الدولة السعودية في انتشار تيار فكري مخالف تماما لتيار الإخوان

¹⁰⁰ منير صوالحة، قيم واستراتيجيات النخبة السياسية وعلاقتها بالحكم في الجزائر، (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2009): ص 132.

المسلمون، والذي تميز بكونه تيارا إصلاحيا مهادنا يقوم على التبرير لممارسات الحاكم والدعوة في إطار ما ترسمه الدولة وعدم الخروج على الحاكم، وقد انشقت منه عدة جماعات أبرزها ما أصبح يعرف لاحقا بالسلفية الجهادية التي انبثقت كنتيجة للتناقضات التي حملها الفكر السلفي ورؤيته للتغيير، وتبنت العنف والعمل المسلح كوسيلة لتغيير أنظمة الحكم التي كانت ترى أنها أنظمة كافرة ومخالفة للإسلام.

بحلول سبعينيات وثمانينيات القرن العشرين، خلق عدم الرضا عن السياسات الاشتراكية لجهة التحرير الوطني والتحديات الاقتصادية والتضييق على جمعية العلماء وفكرها الإصلاحي أرضا خصبة للحركات الإسلامية، والتي استلهمت أفكارها من أفكار وتجارب بعض التيارات بالشرق العربي أبرزها تجربة الإخوان المسلمون في مصر والتيار السلفي في السعودية. إلى جانب تواجد جمعية العلماء على الساحة، ظهرت حركة إسلامية أكثر تنظيما ومعارضة للنظام سنة 1963 هي جمعية القيم الإسلامية برئاسة "الهاشمي تيجاني" الذي كان يشير إلى أن جمعية القيم لم تظهر كبديل لجمعية العلماء ولا لملا فراغ ما، وإنما هي من صميم الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو أساس الدعوة الإسلامية¹⁰¹. كان من أبرز روادها "عبد اللطيف سلطاني" و "أحمد سحنون"، ونظرا للتضييق على الإسلاميين الذين لم يكن بإمكانهم النشاط بحرية تامة، خصوصا في فترة حكم الرئيس هواري بومدين، أصبحت المساجد بمثابة مراكز لهذه الحركات، وقد قام الإسلاميون ببناء مساجد من خلال التبرعات ودون الاستعانة باعتمادات الدولة، حيث كان أغلب هذه المساجد خارج وصاية الدولة، فالنظام السياسي لم يتمكن من السيطرة على المساجد بصفة كلية، وبهذا أصبح هناك نوعين من المساجد، المساجد الرسمية الخاضعة لوصاية وزارة الشؤون الدينية ومساجد تحت نفوذ مختلف التيارات الإسلامية¹⁰²، والتي انتشرت في الأحياء الشعبية والإقامات الجامعية، خصوصا مع بروز الصراع الإيديولوجي إلى السطح على مستوى النخبة والأكاديميين وطلبة الجامعات التي أصبحت ساحة للصراع الفكري بين عدة تيارات فكرية، وصلت في بعض الحالات إلى استعمال العنف. كانت أغلب أنشطة هذه التنظيمات سرية وغير معلنة، وتعرض أصحابها للمتابعة القضائية والسجن، وقد تركزت

¹⁰¹ حفصة جرادى، سارة طالب، مرجع سابق، ص 628.

¹⁰² المرجع نفسه، ص 629.

أهم أفكار الإسلاميين حول الإصلاح السياسي والاجتماعي وفقا لنظرة دينية، تحكيم الشريعة وبناء هوية إسلامية ونبذ كل الهويات المضادة التي تصدر من الغرب والدول الاستعمارية وبعض النخب التغريبية. بينما تميزت فترة الثمانينات بنوع من الانفتاح كنتيجة للتغيير السياسي في هرم السلطة، مما أتاح للإسلاميين هامشا من الحرية والنشاط خصوصا في المساجد والجامعات، أدى ذلك لظهور ما يعرف بالصحة الإسلامية، التي تَبَنَّى روادها فكرا يدعو إلى تحكيم الشريعة الإسلامية وتبني العمل السياسي إلى جانب العمل الدعوي كوسيلة من وسائل التغيير، وقد كان بعض منتسبي التيار الإسلامي يتطوعون للخطابة في المساجد مما سمح بظهور فكر إسلامي إصلاحي جديد، تبنى نهجا صراعيا وتصادميا في بعض الأحيان تجاه التدين الشعبي الذي كان يتميز بالعفوية وتغلب عليه بعض النزعات الصوفية والطرقية، فجاء فكر الصحة الإسلامية لمحاربة بعض الممارسات التي كان يُنظر إليها بأنها خاطئة ولا تستلهم روح الإسلام والتوحيد، مما خلق طبقة اجتماعية فكرية جديدة ذات انتماءات سياسية وأفكار ساهمت في تقديم رؤية بديلة للهوية الوطنية تستند إلى الحكم الإسلامي (الشريعة) بدلا من القومية الاشتراكية والعلمانية الخفية للدولة، وقد كان بعض هذه التيارات يعارض ويلغي فكرة الدولة القطرية والقومية العربية، ويستبدل ذلك بمفاهيم الأمة الإسلامية الواحدة وعدم الاعتراف بالحدود الاستعمارية. ولعل أبرز هذه التنظيمات ما عُرف برابطة الدعوة الإسلامية بقيادة الشيخ أحمد سحنون، والتي حاولت جمع شتات بعض التيارات التي ظهرت مثل تيار الإسلام السياسي ذو النزعة الإخوانية بقيادة محفوظ نحاح، وجماعة الشرق بقيادة عبد الله جاب الله الذي كان يدعو إلى نسخة إخوانية للعمل السياسي والدعوي تكون إسلامية الفكر جزائرية التطبيق والخصوصية وفقا لتجربة محلية خالصة، بالإضافة إلى ظهور الجبهة الإسلامية للإنقاذ بعد إقرار دستور 1989 للتعددية الحزبية، وقد كانت الجبهة الإسلامية للإنقاذ عبارة عن خليط فكري لمجموعة من التيارات أبرزها التيار السلفي بمختلف تناقضاته وبعض التيارات الإخوانية التي انضمت إليها بمجرد تأسيسها.

الخطاب الإسلامي الجديد والهوية الوطنية

غالبا ما انتقد الدعاة الإسلاميون المنضوون تحت هذه الحركات الانحدار الأخلاقي والممارسات الطرقية والتغريب المتصوّر للمجتمع الجزائري، ووضعو الإسلام المعياري كحل للانقسام الوطني والفساد. وقد تعارضت رؤاهم حول التغيير والإصلاح السياسي والاجتماعي مع سرديّة الدولة والنخبة الحاكمة، مما حوّل المساجد والجامعات إلى ساحات ومواقع للصراع والتفاوض حول الهوية بين سيطرة الدولة ومقاومتها من جهة، وبين التيارات الفكرية المختلفة فيما بينها من جهة أخرى.

اكتسبت الحركات الإسلامية مكانة بارزة على المستوى الشعبي، وخاصة لدى الجيل الأول بعد الاستقلال. وبسبب خيبة أملها في جهود الدولة للتحديث والتغيير، استخدمت هذه الجماعات المساجد والجامعات لنشر رؤيتها للإسلام السياسي كنظام بديل وحل لمختلف المعضلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية. وقد لاقى خطابهم صدى واسعا لدى فئات شعبية واسعة على غرار النخب والأكاديميين والشباب. تُرجّم ذلك بفوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأول انتخابات تعددية في الجزائر وترئّع الإسلاميين على الساحة السياسية، بينما لم يتمكن حزب جبهة التحرير الوطني الذي حكم البلاد لوحده منذ الاستقلال من تحقيق الأغلبية، ولعل ذلك كان نتيجة طبيعية للرغبة في التغيير وكذا الظروف السياسية والاقتصادية للجزائر. من دلالات فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في الانتخابات هو طبيعة المجتمع الجزائري الذي يتميز بالإسلام الفطري والتدين العفوي، فبإمكان كل من يحمل شعار الإسلام أن يستميل فئات شعبية واسعة، إلا أن التناقض الواضح بين سرديات السلطة السياسية وتصريحات وشعارات الحزب الإسلامي الفائز وأفكاره، كان عائقا قويا أمام تقبل النظام السياسي لهذا التغيير الدراماتيكي في نظام الحكم. وبذلك تدخل الجيش لتوقيف المسار الانتخابي وتم حل الجبهة الإسلامية للإنقاذ والزج بزموزها وقادتها في السجن، لتدخل الجزائر في دوامة من العنف السياسي المسلح¹⁰³. كانت حركة مجتمع السلم (حمس) بقيادة محفوظ لنحاح وحركة النهضة بقيادة عبد الله جاب الله في منأى عن هذا الصراع المسلح، فلم يشأ أي من الحزبين الدخول بين الجناحين المتصارعين، إذ فضلت "حمس" الانخراط في مسار السلطة بدعوى الحفاظ على الدولة، بينما

¹⁰³ حسان زهار، "بانوراما الحركات الإسلامية الجزائرية النشأة والمآلات"، مقال على منصة عربي 21، تم الدخول بتاريخ 08 جانفي 2025 على الرابط التالي: <https://shorturl.at/wMUwR>

فضل عبد الله جاب الله من خلال حركته النهضة وبعدها حركة الإصلاح الوطني إمساك العصا من الوسط، فلم ينخرط في العنف المسلح ولم يكن جزءا من الحكومات المتعاقبة للسلطة السياسية الحاكمة.

لم تختلف هذه التيارات الإسلامية السياسية كثيرا فيما يخص الخطاب الهوياتي، فقد كانت رؤاها متقاربة إلى حد بعيد في تبني الإسلام واللغة العربية كأساس لبناء هوية وطنية جامعة. كان الاختلاف الوحيد يتعلق بطبيعة تصورهما للدولة القطرية وقضية وحدة الوطن والانتماء للأمة الإسلامية، فقد كان النظام السياسي متخوفا من التيار الإخواني ممثلا في حركة "حمس" بالأساس، ليس فقط كخيار سياسي للنظام للاحتفاظ بالسلطة، وإنما كنوع من الأمن الهوياتي المتعلق بالارتباطات التنظيمية والفكرية لهذا التيار بجماعات خارجية، خصوصا جماعة الإخوان المسلمون العالمية، فلم يكن التوجه الوطني واضحا وحاضرا بقوة في أدبيات هذا التيار عند التأسيس، مما جعلها أداة استغلال سياسي في يد السلطة السياسية، ولم تتمكن من الوصول إلى الحكم في أي مرحلة من مراحل نضالها. كما أن التوجه الوطني لزعيم حركة النهضة (وبعدها حركة الإصلاح الوطني) عبد الله جاب الله وإصراره على مبدأ جزارة فكر الإخوان لم يشفع له لدى السلطة أيضا، فرغم حصوله على عدد معتبر من المقاعد البرلمانية في تشريعات 1997 و2002 إلا أنه لم يتمكن من المشاركة في الحكومة وبقي في المعارضة.

كان لانفجار العنف المسلح في التسعينيات أثرا بالغاً على المجتمع الجزائري، سواء من الناحية السياسية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. إذ دخلت الجزائر في دوامة من الفوضى ولم يكن الوقت مناسباً ولا المجتمع جاهزاً لإحياء الخطاب الهوياتي، ولا لفتح النقاشات الهوياتية. إذ تميزت العشرية السوداء بانكفاء أفراد المجتمع على أنفسهم والخوف من الخوض في مسائل قد تسبب لهم مشاكل سياسية، خصوصا مع ضغوط الظروف الاقتصادية الصعبة وهشاشة النسيج الاجتماعي. ومع مجيء الرئيس عبد العزيز بوتفليقة وتحسن الوضع الأمني ومبادرة ما يعرف بالوثام المدني كان المجتمع على موعد مع بعض التحولات العميقة، أبرزها التعامل مع ضحايا العشرية السوداء وإعادة إدماج المتورطين في الأعمال المسلحة ضمن النسيج الاجتماعي، كما برزت القضية الأمازيغية للسطح مع أحداث إحياء الربيع الأمازيغي بداية الألفية الجديدة وقضية

العروش. حيث تم فتح موضوع الاعتراف بالمكون الأمازيغي الهوياتي واللهجة الأمازيغية كلغة وطنية، وهو ما تم لاحقاً في تعديل دستوري اعتبر اللغة الأمازيغية كلغة وطنية ورسمية ثانية إلى جانب اللغة العربية.

لم يكن للخطاب المسجدي أو أي سلطة دينية أخرى دوراً بارزاً في قضية الهوية والثقافة الأمازيغية، فقد طغت المعالجة السياسية والقانونية للقضية، إلا من جانب الوعظ الديني الذي يحث على التماسك والوحدة ونبذ الفرقة على أساس العرق واللغة. كما نلاحظ أن وجود حركات الإسلام السياسي بمنطقة القبائل كان محتشماً جداً، ولم يكن لها أي تأثير على مستوى الحياة الثقافية والإيديولوجيات المنتشرة في المنطقة، فقد احتفظت المنطقة بالإسلام الشعبي المتوارث، وكانت الزوايا أكثر انتشاراً وتأثيراً من حركات الإسلام السياسي على المستوى الاجتماعي والثقافي في المنطقة التي يغلب فيها العنصر الأمازيغي.

6. حركة الدعوة السلفية والهوية الوطنية

لم يكن الفكر السلفي منتشراً في الجزائر بشكله الحديث قبل الثمانينات، وكان مقتصرًا على بعض النخب المتأثرة بالدعوة السلفية في المملكة العربية السعودية، وتطور الأمر في الثمانينات والتسعينات ليدخل الفكر السلفي إلى الجزائر بقوة كنتيجة لبعض الفراغات الفكرية، الناتجة عن عدم قدرة السلطة الدينية المتمثلة في المسجد وحركات الإسلام السياسي على استيعاب الكثير من التناقضات على مستوى التوفيق بين الدولة الوطنية وقضية تحكيم الشريعة، وبذلك استهدفت الدعوة السلفية الفئات المحبطة من احتكار السلطة وفشل التمثيل السياسي، بالإضافة إلى النهج العنيف الذي انتهجه بعض الإسلاميين المتطرفين خلال العشرية السوداء وعدم فعالية السياسيين الإسلاميين المعتدلين، مما ترك فراغاً تملأه الدعوة السلفية من خلال تقديم بديل سلمي، ولكنه قوي أيديولوجياً. فلقد اجتذب النهج الهادئ الذي تنتهجه الدعوة السلفية العديد من أفراد الجيل الذي نشأ خلال سنوات الحرب الأهلية في التسعينات. وانبهر العديد من الجزائريين بدعوات الحركة إلى رفض تغريب المجتمع الجزائري دون مواجهة مباشرة مع سلطات البلاد¹⁰⁴.

¹⁰⁴ Dalia Ghanem, "The Shifting Foundations of Political Islam in Algeria," *Carnegie Middle East Center*, (2019): 16.

أنتجت الحركة السلفية شعورا بالانتماء إلى فئة تحتكر تمثيل الإسلام، وتعتمد على التوجيه الأخلاقي، وبناء الهوية وفقا لمبادئ محددة بدقة، وضعها شيوخ الدعوة السلفية المتواجدون في السعودية. ساعد ذلك البناء المتكامل للأفراد على التغلب على الإقصاء السياسي والاجتماعي. وتردد صدى تيار الدعوة السلفية بين الطبقة المتوسطة والمجموعات المحافظة تقليديا من خلال الدعوة إلى القيم التي تتماشى مع حساسياتهم الثقافية والدينية. إن تأكيد الحركة على الهدوء - تجنب المواجهة المباشرة مع الدولة - يخدم كميزة تكتيكية، مما يسمح لها بالنمو دون إثارة الفوضى وتجنب القمع. كما أن النظام السياسي استفاد من هذا الفكر بغرض تهدئة الوضع وخلق فكر إسلامي جديد على الساحة الجزائرية نسبيا لمواجهة مد حركات الإسلام السياسي. تتناقض هذه الاستراتيجية السلفية السياسية مع طريقة تفكير وعمل الحركات الإسلامية الثورية أو السياسية، حيث تضع الحركة السلفية الدعوة كقوة استقرار وليس كقوة تخريب وإثارة الفوضى.

من خلال احترام الحكام السياسيين وتجنب التسييس الصريح، وإعادة التأسيس والتأويل لنصوص دينية، تُصوّر الحركة نفسها على أنها غير مهدّدة للنظام السياسي ولأي كيان آخر. ومع ذلك، فإن نفوذها يمتد إلى المجالات السياسية والاجتماعية من خلال وسائل غير مباشرة، مثل الاستيلاء على المساجد والإصلاحات التعليمية، وخلق أو السيطرة على كيانات تربوية وتجنب الخوض في السياسة والانخراط في الأحزاب السياسية وغيرها من الجمعيات. وكنتيجة للتذمر الواسع الذي ميّز المجتمع والإحباط الشديد من الأداء السياسي للسلطة والأحزاب السياسية، وجد الفكر السلفي الفرصة مواتية لمأ هذا الفراغ من خلال إقناع أتباعه والمتعاطفين معه بأن السبيل الوحيد للتغيير يكمن في النأي عن السياسة وترك الأمر لأولي الأمر، والتركيز على مفهوم "التصفية والتربية"، والذي يعتبر جوهر أيديولوجية الدعوة السلفية، والذي يركز على تطهير وتنقية الممارسات والمعتقدات الإسلامية، وتربية وتعليم الأجيال القادمة لتبني المنهج السلفي كطريقة في التفكير والعيش.

سمحت السلطة السياسية للدعوة السلفية بالانتشار إلى حد كبير، فهدوء الحركة يسمح للدولة بتحقيق العديد من الأهداف المهمة: منها حشد الدعم لسياسة المصالحة الوطنية التي أطلقها الرئيس عبد العزيز

بوتفليقة بعد النجاح الكبير لسياسة الوئام المدني التي تبناها لإيقاف العنف في البلاد، كما هدفت الدولة من خلال غض الطرف عن النشاط السلفي إلى إضعاف المعارضة الإسلامية السائدة، ومواجهة أشكال الإسلام السياسي الأكثر عنفا وتطرفا، وتعزيز سلطتها، وتوسيع قاعدة دعمها من خلال دمج ومراقبة "البرجوازية الإسلامية" الجديدة في البلاد¹⁰⁵.

يشير الكاتب "أنور بوخرص" في مقال بعنوان "الانشقاق والتعدد السلفي في الجزائر" إلى أنه بعد الأزمة الأمنية العنيفة في الجزائر، والمعروفة بالعشرية السوداء، عادت الأيديولوجية السلفية إلى الظهور كقوة مهمة في المجتمع. ويرتبط هذا الظهور بفشل الدولة والمؤسسات الدينية التقليدية في إدارة والسيطرة على المعتقدات الأصولية بشكل فعال. كما سجل تراجع ملحوظ في نفوذ الإسلام السياسي والجماعات المسلحة العنيفة في الجزائر. وعلى النقيض من ذلك، هناك ارتفاع في الأصوات السلفية التي أصبحت أكثر صراحة وانتقادا للتقاليد المحلية والممارسات الإسلامية التي لا تلتزم بدقة بالحرفية النصية. حيث يشير هذا التحول إلى مشهد متغير في الخطاب الديني داخل البلاد¹⁰⁶.

إن صعود النشاط السلفي أصبح نقطة محورية للصراع المجتمعي والجدل السياسي. وهذا يشير إلى أن السلفية ليست مجرد حركة دينية ولكنها أيضا لاعب مهم في الديناميكيات السياسية والاجتماعية والهوياتية في الجزائر. كما أن عجز الدولة ومؤسساتها الدينية التقليدية عن احتواء انتشار الأيديولوجية السلفية قد يؤدي إلى أزمة أوسع في الحكم والسلطة الدينية في الجزائر. ومع تطور الفكر السلفي ضمن السياقات المختلفة، سمح ذلك بظهور تفسيرات أكثر تطرفا للإسلام واكتساب قوة تأثير بين عامة الناس.

معالم التشكيل الهوياتي في الفكر السلفي

تعمل "الاستثمارات" في المدارس والجامعات والمساجد كاستراتيجيات طويلة الأجل لإعادة هندسة المجتمع، وتشكيل نهج هوياتي جديد بالموازاة مع تغلغل المبادئ السلفية في المناهج الدراسية الموازية والأعراف

¹⁰⁵ Ibid, p 15

¹⁰⁶ Anouar Boukhars, "‘Quietist’ and ‘Firebrand’ Salafism in Algeria," Published on November 24th, 2015 by FRIDE, on this link: <https://carnegieendowment.org/posts/2015/11/quietist-and-firebrand-salafism-in-algeria?lang=en>

الاجتماعية والتنشئة الأسرية. إن التسامح الاستراتيجي الذي تبنته السلطة السياسية مع حركة الدعوة السلفية يعكس نهجا مدروسا لإدارة التفاعل المعقد بين الدين والسياسة والاستقرار المجتمعي.

الهدوء كأصل استراتيجي

من خلال دعم ميثاق السلم والمصالحة الوطنية، ساعدت حركة الدعوة السلفية في الترويج لسردية الدولة المرتكزة على الشفاء المجتمعي بعد الأزمة الأمنية التي ميّزت فترة التسعينات. وعزز هذا التوافق شرعية الحكومة كقوة موحدة، تؤكد على السلام بدلا من فوضى الصراعات الماضية. إن تأكيد الحركة على اللاعنف يعمل كنقطة مقابلة للتجربة الدموية مع الجماعات المتطرفة، حيث تقدم نسخة أكثر ليونة وقبولا للنشاط الإسلامي.

تعزيز السلطة الدينية للدولة

يتمشى احترام الدعوة السلفية الصريح للحكام السياسيين مع حاجة الدولة إلى تعزيز سلطتها على المساجد وبقية المؤسسات المجتمعية المؤثرة. من خلال استقطاب خطاب الحركة وتقوية نفوذها، تضمن الحكومة أن يظل النشاط السلفي غير مواجه وداعم للوضع الراهن. يساعد هذا التكافل الدولة على فرض سيطرتها على الخطاب الديني دون أن تبدو استبدادية، حيث يمنع هدوء الحركة المعارضة السياسية العلنية، ويؤدي إلى إضعاف المعارضة الإسلامية السائدة وتجزئة النفوذ السياسي والمجتمعي لحركات الإسلام السياسي من خلال تقسيم الفضاء الإسلامي، مما يخفف من نفوذ الأحزاب السياسية الإسلامية المعتدلة مثل حركة مجتمع السلم وغيرها من الأحزاب المتحالفة مع السياسة السائدة. تضمن هذه التجزئة عدم تمكن أي كيان إسلامي واحد من اكتساب القوة الكافية لتحدي النظام السياسي بفعالية، والمشاركة في التشكيل الهوياتي للمجتمع ضمن الأطر الرسمية والتوجهات الوطنية الكبرى للدولة. كما عمل الفكر السلفي على تشويه سمعة الساسة الإسلاميين من خلال تقديم بديل للإسلاموية المتطرفة والمعتدلة، حيث تضع حركة الدعوة السلفية نفسها كحركة أكثر نقاء وإخلاصا وتطرح شيوخها كقيادة شعبية بديلة. وهذا يقلل من جاذبية الساسة الإسلاميين، الذين ينظر إليهم كثيرون على أنهم متماهون مع سياسة السلطة أو غير فعالين. كما

انتشر الفكر السلفي حتى في الأوساط الشعبية التي لا يظهر عليها أي مظهر من مظاهر التدين، إذ اخترقت فتاويها النسيج الاجتماعي وأصبحت ذات قبول أكبر في مقابل الفتاوى ذات المصدر المحلي، مما يطرح تحديات أمام الأمن الهوياتي للمجتمع، ويضع الدولة أمام خيارات محدودة حول مواصلة دعم التيار السلفي في مقابل خلق تيار آخر يتبنى نفس سياسة المهادنة وفي الوقت نفسه لا يشكل أية انتماءات أو ولاءات خارجية.

حفظ التوازن الإيديولوجي

إن رفض الدعوة السلفية للتطرف العنيف يجعلها قوة مضادة للجماعات السلفية الجهادية. كما أن تركيزها على التعليم وبناء المجتمع والمبادئ الهادئة يخلق منفذا غير عنيف للأفراد الذين قد ينجذبون إلى التشدد لولا ذلك. إن هذا الاعتدال الإيديولوجي يوفر للدولة حليفا في جهودها لمكافحة التطرف دون اللجوء إلى حملات قمعية قاسية قد تؤدي إلى ردود فعل عنيفة. فمن خلال التسامح مع الدعوة السلفية ودعمها بمهارة، تضمن السلطة السياسية قدرتها على مراقبة الحركة السلفية واحتوائها وتنظيمها، مما يقلل من خطر انقسامها إلى فصائل أكثر تطرفا. كما أن قدرة الدعوة السلفية على السيطرة على المساجد وإقامة معاقل في المناطق الحضرية تدل على نجاحها في تشكيل الخطاب الديني، والعمل على التأثير في التشكيل الهوياتي، حيث يمتد نطاقها إلى ما هو أبعد من المؤسسات الرسمية إلى البيئات غير الرسمية، مثل المنازل والتجمعات وبعض المبادرات المجتمعية، مما يضمن تأثيرا مجتمعيًا واسع النطاق.

المخاطر المحتملة والتداعيات طويلة الأمد

لا تخلو هذه الإستراتيجيات من مخاطر وتحديات قد تضع عملية بناء الهوية الوطنية في موضع التشكيك وربما تفكيك النسيج والتماسك الاجتماعيين، حيث أن الفكر السلفي الذي بدأ مهادنا ووجدت أفكاره حيزا للتوافق مع السلطة السياسية والدينية الرسمية، قد تطور بفعل الديناميكيات والسياقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية، وخصوصا التمكين المادي والسلطوي لأفراده. إذ يمكن ملاحظة ما يلي:

تمكين سلطة موازية: إن سيطرة حركة الدعوة على المساجد والمؤسسات التعليمية والشبكات الاجتماعية قد تؤدي إلى إنشاء نظام مواز للسلطة يتحدى سيادة الدولة بطرق خفية ولكنها مهمة. ومع مرور الوقت، قد يتغير الموقف الهادئ، وخاصة إذا دفعت الأجيال الأصغر سنا داخل الحركة نحو المزيد من المشاركة السياسية، وتحديد الأسس التي بُنيت عليها الهوية الوطنية، وتفكيك التماسك الاجتماعي التقليدي.

تهميش الأصوات العلمانية والتعددية: إن تأييد الحكومة الضمني للأيديولوجيات السلفية يهدد بتنفير الدوائر الانتخابية والنخب العلمانية والمعتدلة. وقد يؤدي هذا إلى تفاقم الانقسامات المجتمعية وعرقلة الجهود الرامية إلى تعزيز التعددية.

المقاومة الثقافية: من خلال تعزيز المحافظة الاجتماعية ومعارضة الحداثة، تعمل الحركة كشكل من أشكال المقاومة الرمزية لكل من التحديتات والتطورات الاجتماعية التي تقودها الدولة.

يجسد نهج السلطة السياسية تجاه الدعوة السلفية استراتيجية براجماتية لإدارة الديناميكيات الدينية والسياسية. من خلال السماح للحركة بالازدهار داخل حدود خاضعة للرقابة، تحقق الدولة أهدافا قصيرة الأجل مثل الاستقرار ومكافحة التطرف والاحتواء السياسي. ومع ذلك، تحمل هذه الاستراتيجية مخاطر طويلة الأجل، بما في ذلك إمكانية تجاوز الحركة لجذورها الهادئة وتحدي سلطة الدولة أو تعزيز مجتمع أكثر تشددا وأقل شمولاً. يتطلب تحقيق التوازن بين هذه الديناميكيات اليقظة المستمرة والقدرة على التكيف.

السيطرة على المؤسسات: إن تسلسل السلفية للمؤسسات الرسمية، مثل جامعة الأمير عبد القادر وكلليات العلوم الإسلامية، يوضح النهج المنهجي للحركة في تضمين أيديولوجيتها في الإطار التعليمي في الجزائر. كما أن إنشاء المدارس السلفية الموازية واستبعاد المنشقين من خلال آليات الجرح والتعديل، يؤكدان على جهودها الرامية إلى خلق بيئة دينية وثقافية متجانسة.

الشبكات الاقتصادية والعلاقات العالمية: إن مشاركة أفراد الحركة في المشاريع التجارية وبروز نوع من التضامن والاحتكار يسلط الضوء على قدرتها على التكيف وذكائها. فالأنشطة الاقتصادية لا تمول الحركة فحسب، بل إنها توفر أيضا شعورا بالاستقرار والتماسك الاجتماعي لأتباعها. كما أن الفتاوى التي أصدرها

زعماء مثل الشيخ "فركوس" في مسائل مثل "الرشوة" توضح كيف يتم تصميم الأحكام الدينية لتسهيل التكامل الاقتصادي.

العلاقات العابرة للحدود الوطنية: تحافظ حركة الدعوة على علاقاتها مع المجتمعات ذات الأصول الجزائرية في فرنسا، بالإضافة إلى ارتباطاتها بشيوخ الدعوة السلفية في السعودية ومصر وغيرها، مما يعزز شبكة عابرة للحدود الوطنية. وهذا يسهل التبادل الثقافي والتعاون الاقتصادي ونشر الإيديولوجية السلفية، كما يهدد النسيج الاجتماعي ويقوض الأمن الهوياتي في حالة تجاوز المحددات الوطنية الكبرى للهوية الدينية للمجتمع الجزائري.

الهدوء الاستراتيجي مقابل التأثير السياسي: في حين أن الهدوء يحمي الحركة من الصراع المباشر مع الدولة، فإن نفوذها المتزايد في المجالات التعليمية والاقتصادية والدينية يتحدى سلطة الدولة بشكل غير مباشر. حيث تثير هذه الثنائية تساؤلات حول استدامة موقفها غير السياسي، وخاصة مع توسع شبكاتها وسيطرتها.

التفتت الاجتماعي: إن أيديولوجية الحركة وممارساتها الحصرية - مثل عزل الأفراد غير السلفيين في البيئات التعليمية - تخاطر بتعميق الانقسامات المجتمعية.

الغموض الأخلاقي والقانوني: إن الممارسات مثل جواز الرشوة في حالات معينة (المبررة من خلال بعض الفتاوى) تسلط الضوء على بعض التناقضات الأخلاقية، مما قد يؤدي إلى تفويض السلطة الأخلاقية للحركة.

بصفة عامة، تمثل حركة الدعوة السلفية في الجزائر نهجا دقيقا للمشاركة الاجتماعية والسياسية. حيث إن استراتيجيتها الهادئة، والتركيز على التعليم، وجهود بناء المجتمع تسمح لها بالتنقل والتقدم في عالم مليء بالتحديات.

خلاصة الفصل

لقد مر النظام السياسي بتغيرات تاريخية واجتماعية وسياسية لتطوير علاقة معقدة بين السلطة الدينية والهوية الوطنية في الجزائر. وقد بحثنا في هذا الفصل العلاقة المعقدة بين الدين والقومية والحركات والمؤسسات الدينية المختلفة التي ساعدت في خلق هوية جزائرية. ومع ذلك، لعبت الزوايا والطرق الصوفية والخطابات الإصلاحية والمسجد الرسمي وحركات الإسلام السياسي والدعوة السلفية دورا بارزا في بناء الهوية الوطنية والتنافس عليها والتفاوض بشأنها. بالإضافة إلى ذلك، لعب كل من هذه الجهات والأيدولوجيات الدينية دورا في التاريخ الاجتماعي والسياسي للجزائر، مما أثر على الوعي الجماعي وهوية الشعب الجزائري.

تتقاطع الهوية الدينية والقومية وتسلط الضوء على تشكيل الهوية التي تعتبر هوية سائلة، أي أنها تأخذ شكل السياقات التي تمر بها. كان ظهور القومية مرتبطا بجذور قوية مع السرديات الدينية، غالبا كشكل من أشكال المقاومة ضد الاستعمار والتأثيرات الأجنبية. خلال هذه التحولات، لعبت المؤسسات الدينية والعلماء أيضا أدوارا حاسمة في تعزيز الوعي الوطني، باستخدام الإيمان كوسيلة للتماسك وكوسيلة للمقاومة. تستمر هذه العلاقة في الجزائر المستقلة، حيث يشكل الدين جزءا أساسيا من الهوية السياسية والاجتماعية.

لقد لعبت الزوايا (الطرق الصوفية) تاريخيا وظيفتين في المجتمع الجزائري، حيث كانت مؤسسات دينية وجهات فاعلة وفعالة سياسيا. إن الدور الذي لعبته في مقاومة الاستعمار الفرنسي والحفاظ على التماسك الاجتماعي جعلها لاعبا رئيسيا في بناء الهوية الوطنية. وعلى الرغم من أن الزوايا لعبت دورا في الحفاظ على الإرث الروحي والثقافي للجزائر، إلا أنها شاركت أيضا في الهياكل السياسية واستسلمت لسلطة الدولة في نقاط مختلفة من التاريخ. هذه العلاقة القائمة على المصالح المشتركة مع هذه المؤسسات هي تذكير باستمرارها في الخطاب الوطني وتوازنات السلطة الدينية مع الحكم المدني.

إن الانقسام بين الخطاب الصوفي والخطاب الإصلاحي يشير إلى انقسامات أيديولوجية أوسع نطاقا داخل المشهد الديني في الجزائر. ورغم أن الصوفية تركز على الروحانية والتصوف وتميل إلى الاستمرار في التقاليد التاريخية، فإن الحركات الإصلاحية، وخاصة تلك التي تأثرت بمفكرين مثل ابن باديس وجمعية

العلماء المسلمين الجزائريين، تسعى إلى العودة إلى النقاء الكتابي والإصلاح الاجتماعي. وتحدد وجهتها النظر هاتين المتنافستين إلى حد كبير الهوية الدينية والوطنية والتعليم والممارسات الدينية وسياسات الدولة. ويظل هذا الانقسام الأيديولوجي أحد السمات المميزة للنظام الديني والسياسي في الجزائر.

وبهذا يصبح الخطاب الرسمي للمسجد أداة في يد الدولة، تتحكم في السرد الديني، الذي يشكل الترويج لنوع من الإسلام قادر على دعم الوحدة الوطنية وسياسات الدولة وشرعنة ممارساتها. والواقع أن النظام السياسي في الجزائر لديه رغبة قديمة في السيطرة على المؤسسات الدينية في محاولة لترويض التشردم والتطرف، والمساجد هي قناة للترويج لنسخة من الإسلام معتمدة من قبل الحكومة. إن مثل هذا الخطاب، على الرغم من أنه يمهّد الطريق للوحدة الوطنية، فإنه يطرح أيضا تساؤلات حول حرية الإجتهد والتجديد الديني والحدود التي تضعها الدولة فيما يتصل بالشؤون الدينية.

دعت العديد من الحركات الإسلامية السياسية إلى أشكال من الحكم مستمدة من المبادئ الإسلامية متحدية بذلك هيمنة الدولة وهويتها، وبالتالي أعلنت عن رؤى متنافسة لهوية البلاد. وقد كشف ظهور الحركات الإسلامية، وخاصة خلال الصراع المسلح في تسعينيات القرن العشرين، عن انقسامات عميقة حول دور الإسلام في المجال العام. فقد أرادت بعض الحركات التمثيل الديمقراطي، وسعى بعضها الآخر إلى المقاومة العنيفة، وهو الصراع الذي ساهم في تشكيل فترة من عدم الاستقرار والمواقف تجاه الإسلام السياسي اليوم. إن استجابة الدولة - التي شملت القمع والاستقطاب - توضح تعقيدات السلطة الدينية والسيطرة في الدولة القومية الحديثة.

ويتميز جزء آخر من الهوية الوطنية بدور الدعوة السلفية كمدخل من مداخلات الهوية، حيث تقوم أفكارها على دعوة الناس، وتقديم تفسير صارم للإسلام، والذي يتناقض في بعض الأحيان مع المعتقدات الاجتماعية الثقافية الجزائرية التقليدية. وقد أثار تركيز الحركة على النقاء الديني ورفض التقاليد المحلية مناقشات حول قضايا الأصالة الثقافية ومكانة التأثيرات الأجنبية في تشكيل الإسلام في الجزائر. ومع

ذلك، كانت الحركة السلفية، التي اكتسبت أتباعا، وخاصة بين الشباب، مصدرا للخلاف، حيث تتحدى التقاليد الصوفية والسلطة الدينية للدولة أحيانا.

بصفة عامة، يرتبط بناء الهوية الوطنية في الجزائر ارتباطا وثيقا بوساطة السلطة الدينية، حيث يلعب الإرث التاريخي والنزاعات الإيديولوجية والصراعات السياسية أدوارا حاسمة ومتشابكة. تُظهر خطابات الحركات الدينية المختلفة - الزوايا، والإصلاحيين، والمؤسسات الدينية الرسمية، والإسلاميين السياسيين والسلفيين - تعدد السرديات الدينية التي تلعب دورا في تشكيل الوعي الوطني. على الرغم من أن الدين كان مصدرا للوحدة والمقاومة، إلا أنه كان في الوقت نفسه موقعا ومسرحا للصراع، يعكس التوترات المجتمعية الأوسع. تم فتح المجال أمام الحريات الشخصية والدينية والإثنية، ولكنها جاءت أيضا على حساب استنزاف قدرة الدولة على الحفاظ على الضوابط والتوازنات في شكل تنظيم الخطاب الديني. وعلى غرار المناقشات حول كيفية استمرار الجزائر في التعامل مع هويتها الدينية والوطنية في إطار المشهد العالمي، فإن التوتر بين التقاليد والإصلاح وسيطرة الدولة سيستمر في تشكيل المشهد الاجتماعي والسياسي والهوياتي.

الفصل الرابع: نموذج تصوري لعملية بناء هوية وطنية معاصرة

تمهيد

1. تصور معاصر لمفهوم ودور التركيبة العرقية/الإثنية في بناء الهوية
2. الإيديولوجيا السياسية: مكون هوياتي أو عامل تشكيل هوياتي
3. اللغة وبناء الهوية – رؤية معاصرة
4. التحول الرقمي وبناء هوية وطنية معاصرة
5. نحو تشكيل هوية وطنية مركبة ضمن إطار المشروع الوطني

خلاصة الفصل

تمهيد

يُعتبر الفصل النظري الأخير من هذه الأطروحة والذي يأتي قبل الفصل التطبيقي فصلا تركيبيا، يأتي بعد عمليات التفكيك والتحليل في الفصول السابقة، حيث نحاول التطرق لعمليات البناء والتشكيل الحديثة للهوية الوطنية وفقا لنتائج التحليل النظري. وقد لاحظنا نوعا من التوافق حول عدة عناصر ومحددات متعلقة بالهوية الوطنية وعمليات البناء والتشكل، وخصوصا فيما يتعلق باستراتيجيات الشمول الهوياتي وعمليات الاندماج. سنحاول في هذا الفصل التعرض كذلك لمجموعة من المفاهيم الحديثة حول موضوع الهوية، أبرزها إشكالية المكون العرقي في مقابل المكون الإثني للهوية، وكيف يمكن لهذا التقابل أن يشكل نقطة اختلاف أو نقطة توافق في النقاشات الهوياتية المفتوحة على المستوى الأكاديمي وحتى الشعبي. كما نعرض على دور اللغة في الأدبيات المعاصرة كحامل ومستودع ثقافي وكعنصر ديناميكي للتشكيل الهوياتي، بينما نتطرق في العنصر الثالث لهذا الفصل إلى الإيديولوجيا السياسية وتقرير ما إذا كانت تُمثّل عنصرا من عناصر الهوية المعاصرة، أو عاملا من العوامل التي تشكل الهوية وتساهم في بنائها، وذلك بالاعتماد على نتائج التحليل لدور السلطة السياسية في بناء الهوية الوطنية. كما نعرض مفهوم الهوية الرقمية وكيف يؤثر التحول الرقمي في تشكيل الهويات المعاصرة، ومدى مساهمته في بناء الهوية الوطنية وفقا للسياقات الاجتماعية المعاصرة المختلفة. وفي الأخير، نعرض النتائج من خلال بسط نموذج تصوري لهوية وطنية مركبة ومعاصرة، ضمن أطر ما نسميه مشروع البناء الوطني، الذي يعتبر حدود الوطن تتوقف عند حدود الهوية وليس العكس.

1. تصور معاصر لمفهوم ودور التركيبة العرقية/الإثنية في بناء الهوية

يُشتق مفهوم الهوية العرقية من مفهوم العرق، وعليه لابد من التعرض لمفهوم العرق وكيفية تطوره تاريخياً وسوسولوجياً، فقد خضعت تعريفات العرق لتحولات كبيرة ضمن السياقات التاريخية وصولاً إلى السياقات المعاصرة، مما يعكس التحولات في الفهم العلمي، والبنى الاجتماعية، والأطر القانونية. في البداية، كان يُنظر إلى العرق غالباً من خلال عدسة بيولوجية، حيث يتم تصنيف البشر إلى مجموعات متميزة بناءً على السمات الجسدية وعوامل النسب والأصول. ومع ذلك، تشير التفسيرات الحديثة إلى العرق باعتباره بناءً اجتماعياً، تشكله عوامل اجتماعية وثقافية وسياسية وتاريخية. مما يُمكّننا من فهم هذا التطور من خلال عدة جوانب رئيسية.

مفهوم العرق ضمن السياقات التاريخية:

تاريخياً، تعلق تعريف العرق بالتحتمية البيولوجية، ففي القرن الثامن عشر إلى أوائل القرن العشرين، غالباً ما كان يرتبط العرق بالاختلافات البيولوجية، ويستخدم لتبرير الاستعمار والعبودية. إذ يرى "ويليام لوي" الباحث الأمريكي في جامعة "ستوني برووك" أن معنى "العرق" تطور بشكل كبير بمرور الوقت، وخاصة في القانون الأمريكي. ويشير إلى أنه في حين كان مصطلح "العرق" جزءاً من اللغة الإنجليزية منذ منتصف القرن السادس عشر، فقد ظهر تعريفه الحديث في أوائل القرن التاسع عشر. ويعكس هذا التطور التفسيرات العلمية والاجتماعية والسياسية المتغيرة للعرق. كما أن الافتقار إلى تعريف عالمي موحد ثابت ومقبول لمفهوم العرق يفرض تحديات اجتماعية تنعكس أساساً على النظام القانوني، لأن ذلك يعقّد إنفاذ القوانين ضد التمييز العنصري. ويؤكد "لوي" في بحثه أنه على الرغم من العديد من القوانين التي تهدف إلى حظر التمييز العنصري (في أمريكا)، فإن القانون يفشل في توفير طريقة واضحة للتمييز بين الأعراق المختلفة. وقد تم استخدام العرق تاريخياً كأداة تصنيف أثناء الاستكشاف الاستعماري واستمر في أشكال مختلفة طوال

التاريخ الأمريكي. حيث يشير إلى أن فهم هذا السياق التاريخي أمر بالغ الأهمية لمعالجة القضايا المعاصرة المتعلقة بالعرق¹⁰⁷.

مفهوم العرق ضمن السياقات المعاصرة:

من وجهة نظر بيولوجية، تعرّض مفهوم العرق لانتقادات من قبل معظم علماء الأحياء منذ ثلاثينيات القرن العشرين. وهم يزعمون أنه حتى لو كانت هناك اختلافات ظاهرية بين البشر، فلا يوجد تصنيف عام صالح للبشر على أساس العرق. علميا، فقد مفهوم العرق قيمته من الناحية البيولوجية، لأنه لا يعكس بدقة التنوع الجيني للسكان خلال فترات تاريخية طويلة.

ومن ناحية البناء الاجتماعي، لا يهتم علماء الاجتماع كثيرا حول ما إذا كانت فكرة العرق صالحة علميا، بل يركزون أكثر على العواقب والانعكاسات الاجتماعية للاعتقاد بوجود مجموعات عرقية مختلفة في نفس المجتمع. فالإيمان بالأعراق له آثار اجتماعية كبيرة، تؤثر على بناء العلاقات والتنظيم السياسي¹⁰⁸. ويشير هذا المنظور إلى أن العرق هو فئة أو هيكل اجتماعي تشكله المعتقدات المجتمعية وليس فئة بيولوجية بحتة. وقد ظهر مصطلح "العنصرية" في أواخر الثلاثينيات، ليجسد الاعتقاد بأن العرق يملّي التسلسلات الهرمية الثقافية والاجتماعية، وهذا ما أكدت عليه الممارسات الاستعمارية في عدة مناطق في العالم، وقد عانت الدول المستقلة من هذه التركة الاستعمارية لعقود، حيث تسببت في أزمات سياسية واجتماعية معقدة، وينطبق هذا التوصيف على حالة الجزائر المستقلة.

إن التأثير المحتمل للتقدم في تكنولوجيا الحمض النووي على فهم العرق يشكل محورا مهما ضمن السياق المعاصر. إذ يمكن لاختبارات الحمض النووي أن توفر طريقة أكثر توحيدا لتحديد عرق الفرد، وهو ما قد يساعد في حل بعض الغموض الحالي في التعريفات القانونية والمنظورات الاجتماعية. وقد يؤدي هذا إلى

¹⁰⁷ William Q. Lowe, "Understanding Race: The Evolution of the Meaning of Race in American Law and the Impact of DNA Technology on Its Meaning in the Future," *Albany Law Review* 72, no. 4 (2009): 1113-1143.

¹⁰⁸ Dominique Schnapper, "Race: History of the Concept," In *International Encyclopedia of the Social and Behavioral Sciences*, Vol. 13, ed. Neil J. Smelser and Paul B. Baltes (Elsevier, 2001), 12700-12703.

معاملة أكثر إنصافاً للأفراد بموجب القانون¹⁰⁹. فلضمان المعاملة العادلة بموجب القانون، من الضروري وضع تعريف واحد قابل للتطبيق (عالمياً) للعرق مهما اختلفت المجتمعات. وهذا من شأنه أن يساعد في معالجة القضايا المستمرة المتعلقة بالتمييز العنصري وعدم المساواة في المجتمع الأمريكي وغيره من المجتمعات المتنوعة عرقياً.

بناءً على ما سبق فإن التعريفات التقليدية للعرق، وخاصة تلك القائمة على المعلومات والتصنيفات الجينية، لا تعكس بدقة البنية الديموغرافية للمجتمع. إذ أنه لا توجد مجموعة من الجينات الواضحة والتمايزة التي يمكن استخدامها لتصنيف البشر إلى أعراق مختلفة وصافية، مما يشير إلى أن مفهوم العرق غير صالح علمياً، خصوصاً فيما يتعلق بالاستخدام والنقاشات الهوياتية. ففكرة العرق كانت بارزة في الفكر العلمي حتى ثلاثينيات القرن العشرين، عندما بدأ علماء الأحياء في انتقادها. وزعموا أنه في حين توجد اختلافات جسدية ملحوظة بين الناس، فإن هذه الاختلافات لا تبرر التصنيف البيولوجي للبشر إلى أعراق.

إلا أنه وعلى الرغم من النقد العلمي الصارم للعرق، فإن الإيمان بالفئات والتصنيفات العرقية له عواقب وتعقيدات اجتماعية كبيرة. حيث تُشكّل هذه المعتقدات العلاقات الاجتماعية والهياكل السياسية، وتساهم في بناء نوعاً من التمايز الاجتماعي، الذي يؤدي في نهاية المطاف إلى تشكيل هوياتي يتميز بالعنصرية وعدم المساواة. ويسلط هذا المنظور الضوء على أن العرق غالباً ما يُعامل باعتباره بناء اجتماعياً وليس حقيقة بيولوجية.

وبصفة عامة، تفترض الدراسات الحديثة، وخاصة في علم الأنثروبولوجيا وعلم الاجتماع، أن العرق ليس حقيقة بيولوجية بل فئة مبنية اجتماعياً تختلف عبر السياقات¹¹⁰. إذ توضح هذه التعريفات تعقيد مفهوم العرق، مما يدل على أنه يُنظر إليه بشكل مختلف في السياقات البيولوجية والاجتماعية، كما تطور هذا المفهوم بين النظرة الكلاسيكية والنظرة المعاصرة.

¹⁰⁹ William Q. Lowe, Op. Cit, 1113-1143

¹¹⁰ Bangstad Sindre and Agustín Fuentes, "Race and racism," In *The Open Encyclopedia of Anthropology*, ed. Rachel Cantave, (Open Knowledge Press, 2023), Online: <http://doi.org/10.29164/23raceandracism>.

على الرغم من التحول نحو فهم العرق باعتباره بناء اجتماعيا، فإن استمرار التصنيفات العرقية في المجتمع والقانون لا يزال يثير النقاشات حول الهوية والامتياز وعدم المساواة النظامية (المنهجية). يسلط هذا الخطاب المستمر الضوء على التعقيدات المحيطة بالعرق، مما يشير إلى أنه في حين قد تتطور التعريفات، فإن آثار العرق تظل راسخة بعمق في الهياكل المجتمعية والسياسية. إذ يشير بيان صدر عام 1998 عن الجمعية الأنثروبولوجية الأمريكية (AAA)، والذي يحدد العرق باعتباره أيديولوجية تتعلق بالاختلافات البشرية. يتماشى هذا البيان مع التخصصات العلمية الأخرى التي ترفض الأساس البيولوجي للمجموعات العرقية، مما يعزز فكرة أن الاختلافات الجسدية لها معاني ثقافية وسياسية¹¹¹.

تشكل الهوية العرقية والتحول من العرق إلى الإثنية

يشير "شنابر"¹¹² إلى تحول في العلوم الاجتماعية من التركيز على العرق إلى التأكيد على الإثنية. يعكس هذا التغيير فهما متزايدا بأن الفئات الاجتماعية تتأثر بالتجارب التاريخية أكثر من السمات البيولوجية البحتة. حيث أن هذا التحول يسمح بفهم أكثر دقة للهوية والديناميكيات الاجتماعية.

فتشكل الهوية العرقية يتم من خلال تماهي أفراد المجتمع مع الفئات العرقية بناء على تصورات وتجارب المجتمع، حيث تتأثر هذه العملية بعوامل مختلفة، بما في ذلك السياق التاريخي والتفاعلات الاجتماعية والأحداث السياسية، والتي تشكل كيفية رؤية الأفراد لأنفسهم ورؤيتهم من قبل الآخرين، وكذا نظرهم لمحيطهم من خلال عدسة الفئة العرقية التي ينتمون إليها، فهذه النظرة تصبح ذات طابع هوياتي أكثر منه عرقي مع مرور الوقت.

إن تشكل الهوية الإثنية عملية معقدة تتأثر بعوامل مختلفة، بما في ذلك الخلفية الثقافية والتفاعلات الاجتماعية والتجارب الشخصية والانتماءات العرقية. ففهم كيفية مساهمة المكونات العرقية في هذه العملية يمكن أن يوفر رؤية قيمة حول ديناميكيات تطوير الهوية ضمن المجتمعات المتنوعة عرقيا وثقافيا.

¹¹¹ Ibid.

¹¹² Domonique Schnapper, Op. Cit, 12700-12703.

إن التفاعل بين التركيبة العرقية والإثنية يشكل عنصرا أساسيا في بناء الهوية الوطنية، ويتأثر هذا التفاعل بالديناميكيات الاجتماعية والثقافية والتاريخية والسياسية. فالتركيبة الإثنية، باعتبارها بناء متعدد الأبعاد، تتطور من خلال التفاعلات الثقافية والاجتماعية، والتي غالبا ما تتشكل من خلال مقاومة الهيمنة والاستعمار والسعي إلى تقرير المصير¹¹³. وفي الوقت نفسه، فإن الهويات العرقية، والتي هي في الأساس نتاج للبنى المجتمعية والسياسات الاستعمارية، راسخة بعمق في الأنظمة الاجتماعية ذات الطابع الهرمي وتتطلب التفاوض المستمر، وخاصة في المجموعات المختلطة أو المهمشة¹¹⁴. بمعنى أن الهويات العرقية، التي تشكلت بفعل السياقات التاريخية مثل الاستعمار وعززتها المعايير المجتمعية الموروثة، هي هياكل اجتماعية-بيولوجية تصنف الأفراد على أساس الأصل أو النسب وكذا السمات الجسدية مثل لون البشرة أو ملامح الوجه أو غيرها من السمات المتصورة. وكثيرا ما استُخدمت هذه التصنيفات (الهويات) كأدوات لإنشاء التسلسلات الهرمية والحفاظ عليها، وخاصة خلال العصر الاستعماري، لتثبيت وتبرير إخضاع واستغلال وإزالة الصفة الإنسانية عن مجموعات عرقية معينة. على سبيل المثال، تصنف الأنظمة الاستعمارية السكان إلى فئات عرقية محددة للسيطرة على العمالة والموارد والسلطة السياسية، وتقوم بإدماج التسلسلات الهرمية العرقية في البنى المجتمعية. ظلت هذه التسلسلات الهرمية قائمة حتى بعد استقلال الدول المستعمرة، حيث تؤثر على تجارب الأفراد الاجتماعية ونظرتهم لهويتهم العرقية. وغالبا ما تضطر المجموعات المهمشة إلى التنقل عبر أنظمة القوة، حيث قد تخضع هويتها العرقية للتمييز أو الفرص المحدودة على مستوى الدور والمكانة الاجتماعية. على سبيل المثال، يواجه الأفراد من أعراق مختلطة في كثير من الأحيان ضغوطا مجتمعية لتحديد هويتهم بفئة عرقية واحدة أو التوفيق بين التوقعات الثقافية المتضاربة. تتضمن هذه المفاوضات والتفاعلات تصورات خارجية حول نظرة الآخرين إليهم بناء على الصور النمطية المتوارثة أو الافتراضات العنصرية، وعمليات داخلية تتعلق بكيفية فهمهم لذواتهم وتأكيدهم على هويتهم.

¹¹³ William James Stover and Mali A. Mann, "External Elements in the Construction and Demise of Ethnicity and Identity," *International Journal on World Peace* 33, no. 4 (2016): 69.

¹¹⁴ Naomi Zack, "Social construction and racial identities," in **Philosophy of Race: An Introduction**, (Cham: Springer International Publishing, 2023): 117-141.

في السياقات الاجتماعية المهمشة، يعمل التفاوض المستمر على الهوية العرقية كوسيلة للبقاء والمقاومة وتعريف الذات، مما ينتج نوعاً من التكيف الهوياتي. إذ يمكن أن يتضمن ذلك تبني استراتيجيات لتحدي العنصرية المنهجية (Systematic Racism)، أو استعادة واستدماج التراث الثقافي، أو التنقل في المساحات التي تهيمن عليها مجموعات الأغلبية.

وفقاً لهذا التحليل، تسلط هذه الديناميكية الضوء على أن الهويات العرقية ليست ثابتة أو محددة بيولوجياً كما تبدو، ولكنها متكيفة وتتميز بالمرونة، وتتطور استجابة للظروف الاجتماعية والسياسية والتاريخية المتغيرة، كما تسهم الدراسات الأكاديمية والتاريخية المتحيزة في هذه الديناميكيات من خلال إضفاء صفة العلمية عليها، خصوصاً إذا ما كانت تتمتع بالدعم السياسي وتتوافر على القوة السياسية والمادية.

كما أن هذه الهويات الممتدة أو المتكيفة، والتي تتغير ويعاد التفاوض عليها بمرور الوقت تكون مرتبطة بالتجارب الفردية والجماعية. على سبيل المثال، تشير نظرية ستيفارت هول (Stuart Hull) إلى أن الهوية ليست متأصلة ولكنها مبنية من خلال التفسير الثقافي والسياقات التاريخية، وهو ما يؤكد على الطبيعة المتطورة للمكونات العرقية والإثنية. فالهوية لم تعد ذلك الجزء الصلب أو الثابت من الذات الذي يظل غير قابل للتغيير؛ بل على العكس من ذلك، أصبحت الهوية كائناً متطوراً باستمرار طالما تفاعل الفرد مع مواقف اجتماعية وسياسية وتاريخية مختلفة¹¹⁵. وهنا يمكننا التمييز بين الهوية العرقية والهوية الإثنية، حيث يكمن الفرق في أصولهما: فالهوية العرقية غالباً ما تعكس خصائص مفروضة (وليس بالضرورة ثابتة) من خلال عوامل خارجية مرتبطة بصفات جسدية وبيولوجية، في حين تنشأ الهوية الإثنية من الممارسات الثقافية المشتركة والروابط والعلاقات الاجتماعية والسياقات التاريخية¹¹⁶. إن دور التكوين العرقي في بناء الهوية متعدد الأوجه والتأثير، حيث يؤثر على الهويات الفردية والجماعية من خلال السياقات الاجتماعية والثقافية والتاريخية. كما تساهم الأفكار والممارسات العنصرية في بناء الهويات، وخاصة بين الفئات المهمشة.

¹¹⁵ رانيا أحمد سالم، "مفهوم الهوية الثقافية - دراسة نظرية -"، مجلة بحوث الشرق الأوسط 10، العدد 81 (2022): 21-38.

¹¹⁶ Stephen Frosh, Ann Phoenix and Rob Pattman, "Ethnic identity, 'race' and young masculinities," in **Young Masculinities**, (Palgrave, London, 2002): 146-174.

يشكل هذا التفاعل كيفية إدراك الأفراد لأنفسهم ومحيطهم وكيف يُنظر إليهم من قبل الآخرين، مما يؤدي غالبا إلى هويات جوهرية أو هجينة، تساعد على فهم وتبرير عملية تحول الفئات العرقية المتميزة إلى هويات إثنية. حيث تتيح هذه الهويات الاثنية للنظام السياسي والسلطة الدينية دمجها ضمن النسيج الاجتماعي الوطني، وذلك من خلال المنظومة القانونية ومختلف آليات الضبط الاجتماعي مثل المناهج المدرسية، خطب المساجد، التشريعات وغيرها من وسائل الضبط والتواصل.

بضمان التحول من العرقي إلى الاثني يمكن للمجتمعات المتنوعة والتي تضم هويات إثنية مختلفة أن تشكل هوية مركبة تعتمد على الهويات الإثنية المرنة، حيث يُمكن لهذا النوع من الهويات التمدد والتكيف وفقا للسياقات الاجتماعية والسياسية، وذلك على خلاف الهويات العرقية في حالاتها البدائية، فبينما تساهم السلطة السياسية بمعية السلطة الدينية في صنع السياقات المناسبة لهذا التحول والتكيف، يمكن تشكيل هوية مركبة جامعة ضمن مشروع وطني يضم كل الفئات المجتمعية باختلاف خلفياتها وطروحاتها، ينفي الفروقات العرقية ويعزز الوحدة الهوياتية.

2. الإيديولوجيا السياسية: مكّون هوياتي أو عامل تشكيل هوياتي

نعالج موضوع الهوية باعتبار السلطة السياسية عنصرا فاعلا في تشكيل الهوية، وليس عنصرا مكونا للهوية. بالنظر للدور الذي تلعبه في المجتمع، تمثل السلطة السياسية محورا ومحفزا للتحول والتفاعل بين مختلف مكونات الهوية، لكن عندما نتحدث عن الإيديولوجيا السياسية فالأمر يختلف، كون هذه الأخيرة تعبر عن ثقافة سياسية لفئة معينة، ولا تمتلك أدوات الضبط والتأثير بعكس السلطة السياسية، بل تعتبر الإيديولوجيا محصلة تفكير نخبوي ونتيجة لمجموعة من الأفعال والمكتسبات السابقة، ومن خلال الخوض في مفهوم الإيديولوجيا السياسية ومحدداتها وخصائصها، سوف نتمكن من الإجابة على السؤال التالي: هل الإيديولوجيا السياسية مكون من مكونات الهوية الوطنية، أم عامل من عوامل التشكيل والبناء الهوياتي؟

مفهوم الإيديولوجيا السياسية

الأيدولوجية السياسية هي ظاهرة اجتماعية معقدة وغامضة، كانت ولا زالت موضوع اهتمام علمي واسع النطاق. ويمكن وجه التعقيد من خلال تسليط الضوء على التناقضات في تعريف الأيدولوجيا السياسية ومكانتها داخل المشهد الاجتماعي والسياسي. تاريخيا، نشأ مصطلح "الأيدولوجيا" في القرن الثامن عشر وتطور من خلال تفسيرات مختلفة، ولا سيما من قبل مفكرين مثل كارل ماركس، الذي ينظر إليها على أنها انعكاس لمصالح الطبقة، كما تعترف وجهات النظر الحديثة بالأيدولوجيا باعتبارها مزيجا من العناصر الواقعية والمرغوبة، وغالبا ما تخلق سردا يتردد صدها عاطفيا مع المجموعات الاجتماعية المختلفة¹¹⁷. تعمل الأيدولوجية السياسية كإطار نظري يجسد آراء ومصالح المجموعات الاجتماعية، وبالتالي تلعب دورا مهما في تشكيل الوعي العام والديناميكيات السياسية.

كما تعرف الأيدولوجية السياسية على أنها مجموعة منظمة من الأفكار تعكس مصالح وقيم مجموعات اجتماعية أو أحزاب أو دول محددة. وهي تشمل عدة عناصر مثل الأفكار السياسية والعقائد والقيم والأساطير، والتي تؤثر بشكل جماعي على السلوك السياسي وصنع القرار. كما تؤدي الأيدولوجيا السياسية عدة وظائف: فهي توفر التوجيه، وتحشد الدعم، وتدمج مجموعات اجتماعية متنوعة، وتعبّر عن مصالح فئات اجتماعية محددة¹¹⁸.

وتعرف الأيدولوجية السياسية أيضا على أنها نظام من المعتقدات والقيم التي تشكل كيفية إدراك الأفراد للمعلومات والقرارات السياسية وتقييمها. وهي بمثابة إطار معرفي يساعد الناس على فهم المشهد السياسي المعقد ويؤثر على آرائهم وسلوكياتهم. وتعتبر بمثابة أداة استدلالية، تعمل على تبسيط المعلومات السياسية المعقدة وتساعد في عمليات صنع القرار¹¹⁹.

¹¹⁷ Galina Klimova, "Political ideology: socio-philosophical conceptualization," *The Bulletin of Yaroslav Mudryi National Law University Series Philosophy Philosophies of Law Political Science Sociology* 2, no. 53 (2022): 166-181.

¹¹⁸ Ibid,

¹¹⁹ Patricio Nogueroles, Tomás Alves Salgueiro, Stefan Efraín Vera, Carlos Luddwing Muñoz Valderrama, Pablo Nicolás Fernández Larrosa, "Role of political ideology in information monitoring and opinion change," *SCT Proceedings in Interdisciplinary Insights and Innovations* 2, (2024): 273.

في سياق صنع واتخاذ القرار، تعمل الإيديولوجية السياسية كمرساة معرفية (Cognitive Anchor). وهذا يعني أنها تساعد الأفراد على معالجة المعلومات بجهد معرفي أقل، كنوع من التعليل الفكري، مما يسمح لهم بإصدار أحكام أسرع حول القضايا السياسية والمرشحين وممارسي السياسة والخصوم. وهذا مهم بشكل خاص في سيناريوهات اتخاذ القرار المعقدة حيث قد يعتمد الأفراد على معتقداتهم الإيديولوجية لتوجيه تقييماتهم¹²⁰.

تؤكد هذه النظرة على أهمية وخطورة الإيديولوجيا السياسية في صنع الهوية، وذلك من خلال السياسات التي يتبناها النظام السياسي، خصوصا تلك السياسات التأسيسية للدول المستقلة حديثا، وهذا ما حدث في الجزائر خلال مؤتمر طرابلس في دولة ليبيا الذي انعقد بين شهري ماي وجوان من سنة 1962، حيث ناقش المشاركون مختلف التوجهات الكبرى للدولة الجزائرية، لاسيما طبيعة النظام السياسي، الخيارات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، إلا أن المؤتمر لم يتح الوقت الكافي للجان التحضيرية لإعداد برنامج مفصل ومدرّس ومبني على المعطيات الاجتماعية والواقعية للمجتمع الجزائري آنذاك، إذ لم يتبنّ الأرضية السياسية لمؤتمر الصومام بشكل واضح، والتي تميزت (لو تم تطبيقها) بكونها تتضمن الإيديولوجيا السياسية للثورة الجزائرية¹²¹. يتبين من هذا دور الإيديولوجيا السياسية في التأسيس للدول المستقلة، وكيف أن ما حدث في مؤتمر طرابلس قد خلق أزمات عديدة على مستوى البناء الهوياتي ولم يتمكن النظام السياسي من استدراك الوضع بعد الاستقلال، مما سمح لهذه الأزمات بالتجذر، لتظهر لاحقا في شكل صراعات على جميع المستويات.

في حين تلعب الأيديولوجية السياسية دورا حاسما في تشكيل المشهد السياسي، إلا أنها أيضا عرضة لمجموعة من الانتقادات. إذ يزعم بعض العلماء والباحثين أن الأيديولوجيات يمكن أن تؤدي إلى التعصب أو الوعي الزائف، مما قد يؤدي إلى تشويه الواقع وإعاقة الفهم الحقيقي للديناميكيات الاجتماعية¹²². هذا

¹²⁰ Ibid.

¹²¹ عبد الوهاب أوسليم، "مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي- جوان 1962 الأسباب، المجريات، القرارات"، مجلة الخلدونية، العدد 1 (2013): 155-168.

¹²² Maurizio Ferrera, **Politics, conflict, and ideology**, (Oxford University Press, 2024): p. p. 13-29.

بالإضافة إلى التناقضات التي يحتوي عليها المفهوم من ناحية مبدئية وتطبيقية، حيث نرصد بعض التناقضات وذلك وفقا للباحثة "كليموفا"¹²³ التي ترى أن هذه التناقضات نشأت أصلا في تعريفات الإيديولوجية السياسية نظرا لطبيعتها المعقدة، والتفسيرات العلمية المتنوعة، والتطور التاريخي، والتكامل في أشكال مختلفة، والتوتر بين الفهم النظري والتجريبي، وتتميز بـ:

- **الغموض في التصور:** توصف الأيديولوجية السياسية بأنها ظاهرة اجتماعية معقدة وغامضة. ويؤدي هذا الغموض المتأصل إلى تفسيرات وفهوم متباينة لما يشكل الأيديولوجية السياسية، مما يجعل من الصعب التوصل إلى تعريف مقبول وشامل.
- **وجهات نظر علمية متنوعة:** تشير إلى أن العلماء بصفة عامة لديهم مناهج مختلفة لتعريف الأيديولوجية السياسية. ويساهم هذا التنوع في وجهات النظر العلمية في التناقضات في التعريفات، حيث يؤكد الباحثون المختلفون على جوانب مختلفة من الأيديولوجية السياسية بناء على أطهرم النظرية والمنهجية، وحتى على تجاربهم مع أنظمتهم السياسية والسياقات الاجتماعية.
- **السياق التاريخي:** يلعب التطور التاريخي للأيديولوجيا السياسية أيضا دورا في هذه التناقضات. مع تطور المفهوم بمرور الوقت، تأثر بالسياقات السياسية والاجتماعية والثقافية المتغيرة، مما أدى إلى تفسيرات مختلفة قد تتعارض مع بعضها البعض.
- **تكامل النماذج الإيديولوجية:** تعتبر الإيديولوجيا السياسية متكاملة في أشكال مختلفة في ظل الظروف الحديثة، مما قد يؤدي إلى تناقضات في كيفية فهمها وتطبيقها في سياقات اجتماعية وسياسية مختلفة. حيث يمكن أن يؤدي هذا التكامل إلى تعريفات متداخلة أو متضاربة اعتمادا على الإطار الإيديولوجي المحدد الذي يتم النظر فيه.
- **الفهم النظري مقابل الفهم التجريبي:** هناك توتر أو تباين بين الفهم النظري والتجريبي للإيديولوجيا السياسية. في حين أن بعض التعريفات قد تركز على المفاهيم النظرية المجردة، فقد يؤكد البعض الآخر على الآثار العملية والتطبيقات في العالم الحقيقي، مما يؤدي إلى تناقضات في كيفية تعريف وفهم الإيديولوجيا السياسية.

¹²³ Galina Klimova, Op. Cit, 166-181.

بصفة عامة، الأيديولوجية السياسية هي مفهوم متعدد الأوجه يشمل نظاما من المعتقدات والقيم والأفكار التي تشكل السلوك السياسي والتنظيم الاجتماعي. وهي تعمل كإطار معرفي للأفراد لتفسير المعلومات السياسية وكخريطة اجتماعية لتحديد الخيارات السياسية. وتنشأ تعقيدات الأيديولوجية السياسية من تطورها التاريخي والتفسيرات المختلفة التي اكتسبتها عبر الخطابات العلمية المختلفة.

بناء على ما سبق ندرك تماما الدور الذي يمكن أن تلعبه الإيديولوجيا السياسية في عملية بناء الهوية الوطنية، إذ يمكن لها خلق أزمات معقدة على مستوى الفئات الاجتماعية المستهدفة، كما يمكن أن تكون وقودا لثورات تصحيحية وصراعات عنيفة. وبما أن الإيديولوجيا السياسية تعتبر مدخلا أو مقدمة من مقدمات النظام السياسي، يمكن اعتبارها عامل تشكيل هوياتي، من خلال التأثير في صانع السياسات، وليست عنصرا من عناصر الهوية، وهذا ما يجعلها محورا أساسيا في عملية بناء هوية وطنية مركبة، تشمل مختلف الفئات الإثنية في المجتمع. كما أن الطبيعة الديناميكية للإيديولوجيا السياسية تمكّنها من نحت الفكر السياسي للدولة، وبالتالي التأثير في حلحلة إشكالية بناء الهوية الوطنية، خصوصا في المجتمعات المتنوعة ثقافيا وإثنيًا.

3. اللغة وبناء الهوية – رؤية معاصرة

اللغة هي أحد الركائز الأساسية لبناء الهوية الوطنية، إذ تعتبر عاملا توحيدا وفي الوقت نفسه أساسا للانفصال والتصنيف الثقافي والاجتماعي والتاريخي. في المجتمعات المعاصرة المتعددة الثقافات، تكون وظيفة اللغة معقدة، حيث توازن بين التراث اللغوي التاريخي والاحتياجات السياسية الحديثة وضغوط العولمة والاقتصاد. نبحث في هذا التحليل في دور اللغة في بناء هوية وطنية معاصرة وشاملة، مستفيدين من رؤى علم الاجتماع اللغوي والنظرية السياسية والدراسات الثقافية.

الهوية الوطنية من خلال اللغة كعامل توحيد

وفقا لعدة علماء مثل بينديكت أندرسون¹²⁴، تشكل اللغة حجر الزاوية في "المجتمعات المتخيلة"، حيث يعتبر سكان الدولة الواحدة، على الرغم من كونهم منفصلين جسديا، أنفسهم ينتمون إلى جسد واحد.

¹²⁴ Benedict Anderson, Op, cit., p. 97.

حتى أن بعض البيانات سجلت روايات تاريخية وقيما ثقافية ورموزا وطنية، من خلال اللغة وأنواعها المتعددة. كثيرا ما سعت الدول القومية الحديثة إلى فرض لغة وطنية وحيدة كوسيلة لتعزيز الوحدة، وفي نهاية المطاف الاستقرار السياسي. على سبيل المثال، أدى إصرار فرنسا على اللغة الفرنسية كلغة وطنية إلى تعزيز الهوية المدنية القوية والحد من التفتت اللغوي الإقليمي. كما عملت عدة دول على تبني التعدد اللغوي دستوريا واجتماعيا، من خلال تحديد اللغات الرسمية في عدد معين وإقصاء وتهميش باقي اللغات المحلية، مثلما هو حاصل في كندا، حيث أُعتمدت اللغتين الإنجليزية والفرنسية كلغتين رسميتين، بينما تم حصر وإقصاء اللغات المحلية للسكان الأصليين ضمن أطر المحميات والمجتمعات المحلية لهؤلاء السكان. يشير هذا الأمر إلى محاولة الدولة التحكم في السياق اللغوي وضع الأطر القانونية والاجتماعية لحماية الوحدة الوطنية من خلال اللغة. بينما يطرح هذا التضييق والتحديد تحديات عدة أبرزها كيفية اختيار اللغات الرسمية، ومدى الاعتماد على الاختيارات الشعبية والمحلية في مقابل الاعتبارات الاقتصادية والسياقات الدولية. في الحالة الجزائرية، تعتبر اللغة العربية الوحيدة القادرة على تجاوز الاعتبارات الاقتصادية والدولية، بينما تعاني اللغة الأمازيغية من التخلف وعدم معياريتها، نظرا لكونها لغة منطوقة أكثر منها مكتوبة، بالإضافة إلى محدودية استعمالها والاختلاف اللغوي الكبير بين مختلف مكونات العنصر الثقافي الأمازيغي. يحيلنا ذلك إلى مشكلة أعمق تتمثل في التمثيل الثقافي والسياسي، فاللغة من أهم مرتكزات النضال الأمازيغي الذي يهدف إلى الاعتراف الكامل بالثقافة الأمازيغية ومن ضمنها اللغة. بينما يحاول النظام السياسي إدارة الصراع بناء على إرضاء الكتلة الأمازيغية بترسيم اللغة الأمازيغية دون تحديد واضح لآثار ذلك على مستوى السياسات التعليمية والمجتمع بصفة عامة.

وفقا لرأي آخر لـ "جوشوا فيشمان"¹²⁵، فإن المجتمعات التي تتسم بالتنوع اللغوي تكون أكثر ميلا لاستخدام اللغة كأداة للتماسك بدلا من الانقسام، وتنفيذ سياسات ثنائية اللغة أو متعددة اللغات تعمل على سد الفجوة بين هذا التنوع مع ضمان التماسك الوطني، وهي الفكرة نفسها التي تقوم عليها سياسة الإرضاء للنظام السياسي الجزائري. وعلى الرغم من أن الاتجاه السائد تاريخيا كان نحو خلق سرد واحد

¹²⁵ Joshua A. Fishman, **Reversing Language Shift: Theoretical and Empirical Foundations of Assistance to Threatened Languages**, (Multilingual Matters, London, 1991): p. p 12-34.

يطغى على كل السرديات الأخرى، فإن النظريات الحديثة حول الهوية تركز على الشمول والتعددية في بناء الهوية الوطنية. بينما تكمن التحديات في آليات التطبيق وفي المخرجات السياسية والاقتصادية والثقافية لسياسات الشمول اللغوي، فالعمل على تطوير اللغات والمناهج التربوية والتعليمية يعتبر أكثر أهمية من سياسات إرضاء الأطراف السياسية والإيديولوجية المختلفة.

التعددية اللغوية كمصدر قوة للهوية الوطنية

يزعم "ويل كيمليكا"¹²⁶ أن التنوع اللغوي، سواء على مستوى السياسات أو المؤسسات، يضيف طبقة من الثقافة إلى الأمم مما يمنح الأفراد طبقات متعددة من الهوية، وبالتالي ينمو شعورهم بالانتماء ويصبح شعورهم بالهوية الجماعية شعورا بالهوية المدنية. إلا أن ذلك قد يخلق توترات بسبب الاستقطابات السياسية خصوصا عندما تُثار النقاشات الهوياتية ضمن أطر العمل والمؤسسات، مما يطرح أولا وجوب إدماج التعدد اللغوي ضمن السياقات الثقافية والتعليمية أولا، مع مراعاة الاختيارات والتوجهات الشعبية في تبني التعدد اللغوي، خصوصا عندما يتعلق الأمر بلغة غير معيارية ولا تعرف انتشارا ذا أهمية.

من جهة أخرى، يوضح الميثاق الأوروبي للغات الإقليمية أو لغات الأقليات¹²⁷ كيف يمكن للأطر القانونية أن تعزز التنوع اللغوي دون تقويض الهوية الوطنية. لقد أثبتت السياسات المتعددة اللغات، التي بنيت على أساس الاحترام المتبادل وفقا لتوقعات اللغة ووضع الأقليات اللغوية، أنها قابلة للتطبيق في العديد من البلدان، مثل كندا أو سويسرا، وقد كانت تميل إلى تعزيز التضامن الوطني. يختلف السياق والواقع الجزائري عن الواقع الأوروبي في عدة نقاط، منها طبيعة الأنظمة السياسية وتاريخ الحروب والثورات، حيث يغلب الطابع الديمقراطي المشبع بالقيم المدنية وقيم التعايش في أوروبا، بينما سادت في الجزائر قيم ثورية ونخب مؤدلجة بعد الاستقلال، عملت على بناء الدولة المنهارة على جميع الأصعدة، بينما كان لتأسيس القضية الثقافية الأمازيغية أثرا بالغا من خلال تصاعد الاستقطاب السياسي والتوترات الإيديولوجية،

¹²⁶ Will Kymlicka, **Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights**, (Oxford University Press, 1996): p. p 102-127.

¹²⁷ European Charter for Regional or Minority Languages (1992). Council of Europe. Accessed on February 24th, 2025, <https://www.coe.int/en/web/european-charter-regional-or-minority-languages/text-of-the-charter>

بالإضافة إلى الدور الذي لعبته النخب الفرانكفونية الحاكمة في الدفاع عن مكانة اللغة الفرنسية ومحاربة سياسة التعريب، مما جعل التحالف اللغوي بين الفرنسية والأمازيغية في الجزائر أمراً حتمياً بالنظر للتوافق في المظلومية التي المزعومة من طرف أصحاب هذا الطرح. هذا المشهد اللغوي المعقد تدعّم بطرح آخر معاصر يتمثل في تبني اللغة الإنجليزية كلغة للتعليم العالي وكلغة أجنبية أولى محل الفرنسية، مما زاد الوضع تعقيداً سواء على مستوى النخب الحاكمة أو النخب الأكاديمية التقليدية. لذلك تحتاج السياسات اللغوية في الجزائر إلى فتح حوار مبني على دراسات علمية واستشرافات مؤسّسة لكيفية التعامل مع الوضع اللغوي، باعتباره من أهم مدخلات صناعة وتشكيل الهوية الوطنية، بدلا من الاعتماد على المناكفات السياسية والهوياتية.

من جهة أخرى، يمكن للتعليم والمناهج التربوية أن يساعد في تعزيز ثقافة الشمول تجاه التنوع اللغوي. على الرغم من التحديات السياسية والهوياتية، هناك العديد من البرامج المتاحة لدعم التعليم الثنائي اللغة، والتي تعمل أيضا على تعزيز المرونة المعرفية والتماسك الاجتماعي من خلال تمكين المجتمعات اللغوية المتعددة من المشاركة الكاملة في الخطاب الوطني.

اللغة والشرعية السياسية والحكم

اللغة هي مفتاح الحكم والشرعية السياسية في العديد من الدول ما بعد الاستعمارية. فالقرارات المتعلقة بتعزيز أي لغة (لغات) هي أيديولوجيات سياسية وإرث تاريخي. في السياسات اللغوية ما بعد الاستعمار، تعمل دول مثل الجزائر والهند وجنوب إفريقيا على تحقيق التوازن بين التفتت الحاصل ضمن اللغات الأصلية والمحلية وبين اللغات الاستعمارية (الفرنسية والإنجليزية) واللغات العرقية السائدة. وقد اتخذت جنوب إفريقيا نهجاً متعدد اللغات واعتمدت 11 لغة رسمية كما هو محدد في دستورها لسكانها المتنوعين دون تفضيل مجموعة لغوية على أخرى، بينما نلاحظ سيادة لغة واحدة هي الإنجليزية باعتبارها لغة المال والمعرفة.

كانت سياسة التعريب في الجزائر، التي تم تبنيها بعد الاستقلال، تهدف إلى تعزيز وترسيخ الهوية العربية بالإضافة إلى البعد الإسلامي لدى بعض المطالبات، وذلك في مقابل تهميش الأمازيغية والنخب الناطقة بالفرنسية، مما أثار المقاومة اللغوية من طرف الأمازيغ وتحالفهم مع النخب الفرانكفونية في مواجهة المد

القومي العربي. فاللغة العربية كثقافة تحمل معها البعد الإسلامي والتاريخ والحضارة الإسلامية، إذ يتحفظ بعض الناشطين الأمازيغ والنخب العلمانية على هذا البعد بالضبط، مما خلق مقاومة ثقافية ونوعاً من الاستقطاب السياسي ضد التعريب والأسلمة. فاللغة لم تكن هي المشكل في ذاتها، بل مخرجاتها وحمولتها الثقافية المشبعة بالقيم الأخلاقية الإسلامية مع ارهاصاتها المشرقية. وقد شكلت هذه التوترات محورا للنضال السياسي والثقافي لدى فئات مختلفة في المجتمع.

تكمُن أهمية اللغة في الحكم والنسبة للأنظمة السياسية في الأدبيات الحديثة حول المشاركة السياسية، فوفقاً لـ "لايتين"¹²⁸، فإن إمكانية الوصول وتمكين المواطنين هي عنصر أساسي في الحكم، ولكي تكون الدولة موحدة وذات سيادة، يجب على الرعايا المشاركة سياسياً وأن تتاح لهم كل الحقوق السياسية والمدنية بالتساوي. حيث تميل الأقليات إلى الشعور بمزيد من التكامل والانتماء ضمن إطار الهوية الوطنية عندما تتمكن من الوصول إلى الخدمات والوثائق القانونية وتحرير الخطاب السياسي بلغاتها الأصلية.

يلعب المذيعون والصحفيون بالإضافة إلى المحتوى الرقمي بعدة لغات دوراً أساسياً في تعزيز نماذج الهوية الوطنية الشاملة. فعلى سبيل المثال، تقوم هيئة الإذاعة البريطانية وشبكة الجزيرة بإنشاء محتوى بلغات متعددة على مختلف منصات الإعلام، ويرجع ذلك إلى قوة وتأثير لغة التخاطب على المشاهد، مما يعطي للإعلام الوطني أهمية كبرى ضمن مدخلات إنتاج الهوية الوطنية. تتخذ اللغة الإنجليزية على الإنترنت وضعاً ريادياً، إلا أنه وبدون التكنولوجيا الرقمية، سوف تموت اللغة غير المسجلة في الوقت الحقيقي¹²⁹. هذا بالإضافة إلى غزارة الإنتاج العلمي والمعرفي والمشاركة الاقتصادية للغة الإنجليزية عبر العالم. يحيلنا ذلك إلى أهمية السياسات الإعلامية حرية الصحافة في دعم وترقية هوية وطنية شاملة، وكذا تعزيز التراث اللغوي، إذ يجب على الحكومات العمل على الحفاظ على اللغات المهددة بالانقراض من خلال جهود الحفاظ الثقافي والمبادرات التعليمية ومن خلال التمثيل الإعلامي والسياسي. بالإضافة إلى إضفاء الطابع المؤسسي على

¹²⁸ David D. Laitin, "The micro dynamics of language use in contemporary Africa," in **Language Repertoires and State Construction in Africa**, (Cambridge Studies in Comparative Politics, Cambridge University Press, 1992): p. p. 69-81.

¹²⁹ David Crystal, "What is language death?," in **Language Death**, (Cambridge University Press, 2000): 1-26.

الشمول اللغوي والهوياتي، وإنشاء المجالس اللغوية يمكن أن يساعد في تشكيل سياسات لغوية تحترم التاريخ والإرث الثقافي.

على العموم، يلعب استخدام اللغة دورا متعدد الأوجه في إرساء هوية وطنية حديثة وشاملة، بما في ذلك الاستمرارية التاريخية، والحوكمة، والتعليم، ووسائل الإعلام والعملة. تتمتع البلدان التي تتبنى التنوع اللغوي كأصل وليس عبئا بمستويات أعلى من التماسك الاجتماعي والاستقرار السياسي والحيوية الثقافية. يرى البعض وفقا لتجارب ودراسات أن التجانس اللغوي يخلق الوحدة، بينما يزعم آخرون أن لغة واحدة لا يمكن أن تعزز التماسك الاجتماعي ويدافعون عن سياسات واستراتيجيات لغوية متعددة اللغات لتعزيز الشمول والاندماج. توفق الاستراتيجية المثالية بين الحفاظ على التراث الثقافي واحتياجات وآليات الحكم المعاصر، مما يمكن جميع الفئات اللغوية من الشعور بالشمول في الخطاب الوطني والانتماء لهوية وطنية أكبر. إن سياسة لغوية شاملة ومتعددة اللغات تحتضن التنوع اللغوي مع العمل في الوقت نفسه على تعزيز الشعور المدني المشترك بالمشاركة من شأنها أن تخدم بشكل أفضل المواطنين الباحثين عن التنوع، مثل الجزائر وغيرها من الدول المتعددة اللغات.

4. التحول الرقمي وبناء هوية وطنية معاصرة

يتزايد ترابط التحول الرقمي والهوية الوطنية بشكل أكثر عمقا وتعقيدا في عالم اليوم، والذي يتميز بالتطور التكنولوجي المتسارع، وحتمية الانتقال إلى البيئات الرقمية. ومع تبني الحكومات والمجتمعات للتحول الرقمي، يصبح تحقيق التوازن بين الابتكار والتحول الكلي وبين الحفاظ على التراث الثقافي والسيادة والأمن الهوياتي والمجتمعي. إذ يتيح التحول الرقمي خدمات عامة فعّالة وسريعة، مثل جوازات السفر الإلكترونية والهويات الرقمية ومنصات الخدمات الحكومية عبر الإنترنت، حيث يبرز تعزيز الأمن المعلوماتي كتحدٍ معاصر، وذلك من خلال أنظمة تحديد الهوية الرقمية الآمنة التي تضمن حقوق المواطنين والمساواة في الوصول إلى الخدمات لجميع أفراد المجتمع. كما أن انتشار البيئات الرقمية بطريقة واسعة، سريعة وغير مُراقَبة أدى إلى تحولات عميقة وسريعة فيما يخص العديد من البنى والعلاقات الاجتماعية، وطرح عدة تحديات ذات طابعي مجتمعي وهوياتي، فالهوية الوطنية ترتبط أساسا باللغة والتاريخ والتقاليد والتحويلات السياسية والاقتصادية

والدينية، بينما تساعد المنصات الرقمية في أرشفة التراث الثقافي وتعزيزه من خلال نظم المعلومات، والتحكم في إمكانيات الوصول إليه، مع صعوبة بالغة في تحديد المصادر الصحيحة وإمكانية التحقق والمصادقة. كما أصبحت البيئات الرقمية مؤثرة فيما يتعلق بصنع الرأي العام والإيديولوجيات والتوجهات الجماهيرية، مما يتيح لمن يتحكم في هذه البيئات قدرا عاليا من السلطة التي لم يتم تفويضه بها، مما يعزز المخاوف الأمنية والهوياتية للدول التي تريد حماية مجتمعاتها وهوياتها من البيئات الرقمية الخطيرة. ومع استمرار تحول الدول والمجتمعات إلى بيئات رقمية متكاملة، يقع على عاتقها تأمين البنية الأساسية للهوية الرقمية من التهديدات السيبرانية، التي تعتبر أهم تحديات التحول الرقمي في هذا العصر، فبينما تضمن قوانين توطين البيانات بقاء بيانات المواطنين داخل الحدود الوطنية، مما يعزز السيادة، أصبح الانفتاح التكنولوجي والاقتصادي تحديا جديدا في وجه حماية الخصوصية الثقافية والهوياتية التي تحافظ بدورها على تماسك المجتمعات، مما يضع تماسك ووحدة المجتمع ومن خلفه الهوية الوطنية في مواجهة مباشرة مع التحديات الناتجة عن التحول نحو البيئات الرقمية.

تعريف الهوية الرقمية

تُعرف الهوية الرقمية على أنها تجسيد وانعكاس لذات الفرد داخل الفضاء الرقمي، والتي قد تنحرف بشكل كبير عن هويته في العالم الحقيقي. حيث يمكن أن يؤدي هذا التباعد إلى تنافر إدراكي، مما يؤثر على تصور الذات الشخصية والتفاعلات المجتمعية. كما تلعب الثقافة الرقمية دورا كبيرا في تشكيل الهوية وتحديد مسؤوليات كل من الأفراد والمؤسسات في التخفيف من المخاطر النفسية المحتملة¹³⁰. وهذا يطرح مشاكل جمة حول التأثيرات المتبادلة بين الهوية الحقيقية والهوية الرقمية، وكذا الحدود الفاصلة بين الاثنين، مما يجعل التعامل مع الهويات الرقمية معقدا ويحيل إلى طرح تساؤلات حول المؤثرات الخارجية لبناء الهوية الرقمية، وما هي آليات السيطرة والرقابة التي تسمح لهذه الهويات بالتطور والتشكل في اتجاهات معينة.

¹³⁰ Seifullina, G. R., Arinova, O. T., & Zhakin, S. M. "Digital identity in the space of digital culture," *Bulletin of Karaganda University* 11429, no. 2 (2024), 307–312.

كما تتّصف الهوية الرقمية بأنها مجموعة شاملة من السمات التي تحدد الفرد في العالم الرقمي، والتي تشمل البيانات الشخصية والمهنية والمالية المستخدمة للمصادقة والوصول إلى الخدمة. والعمل على التحول من أنظمة الهوية الورقية إلى أنظمة الهوية الرقمية والحاجة المتزايدة إلى طرق آمنة للتحقق من الهوية، وخاصة في قطاعات مثل الخدمات المصرفية والرعاية الصحية والاتصالات¹³¹. وتدخل ضمن هذا التعريف آليات الحماية والسيطرة على مخرجات ومدخلات الهوية الرقمية، حيث أن تراكم المعلومات الشخصية والاحصائيات حول المجتمع والأفراد قد يساهم في إحداث تحولات عميقة بشأن آليات التحكم والتشكيل الهوياتي، ويؤدي في نهاية المطاف إلى تهديد الأمن المجتمعي والهوياتي، خصوصا في المجتمعات المتخلفة والدول التي لا تمتلك التقنيات المتطورة اللازمة لحماية هوية المجتمع الرقمية.

ويشير تعريف آخر إلى تصوير الهوية الرقمية باعتبارها بنية متطورة متأثرة بالتكامل والتداخل المتزايد للتكنولوجيا في التفاعلات البشرية. حيث أن الرقمنة تغير هياكل الهوية الشخصية والاجتماعية، وتجعل العلاقات الاجتماعية أكثر عرضة للتزييف والتعليب الفكري، مما يشكل تحديا للمفاهيم التقليدية للذات والواقع والمجتمع. إذ أن الهوية الرقمية تشكل من خلال التفاعلات التكنولوجية، والتي يمكن أن تؤدي إلى تعزيز الاتصال وإمكانية إزالة الطابع الإنساني، والتأثير على إدراك الذات والبنى الاجتماعية¹³².

تقدم هذه التعريفات وجهات نظر مختلفة حول طريقة بناء الهوية وإدارتها والتعامل معها في البيئة الرقمية. حيث يركز التعريف الأول على الجوانب النفسية والاجتماعية والثقافية للهوية الرقمية، بحجة أن التفاوت بين الذات الحقيقية والذات الرقمية يمكن أن يؤدي إلى تنافر إدراكي. مما يطرح مشاكل على مستوى الوعي الذاتي والجمعي، وهذا ما يؤدي في النهاية إلى تكوين مجتمع منفصل عن محيطه الحقيقي. كما يشير إلى خطر التفتت النفسي والاجتماعي عندما لا تتوافق الهويات الرقمية والحقيقية. في المقابل، يقدم التعريف الثاني منظورا أكثر وظيفية، حيث ينظر إلى الهوية الرقمية من الجانب التقني باعتبارها مجموعة من أوراق الاعتماد المستخدمة للمصادقة في المعاملات الرقمية، ويركز على المخاوف الأمنية وسرقة الهوية، مما يجعل

¹³¹ Bibhu Dash and Pawankumar Sharma, "Digital Identity and Authentication in the Blockchain Era," *Social Science Research Network*, (2021): <https://doi.org/10.2139/ssrn.4567733>

¹³² Ines Razec, "The Concept of Identity in the Technological Era," *LUMEN Proceedings* 17, (2022): 572-589. <https://doi.org/10.18662/wlc2021/58>

آليات المصادقة القوية أساسا لتبني الهويات الرقمية. بينما يتبنى التعريف الثالث نهجا فلسفيا أوسع، حيث يعتبر الهوية الرقمية مرحلة من مراحل التحول المستمر للهوية البشرية نفسها، حيث تعيد التكنولوجيا تشكيل الإدراك الذاتي الشخصي والجماعي. مما يضاعف خطر نزع الصفة الإنسانية عن الإنسان مع استبدال التفاعلات الرقمية بشكل متزايد بالوجود المادي، مما يؤدي إلى هوية تتشكل أكثر من خلال التكنولوجيا أكثر من التجارب البشرية التقليدية

بصفة عامة، تتشكل الهوية الرقمية من خلال التفاعلات الاجتماعية في البيئات الرقمية، حيث يقوم المستخدمون ببناء شخصيات عبر الإنترنت، ومحاولة تبني صورة انعكاسية للعلاقات الاجتماعية التقليدية على مستوى العالم الرقمي. كما تعتبر الهوية الرقمية بنية متطورة، تتأثر بالتحول الكبير للهياكل والبنى الاجتماعية والسلوكيات الشخصية في العصر التكنولوجي. إن الهوية الرقمية ليست مفهوما منفردا ولكنها ظاهرة متعددة الأبعاد تتقاطع مع علم النفس والأمن والحكومة والتحول المجتمعي. فبينما يتم التركيز على التنفيذ العملي وتقنيات المصادقة والتحقق، فإنه يجب استكشاف وتحديد الآثار العميقة لكيفية تشكيل الهوية الرقمية وبنائها من خلال السلوك البشري والهياكل المجتمعية المتحولة.

بين الهوية الوطنية والهوية الرقمية في عصر التحول الرقمي

تؤثر المنصات الرقمية على السرديات والهوية الوطنية من خلال وسائل الإعلام والشبكات الاجتماعية والحكومة عبر الإنترنت ومختلف وسائل التواصل الرقمي، حيث تستخدم الدول الأدوات الرقمية لبناء الأمة وتقريب مكوناتها وتسهيل الاتصال الحكومي، بينما تشكل الموازنة بين السيطرة والانفتاح عائقا أمام هذا التحول. خصوصا مع الدور الذي أصبحت وسائل التواصل الاجتماعي تلعبه في تشكيل الرأي العام والخطاب السياسي، حيث أدى صعود النشاط السياسي الرقمي والمواطنة الإلكترونية إلى فتح المجال لتمكين الشباب، ولجوء النظام السياسي إلى تكثيف الرقابة على الأنشطة الإلكترونية خصوصا ذات الطابع السياسي والأمني، ومنها إنشاء الوكالة الوطنية للأمن السيبراني.

يعمل التحول الرقمي على إعادة تشكيل الهوية الوطنية من خلال تغيير كيفية تفاعل المواطنين مع الثقافة والحكومة والمؤسسات الاجتماعية، خصوصا مع رقمنة العولمة حيث أصبحت الحدود الثقافية مستباحة

وعرضة لمختلف المؤثرات الخارجية. ومع تبني الدول للتقنيات الرقمية، يتم التعامل مع الهوية بشكل متزايد من خلال التفاعلات الرقمية والمجتمعات عبر الإنترنت والبنية التحتية الرقمية التي تسيطر عليها الدول. إن التفاعل بين الثقافات المحلية والعالمية يمكن أن يؤدي إلى تعزيز الهويات المحلية من خلال الخطابات القومية المتطرفة، كما يخاطر بالتجانس الثقافي ويؤدي إلى التعصب¹³³. تعمل مبادرات الحكومة الإلكترونية وأنظمة الهوية الرقمية والتحقق من الهوية القائمة على تقنية "البلوك تشين" (Blockchain) على إعادة تعريف المواطنة من خلال تعزيز إمكانية الوصول والأمان مع إثارة المخاوف بشأن المراقبة وخصوصية البيانات. كما تعمل وسائل التواصل الاجتماعي والمنصات الرقمية على عوامة التبادلات الثقافية، مما يؤدي إلى هويات هجينة تتجاوز الحدود الوطنية التقليدية، ولكنها تغذي أيضا القومية الرقمية، حيث تعزز بعض الخطابات عبر الإنترنت المشاعر القومية والتوجهات العنصرية ذات الطابع العرقي. كما تؤثر السرديات التي يحركها الذكاء الاصطناعي والتحيزات الخوارزمية بشكل أكبر على تصورات التاريخ والتراث والقيم الوطنية، وتساهم في تشكيل الذاكرة الجماعية بطرق عميقة وغير مسبقة. ومع ذلك، يظل الاستبعاد الرقمي وعدم مواكبة التطورات تحديا أساسيا أمام الدول والحكومات، حيث قد تكافح المجموعات المهمشة للوصول إلى أنظمة الهوية الرقمية، مما يؤدي إلى تفاقم الانقسامات الاجتماعية والسياسية. ومع تسارع التحول الرقمي، يتعين على الدول الموازنة بين التقدم التكنولوجي والاعتبارات الأخلاقية لضمان الشمول والخصوصية والحفاظ على الهوية الوطنية والأمن الهوياتي في مشهد رقمي سريع التطور.

في دراسة بعنوان "دور الهوية الرقمية في عصر وسائل التواصل الاجتماعي"¹³⁴ يعرض الباحثين رؤى قيمة حول تعقيدات الهوية الرقمية وتداعياتها على التفاعلات الاجتماعية. وخلصا إلى نتائج مهمة يمكن أن نستعملها في تحليل وضع الهوية الرقمية ودورها المحتمل في بناء الهوية الوطنية الجزائرية:

¹³³ Alisson Santos et AL., "The Construction Of Cultural Identity In The Digital Age," *Applied Social Sciences* 28, no. 139 (2024): 45–46. <https://doi.org/10.69849/revistaft/ni10202410222045>

¹³⁴ Anita Rosana and Irfan Fauzi, "The Role of Digital Identity in the Age of Social Media: Literature Analysis on Self-Identity Construction and Online Social Interaction," *Journal of Social Science* 1, no. 4 (2024): 477–489.

الطبيعة المعقدة للهوية الرقمية: يشير البحث إلى أن الهوية الرقمية هي بنية متعددة الأوجه تتشكل من خلال الخصائص الفردية والتأثيرات الاجتماعية. ويسلط هذا التعقيد الضوء على أن الأفراد لا يخلقون ببساطة شخصية واحدة على الإنترنت؛ بل قد يكون لديهم هويات متعددة تختلف عبر منصات وسياقات مختلفة. يمكن أن تلعب هذه السلوكيات الاجتماعية الرقمية دورا مهما في التأثير على الحياة الواقعية للأفراد وعلى طريقة تفاعلهم وتعاطيهم مع مكونات الهوية الوطنية. مما يزيد من تعقيد التحليل السوسيولوجي والنفسي لديناميكيات الهوية والتفاعل.

تأثير وسائل التواصل الاجتماعي على تقديم الذات: تكشف الدراسة أن منصات التواصل الاجتماعي تمكن المستخدمين من إنشاء نسخ مثالية لأنفسهم. ويمكن أن يؤدي هذا التقديم الذاتي إلى تعزيز احترام الذات وتحقيق الاجتماعي، ولكنه يثير أيضا مخاوف بشأن الأصالة. وقد يشعر المستخدمون بالضغط للامتثال لمعايير أو توقعات معينة، مما قد يؤثر على صحتهم العقلية وإدراكهم لذاتهم.

مخاوف الخصوصية: تؤكد النتائج على قضايا الخصوصية المهمة المرتبطة بالهوية الرقمية. مع مشاركة الأفراد للمزيد من المعلومات الشخصية عبر الإنترنت، فإنهم يواجهون مخاطر تتعلق بأمن البيانات وإمكانية سرقة الهوية. وتؤكد الورقة على ضرورة أن يكون المستخدمون على دراية بهذه المخاطر وتبني الممارسات التي تحمي خصوصيتهم.

التأثيرات النفسية للتفاعلات عبر الإنترنت: يسلط البحث الضوء على الآثار النفسية للتفاعلات عبر الإنترنت، مشيرا إلى أنه في حين يمكن للهوية الرقمية أن تعزز بناء المجتمع والتعبير عن الذات، إلا أنها يمكن أن تؤدي أيضا إلى نتائج سلبية مثل تجزئة الهوية والقلق. يمكن أن يساهم الضغط للحفاظ على صورة معينة عبر الإنترنت في التوتر والتأثير على الرفاهية العامة. مما يدفع بالأفراد إلى اللجوء إلى الانعزال وتبني وجهات نظر متطرفة بشأن المجتمع والانتماءات المختلفة.

الحاجة إلى محو الأمية الرقمية وتطوير السياسات: خلصت الدراسة إلى وجود حاجة ماسة لبرامج محو الأمية الرقمية التي تثقف المستخدمين حول آثار هوياتهم عبر الإنترنت. بالإضافة إلى ذلك، تدعو إلى

تطوير سياسات تحمي خصوصية المستخدمين عبر الإنترنت وتعزز ممارسات الهوية الصحية في العصر الرقمي.

على العموم، تقدم نتائج البحث نظرة شاملة على ديناميكيات الهوية الرقمية، مع التركيز على تعقيداتها، وتأثير وسائل التواصل الاجتماعي، وأهمية الخصوصية واعتبارات الصحة العقلية. وفي الأخير يمكن اعتبار الهوية الرقمية إحدى مدخلات تشكيل الهوية الوطنية، لذلك وجب الانتباه للمدخلات عند محاولة معالجة المخرجات. كما يجب على السلطة السياسية التعامل بمرونة مع تأثيرات التحول الرقمي ودون الإضرار بالمصالح العليا للوطن والمجتمع.

5. نموذج تصوري لبناء هوية وطنية مركبة شاملة وحديثة في الجزائر

إن بناء الهوية الوطنية عملية معقدة ومتطورة ومستمرة، تتأثر بعوامل تاريخية وسياسية واجتماعية وتكنولوجية. وفي الجزائر، يكمن التحدي في تحقيق التوازن بين التنوع العرقي، والأيديولوجية السياسية، والتعددية اللغوية، والتحول الرقمي في إطار مشروع وطني يعزز الشمول والتماسك. نقترح من خلال هذه الدراسة نمودجا مفاهيميا لبناء هوية وطنية مركبة شاملة وحديثة، تدمج وجهات النظر المعاصرة حول العرقية، والأيديولوجية السياسية، واللغة، والتحول الرقمي. بالإضافة إلى تثبيت هذا النموذج من خلال الفصل التطبيقي.

يلعب التكوين العرقي والإثني دورا حاسما في تشكيل الهوية الوطنية، وخاصة في المجتمعات ما بعد الاستعمارية والمتعددة الأعراق والثقافات¹³⁵. كان التكوين العرقي-البربري-الأفريقي في الجزائر تاريخيا مصدرا للوحدة والصراع في الوقت نفسه. يعترف النموذج المقترح بالتنوع العرقي باعتباره أحد الأصول وليس عنصرا مفرقا، ويعتبر الصراع مدخلا للتكوين والتغيير المستمر للعناصر الهويةانية، ويتجلى ذلك من خلال:

- الاعتراف القانوني والدستوري بالتنوع العرقي، وضمان تمثيل جميع المكونات العرقية على قدم المساواة في السرديات الوطنية.

¹³⁵ Rogers Brubaker, **Nationalism Reframed: Nationhood and the National Question in the New Europe**, (Cambridge University Press, 1996): p. p. 1-10.

- سياسات التكامل الثقافي التي تعزز الحوار بين الأعراق والإثنيات، والسرديات التاريخية المشتركة، وإضفاء الطابع المؤسسي على التقاليد الإثنية والثقافية في النظام التعليمي.
- تجنب وتحریم الاستغلال العرقي السياسي، وضمان عدم استغلال الهوية العرقية لتحقيق مكاسب سياسية بل تأطيرها ضمن رؤية وطنية شاملة.
- كما تعمل الإيديولوجية السياسية على تشكيل الهوية الوطنية من خلال نماذج الحكم، وشرعية النظام السياسي، والسرديات الوطنية. وبذلك يتضمن النموذج المقترح:
- تكوين الهوية القائمة على المدنية، حيث ترتبط الهوية الوطنية بالمواطنة والديمقراطية والمساواة في الحقوق بدلا من الانتماءات العرقية الدينية الحصرية.
- الخطاب السياسي التعددي، الذي يشجع التنوع الإيديولوجي دون المساس بالوحدة الوطنية، وفتح المجال السياسي والإعلامي والمساواة التمثيلية.
- الدولة كميّسر محايد، تضمن أن تعكس المؤسسات السياسية جميع وجهات النظر الإيديولوجية مع منع هيمنة أيديولوجية أو ثقافة واحدة.
- اللغة أداة قوية لتشكيل الهوية والانتماء الوطني، خصوصا في قطاعات التربية والتعليم العالي وكذا المؤسسات الرسمية والفعاليات الثقافية. يقترح النموذج:
- سياسة متعددة اللغات، حيث تعمل العربية والأمازيغية كلغتين رسميتين، وتعمل الفرنسية / الإنجليزية كأدوات اتصال عالمية، مما يسهل كل من الشمول المحلي والتكامل الدولي.
- التعليم الثنائي اللغة / متعدد اللغات، مما يضمن الاحتراف والفخر بالتنوع اللغوي بدلا من تسييسه، مع مراعاة التطور اللغوي ومعيارية اللغة الأمازيغية.
- الاعتراف باللغة كجسر وليس حاجزا، وتعزيز وسائل الإعلام والمنصات الرقمية بلغات متعددة لتعكس التعددية اللغوية في الجزائر.
- لقد أدى صعود المنصات الرقمية إلى تحويل الهوية الوطنية من بناء تسيطر عليه الدولة إلى عملية تشاركية ولا مركزية، مما يعرض العناصر الهويةية لتهديدات خارجية قد تؤدي لتوترات وعدم استقرار اجتماعي وسياسي. يدمج النموذج:

- المواطنة الرقمية، حيث يتم تعزيز الهوية الوطنية من خلال المشاركة المدنية عبر الإنترنت، والحكم الإلكتروني، والمشاركة العامة الرقمية.

- الخطاب الرقمي المنظم، مما يضمن أن تعزز وسائل التواصل الاجتماعي السرديات الوطنية الشاملة بدلا من الاستقطاب القائم على الهوية¹³⁶. وذلك من خلال تبني سياسات منفحة وحذرة بشأن الخطابات الهوية الرقمية.

- إدماج الهوية المدفوع بالتكنولوجيا، باستخدام أدوات الترجمة اللغوية التي تعتمد على الذكاء الاصطناعي، ومنصات التعليم الرقمية، وتمثيل وسائل الإعلام الشاملة لضمان الاعتراف بجميع مكونات الهوية. إن الهوية الوطنية المركبة لا بد وأن تكون مرنة وشاملة وقادرة على الصمود في وجه التغيرات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية. ويتبع النموذج المقترح نهجا منظما من حيث:

الاعتراف المؤسسي كإطار قانوني لتنوع الهوية: إن إضفاء الطابع المؤسسي على التنوع الإثني والعرقي واللغوي والأيديولوجي ضمن الإطار القانوني يضمن عدم إملاء الهوية الوطنية برواية مهيمنة بل هي مركبة وشاملة. بما في ذلك الأحكام الدستورية التي تعترف بجميع المجموعات العرقية واللغوية باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الهوية الوطنية. بالإضافة إلى قوانين مكافحة التمييز التي تحمي حقوق الأقليات في التمثيل السياسي والتوظيف والتعليم والإعلام. كما يوفر هذا النموذج الدعم القانوني للحكم المتعدد اللغات، وضمان إمكانية الوصول إلى الخدمات الحكومية لجميع المكونات اللغوية.

الإصلاح التعليمي كمنهج تاريخي ولغوي متوازن: يعمل التعليم كوسيلة أساسية لتشكيل الهوية الوطنية. إذ يجب أن تتضمن المناهج دمج السرديات التاريخية المتعددة، وضمان تمثيل مساهمات التراث العربي والأمازيغي والأفريقي على قدم المساواة، بالإضافة إلى توسيع هامش الحوار والبحث الأكاديمي. بالإضافة إلى التأكيد على التعليم المتعدد اللغات، والسماح للطلاب بالاختيار للتعلم باللغة العربية والأمازيغية واللغات العالمية مع تعزيز اللغة الإنجليزية كأداة علمية. كما أن تطوير برامج التعليم المدني التي

¹³⁶ Cass R. Sunstein, "Polarization," in **#Republic: Divided Democracy in the Age of Social Media**, (Princeton University Press, 2018): p. p 59-97.

تغرس الشعور بالمواطنة المشتركة والوحدة الوطنية، وتتجاوز الاختلافات العرقية والإيديولوجية قد يساعد على تشكيل هوية مرنة تتميز بالسيولة والتكيف.

وسائل الإعلام والتمثيل الثقافي كضمان للشمول: تتطلب الهوية المركبة تمثيلا متساويا في وسائل الإعلام والأدب والمؤسسات الثقافية. وتشتمل على استراتيجيات متعددة، فوسائل الإعلام التي ترعاها الدولة والمستقلة التي تروج للسرديات المتعددة الثقافات يمكنها أن تهيئ الأرضية لهويات فرعية متعايشة ضمن هوية أكبر. كما أن تمويل المشاريع الثقافية التي تمثل التنوع الإثني والثقافي واللغوي في الجزائر، بما في ذلك التقاليد الأمازيغية والعربية والأفريقية والأخلاق الإسلامية يعتبر من صميم الجهود التي ترمي لتشكيل هوية وطنية مركبة ومرنة وشاملة. بالإضافة إلى تشجيع التعبيرات الفنية المتنوعة في السينما والموسيقى والأدب لتعكس التعددية في الجزائر.

التكنولوجيا كمعادل للهوية: من خلال إضفاء الطابع الديمقراطي الرقمي على الهوية الوطنية، توفر المنصات الرقمية وسيلة لإعادة تشكيل خطاب الهوية ديمقراطيا. ويعزز هذا النموذج توسيع برامج محو الأمية الرقمية لضمان مشاركة جميع المجتمعات في تشكيل الهوية عبر الإنترنت. والترويج للمحتوى الرقمي المتعدد اللغات المدعوم من الحكومة، والذي يضمن إمكانية وصول المتحدثين بالعربية والأمازيغية وبقية الفئات إلى الخطاب الوطني الشامل. كما تعتبر أدوات الترجمة وإدارة المحتوى المدعومة بالذكاء الاصطناعي من أساسيات العمل الهوياتي العصري، لمنع المعلومات المضللة وخطاب الكراهية القائم على الهوية والعرق.

التوازن الاجتماعي والسياسي: بغرض ضمان الشمول مع الحفاظ على تماسك الدولة، حيث يتطلب تحقيق التوازن بين الشمول واستقرار الدولة نموذجا خاصا للحكم، يشجع الحكم الديمقراطي ويسمح للجماعات المحلية بمزيد من الحرية في دعم السياسات الثقافية واللغوية مع الحفاظ على الوحدة الوطنية والتأكيد على الانتماءات الكبرى للمجتمع الجزائري. كما يعزز الحوار بين الأعراق والإثنيات والإيديولوجيات، ويضمن التمثيل السياسي للمجموعات المتنوعة ويمنع الاستغلال السياسي القائم على الهوية.

خلاصة الفصل

يعترف النموذج المفاهيمي لبناء هوية وطنية مركبة في الجزائر بالأبعاد التاريخية واللغوية والسياسية والرقمية. وهو يعزز رؤية يتم فيها تبني التنوع العرقي والإثني، حيث يكون الخطاب السياسي شاملا، وتكون اللغة أداة للوحدة، وتعمل المنصات الرقمية كميسرات للهوية الوطنية الحديثة. ويضمن هذا الإطار أن يساهم العمق التاريخي والتنوع الثقافي للجزائر في الوحدة الوطنية، وتعزيز هوية شاملة ومرنة في مواجهة التحولات العالمية المعاصرة. كما يجب أن تساعد هذه الهوية المرنة على الصمود في وجه التغيرات الاجتماعية والسياسية والتكنولوجية.

إن بناء الهوية الوطنية عملية متطورة ومتعددة الأبعاد تتأثر بالتنوع العرقي والإثني، والأيديولوجية السياسية، واللغة، والتحول الرقمي. وقد درس هذا الفصل هذه العوامل من خلال عدسة معاصرة، مؤكدا على الحاجة إلى نهج متوازن وشامل لتشكيل الهوية الوطنية. والهدف هو مواءمة السرديات التاريخية مع الحكم الحديث والتقدم التكنولوجي لضمان هوية وطنية متماسكة وقابلة للتكيف في إطار المشروع الوطني الجزائري.

في الدول ما بعد الاستعمارية والمتعددة الأعراق، يمكن للتنوع العرقي والإثني أن يعمل إما كقوة موحدة أو كمصدر للانقسام والصراع. إن التراث العربي البربري الأفريقي في الجزائر يشكل عنصرا أساسيا في بناء الهوية الوطنية، ومع ذلك، لا تزال التوترات قائمة بسبب التهميش التاريخي. وينظر النهج المعاصر إلى هذا التنوع باعتباره ميزة وليس عبئا، ويدعو إلى الاعتراف المؤسسي، وسياسات التكامل الثقافي، والحماية الدستورية التي تضمن التمثيل المتساوي لجميع المجموعات العرقية. من خلال تبني الشمولية، يمكن للجزائر تعزيز هوية مشتركة تعكس عمقها التاريخي والثقافي الحقيقي.

تلعب الإيديولوجية السياسية دورا حاسما في تشكيل الهوية الوطنية، والتأثير على نماذج الحكم والوعي الجماعي. في حين تعزز بعض الدول إطارا أيديولوجيا ذو بعد فردي، تتبنى دول أخرى خطابات سياسية تعددية لاستيعاب التنوع. لقد تذبذب نهج الدولة الجزائرية للهوية الوطنية بين الحكم المركزي والشمولية الإيديولوجية، مما أثر على التماسك الوطني. في المستقبل، يمكن أن يؤدي تعزيز الهوية المدنية التي تؤكد على الديمقراطية والمساواة في الحقوق ومشاركة المواطنين إلى خلق إطار وطني أكثر مرونة وقدرة على التكيف.

اللغة هي حجر الزاوية للهوية الوطنية، حيث تعمل كوسيلة للتواصل ورمز ثقافي. في الجزائر، تعد اللغتان العربية والأمازيغية لغتين رسميتين، بينما تلعب اللغتان الفرنسية والإنجليزية أدوارا مهمة في التعليم والتجارة والدبلوماسية. إن الرؤية المعاصرة لسياسة اللغة تعزز التعليم المتعدد اللغات، والحوكمة الثنائية اللغة، والشمول اللغوي لضمان عدم تهميش أي مجموعة لغوية. إن التأكيد على اللغة كجسر وليس حاجزا يعزز التماسك الاجتماعي والوحدة الوطنية في عالم متزايد العولمة.

لقد أعادت التكنولوجيا الرقمية تشكيل الهوية الوطنية، وحولتها من سرد تسيطر عليه الدولة إلى عملية لامركزية تشاركية. لقد مكنت وسائل التواصل الاجتماعي والتعليم عبر الإنترنت ومنصات الحوكمة الإلكترونية من زيادة المشاركة المدنية والحوار بين الثقافات والمواطنة الرقمية. وفي حين يمكن للمنصات الرقمية سد فجوات الهوية، إلا أنها يمكن أن تعمل أيضا على تضخيم الاستقطاب وتهديد الأمن الهوياتي إذا لم يتم تنظيمها بشكل فعال. لذلك، فإن النهج المتوازن الذي يعزز الخطاب الرقمي المسؤول، والشمول اللغوي القائم على الذكاء الاصطناعي، والوصول الرقمي العادل أمر ضروري لتعزيز الهوية الوطنية التي تزدهر في العصر الرقمي.

إن بناء نموذج هوية وطنية مركبة وشاملة يتطلب نهجا منظما ومتعدد الأوجه. حيث يدمج النموذج المقترح الاعتراف المؤسسي بالتنوع العرقي والإثني واللغوي والأيدولوجي من خلال الأطر القانونية. بالإضافة إلى الإصلاحات التعليمية التي تعزز المناهج التاريخية واللغوية المتوازنة التي تعكس التعددية في الجزائر. كما يلعب التمثيل الإعلامي الذي يضمن الرؤية المتساوية لجميع مجموعات الهوية في الأدب والفن والخطاب الثقافي دورا هاما في تأطير مدخلات التشكيل الهوياتي. تعتبر التكنولوجيا كقوة معادلة، يمكن استغلالها لإضفاء الطابع الديمقراطي على سرديات الهوية من خلال الإدماج الرقمي. كما أن التوازن الاجتماعي والسياسي، والحوار بين المجموعات، والاستقرار السياسي كلها عناصر تساعد على البناء الهادئ لهوية وطنية متعددة ومركبة.

على العموم، يكمن مسار الجزائر نحو هوية وطنية متماسكة في تبني التعددية التاريخية مع دمج الحكم الحديث والابتكار الرقمي. ومن خلال إضفاء الطابع المؤسسي على التنوع العرقي والإثني واللغوي، وتعزيز

الخطاب السياسي الشامل، وتكييف السياسات اللغوية، والاستفادة من التكنولوجيا، يمكن للجزائر بناء هوية وطنية مرنة وقابلة للتكيف وشاملة. يجب أن يعطي المشروع الوطني الأولوية للتماسك على الرؤية الحدودية، والتنوع على الانقسام، والشمول على الإقصاء، مع ضمان أن يرى جميع الجزائريين أنفسهم منعكسين في الهوية الوطنية المتطورة ودائمة التشكيل.

الفصل الخامس: الإجراءات المنهجية للدراسة التطبيقية

تمهيد

1. مجالات الدراسة
 2. شرح طريقة دلفي
 3. تكييف طريقة دلفي مع البحث الكيفي
 4. العينة وطريقة اختيارها
 5. المقابلة
 6. الاستمارة
- خلاصة الفصل

تمهيد

تناولنا في الفصول السابقة إشكالية بناء الهوية الوطنية من زاوية نظرية تحليلية، اعتمدت على بعض الأحداث التاريخية وطريقة تعاطي مختلف الفاعلين مع هذه الأحداث، وكيف ساهم ذلك في التأثير على بناء الهوية الوطنية ضمن الإطار الزمني لهذا البحث، كما تعرضنا بالتحليل لتأثيرات السلطة السياسية من جهة والسلطة الدينية من جهة أخرى على مختلف مكونات الهوية، لاسيما المكون اللغوي والديني وكيف ساهمت بعض الأحداث التاريخية السياسية والاقتصادية في تشكيل الوعي بالهوية والمساهمة في التغيير الاجتماعي نحو بناء مجتمعي متميز وهوية وطنية في طور التشكل، بالإضافة إلى اقتراح نموذج تصوري مفاهيمي لبناء هوية وطنية مركبة شاملة ومرنة ضمن إطار المشروع الوطني، وذلك بناء على البحث والتحليل النظري.

من خلال هذا الفصل واستكمالا للفصول السابقة، سنقوم بالغوص أكثر في عملية بناء الهوية الوطنية من خلال منهج بحثي تجريبي إمبريقي أكثر منه تجريدي، ونهدف بذلك إلى استقراء آراء الخبراء والباحثين حول إشكالية بناء الهوية الوطنية، وتقريب وجهات النظر وإمكانية استشراف مستقبل بناء الهوية الوطنية من خلال دراسة تأثيرات السلطة السياسية من جهة والسلطة الدينية من جهة أخرى على مكونات وعناصر الهوية الوطنية. حيث نقوم باستخدام تقنية "دلفي" المنهجية في الاستشراف وتقريب وجهات النظر مع إدخال تعديلات على التقنية لتناسب موضوع وطريقة البحث. ويهدف هذا الفصل التطبيقي أيضا إلى تأكيد وتعميق فهم النموذج النظري المقترح في نهاية الشق النظري لهذه الدراسة، حيث يتم دمج نتائج الفصول النظرية مع الفصل التطبيقي ضمن الاستنتاج العام للدراسة في الفصل الأخير.

1. مجالات الدراسة

المجال المكاني:

نظرا للطابع الوطني الذي يكتسي هذه الدراسة، يعتبر المجال المكاني غير ذا أهمية من الناحية المنهجية، لذلك تم توزيع الاستمارة الكترونيا باستعمال مختلف وسائل التواصل الالكتروني على أساتذة وخبراء موزعين على عدة جامعات ومناطق على مستوى كل الجزائر (شرق، غرب، شمال وجنوب الوطن). كما تم ارسال الاستمارة لإثنين من الأساتذة الجزائريين المقيمين بالخارج بهدف تنويع وجهات النظر حول الموضوع، إذ يحتمل موضوع بناء الهوية الوطنية وجهات نظر تتسم بالتباعد أحيانا والتناقض أحيانا أخرى، مما يجعل وجهات النظر المتطرفة منهجيا ذات أهمية علمية ومعرفية.

المجال الزمني:

استغرق إنجاز الجانب التطبيقي لهذه الأطروحة قرابة ثلاثة أشهر من الزمن، كان ذلك بين شهري ديسمبر 2024 وشهر فيفري 2025، حيث واجهنا صعوبة معتبرة في الحصول على أجوبة بالسرعة المطلوبة، نظرا لانشغال أغلب الأساتذة مع امتحانات نهاية السداسي الأول وباقي الأعمال البحثية والبيداغوجية.

كما تجدر الإشارة إلى خصوصية المجال الزمني من حيث الهدوء النسبي للنقاش الذي كان محتدما حول الهوية الوطنية، خصوصا خلال سنوات 2019 إلى 2022، والتي تميزت بانفجار الحراك الشعبي الذي جاء كنتيجة لوضع اجتماعي وسياسي معقد، تميز بنوع من الركود الاجتماعي والتصحر السياسي، خصوصا مع اعلان بعض الأطراف على نية الرئيس الجزائري الراحل عبد العزيز بوتفليقة في الترشح لعهددة خامسة، حيث كان ذلك بمثابة شرارة اجتماعية وسياسية، ساهمت بشكل كبير في اندلاع الحراك الشعبي في 22 فيفري 2019 والذي تُوّج بانتخابات رئاسية في ديسمبر من السنة نفسها. فخلال سنة 2019 طفت إلى السطح عدة نقاشات جوهرية حول إشكالية بناء الهوية الوطنية، وتم تسييس الموضوع وتعرضه

للاستقطاب الشعبي، مما خلق زخما هوياتيا قويا، كان سببا في فتح نقاشات وطرح أسئلة حول الهوية الوطنية وإشكالية الانتماء وخصوصية العنصر الثقافي الأمازيغي، كما طفت إلى السطح فرضيات التمثيل السياسي لمنطقة القبائل وغيرها من المواضيع ذات الصلة. إلا أن الوضع السياسي أصبح أكثر استقرارا وميولا إلى الركود، مما جعل موضوعات الهوية تعود إلى أدراج النقاش الأكاديمي بعدما نزلت إلى التداول الشعبي، خصوصا على منصات التواصل الاجتماعي.

كان لهذا التزامن مع تحضيرنا لأطروحة الدكتوراه في موضوع إشكالية بناء الهوية الوطنية أثرا من حيث الزخم الشعبي الذي تحول إلى زخم أكاديمي ونقاشات بين الخبراء والمتخصصين، مما سمح لنا بفتح موضوعات جانبية أصبحت فيما بعد من صميم هذا العمل، مثل إشكالية الهوية الرقمية وعلاقتها بالمفهوم الكلاسيكي للهوية الوطنية، بالإضافة إلى أهمية الإيديولوجيا السياسية وعلاقة الهوية العرقية بالهوية الاثنية، كما لاحظنا ذلك في فصل آخر.

المجال البشري:

يعتبر المجال البشري لهذا البحث التطبيقي جوهريا، وذلك نظرا لطبيعة موضوع الدراسة، حيث تُشكل وجهات نظر الخبراء والمتخصصين أهمية بالغة في دراسة عملية بناء الهوية الوطنية، خصوصا فيما يتعلق بالتأثير على الخطاب السياسي والثقافي والديني في المجتمع، إذ يتم صنع السياسات غالبا بناء على دراسات أكاديمية ذات علاقة بالموضوع، تتم فيه مراعاة الجوانب الاجتماعية وحالة المجتمع النفسية والاقتصادية. وبناء على هذه المكانة الحرجة لآراء الخبراء والمتخصصين، فإن اختيارهم للإجابة على استمارة البحث كان وفقا لمعايير التخصص والمساهمات الأكاديمية والبحثية، بالإضافة إلى التوزع الجغرافي عبر مناطق الوطن وبعض التوجهات الإيديولوجية. حيث ضمت العينة العشوائية متخصصين في علم الاجتماع، التاريخ، العلوم السياسية، العلوم الشرعية، الفلسفة وبعض الكتاب المثقفين غير المتخصصين، وتجدد الإشارة إلى أن الانتماءات العرقية والاثنية للخبراء المستجوبين كانت متنوعة، بين انتماءات أمازيغية، عربية شاوية وغيرها من الاثنيات المختلفة. بلغ عدد الخبراء المشاركين 15 خبيرا، أبدوا استعدادهم للمشاركة في الإجابة على الاستمارة على مرحلتين.

في نهاية الاستجواب، حصلنا في المرحلة الأولى على إجابات من 10 خبراء، بينما تقلص العدد إلى 8 في المرحلة الثانية. ويرجع ذلك ربما إلى طول وطبيعة أسئلة استمارة المرحلة الأولى، بالإضافة إلى انشغال العديد من الأساتذة بالأعمال الأكاديمية والبحثية والبيداغوجية. وقد عبّر أغلب الخبراء في لقاءاتنا معهم عن اهتمامهم بالموضوع لأهميته، وضرورة فتح مثل هذه النقاشات على المستوى الأكاديمي، والعمل على تقريب هذه المواضيع للنخب النشطة اجتماعيا وسياسيا وأكاديميا.

2. شرح طريقة "دلفي"

سُمّيت طريقة "دلفي" بهذا الاسم نسبة إلى معبد إغريقي قديم يعرف بهذا الاسم، وهي طريقة بحث تطبيقية تم إنشاؤها في 1950 من قبل الباحثين في مؤسسة "راند" "أولاف هلمر" و "نورمان دالكي" لمعالجة بعض المسائل العسكرية المتعلقة بالحرب مع الإتحاد السوفييتي¹³⁷.

طريقة دلفي هي نهج تفاعلي منظم يستخدم لتحقيق الإجماع بين مجموعة من الخبراء من خلال جولات متكررة من الاستبيانات وردود الفعل الخاضعة للرقابة. تم تطويرها في الخمسينيات من قبل مؤسسة RAND، وتعتمد على مبدأ مفاده أن القرارات الجماعية غالبا ما تكون متفوقة على تلك التي يتخذها الأفراد. يشارك الخبراء بشكل مجهول، مما يضمن التحرر من هيمنة رأي واحد على بقية آراء المشاركين، حيث يقوم الخبراء المشاركون بمراجعة ردودهم بشكل متكرر بناء على ردود الفعل الجماعية التي تم جمعها وتلخيصها وإعادة إرسالها. تستمر هذه العملية التكرارية حتى يتم التوصل إلى إجماع أو توافق أو تلبية معايير محددة مسبقا، عادة في جولتين إلى أربع جولات¹³⁸.

هذه الطريقة قابلة للتطبيق على نطاق واسع في المجالات ذات البيانات التجريبية المحدودة أو حيث تكون هناك حاجة إلى التنبؤ الطويل الأجل، مثل العلوم والتكنولوجيا وتطوير السياسات. وهي فعالة بشكل خاص في معالجة القضايا المعقدة التي تتطلب خبرة موزعة جغرافيا أو حيث تكون الاجتماعات

¹³⁷ The Delphi Method, Website visited on January 12th, 2025, <https://otexts.com/fpp2/delphimethod.html>

¹³⁸ Tenley Sablatzky, "The Delphi Method," *Hypothesis: Research Journal for Health Information Professionals* 34, no. 1 (2022): 1-6.

وجها لوجه غير عملية¹³⁹، كما تساعد في دراسات الحوكمة وصنع القرار. وتتوفر هذه الشروط في موضوع البحث حول الهوية الوطنية، حيث سيتم استقراء آراء الخبراء في مجالات عدة لها علاقة بالمجال الأكاديمي للبحث، لاسيما التاريخ، علم الاجتماع والعلوم السياسية. حيث يساعدنا ذلك في تحقيق بعض أهداف هذا البحث المتمثلة في محاولة صياغة وتأكيذ نموذج تصوري لبناء هوية وطنية مركبة، يكون بمثابة قاعدة انطلاق لبناء مشروع مجتمع يُعتمد عليه سياسيا واجتماعيا وثقافيا في صياغة بعض السياسات وصنع القرارات.

3. تكيف طريقة "دلفي" مع البحث الكيفي

وبغرض تكيف تقنية دلفي مع هذا البحث الكيفي، قمنا ببعض التعديلات المنهجية المستقاة من بعض المقالات العلمية حول استعمال تقنية دلفي في البحوث الكيفية. حيث تتيح الملاحظات المستقاة من ردود المشاركين عرض إجاباتهم الأولية في سياق اتجاهات المجموعة، مما يعزز التوفيق وصقل الآراء. على الرغم من نقاط قوتها في تعزيز عدم الكشف عن الهوية والإجماع التكراري، فإن قيود الطريقة تشمل قابلية استنزاف المشاركين على مدار جولات متعددة مما يؤدي إلى نقص محتمل في العمق التحليلي للقضايا ذات الاستقطابات الأيديولوجية، ولتلافي ذلك تم الاختصار في هذه التجربة على مرحلتين فقط.

سوف نقوم فيما يلي بسر وتحليل مقال "شاين برادي" حول استعمال وتكيف هذه التقنية من أجل البحوث الكيفية، وكيف يمكننا استعمالها في بحثنا حول إشكالية بناء الهوية الوطنية بين السلطة السياسية والسلطة الدينية في الجزائر.

يستكشف المقال الذي كتبه "شاين ر. برادي"¹⁴⁰ تكيف طريقة دلفي للبحث الكيفي، مع التأكيد على قيمتها في بناء النظرية وإشراك البحث القائم على المجتمع (Community-Based Research). تُعرف طريقة دلفي، التي طورها في البداية مؤسسة RAND لاتخاذ القرارات العملية،

¹³⁹ Jackie Crisp, Dianne Pelletier, Christine Duffield, Anne Adams, Sue Nagy, "The Delphi Method?," *Nursing Research* 46, no. 2 (1997): 116-118.

¹⁴⁰ Shane R. Brady, "Utilizing and Adapting the Delphi Method for Use in Qualitative Research," *International Journal of Qualitative Methods* 14, no. 5(2015): 1.

بنهجها المنظم والتكراري، والذي يقوم بجمع وعرض إجماع الخبراء من خلال الاستبيانات المجهولة. يسلط برادي الضوء على أنه على الرغم من استخدامهما على نطاق واسع في الدراسات الكمية والطرق المختلطة، إلا أن تطبيقها في البحث الكيفي (النوعي) لا يزال غير مستكشف. يقوم المؤلف بتكييف الطريقة لمعالجة الثغرات في التوجيه المنهجي، مع التركيز بشكل خاص على تحسين الدقة والتحليل الموضوعي للبيانات الكيفية، التي ينتج معظمها من التحليل النصي والتاريخي للأحداث والتجارب.

يؤسس برادي أسلوب دلفي على البراجماتية الفلسفية، مؤكداً على مرونته وفعاليته من حيث التكلفة وملاءمته لعينات صغيرة هادفة من الخبراء المتخصصين في مجالات عدة ذات العلاقة. وقد ثبت أن طبيعته التكرارية، التي تنطوي على جولات متعددة من ردود الفعل والتحسين، تعمل على تقليل ديناميكيات القوة وتعزيز المشاركة الشاملة. وهذا يجعل الأسلوب فعالاً بشكل خاص في البحوث المعتمدة على المجتمع (Community-Engaged Research) والبحوث التشاركية القائمة على المجتمع (Community-Based Participatory Research)، مما يعزز الحساسية الثقافية والممارسات الأخلاقية وعلاقتها بالمشاكل الحقيقية على أرض الواقع.

توضح الدراسة طرق التكيف المبتكرة، مثل التحليل الموضوعي المرتكز على الأطر النظرية لـ "شترأوس وكوربين"، لتحليل البيانات الكيفية بشكل فعال. ويوضح المؤلف فائدة هذا الأسلوب في بناء نظريات عملية قابلة للتطبيق لتنظيم المجتمع، مع التأكيد على بناء الإجماع بين الممارسين حول الممارسات والتحديات والأهداف. كما يؤكد برادي على الاستراتيجيات لتعزيز الدقة، بما في ذلك استخدام التحقق النهائي من الأعضاء، وضمان الثقة والشفافية. من خلال معالجة الفجوات المنهجية القائمة، يرى "برادي" أن طريقة دلفي الكيفية تقدم نهجاً عملياً وشاملاً لبناء النظرية، مع تطبيقات محتملة في العلوم الاجتماعية وصنع السياسات، واستخدامهما في اتخاذ القرارات التنظيمية وشرح الممارسات المباشرة. يقوم "شاين برادي" بتكييف طريقة دلفي للبحث الكيفي من خلال التأكيد على نهجها البراجماتي والشامل، وهو أسلوب مناسب بشكل خاص لبناء النظريات والبحث التشاركي القائم على المجتمع (CBPR). يسلط "برادي"

الضوء على العديد من الطرق الحاسمة التي يتم بها توظيف هذه الطريقة وتكييفها للتغلب على الثغرات في منهجية دلفي التقليدية عند تطبيقها على البيانات الكيفية وذلك كما يلي:

الغرض والمرونة: يتم استخدام طريقة دلفي كأداة منظمة ومتكررة لجمع إجماع الخبراء حول الظواهر الاجتماعية المعقدة. على عكس تطبيقاتها الكمية التقليدية، تؤكد طريقة دلفي الكيفية على الاستكشاف الأعمق لآراء الخبراء، وخاصة في السيناريوهات حيث تكون البيانات من مصادر أخرى محدودة أو غير متوفرة. يتم تكييف الطريقة لتناسب التطبيقات في العالم الحقيقي، مثل تنظيم المجتمع والبحث التشاركي. وهذا ما يناسب طبيعة البحث حول الهوية، إذ يتميز الموضوع بالتعقيد وتداخل مختلف العوامل بالإضافة إلى نقص المصادر.

الملاحظات التكرارية والمجهولة: تعد الجولات التكرارية من الملاحظات المجهولة السمة المميزة لعملية دلفي، حيث تضمن تحسين وتقريب ردود المشاركين تدريجياً. وهذا يعزز الحوار الديناميكي حيث يمكن للمشاركين، غالباً الخبراء أو الممارسين، إعادة النظر في إجاباتهم دون تأثير التفكير الجماعي أو اختلال التوازن في القوة والتأثير.

اختيار المشاركين وإشراكهم: أخذ العينات الهادفة لإشراك المشاركين ذوي الخبرة في الموضوع قيد الدراسة يتيح الإحاطة العلمية والمنهجية بالموضوع. كما يضمن هذا المنهج علاقة وعمق الأفكار مع السماح بالمشاركة الشاملة، وخاصة من المجموعات المهمشة أو ذات التأثير المنخفض.

جمع البيانات والتحليل الموضوعي: يتم دمج التحليل الموضوعي، الذي يعتمد على أطر "شترأوس وكوربين"، لمعالجة البيانات النوعية بشكل منهجي. حيث يتم تحليل الردود على الموضوعات والمفاهيم والإجابات المتكررة، والتي تتطور بشكل متكرر عبر الجولات. على سبيل المثال، في دراسته حول تنظيم المجتمع، حدد "برادي" موضوعات مثل "الثقة مقابل عدم الثقة" لشرح الديناميكيات في جهود بناء المجتمع. وذلك ما يتناسب تمام مع موضوع بناء الهوية الوطنية المركبة، وقضية الثقة المتبادلة بين الهويات الفرعية والديناميكيات التي تحكمها.

تعزيز الدقة: لضمان استحقاق الثقة، يتم تبني استراتيجيات مثل الاحتفاظ بوثيقة منهجية، توثق جميع القرارات والإجراءات الرئيسية للدراسة. كما يقوم بإجراء عمليات فحص للأعضاء من خلال مشاركة النموذج النهائي مع المشاركين للتحقق من صحته، مما يضمن تمثيل النتائج بدقة لوجهات نظرهم.

بناء النظرية في الممارسة: يوضح تطبيق برادي قدرة طريقة دلفي على بناء نظريات عملية تستند إلى الخبرة في العالم الحقيقي. على سبيل المثال، في دراسته، يبنى نموذجاً نظرياً لتنظيم المجتمع بناءً على إجماع الخبراء، ومعالجة التوترات والاستراتيجيات العملية في الميدان. مما يتيح لصانعي القرار الاعتماد على هذه الطريقة في صنع سياسات هوياتية تتناسب مع الممارسات المجتمعية والعادات والتقاليد على أرض الواقع. تجعل هذه التعديلات طريقة دلفي أداة نوعية قوية لاستكشاف الظواهر الذاتية، وتسهيل الوصول للتوافق والإجماع، وجعل النظرية قابلة للتنفيذ في المجالات القائمة على الممارسة.

4. العينة وطريقة اختيارها

تؤثر طريقة اختيار العينة البحثية بطريقة مباشرة على نتائج البحث، لذلك قمنا باختيار عينة طبقية عشوائية، كما راعينا في هذا الاختيار بعض العلاقات الشخصية لتسهيل الحصول على الإجابات ورفع نسبة التجاوب. حاولنا من خلال تقسيم مجتمع البحث إلى طبقات وفقاً للتخصصات ومراعاة لعلاقتنا الشخصية والعلاقات المتعدية، حيث قمنا بتغطية آراء الخبراء في جلّ التخصصات ذات العلاقة بموضوع البحث، حرصاً على عرض وجهات النظر المختلفة. وبذلك قسّمنا مجتمع البحث إلى خمس طبقات كالتالي:

الطبقة الأولى: تضم 3 خبراء متخصصين في علم الاجتماع (ثقافي، سياسي وتنظيم وعمل)

الطبقة الثانية: تضم 3 خبراء متخصصين في التاريخ

الطبقة الثالثة: تضم 1 خبير متخصص في الفلسفة

الطبقة الرابعة: تضم 3 خبراء متخصصين في العلوم السياسية

الطبقة الخامسة: تضم 5 كتاب مثقفين من تخصصات أخرى

المجموع: 15 خبيراً

5. المقابلة

تعتبر المقابلة من بين الأدوات الثانوية لجمع بيانات هذا الفصل، حيث اعتمدنا على مقابلات حرة مع خبراء ومتخصصين وزملاء، وسنعرض في خضم تحليلنا لنتائج البحث الميداني مجموعة من الملاحظات الجانبية التي تم استقاؤها من هذه المقابلات، إلا أن المقابلة لم يتم تسجيلها كوسيلة جمع بيانات معتمدة في هذا البحث، بل أُعتبرت أداة ثانوية مكملّة للاستمارة المستعملة في طريقة "دلفي".

6. الاستمارة

انضوى تحت هذا الفصل استمارتين، استمارة المرحلة الأولى من مراحل تقنية "دلفي"، بالإضافة إلى استمارة المرحلة الثانية. كانت الأسئلة المتضمنة في استمارة المرحلة الأولى ذات طبيعة عامة نوعاً ما، مما يُعطي حرية أكبر للمستجوبين في إبداء آرائهم، فتضييق الأسئلة وتخصيصها يمكن أن يؤدي إلى توجيه آراء الخبراء في اتجاهات معينة، وهذا ما ينافي تحري الموضوعية وعدم التحيز في أداء هذا البحث الميداني. إلا أن الأسئلة الأكثر عمومية قد صُغت علينا عملية التحليل وحصر الاتجاهات وإعادة صياغة أسئلة جديدة، ما أخذ وقتاً أطول وحتم علينا الاستعانة بنتائج الفصول النظرية كما تملّيه منهجية البحث العلمي.

تضمنت استمارة المرحلة الأولى المرسلّة 15 سؤالاً تحريراً موجهة لمجموعة مكوّنة من 15 خبيراً (دكاترة، خبراء، أكاديميين وكتاب مثقفين). تمّ تصميمها وإرسالها إلكترونياً باستعمال Google Forms، وذلك لتسهيل العمل عليها من طرف الخبراء الذين تم استجوابهم. كما تم تقسيمها إلى خمسة فصول مراعاة للتتابع المنهجي لموضوع الدراسة، وفيما يلي نص الاستمارة:

"تتضمن هذه الإستمارة 15 سؤالا تحريريا موجهة لمجموعة من الخبراء (دكاترة، خبراء، أكاديميين)، وذلك ضمن إنجاز أطروحة دكتوراه علوم في علم الاجتماع السياسي بعنوان: إشكالية بناء الهوية الوطنية بين السلطة السياسية والسلطة الدينية - دراسة في التاريخ الاجتماعي للجزائر بين 1962 و2001.

- تهدف هذه التقنية والتي تعرف بتقنية "ديلفي" إلى جمع آراء مختلف الخبراء حول موضوع معين وتحليلها وإعادة إرسال النتائج للخبراء وطلب رأيهم من جديد، بغرض الحصول في النهاية على وجهات نظر متقاربة أو متناسقة حول الموضوع قيد الدراسة.

- تم إجراء بعض التعديلات على هذه الطريقة المنهجية لتناسب موضوع الدراسة.

- على الخبراء الإجابة على هذه الاستمارة على مرحلتين، وكل مرحلة تأخذ من 15 إلى 20 دقيقة للإجابة.

- قد تبدو طبيعة الأسئلة أنها عمومية، إلا أن القصد من ورائها هو فتح المجال لوجهات النظر المختلفة والمتضاربة.

- يرجى الإجابة على كل سؤال بعناية وعدم تجاوز 150 كلمة أو 10 أسطر.

- كل الأجوبة تبقى سرية ولن يتم الكشف عن هوية المشاركين.

- تُحفظ الأجوبة آليا بمجرد إغلاق الاستمارة، ويمكن إكمالها في وقت لاحق، بشرط فتحها في نفس المتصفح.

- يُرجى التأكد من الضغط على زر الإرسال (Submit) عند الانتهاء.

أسئلة استمارة المرحلة الأولى:

الفصل الأول: أسئلة عامة حول الهوية الوطنية

السؤال الأول: ما هي المكونات الأساسية للهوية الوطنية؟ وهل ترى أنها مترابطة؟

السؤال الثاني: ما هي العوامل الحاسمة التي تؤثر على بناء وتشكل الهوية الوطنية في الدول ما بعد

الاستعمارية؟

السؤال الثالث: هل تعتقد أن المكون العرقي يلعب دوراً أساسياً في تشكيل وبناء الهوية الوطنية؟

الفصل الثاني: السلطة السياسية وبناء الهوية الوطنية

السؤال الرابع: كيف ساهمت سياسات الدولة، مثل التعريب والإصلاحات الاشتراكية، في الصراع اللغوي؟

السؤال الخامس: كيف أثرت سياسة التعريب على المشهد اللغوي في الجزائر، وخاصة فيما يتعلق بقضية اللغة والهوية الأمازيغية؟

السؤال السادس: ما أثر النظام السياسي أحادي الحزب على تصور الهوية الوطنية بين الجزائريين؟

الفصل الثالث: السلطة الدينية وبناء الهوية الوطنية

السؤال السابع: ما طبيعة العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية لتشكيل الهوية الوطنية الجزائرية؟ (علاقة صراع، علاقة تكامل، علاقة تبادل أدوار إلخ)

السؤال الثامن: ما هو دور الزوايا والطرق الصوفية المنتشرة في تشكيل وبناء الهوية الدينية للمجتمع؟

السؤال التاسع: ما الدور الذي لعبته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على جوانب الهوية الوطنية أو إصلاحها بعد الاستقلال؟

السؤال العاشر: ما دور الخطاب المسجدي الرسمي في تشكيل نمط التدوين السائد بعد الاستقلال؟

السؤال الحادي عشر: كيف أثرت حركات الإسلام السياسي على وجهات النظر المجتمعية حول الهوية الوطنية؟

الفصل الرابع: التفاعلات والصراعات

السؤال الثاني عشر: كيف شكل التنوع العرقي والثقافي الديناميكيات بين السلطات السياسية والدينية في الجزائر؟

السؤال الثالث عشر: ما هي التحديات الرئيسية للتوفيق بين سرديات الهوية المتضاربة (على سبيل المثال، العربية، والبربرية، والإسلامية، والعلمانية) داخل إطار وطني؟

الفصل الخامس: التوصيات والنظرة المستقبلية

السؤال الرابع عشر: ما هي الاستراتيجيات التي يمكن للسلطات السياسية والدينية تبنيها لتعزيز هوية وطنية موحدة وشاملة في المجتمعات المتنوعة ثقافيًا؟

السؤال الخامس عشر: كيف يمكن دمج مفهوم "الهوية المركبة" في سياسات الدولة والخطاب الأكاديمي لتعزيز التعايش؟

أسئلة استمارة المرحلة الثانية

بعد تلقي إجابات المبحوثين وترتيبها وتحليلها قمنا بتلخيصها وصياغة استمارة جديدة بعنوان المرحلة الثانية في تقنية "دلفي"، حيث أرسلنا هذه الملخصات إلى جانب استمارة المرحلة الثانية التي تضمنت 7 أسئلة مركزة، تمت صياغتها بناء على نتائج المرحلة الأولى. وهذه الأسئلة هي:

السؤال الأول: كيف يمكن للجزائر أن توازن بين تعزيز الهوية الوطنية الموحدة واحترام والحفاظ على تنوعها الثقافي واللغوي؟

السؤال الثاني: ما الدور الذي يجب أن يلعبه نظام التعليم في تشكيل الهوية الوطنية، وكيف يمكنه استيعاب السرديات التاريخية المختلفة والحقائق اللغوية؟

السؤال الثالث: كيف يمكن للسلطات السياسية تعزيز الحوار الوطني الحقيقي الذي يشمل جميع مكونات الهوية (العربية والأمازيغية والإسلامية والعلمانية) دون تهميش أي مجموعة؟

السؤال الرابع: ما هي الاستراتيجيات التي يمكن تنفيذها للحد من الصراعات السياسية القائمة على الهوية وتجنب استغلال الهوية لتحقيق مكاسب سياسية؟

السؤال الخامس: كيف يمكن تحويل التوترات التاريخية بين السلطتين السياسية والدينية إلى علاقة تعاونية

تعزز الوحدة الوطنية مع احترام التنوع الإيديولوجي؟

السؤال السادس: ما هو دور وسائل الإعلام والمنصات الرقمية في تشكيل وتعزيز الهوية الوطنية، وكيف

يمكن استخدامها لتعزيز التعايش بدلاً من تعميق الانقسامات؟ وما دور مفهوم الهوية الرقمية في ذلك؟

السؤال السابع: ما هي الدروس التي يمكن للجزائر أن تتعلمها من الدول المتعددة الثقافات الأخرى

في إدارة تنوع الهوية، وكيف يمكن تطبيقها في السياق الجزائري؟

وقد تم تحليل وتلخيص نتائج استمارة المرحلة الثانية في الفصل السادس والأخير من هذه الأطروحة،

حيث تمت الاستعانة بنتائج الفصول النظرية في تحليل وتفكيك وتركيب نتائج الفصل التطبيقي، لنخلص

في نهاية المطاف إلى استنتاج عام حول هذه الدراسة.

خلاصة الفصل

تمكنا من خلال هذا الفصل من تحديد الإجراءات المنهجية للشق التطبيقي، والتي تساعدنا في إجراء

الدراسة الميدانية بطريقة منهجية وعلمية، حيث قمنا بعرض طريقة "دلفي" التي تم تطبيقها، وتكييفها مع

البحث النوعي بعدما كان الشائع هو استعمالها فقط في البحوث الكمية، وذلك من خلال تأصيل علمي

ومنهجي لطريقة تكييفها وكيفية استعمالها ضمن نطاق هذا البحث. كما تم تحديد أسئلة الاستمارة في

المرحلة الأولى والثانية على التوالي، بالإضافة إلى الاعتماد على المقابلة بدرجة أقل واستعمال بعض مخرجات

المقابلات مع بعض المتخصصين في عملية التحليل والتفسير في الفصل الأخير.

وفي النهاية يعتبر هذا الفصل بمثابة القاطرة التي تجر البحث الميداني، والحدود التي يندرج ضمنها ولا

ينبغي تجاوزها. وقد اقتصرنا في بحثنا هذا على تقنية "دلفي" كطريقة وحيدة في الشق الميداني بالنظر لطبيعة

موضوع الهوية المتشعبة، حيث أن استعمال عدة تقنيات قد يؤدي إلى تعقيد الموضوع أكثر مما هو معقد،

كما يمكن أن يؤدي ذلك أيضا إلى نتائج غير حقيقية أو مجانبة للحقيقة بفعل التداخل والتعقيد المنهجي.

الفصل السادس: نتائج الدراسة والاستنتاج العام

تمهيد

1. تحليل وتفسير نتائج استمارة المرحلة الأولى
2. تحليل وتفسير نتائج استمارة المرحلة الثانية
3. اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة
4. اختبار الفرضية الرئيسية
5. الاستنتاج العام

تمهيد

نتعرض في هذا الفصل الأخير إلى تحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية التي قمنا بتصميمها وفقا لطريقة "دلفي"، والتي تنص على استجواب مجموعة من الخبراء باستعمال استمارة أجوبة على عدة مراحل، حيث قمنا في المرحلة الأولى بطرح 15 سؤالاً على 15 خبيراً، وبعد تلقي الأجوبة وتحليلها وتلخيصها قمنا بإرسال نتائج التحليل مختصرة إلى الخبراء، مع استمارة جديدة سُميت باستمارة المرحلة الثانية، والتي تضمنت 7 أسئلة تمت صياغتها بناء على نتائج استمارة المرحلة الأولى. وبذلك نقوم في نهاية هذا الفصل بتحليل وتفسير نتائج استمارة المرحلة الثانية، وصياغة استنتاج عام حول الدراسة من خلال مقارنة الإجابة على تساؤلات الدراسة التي تم طرحها في الفصل الأول ضمن إشكالية الأطروحة.

اعتمدت عملية التحليل على تقنيات التفكير والتركيب والأسلوب الوصفي التحليلي لإجابات الخبراء، كما تم توظيف بعض الملاحظات ونتائج المقابلات التي تمت مع بعض هؤلاء الخبراء وغيرهم من الأساتذة المتخصصين في عملية التركيب. حيث وكما هو معروف فإن الهدف من استعمال تقنية "دلفي" هو تقريب وجهات النظر ومحاولة تصنيف الاتجاهات، بيد أن هذه التقنية لم يتم استعمالها كثيراً في البحوث الكيفية، وتستعمل غالباً في البحوث الكمية، وهذا ما دفعنا للبحث عن كيفية تعديل التقنية لتناسب الأسلوب الكيفي للدراسة، وتم التأصيل لذلك من خلال عدة مقالات علمية محكمة، لتكييف هذه التقنية وفقاً لمتطلبات الدراسة في الفصل السابق.

تجدر الإشارة إلى إمكانية تأثير نتائج البحث النظري على طريقة تحليل نتائج الدراسة الميدانية، وكذلك في طريقة صياغة الأسئلة، حيث يحيلنا ذلك إلى برهنة الترابط المفاهيمي بين الشق النظري والتطبيقي، من حيث ترابط النظرية بالتطبيق، ولاحظنا ذلك أيضاً من خلال مستوى التجريد في إجابات الخبراء كما سيظهر ذلك جلياً في هذا الفصل.

1. تحليل نتائج استمارة المرحلة الأولى

الفصل الأول: أسئلة عامة حول الهوية الوطنية

السؤال الأول: ما هي المكونات الأساسية للهوية الوطنية؟ وهل ترى أنها مترابطة؟

الهدف من طرح هذا السؤال هو كمقدمة لتقريب وجهات النظر حول العناصر الأساسية للهوية، ونظرة الخبير إليها من حيث احتوائها على بعض العناصر المُختلف حولها، مثل العرق في مقابل الاثنية والإيديولوجيا السياسية وغيرها.

لم تكن أجوبة الخبراء متضاربة كثيرا، ولاحظنا نوعا من التوافق والتناسق فيما يخص أهم المكونات، وكذا التأكيد على ترابطها بشكل أو بآخر. حيث سلّطت الإجابات الضوء باستمرار على أربعة مكونات أساسية للهوية الوطنية: الإسلام، واللغة (العربية والأمازيغية)، والإرث التاريخي (وخاصة المقاومة ضد الاستعمار)، والتراث الثقافي. إذ يبرز الإسلام كقوة روحية وأخلاقية موحّدة، ساهم في تشكيل وتأطير القيم المجتمعية والأطر القانونية. فيما يخص مكون اللغة، يعكس التعايش بين العربية والأمازيغية التركيب اللغوية والإثنية المتنوعة في الجزائر، مع التأكيد على التأثيرات والتفاعلات العربية والبربرية. بينما يلعب التاريخ، وخاصة الفكر الثوري والمقاومة ضد الاستعمار، دورا حاسما في صياغة الوعي الوطني، وتعزيز التماسك والوحدة. بالإضافة إلى ذلك، تساهم التعبيرات الثقافية - المتجذرة في التقاليد الأمازيغية - في تشكيل الهوية الفريدة للمجتمع الجزائري.

كما تشير معظم أجوبة الخبراء بوضوح إلى وجود ترابط قوي بين هذه العناصر. إذ لا يُنظر إلى الإسلام بمعزل عن اللغة والثقافة، بل كجزء لا يتجزأ منهما. إن التراث اللغوي المزدوج للغة العربية والأمازيغية يسلط الضوء على الوحدة والتنوع، مما يدل على أن الهوية الوطنية ليست متجانسة بل هي مزيج من التأثيرات والديناميكيات. كما يُنظر إلى النضالات التاريخية ضد الاستعمار كقوة ملزمة، تدمج المكونات الدينية واللغوية والثقافية في وعي وطني مشترك، مما يتيح ممارسة سياسية ضمن هذه الأطر.

يشير الاتجاه العام للإجابات إلى أن عناصر الهوية الوطنية الجزائرية متعددة الأوجه ولكنها متماسكة ومتجانسة، حيث يعزز الدين واللغة والتاريخ بعضها البعض بدلا من الوجود ككيانات منفصلة. وتؤكد أجوبة الخبراء أيضا على الاندماج المتناغم للتأثيرات العربية والأمازيغية والإسلامية، حيث تعمل الصراعات التاريخية كقاسم مشترك. يضمن هذا التفاعل استمرارية الهوية الجزائرية في التشكل والتغير، مما يدل على محافظة الأمة على تفردتها مع احتضان جذورها المتنوعة المتشكلة من ماضيها، ولكنها قابلة للتكيف مع الحقائق المعاصرة.

السؤال الثاني: ما هي العوامل الحاسمة التي تؤثر على بناء وتشكل الهوية الوطنية في الدول ما بعد الاستعمارية؟

تسلط الإجابات المرسلة الضوء بشكل جماعي على عملية متعددة الأوجه في بناء الهوية الوطنية في الدول ما بعد الاستعمارية، مع التأكيد على التفاعل بين العوامل السياسية والتاريخية واللغوية والدينية والاقتصادية والاجتماعية. والنقطة المتكررة هي: الدور المهيمن للسياسة في تشكيل الهوية الوطنية، كما يتضح في إجابات متعددة تؤكد على كيفية عمل النظام السياسي كمحرك لتكوين الهوية من خلال التأثير على سياسات اللغة والحكم والسرديات الوطنية. وهذا يعكس حقيقة مفادها أن الدول المستقلة حديثا غالبا ما تتطلب قيادة سياسية قوية لتوحيد المجموعات العرقية والثقافية المتنوعة وبناء وعي وطني متماسك.

كما يبرز عامل سائد آخر وهو الذاكرة التاريخية المشتركة، وخاصة الإرث الاستعماري والنضال من أجل الاستقلال. فالطريقة التي يتم بها تذكر التاريخ وتأسيسه من خلال التعليم ووسائل الإعلام والاحتفالات الوطنية تؤثر بشدة على عملية بناء الهوية الوطنية. وعلى نحو مماثل، تظهر اللغة والدين كعلامات هوياتية مركزية، وخاصة في المجتمعات المتعددة اللغات والمتنوعة دينيا، حيث يمكن للقرارات المتعلقة باللغات الرسمية والأدوار الدينية في الحكم أن تعزز الوحدة أو تعمق الانقسامات.

كما تم الاعتراف بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية، بما في ذلك الاستقرار الاقتصادي والعولمة والهجرة والتقدم التكنولوجي، باعتبارها عوامل حاسمة في تشكيل الهوية. وفي بعض الردود، يُنظر إلى تشكيل الهوية

على أنه عملية مستمرة ومتطورة، تتأثر بالاتجاهات العالمية والتحولات الاجتماعية والسياسية الداخلية. كما تم ذكر دور الجغرافيا، حيث تتشكل الهوية الوطنية غالبا من خلال السياقات الإقليمية والتفاعلات الخارجية، خصوصا ما يتعلق بقضايا التحرر وتصفية الاستعمار.

يشير الاتجاه العام بين الإجابات إلى أن القيادة السياسية هي العامل الأكثر حسما، لأنها تحدد كيفية تشكيل السرديات التاريخية وسياسات اللغة والنماذج الاقتصادية. ومع ذلك، يلعب التاريخ واللغة والدين أيضا أدوارا حاسمة. في حين تؤكد بعض الردود على الفاعلية السياسية باعتبارها القوة الأساسية، فإن البعض الآخر يعترف بالتفاعل بين العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في تشكيل هوية وطنية مرنة أو سائلة. وفي نهاية المطاف، فإن بناء الهوية الوطنية في الدول ما بعد الاستعمارية ليس ثابتا بل هو عملية ديناميكية ومتكيفة تتشكل من قِبَل قوى داخلية وخارجية، وتتحكم فيها عوامل متغيرة ضمن السياقات التاريخية.

السؤال الثالث: هل تعتقد أن المكون العرقي يلعب دورا أساسيا في تشكيل وبناء الهوية الوطنية؟

تظهر الإجابات العشر ميلا عاما مفاده أن العرق ليس عاملا أساسيا في تشكيل الهوية الوطنية الجزائرية. وبدلا من ذلك، يتأثر تشكيل الهوية في المقام الأول باللغة (العربية والأمازيغية)، والدين (الإسلام)، والنضال التاريخي (وخاصة المقاومة ضد الاستعمار والفكر الثوري)، والتراث الثقافي. وتؤكد معظم الإجابات على أن الوحدة الوطنية مبنية على تجارب ثقافية وتاريخية مشتركة بدلا من التمييز العنصري، حيث يعتبر التراث العربي بالإضافة إلى التراث الأمازيغي واقعا لغويا ثقافيا ذو طابع عرقي أكثر منه انقساما عنصريا. وتسلط العديد من الإجابات الضوء على أن الإطار الثقافي والديني قد قلل تاريخيا من التوترات العنصرية، مما عزز الهوية الوطنية الجماعية التي تتجاوز الاختلافات البيولوجية، هذه الاختلافات التي كان مصدرها غالبا الفكر الاستعماري.

ومع ذلك، تعترف بعض الإجابات بأن العامل العنصري موجود ولكنه ليس فاعلا بالضرورة، مما يشير إلى أن تأثيره يمكن أن يتضخم أو يتضاءل بناء على الديناميكيات السياسية والدينية (الإجابة 8). تشير

وجهة نظر أخرى (الإجابة 10) إلى أن العرق يشكل أساسا في تكوين الهوية بشكل عام، ولكنه يميل إلى فقدان أهميته أثناء التحولات الاجتماعية والثقافية. وتسلط وجهة النظر هذه الضوء على أن الهوية العرقية ثابتة ومتجذرة بيولوجيا، مما يجعلها أقل قدرة على التكيف في المجتمعات التي تشهد تبادلا ثقافيا وتطورا متسارعا وعميقا.

يشير الاتجاه العام في هذه الإجابات إلى أن الهوية الوطنية للمجتمع الجزائري تتشكل أكثر من خلال الثقافة واللغة والتاريخ والدين وليس العرق. وفي حين أن الهوية العرقية قد تلعب دورا في محددات الانتماء على مستوى الفرد أو الجماعة، إلا أنها لا تعمل كعامل توحيد أساسي في الخطاب الوطني. لقد تم تأطير التوليف العربي الأمازيغي تاريخيا من حيث التراث اللغوي والثقافي بدلا من الاختلافات العرقية، مما يعزز الهوية الوطنية السائلة والشاملة. وترى الاستجابات القليلة التي تعترف بتأثير العرق أنها تعتمد على السياق، وتتأثر بالتغيير السياسي والاجتماعي. وفي نهاية المطاف، فإن الهوية الوطنية للمجتمع تتحدد من خلال مقاومته التاريخية للفكر الكولونيالي، وتنوعه اللغوي، وتراثه الإسلامي، وليس من خلال التمييز العنصري والفروقات العرقية.

الفصل الثاني: السلطة السياسية وبناء الهوية الوطنية

السؤال الرابع: كيف ساهمت سياسات الدولة، مثل التعريب والإصلاحات الاشتراكية، في الصراع اللغوي؟

توضح ردود الخبراء فهما متنوعا ومتناقضا أحيانا لكيفية مساهمة التعريب والإصلاحات الاشتراكية في الصراع اللغوي في الجزائر. والاتجاه السائد في العديد من الردود هو أن التعريب كان جهدا تقوده الدولة لتوحيد الأمة، وتأكيد الاستقلال الثقافي عن النفوذ الاستعماري، كردة فعل عن سنوات المعاناة، وخاصة هيمنة اللغة الفرنسية. ومع ذلك، أدت هذه السياسة ربما عن غير قصد إلى تهميش الأمازيغية وعزل النخبة الناطقة بالفرنسية، مما أدى إلى تأجيج التوترات بدلا من حلها. وتزعم بعض الردود أن التعريب كان أداة ضرورية لاستكمال إنهاء الاستعمار، وتعزيز الهوية الوطنية والانفصال عن التأثيرات الإمبريالية (الإجابة 5،

(8). ويؤكد آخرون أن محاولات التنفيذ الصارم والإقصائي لسياسات لتعريب، وليس السياسة نفسها، كان المشكل الحقيقي الذي زاد من التوترات والصراعات على مستوى النظام السياسي والنخب، حيث فشل في استيعاب التنوع اللغوي في مجتمع حديث الاستقلال (الإجابة 6).

ويؤكد عدد كبير من الإجابات على أن الصراع اللغوي سبق الاستقلال وكان نتاجا للسياسات الاستعمارية الفرنسية (الإجابة 10). وقد أدت الاستراتيجية الفرنسية الاستعمارية المتمثلة في رفع الفرنسية فوق العربية والأمازيغية إلى خلق انقسامات لغوية استمرت حتى بعد الاستقلال، مما أثر على صراعات القوة داخل النخبة الحاكمة. وترى بعض الإجابات أن التعريب عبارة عن أداة سياسية استخدمها نظام ما بعد الاستقلال لتعزيز السلطة، وليس ضرورة ثقافية حقيقية (الإجابة 7). وفي الوقت نفسه، لعبت الإصلاحات الاشتراكية دورا موازيا من خلال الترويج لرؤية مركزية لبناء الأمة، وتعزيز شرعية النخبة الحاكمة ولكنها فشلت في حل التوترات اللغوية العميقة الجذور (الإجابة 8).

كما تبرز وجهات نظر متناقضة فيما يتعلق بتأثير التعريب على الوحدة الوطنية. يزعم بعض المشاركين أن التعريب عزز الهوية الثقافية والاستقلال (الإجابة 5، 8)، في حين يؤكد آخرون أنه عمّق الانقسامات من خلال تهميش المتحدثين بالأمازيغية وتنفير النخب الناطقة بالفرنسية (الإجابة 1، 3، 4، 10). بالإضافة إلى ذلك، فإن الاستمرار في استخدام اللغة الفرنسية في الحكومة والتعليم من قبل النخب الناطقة بالفرنسية زاد من تعقيد الاستقرار اللغوي، حيث تناقض مع سياسات التعريب الرسمية وأثار الاستياء بين السكان الناطقين بالعربية والمطالبين بتعميمها (الإجابة 8).

يشير الاتجاه العام للأجوبة إلى أن التعريب كان سياسة حسنة النية ولكنها معيبة، حيث سعت إلى تعزيز الهوية الوطنية والاستقلال ولكنها في النهاية أجمت الصراع اللغوي بسبب نهجها الإقصائي. لقد ساهم الانقسام اللغوي الاستعماري السابق والتأثيرات المتنافسة للغة العربية والأمازيغية والفرنسية في مشهد لغوي ممزق فشل التعريب بتلك الطريقة في التوفيق بينها. كما لعبت النخب السياسية - المنقسمة بين الناطقين بالفرنسية والعرب والقوميين الاشتراكيين - دورا حاسما في تشكيل نجاح أو فشل هذه السياسات.

في حين ينظر البعض إلى التعريب باعتباره خطوة نحو إنهاء الاستعمار الثقافي واستكمال الاستقلال الوطني، يزعم آخرون أنه كان أداة سياسية أهملت التنوع اللغوي، مما أدى إلى توترات دائمة. وفي النهاية، كان الفشل واضحا في دمج وترقية الأمازيغية بشكل فعال، بالإضافة إلى الفشل أيضا في إدارة الدور اللغوي للفرنسية، مما يعني أن الصراع اللغوي في الجزائر استمر على الرغم من جهود الدولة لتوحيد الأمة تحت اللغة العربية، وتتويج الأمازيغية دستوريا بجعلها لغة وطنية رسمية ثانية.

السؤال الخامس: كيف أثرت سياسة التعريب على المشهد اللغوي في الجزائر، وخاصة فيما يتعلق بقضية اللغة والهوية الأمازيغية؟

الإجابات على هذا السؤال كانت متباينة نوعا ما، خصوصا فيما يتعلق بكيفية تأثير سياسة التعريب على المشهد اللغوي في الجزائر، وعلاقتها باللغة والهوية الأمازيغية. ومن بين وجهات النظر السائدة بين الردود أن التعريب همش الهوية الأمازيغية، وعامل اللغة العربية كلغة وطنية وحيدة واستبعد الأمازيغية من الخطاب الرسمي والقانوني (الإجابات 1، 3، 4). وقد أدى هذا إلى توترات لغوية ومقاومة ثقافية تميزت بنوع من المظلومية، مما عزز النشاط الأمازيغي والمطالبات بالاعتراف. وتزعم بعض الردود أن التعريب عزز عن غير قصد الهوية الأمازيغية، حيث غذى الحركات التي تنادي بإحياء الأمازيغية والاعتراف بها في نهاية المطاف كلغة رسمية (الإجابة 5).

من ناحية أخرى، يدافع بعض الخبراء عن التعريب باعتباره خطوة ضرورية لتحقيق الوحدة الوطنية وإنهاء الاستعمار، وبهدف استعادة واستكمال استقلال الجزائر الثقافي عن النفوذ الفرنسي (الإجابات 2 و 6). وترى هذه الآراء أن هذه السياسة ليست هجوما على الهوية الأمازيغية، بقدر ما هي وسيلة لتوحيد الجزائريين لغويا تحت لغة أصلية واحدة، باعتبار أن الأمازيغية لم يتم ترقيتها لتصبح لغة معيارية. ومع ذلك، حتى بين هذه الآراء، هناك اعتراف بأن التطبيق الصارم للتعريب أدى إلى عزل المجتمعات غير العربية (الإجابة 6).

كما تسلط وجهة نظر بديلة الضوء على كيف أن التعريب زاد من حدة الصراع على الهوية، وخاصة بين الحركة القومية الأمازيغية، التي رأت في هذه السياسة محاولة لمحو التراث الأمازيغي (الإجابة 1). ويؤطر هذا المنظور الصراع باعتباره صراعا ثقافيا بين التعريب والقومية الأمازيغية، حيث ينظر بعض الناشطين الأمازيغ إلى اللغة العربية باعتبارها فرضا أجنبيا وليس لغة جزائرية أصلية. وعلى النقيض من ذلك، فإن الشخصيات المحافظة المؤيدة للتعريب، مثل الدكتور أحمد بن نعمان، يزعم أن فرنسا استغلت القضية الأمازيغية للحفاظ على نفوذها في الجزائر لا غير (الإجابة 1).

كما تشير إجابات أخرى إلى أن التعريب كان أكثر من مجرد مقاومة للهيمنة اللغوية الفرنسية، وليس قمعا للهوية الأمازيغية (الإجابة 2، 3). حيث يزعم البعض أن النخب الناطقة بالفرنسية قاومت التعريب، واعتبرت اللغة العربية لغة قديمة والفرنسية لغة الحضارة (الإجابة 3). وتصور وجهة النظر هذه التعريب باعتباره صراعا ضد النفوذ الفرنسي والمعارضة السياسية الداخلية، الأمر الذي منع تنفيذ السياسة بالكامل، وعرقل عدة إصلاحات.

يشير الاتجاه العام في هذه الإجابات إلى أن التعريب كان له تأثيرا كبيرا على الصراعات اللغوية والهوية في الجزائر، لكن تفسيرات عواقبه تختلف. يرى البعض أنها سياسة إقصائية عملت على تهميش الهوية الأمازيغية وتأجيج النشاط الأمازيغي السياسي وتعميق الهوة الثقافية، بينما يراها آخرون مشروعا وطنيا ضروريا لتعزيز الوحدة والاستقلال عن النفوذ الاستعماري وتدعيم التماسك الاجتماعي. بالإضافة إلى ذلك، تؤكد بعض الردود على المعارضة الفرنكوفونية كعامل رئيسي في فشل التعريب، بحجة أن النظام السياسي واجه مقاومة سياسية من النخب الناطقة بالفرنسية التي عارضت صعود اللغة العربية. وفي نهاية المطاف، لم تساهم سياسة التعريب في تقليل التوترات اللغوية في الجزائر؛ بل إنها أدت إلى تفاقمها من خلال الفشل في استيعاب التنوع اللغوي. وقد أدى هذا إلى الاحتجاجات والنشاط والاعتراف الرسمي في نهاية المطاف بالأمازيغية كلغة وطنية ورسمية. يظل المشهد اللغوي في الجزائر معقدا للغاية، مع استمرار

العربية والأمازيغية والفرنسية في التنافس في مجالات مختلفة من المجتمع، بالإضافة إلى التوجهات الجديدة نحو الإنجليزية كلغة بديلة في التعليم العالي والبحث العلمي.

السؤال السادس: ما أثر النظام السياسي أحادي الحزب على تصور الهوية الوطنية بين الجزائريين؟

تسلط الإجابات الضوء على وجهات نظر متناقضة نوعا ما حول كيفية مساهمة نظام الحزب الواحد في الجزائر في تشكيل وبناء الهوية الوطنية. وجهة النظر السائدة هي أن النظام حاول تعزيز رؤية مركزية خاضعة لسيطرة الدولة للهوية الوطنية، مؤكدا على التعريب والإسلام والمقاومة ضد الاستعمار والفكر الثوري كعوامل توحيدية (الإجابات 1 و 4 و 6). ساعد هذا النهج في ترسيخ القومية الجزائرية في عصر الاستقلال وساهم في ترسيخ الاستقرار السياسي في فترة ما بعد الاستعمار. كما تزعم بعض الردود أن هذا الاستقرار كان ضروريا، حيث كانت الجزائر بحاجة إلى التركيز على بناء الأمة بدلا من الانقسامات القائمة على الهوية والتي يمكن أن تؤدي إلى صراع داخلي (الإجابة 2).

ومع ذلك، تشير وجهة نظر أخرى إلى أن نظام الحزب الواحد قمع التنوع وفرض هوية إقصائية، مما أثر بشكل خاص على المجتمعات الأمازيغية والناطقية بالفرنسية (الإجابات 2، 3، 5، 7). فقد عمل إطار الهوية العربية الإسلامية للدولة على تهميش التعددية اللغوية والثقافية، مما أدى إلى الصدامات بين الحكومة والناشطين الأمازيغ، وأبرز تجليات هذا الصراع هو الربيع الأمازيغي عام 1980 (الإجابة 1). وقد أدى هذا النهج الإقصائي إلى تعميق تجزئة الهوية، حيث قاومت الجماعات البربرية والعلمانية الفكر القومي الذي حاولت فرضه الدولة، مما أدى إلى توترات طويلة الأمد (الإجابة 7).

كما تقدم وجهة نظر أخرى تفسيرا دقيقا، يشير إلى أن حزب جبهة التحرير الوطني لم يكن متجانسا أيديولوجيا (الإجابة 3). ففي حين محاولته الترويج لأيديولوجيا قومية مهيمنة، كانت هناك انقسامات داخلية بين الإسلاميين المعربين المحافظين والناطقين بالفرنسية العلمانيين، مما جعل الهوية الوطنية قضية مثيرة للجدال حتى داخل النخبة الحاكمة. تتحدى هذه النظرة فكرة أن نظام الحزب الواحد نجح في توحيد الجزائريين وتشير إلى أن الانقسامات الأيديولوجية داخل جبهة التحرير الوطني ساهمت في صراعات الهوية.

يمكن القول أن الاتجاه السائد عبر هذه الاجابات هو أن نظام الحزب الواحد حاول فرض هوية وطنية موحدة ولكنه أدى في النهاية إلى الإقصاء والمقاومة من قبل المجموعات المهمشة. في حين يزعم البعض أنه كان ضروريا لبناء الدولة، يؤكد آخرون أن تصلبه زاد من حدة صراعات الهوية، وخاصة بين المجتمعات العربية والأمازيغية. عارضت الحركة البربرية والنخب الناطقة بالفرنسية الإطار القومي العربي الإسلامي، مما أدى إلى انقسام عميق في كيفية إدراك الجزائريين لهويتهم. فضلا عن ذلك، تكشف الانقسامات الإيديولوجية الداخلية داخل حزب جبهة التحرير الوطني الحاكم عن عدم وجود اتفاق شامل على الهوية الوطنية، حتى بين النخب السياسية. وفي نهاية المطاف، نجح نظام الحزب الواحد في إرساء هوية وطنية مهيمنة ولكنه فشل في دمج المكونات الثقافية واللغوية المتنوعة في الجزائر، الأمر الذي أدى إلى توترات طويلة الأمد استمرت حتى بعد التعددية السياسية.

الفصل الثالث: السلطة الدينية وبناء الهوية الوطنية

السؤال السابع: ما طبيعة العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية لتشكيل الهوية الوطنية الجزائرية؟
(علاقة صراع، علاقة تكامل، علاقة تبادل أدوار إلخ)

تقدم الإجابات التي تلقيناها من طرف الخبراء تفسيرات مختلفة ومتنوعة للعلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية. المنظور السائد هو أن العلاقة علاقة تكامل، حيث تتعاون كلتا السلطتين في تعزيز الإسلام كعنصر مركزي للهوية الوطنية (الإجابات 1، 5، 8). يسلط هذا الرأي الضوء على أن الدين وحكم الدولة متشابكان، حيث لعب الإسلام تاريخيا دورا موحّدا في المجتمع الجزائري، وخاصة أثناء النضال ضد الاستعمار وجهود بناء الأمة بعد الاستقلال. وتزعم بعض الردود أيضا أن هذا التكامل يخدم كلتا السلطتين، لأنه يعزز شرعية الزعماء السياسيين مع الحفاظ على نفوذ المؤسسات الدينية (الإجابة 8).

ومع ذلك، يشير منظور آخر إلى أن هذه العلاقة ليست متكافئة، حيث تهيمن السلطة السياسية على السلطة الدينية، وتستخدمها كأداة للشرعية والسيطرة (الإجابتان 4 و 9). وهذا يعني وجود علاقة تبعية،

حيث تعمل المؤسسات الدينية تحت إشراف الدولة، وتغزز الروايات الرسمية في حين يتم منعها من تحدي السلطة السياسية. وهذا يتماشى مع الإسلام التاريخي الذي تسيطر عليه الدولة في الجزائر، حيث يتم إضفاء الطابع المؤسسي على الخطاب الديني ومراقبته لمنع صعود الحركات المعارضة والمتطرفة.

كما تصف بعض الردود العلاقة بالصراع، وخاصة عندما تسعى الدولة إلى التلاعب بالنفوذ الديني أو تقييده لأغراض سياسية (الإجابتان 2 و 6). وهذا مهم بشكل خاص في الفترات التي حاولت فيها النخب السياسية علمنة الحكم أو قمع المعارضة الإسلامية. ويوضح صعود حركات الإسلام السياسي في الثمانينيات والتسعينيات كيف تصادمت السلطة الدينية والسياسية، مما أدى إلى فترات من القمع والعنف.

يقدم تفسير ثالث العلاقة باعتبارها علاقة تبادل أدوار، حيث تتناوب السلطات الدينية والسياسية في النفوذ (الإجابتان 3 و 10). ويشير هذا إلى أن المؤسسات الدينية لعبت في بعض الأحيان دورا سلبيا، متبعة توجيهات الدولة، وفي فترات أخرى مارست نفوذا مستقلا على الهوية الوطنية. ويعترف هذا المنظور بتعقيد الديناميكية الدينية السياسية في الجزائر، حيث يُعدّ الإسلام أيديولوجيًا ترعاها الدولة وقوة شعبية يمكنها تحدي القيادة السياسية.

بينما الاتجاه الأكثر شيوعا في الردود هو أن السلطة الدينية والسياسية مترابطتين بشكل عميق في تشكيل هوية المجتمع. وفي حين أن الإسلام هو مكون شبه إجماعي للهوية، فإن طبيعة العلاقة تتقلب اعتمادا على الاحتياجات السياسية والسياق التاريخي. في حين تؤكد بعض الردود على التعاون والمنفعة المتبادلة، تسلط ردود أخرى الضوء على هيمنة الدولة على المؤسسات الدينية خصوصا خلال فترات الصراع، عندما عارضت الحركات الدينية السلطة السياسية. وتعكس فكرة تبادل الأدوار الطبيعة البراجماتية لهذه العلاقة، حيث تدعم المؤسسات الدينية الدولة أو تتحداها، اعتمادا على مستوى استقلالها. وفي نهاية المطاف، حافظ النظام السياسي على سيطرته على الخطاب الديني، لكن الإسلام يظل قوة فاعلة تشكل الهوية الوطنية، سواء تم دمجها في الحكم أو تم وضعها كمصدر للمقاومة.

السؤال الثامن: ما هو دور الزوايا والطرق الصوفية المنتشرة في تشكيل وبناء الهوية الدينية للمجتمع؟

تعكس إجابات الخبراء مجموعة متنوعة من وجهات النظر حول دور الزوايا والطرق الصوفية في تشكيل الهوية الدينية للجزائر، بدءاً من المدافعين الأقوياء عن التقاليد الدينية إلى المؤيدين السلبيين للسلطة السياسية. والاتجاه السائد هو أن الزوايا لعبت تاريخياً دوراً أساسياً في الحفاظ على الهوية الدينية من خلال التعليم الشرعي، وحفظ القرآن الكريم، والتعاليم الروحية (الإجابات 1، 6، 9). وتؤكد العديد من الإجابات أن الزوايا ساهمت في الحفاظ على الهوية الدينية المحافظة، وتعزيز القيم التقليدية ومقاومة العلمانية (الإجابات 1، 8) وتثبيت الإسلام الموروث.

الموضوع الثاني المتكرر هو أن الزوايا عملت كقوى استقرار اجتماعية، وروجت لشكل معتدل وروحي من الإسلام الذي عارض التوجهات المتطرفة (الإجابات 2 و 5). ويرى هذا الرأي أن الطرق الصوفية تعتبر انعكاساً للتناغم الديني، وعنصراً فعالاً في تشكيل هوية دينية جزائرية مميزة تركز على التسامح والتصوف والانغزال (الإجابة 2). ومع ذلك، يزعم بعض الردود أن تحالفهم السياسي مع السلطات الحاكمة جعلهم أدوات لسيطرة النظام السياسي بدلاً من المؤسسات الدينية المستقلة (الإجابات 3 و 7 و 10). ويشير هذا المنظور إلى أنه في حين حافظت الزوايا على التقاليد الدينية، فإنها أيضاً عززت السلطة السياسية بدلاً من تحديثها.

وتزعم وجهة نظر أخرى متضاربة أن تأثير الزوايا قد تراجع في العصر الحديث، بسبب التحضر وصعود التيار السلفي، الذي يتحدى الهوية الدينية التقليدية التي تميل نحو الصوفية (الإجابة 4). وهذا يسلط الضوء على تحول وصراع الأجيال، حيث تعيد الحركات الدينية الجديدة تشكيل الهوية الدينية للجزائر، مبتعدة عن التعاليم القائمة على الزوايا التي تحاول تعليب الإسلام في أشكال مقبولة. بالإضافة إلى ذلك، تنتقد بعض الردود الزوايا لتعزيزها التقاليد الجامدة التي تقاوم الإصلاح الديني والتغيير (الإجابة 7).

هناك وجهة نظر متناقضة أخرى تتساءل عما إذا كانت الزوايا قد روجت بالفعل لهوية إسلامية نقية، مشيرة إلى عناصر شريكية في بعض ممارساتها وافتقارها إلى المرونة في التكيف مع الهويات الحديثة (الإجابة

(8). يتماشى هذا النقد مع وجهات نظر أكثر إصلاحية أو سلفية، والتي ترى أن بعض الممارسات الصوفية تشكل انحرافات كبيرة عن الإسلام الحقيقي.

يشير الاتجاه العام في هذه الإجابات إلى أن الزوايا لعبت دورا مهما تاريخيا في تشكيل الهوية الدينية للمجتمع، وخاصة من خلال الحفاظ على التعاليم الإسلامية ومقاومة النفوذ الاستعماري وتعزيز البنية الدينية المحافظة. ومع ذلك، لا يُنظر إلى دورهم على أنه إيجابي على نطاق واسع - ينظر إليهم البعض على أنهم منفذون سلبيون لسلطة الدولة، والبعض الآخر على أنهم حواجز أمام الإصلاح الديني، والبعض الآخر على أنهم داعمون للوحدة الدينية على النقيض من الأيديولوجيات المتطرفة الصاعدة. أصبح نفوذهم الآن محل نزاع، حيث يزعم البعض أنهم في تراجع بسبب الحركات الدينية الحديثة، خصوصا التيار السلفي وحركات الإسلام السياسي، بينما يراهم آخرون على أنهم حماة مستمرون للتقاليد الوطنية والدينية في الجزائر. في النهاية، ساهمت الزوايا في تشكيل الهوية الدينية في الجزائر، لكن إرثها لا يزال معقدا، مع تساؤلات حول مدى مساهمتها في استقرار المجتمع واستمرار السلطة السياسية في ظل تناقضاتها المثيرة للجدل.

السؤال التاسع: ما الدور الذي لعبته جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في الحفاظ على جوانب الهوية الوطنية أو إصلاحها بعد الاستقلال؟

تسلط الإجابات الضوء على وجهات نظر مختلفة حول دور جمعية العلماء المسلمين الجزائريين في تشكيل الهوية الوطنية للجزائر بعد الاستقلال. ومن الاتجاهات السائدة في الإجابات أن الجمعية لعبت دورا رئيسيا قبل الاستقلال في مقاومة السياسات الثقافية الاستعمارية، والحفاظ على القيم العربية والإسلامية، ومعارضة نظام التعليم العلماني الذي فرضته فرنسا (الإجابات 1، 2، 5). ومع ذلك، بعد الاستقلال، تراجع نفوذها بسبب تدخل النظام السياسي، والقيود السياسية، وهيمنة النخب الناطقة بالفرنسية على الحكم (الإجابات 3، 6، 8).

يرى أحد الخبراء أن الجمعية شكلت قوة رئيسية في الحفاظ على الهوية العربية الإسلامية للجزائر، وخاصة من خلال المبادرات التعليمية والدينية والثقافية (الإجابات 1، 2، 5). وقد سعت إلى إصلاح الهوية الوطنية من خلال محاولة القضاء على التأثيرات الاستعمارية، وتعزيز التعريب والإحياء الإسلامي مع معارضة النماذج الثقافية الغربية (الإجابة 5). وتؤكد بعض الردود على أنه على الرغم من حل الجمعية رسمياً في عام 1965، فإن نفوذها استمر من خلال المعلمين والدعاة والمثقفين، وخاصة في السبعينيات والثمانينيات، ثم عاد إلى الحياة في عصر التعددية في التسعينيات (الإجابة 8).

وتسلط ردود أخرى الضوء على كيف تم تقليص دور الجمعية بشكل منهجي لصالح التوجه القومي الذي فرضه النظام السياسي القائم، مما حدّ من قدرتها على التأثير في تشكيل الهوية الوطنية (الإجابات 3، 6، 9). يزعم البعض أن الجمعية تم تهميشها بسبب نظرتها الدينية، حيث اتبعت حكومة ما بعد الاستقلال سياسات اشتراكية وقومية مخالفة للرؤية الدينية للجمعية (الإجابة 6). وتشير وجهة نظر أخرى إلى أنه في حين ساهمت الجمعية في الحفاظ على التعاليم الإسلامية، إلا أنها تفتقر إلى التأثير المباشر على تشكيل الهوية الوطنية لافتقادها لأدوات القوة والتأثير، حيث استوعبت الدولة أهدافها وهـمشتها (الإجابة 7).

تنتقد بعض الردود الجمعية لدفاعها عن هوية دينية صارمة، وتهميش العناصر الأمازيغية والفرنكوفونية (الإجابة 4). حيث تشير وجهة النظر هذه إلى أن جهود الجمعية، على الرغم من أهميتها في الحفاظ على الإطار العربي الإسلامي، فشلت في استيعاب التراث الثقافي التعددي للجزائر، مما أدى إلى توترات داخل آليات بناء الهوية الوطنية. بالإضافة إلى ذلك، يشير تفسير آخر إلى أنه في حين ساهمت الجمعية في نشر الوعي التعليمي والديني، إلا أنها لم تلعب دوراً حاسماً في تشكيل الهوية الوطنية، حيث ظلت سيطرة الدولة وتأثيرات الطرق الصوفية قوية (الإجابة 10).

يشير الاتجاه العام في الإجابة على هذا السؤال إلى أن جمعية العلماء المسلمين الجزائريين كانت قوة رئيسية فاعلة في الحفاظ على اللغة العربية والإسلام كمكونات أساسية لهوية الفرد والمجتمع الجزائري، وخاصة

خلال الحقبة الاستعمارية. ومع ذلك، بعد الاستقلال، تراجع نفوذها بسبب القيود السياسية وصعود أيديولوجيا قومية توجهها الدولة والتي أعطت الأولوية للتعريب، ولكنها لم تتوافق تماما مع الرؤية الدينية للجمعية. تنظر إليها بعض الأجوبة باعتبارها حامية للهوية الوطنية، بينما يزعم آخرون أن نهجها الديني الصارم فشل في استيعاب التراث اللغوي والثقافي المتنوع للجزائر. وفي النهاية، لا يزال إرث الجمعية قائما في الدوائر التعليمية والدينية والفكرية، لكن تأثيرها المباشر على الهوية الوطنية بعد الاستقلال تضاعف بسبب تدخل الدولة والصراعات الإيديولوجية.

السؤال العاشر: ما دور الخطاب المسجدي الرسمي في تشكيل نمط التدين السائد بعد الاستقلال؟

تقدم وجهات نظر الخبراء حول كيفية تأثير الخطاب الرسمي للمسجد على الهوية والممارسة الدينية في الجزائر بعد الاستقلال آراء متنوعة ومتناقضة أحيانا. إذ يشير الاتجاه السائد إلى أن الخطاب المسجدي الرسمي الذي تسيطر عليه الدولة لعب دورا محوريا في تشكيل نمط معين من التدين يتماشى مع الإيديولوجيا القومية والاستقرار السياسي والوحدة العربية الإسلامية وفقا لمنظور النظام السياسي القائم (الإجابات 1، 3، 4، 7). كما تؤكد العديد من الإجابات على أن خطب المساجد كانت خاضعة لتنظيم وثيق لضمان تعزيزها لشرعية الدولة، وغالبا ما تمزج التعاليم الدينية مع السرديات القومية والثورية (الإجابات 3، 7). إن التركيز على المذهب المالكي السني كمرجع ديني مهيم هو اتجاه رئيسي آخر، يستخدم لاستبعاد التفسيرات البديلة ومنع التفتت الديني والفتاوى الشاذة (الإجابة 8).

وتشير وجهة نظر مهمة أخرى إلى أن خطاب المسجد كان أداة للسيطرة السياسية وليس مجرد توجيه ديني بحت. فقد عملت السلطة السياسية على تحييد الأصوات الدينية التي عارضت أجنداتها، مما ضمن عدم تحدي المؤسسات الدينية لسلطة الحكومة (الإجابة 2). وهذا يتماشى مع الحجة القائلة بأن خطاب المسجد أعطى الأولوية للوحدة على التنوع، مما أدى إلى تهميش المنظورات الدينية العلمانية والتعددية وتلك التوجهات غير المعتمدة من قبل الدولة (الإجابة 6).

كما تزعم بعض الردود أن الخطاب الرسمي المسجدي شكّل عامل استقرار من خلال مكافحة التطرف وتعزيز نسخة معتدلة من الإسلام لمواجهة الأيديولوجيات المتطرفة (الردود 1 و 5 و 9). وتعكس فكرة أن المساجد عملت كحاجز ضد التطرف الديني استخدام الدولة للدين كاستراتيجية أمنية، وخاصة خلال فترات الصراع الأيديولوجي والعنف المسلح، مثل صعود الحركات الإسلامية في الثمانينيات والتسعينيات (الإجابة 7).

إن وجهات النظر المتناقضة تسلط الضوء على حدود الخطاب الرسمي للمسجد. وتزعم بعض الردود أنه كان غير فعال إلى حد كبير، حيث سعى العديد من الجزائريين إلى إيجاد مصادر دينية بديلة تتجاوز التعاليم التي توافق عليها توجهات الدولة (الإجابة 5). وهذا يشير إلى أنه في حين كان خطاب المسجد يهدف إلى تشكيل التدين، فقد أدّى ذلك إلى تعاظم تأثير الحركات الدينية الأجنبية والعلماء المستقلين والشبكات غير الرسمية.

وبصفة عامة فإن خطاب المسجد الرسمي في الجزائر كان مرتبطا ارتباطا وثيقا بأيديولوجية الدولة والنظام السياسي الحاكم، حيث يؤدي وظائف دينية وسياسية. وفي حين لعب دورا في الحفاظ على الوحدة الدينية، وتعزيز الإسلام المعتدل، ومكافحة التطرف، فإنه عمل أيضا كأداة للسيطرة السياسية، مما حد من التنوع الديني وعزز رؤية النخبة الحاكمة للهوية الوطنية. وتطور الخطاب بمرور الوقت، فتحول من القومية الثورية إلى مزيج من الإسلام السياسي والتعاليم الدينية التي تسيطر عليها الدولة. ولكن فعالية هذه الوسيلة كانت مختلطة، حيث لجأ العديد من الجزائريين إلى مصادر بديلة للمعرفة الدينية، متسائلين عن احتكار الدولة للتفسير الديني وكنتيجة لتأثير السياقات السياسية السائدة. وفي نهاية المطاف، نجح خطاب المسجد الرسمي في تشكيل التدين، ولكنه واجه أيضا مقاومة ومنافسة من الحركات الدينية البديلة.

السؤال الحادي عشر: كيف أثرت حركات الإسلام السياسي على وجهات النظر المجتمعية حول الهوية

الوطنية؟

سلطت الإجابات الضوء على وجهات نظر متناقضة حول تأثير الحركات الإسلامية السياسية على الهوية الوطنية الجزائرية. ويتمثل الاتجاه السائد في العديد من الإجابات في أن هذه الحركات عززت الهوية الوطنية التي تركز على الدين، مؤكدة على الإسلام كعنصر محدد للهوية الجزائرية مع رفض التأثيرات العلمانية أو الغربية (الإجابات 1، 5، 9). وقد ساهمت هذه الحركات في إحياء الوعي الديني، وخاصة من خلال الوعظ والدعوة في إطار ما يعرف بالصحوة الإسلامية، وإعادة تشكيل الإسلام الجزائري التقليدي إلى نهج أكثر نشاطا وقائما على الحركة والنشاط السياسي (الإجابة 10).

ومع ذلك، يشير منظور معارض إلى أن الحركات الإسلامية السياسية عمقت الانقسامات الإيديولوجية داخل المجتمع الجزائري (الإجابات 2، 6، 8). في حين تبني البعض رؤيتهم الدينية، قاوم آخرون، بما في ذلك العلمانيون والليبراليون والناشطون الأمازيغ، ما اعتبروه محاولة لفرض هوية إسلامية صارمة تستبعد التنوع الثقافي واللغوي في الجزائر. وتؤكد بعض الردود أن هذا الاستقطاب أدى إلى زيادة التعصب على الجانبين، مما عزز الصراع حول دور الدين في الهوية الوطنية (الإجابة 8).

وتزعم وجهة نظر أخرى أن الإسلام السياسي تحدى احتكار الدولة للهوية الوطنية، وعرض رؤية بديلة تتعارض مع الإطار القومي العربي الإسلامي للحكومة (الإجابة 3). ومع ذلك، لم تكن هذه المواجهة أيديولوجية فحسب، بل كانت عنيفة أيضا، وخاصة أثناء الأزمة الأمنية في التسعينيات أو ما يعرف بال عشرية السوداء، عندما انخرطت بعض الحركات الإسلامية في صراع مسلح ضد النظام السياسي الحاكم. وقد أدى هذا العنف في نهاية المطاف إلى تشويه سمعة هذه الحركات، مما قلل من نفوذها ودفعها إلى أن تصبح أحزابا سياسية ذات تأثير ضئيل على الهوية الوطنية (الإجابة 10).

تشير بعض الردود إلى أن الإسلام السياسي أعاد تشكيل تصور المجتمع للإسلام التقليدي، واستبدل التعاليم الدينية الصوفية التي تسيطر عليها الدولة بتفسير أكثر هيكلية وموجها نحو الحركة والنشاط السياسي والدعوي (الإجابة 4، 10). ومع ذلك، لم يتم قبول هذا التحول تماما، وواجه مقاومة معتبرة خصوصا في

المدن الكبرى، حيث نظر إليه العديد من الجزائريين على أنه انفصال عن التقاليد الدينية التاريخية الموروثة للجزائر وليس تطورا عضويا للهوية الوطنية.

وأخيرا، تزعم وجهة نظر أكثر حيادا أن الإسلام السياسي لم يُعد تشكيل الهوية الوطنية بشكل أساسي بل قام بعكس الانقسامات المجتمعية القائمة مسبقا (الإجابة 7). وهذا يشير إلى أنه في حين لعبت هذه الحركات دورا في تشكيل الخطاب الديني، إلا أنها لم تغير تماما الشعور الأساسي بالانتماء الوطني في الجزائر، والذي ظل متأثرا بتيارات تاريخية وثقافية وأيديولوجية متعددة.

يشير الاتجاه العام في هذه الردود على هذا السؤال إلى أن حركات الإسلام السياسي أثرت على الهوية الوطنية الجزائرية ولكن بطريقة متنازع عليها ومثيرة للانقسام. وفي حين أنها أحييت الوعي الديني وروجت للإسلام باعتباره محور الهوية، فإنها أيضا عمقت الانقسامات الأيديولوجية، وخاصة بين الإسلاميين والعلمانيين أو غير المتدينين. وبلغ نفوذها ذروته خلال فترة الصحوة الإسلامية، ولكن الأحداث العنيفة في التسعينيات ألحقت الضرر بمصداقيتها، مما أدى إلى تراجع دورها في تشكيل الهوية الوطنية. واليوم، لا يزال إرثها قائما، ولكن الهوية الجزائرية لا تزال تتشكل من خلال مزيج من القوى الدينية والسياسية والثقافية، بدلا من أن تملئها حركات الإسلام السياسي بالكامل.

الفصل الرابع: التفاعلات والصراعات

السؤال الثاني عشر: كيف شكل التنوع العرقي والثقافي الديناميكيات بين السلطات السياسية والدينية

في الجزائر؟

تقدم الردود وجهات نظر تنضوي على نوع من التباين حول كيفية تشكيل التنوع العرقي والثقافي للعلاقة بين السلطتين السياسية والدينية في الجزائر. حيث يشير الاتجاه السائد إلى أن التنوع العرقي خلق توترات، خاصة وأن الدولة سعت إلى تعزيز هوية عربية إسلامية موحدة والتي غالبا ما كانت تهمش الأمازيغ وغيرهم من المجموعات الثقافية (الإجابات 1، 3، 7). وقد أدى هذا إلى مقاومة من قبل الناشطين والزعماء الدينيين الذين دافعوا عن أطر هوياتية أكثر شمولاً، وتحذوا النهج الأحادي للدولة في بناء الأمة. تزعم بعض

الردود أن السلطة الدينية لعبت دورا في الحفاظ على التقاليد المحلية، وخاصة من خلال الزوايا الصوفية، التي دجت العادات الأمازيغية وقاومت سياسات التعريب الصارمة (الإجابة 4).

وتشير وجهة نظر أخرى إلى أن التنوع العرقي أجبر السلطات السياسية والدينية على التكيف، مما أدى إلى خلق مشهد ديني أكثر تعددية حيث تعايشت التفسيرات المحلية للإسلام جنبا إلى جنب مع السرديات الدينية المفروضة من قبل الدولة (الإجابتان 2 و 9). ومع ذلك، وعلى الرغم من هذه التعددية، حافظت الدولة على سيطرتها على الخطاب الديني الرسمي، مما ضمن عدم تقويض التنوع لسلطتها (الإجابة 3). وتزعم بعض الردود أن التنوع الثقافي أضعف في الواقع قدرة الدولة على فرض الوحدة الدينية، حيث احتفظت المجموعات العرقية المختلفة بقادتها الدينيين وتفسيراتهم (أعلام الإباضية، علماء منطقة القبائل وغيرها) (الإجابة 5).

يسلط منظور تاريخي الضوء على كيفية تأثير التاريخ الاستعماري على نهج الدولة تجاه التنوع الديني والعرقي (الإجابة 6). حيث استخدم القادة السياسيون بعد الاستقلال الدين كأداة توحيد، وقللوا من أهمية التمييز العرقي لصالح الهوية الوطنية الإسلامية. وقد تعزز ذلك من خلال سياسات التعريب، التي سعت إلى خلق هوية وطنية متجانسة، في بعض الأحيان على حساب المؤسسات الدينية (الإجابة 7).

كما تشير بعض الردود إلى أن التنوع العرقي أدى إلى تنافسات داخلية داخل المؤسسات السياسية والدينية، حيث ناقشت الجماعات الاجتماعية المختلفة دور الهوية الأمازيغية، والحقوق اللغوية، والتوازن بين الشريعة الإسلامية والتقاليد الثقافية (الرد 8). ويؤكد منظور آخر أن الثقافة الدينية في الجزائر استوعبت التأثيرات من التقاليد العربية والأمازيغية والأفريقية، مما يجعلها مشهدا روحيا غنيا ومتنوعا كان على السلطين السياسية والدينية الاستثمار فيه (الرد 9).

وأخيرا، ترى وجهة نظر أخرى أنه في حين أن التنوع العرقي والثقافي شكل الهوية الوطنية في الساحة السياسية، إلا أنه كان له تأثير ضئيل على الخطاب الديني (الرد 10). وهذا يشير إلى أنه على الرغم من

الفيلسوف العرقية في الجزائر، فإن التعاليم الإسلامية والثقافة الدينية ظلت موحدة نسبيا، ولم تتأثر بالانقسامات العرقية.

يشير الاتجاه العام في هذه الردود إلى أن التنوع العرقي والثقافي كان له تأثير كبير على الديناميكيات السياسية ولكن العلاقة مع السلطة الدينية كانت أكثر تعقيدا. استخدمت الدولة الدين كأداة للتوحيد، وعززت القومية العربية الإسلامية، مما أدى إلى توترات مع الجماعات العرقية المهمشة، وخاصة الأمازيغ. حيث تتبنى بعض الردود فكرة أن السلطات الدينية لعبت دورا في الحفاظ على التنوع الثقافي، بينما يقترح البعض الآخر أن سيطرة الدولة على الدين حدثت من مرونته. بينما يرى البعض التنوع كمصدر للصراع، يؤكد آخرون تأثيره المثري على الممارسات الدينية. في النهاية، تحدى التنوع العرقي السرديات التي فرضتها الدولة، مما أدى إلى مناقشات مستمرة حول الهوية الوطنية والتفسير الديني والتمثيل الثقافي والسياسي في الجزائر.

السؤال الثالث عشر: ما هي التحديات الرئيسية للتوفيق بين سرديات الهوية المتضاربة (على سبيل المثال، العربية، والبربرية، والإسلامية، والعلمانية) داخل إطار وطني؟

تكشف إجابات الخبراء عن وجهات نظر متنوعة ومتضاربة أحيانا حول التحديات التي تواجه تشكيل هوية وطنية توافقية. إذ يشير الاتجاه السائد إلى وجود انقسامات عميقة بين المجموعات الهويةية المختلفة، مع نشوء التوترات من هيمنة السرد العربي الإسلامي على وجهات النظر البربرية والعلمانية والفرنكوفونية (الإجابات 1، 3، 4، 8). تؤكد العديد من الإجابات على اللغة كقضية رئيسية، وخاصة النضال المستمر من أجل الاعتراف الكامل بالأمازيغية وترقيتها والمكانة المتساوية (الإجابة 4). ويسلط آخرون الضوء على التوتر بين النظرتين الدينية والعلمانية، حيث يدافع الإسلاميون عن هوية موجهة دينيا، بينما يدفع العلمانيون من أجل دولة أكثر حيادية وتعددية (الإجابة 5).

موضوع مشترك آخر هو دور الفعل السياسي في تشكيل صراعات الهوية. حيث تزعم بعض الردود أن النخبة السياسية تلاعبت تاريخيا بالهوية من أجل السيطرة، سواء من خلال التعريب، أو الأسلمة، أو

الخطاب القومي (الإجابة 2). ويشير آخرون إلى الافتقار إلى الحوار المفتوح، والقيود المفروضة على التعبير السياسي وحرية الصحافة، والتهميش السياسي لبعض المجموعات، مما يؤدي إلى تفاقم التوترات الهوياتية (الإجابة 7، 10). كما أن عدم الاستقرار السياسي والطبيعة الغامضة للحكم يمنعان أيضا التوصل إلى حل لصراعات الهوية في الجزائر (الإجابة 10).

ويشير منظور مختلف إلى أن صراعات الهوية في الجزائر متجذرة في الإرث الاستعماري، حيث تتنافس النخب الناطقة بالفرنسية والجماعات المعربة الإسلامية على الاتجاه الأيديولوجي للبلاد (الإجابة 3). ويؤدي هذا البعد التاريخي إلى تعقيد الجهود الرامية إلى تشكيل هوية وطنية متماسكة، حيث تحتفظ الجماعات الاجتماعية المختلفة بسرديات تاريخية متنافسة تشكل رؤيتها لمستقبل الجزائر (الإجابة 8).

وتتحول بعض الردود نحو التركيز على التطرف والتعصب والجهل باعتبارها التحديات الرئيسية للهوية، بحجة أن الدولة فشلت في دمج هذه المجموعات في رؤية وطنية موحدة (الإجابة 9). ويقترح آخرون أن "العمق الإسلامي" في الجزائر يمكن أن يعمل كقوة موحدة، شريطة أن يتم الترويج له من خلال التعليم الديني والمساجد والمدرسة وثقافة الحوار الهادئ والمحترم (الإجابة 10). ومع ذلك، يمكن اعتبار هذا الحل مثيرا للجدل، لأنه يفترض أن الإسلام هو الأساس الوحيد القابل للتطبيق للمصالحة بين الهوية، وهو ما قد لا يتماشى مع تطلعات الناشطين الأمازيغ أو بعض الحركات ذات التوجه العلماني.

التحدي الأخير الذي تمت ملاحظته هو تأثير العولمة والتأثيرات الحديثة، وخاصة على الأجيال الأصغر سنا المعرضة لاتجاهات ثقافية وأيديولوجية جديدة تبتعد عن السرديات القومية والدينية التقليدية (الإجابة 6). ويشير هذا إلى أن هوية الجزائر لا تتشكل فقط من خلال الصراعات الداخلية والسرديات التاريخية ولكن أيضا من خلال التأثيرات الخارجية التي قد تؤدي إلى تحويل الوعي الوطني بشكل أكبر، خصوصا شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيرات التكنولوجيا.

وبصفة عامة يشير الاتجاه السائد في هذه الإجابات إلى أن الهوية الوطنية للجزائر لا تزال موضع نزاع، وتتشكل من خلال التوترات السياسية واللغوية والدينية والتاريخية. لقد أدت هيمنة القومية العربية الإسلامية

وتهميش الأصوات الأمازيغية والعلمانية واستخدام الدولة للهوية كأداة سياسية إلى تعميق الانقسامات المجتمعية. كما أن عدم الاستقرار السياسي، والافتقار إلى التمثيل، والقيود المفروضة على الحوار وحرية التعبير يزيد من تعقيد الجهود الرامية إلى التوفيق بين هذه الاختلافات. حيث تسلط بعض الردود الضوء على الإسلام كقوة توحيدية محتملة، بينما تحذر أخرى من استبعاد أطر الهوية التعددية أو المركبة. إن التطرف والعولمة والتحولات الجيلية تزيد من تعقيد الأمور، مما يشير إلى أن هوية الجزائر سوف تستمر في التطور وسط ضغوط داخلية وخارجية. وفي نهاية المطاف، يكمن التحدي في إيجاد التوازن بين الوحدة الوطنية والتنوع الثقافي، وضمان الاعتراف بجميع مكونات الهوية واحترامها ضمن هوية وطنية مركبة وشاملة.

الفصل الخامس: التوصيات والنظرة المستقبلية

السؤال الرابع عشر: ما هي الاستراتيجيات التي يمكن للسلطات السياسية والدينية تبنيها لتعزيز هوية وطنية موحدة وشاملة في المجتمعات المتنوعة ثقافيا؟

تسلط إجابات الخبراء الضوء على النهج المتناقضة والمتضاربة أحيانا لتعزيز هوية وطنية موحدة في مجتمع متنوع ثقافيا مثل الجزائر. ويشير الاتجاه السائد إلى أن الشمول والحوار والاعتراف بالتنوع هي استراتيجيات أساسية للتماسك الوطني (الإجابات 1، 2، 5، 6، 7، 10). وتؤكد العديد من الإجابات على الحاجة إلى سياسات لغوية شاملة، وخاصة ضمان تعايش اللغتين العربية والأمازيغية كمكونات متساوية للهوية الوطنية (الإجابة 1). ويقترح آخرون المصالحة التاريخية، بحجة أن جميع السرديات التاريخية - العربية، والبربرية، والإسلامية، والاستعمارية - يجب الاعتراف بها في التعليم لخلق ذاكرة جماعية أكثر صدقا ووضوحا (الإجابة 5).

وتتمثل استراتيجية أخرى متكررة في تعزيز التسامح الديني والتعددية (الإجابة 2). وتشير بعض الردود إلى أن التفسير المعتدل والشامل للإسلام يمكن أن يعمل كقوة موحدة، يواجه التطرف ويعزز إطارا أخلاقيا مشتركا (الإجابة 3). ومع ذلك، فإن وجهة نظر مغايرة تماما تدعو إلى فصل الدين عن السياسة، بحجة

أن الهوية الوطنية يجب أن تستند إلى القيم المدنية والديمقراطية وحقوق الإنسان بدلا من الانتماءات الدينية أو العرقية (الإجابة 4).

بينما يقترح نهج أكثر مركزية تعزيز التعريب وترقية الخطاب الديني الرسمي في المساجد والمدارس لضمان هوية قوية وموحدة قائمة على الإسلام والثقافة العربية والانتماء العربي (الإجابة 9). يتماشى هذا المنظور مع فكرة أن الهوية الوطنية يجب أن تكون متجذرة في إطار صلب، قوي ومهيمن، بدلا من نموذج تعددي أو لامركزي. ومع ذلك، يتعارض هذا مع ردود أخرى تدعو إلى مرونة أكبر فيما يتعلق بالسياسات اللغوية والثقافية، والتي تشير إلى أن نوع من الاستقلالية المحلية في المسائل الثقافية واللغوية يمكن أن يعزز الوحدة من خلال منع الاستيعاب القسري (الإجابة 6).

كما تركز استراتيجية رئيسية أخرى على المشاركة السياسية والاجتماعية، والدعوة إلى الحوار المفتوح، والمشاركة الديمقراطية، والمساواة الاقتصادية والتنموية لضمان شعور جميع المجموعات بالتمثيل في تشكيل الهوية الوطنية (الإجابات 7، 8، 10). يقترح أحد الردود نموذج "الهوية المركبة"، حيث تندمج جميع العناصر الثقافية في هوية أوسع مع احترام الاختلافات كأساس للمناقشة بدلا من الانقسام (الإجابة 10). يتناقض هذا نوعا ما مع الإجابات المؤيدة للتعريب والأسلمة، والتي ترى أن هياكل الهوية الكلاسيكية أكثر فعالية من الهياكل المركبة (الإجابة 9).

يشير الاتجاه العام في هذه الردود إلى وجود نهجين رئيسيين لتعزيز الهوية الوطنية: أحدهما يؤكد على الشمول والتعددية والحوار، والآخر يدعو إلى إطار عربي إسلامي قوي وموحد. يشير النهج الشامل إلى أن الوحدة الوطنية يجب أن تستوعب التنوع اللغوي والثقافي والتاريخي، باستخدام الحوار والتمثيل لمنع التهميش. من ناحية أخرى، يزعم النهج المركزي أن السياسات الدينية واللغوية القوية (مثل التعريب) ضرورية لتعزيز الهوية ومنع التفتت.

في نهاية المطاف، تكمن الاستراتيجية الأكثر فعالية على الأرجح في موازنة هذه المنظورات، وضمان الحفاظ على الوحدة الوطنية دون قمع التنوع الثقافي. إن التحدي الذي يواجه السلطة السياسية هو خلق

نموذج هوية يعزز التماسك مع احترام التعددية التاريخية والدينية واللغوية. مما يدعم هوية مركبة تُحترم ضمنها الاختلافات الثقافية والتنوع الإثني والتأكيد على العمق العربي الإسلامي والمركب الأمازيغي كقوة داعمة لهذا العمق.

السؤال الخامس عشر: كيف يمكن دمج مفهوم "الهوية المركبة" في سياسات الدولة والخطاب الأكاديمي لتعزيز التعايش؟

يقدم الخبراء وجهات نظر متنوعة ومتضاربة أحيانا حول كيفية دمج مفهوم الهوية المركبة في سياسات الدولة والخطاب الأكاديمي لتعزيز التعايش في الجزائر. يدعو الاتجاه السائد في الإجابات إلى مؤسسة الهوية المتنوعة للجزائر من خلال ضمان الاعتراف بالتأثيرات العربية والأمازيغية والإسلامية والفرنكوفونية في الحكم والتعليم والسياسات الثقافية (الإجابتان 1 و 4). تؤكد بعض الإجابات على أن الخطاب الأكاديمي يجب أن يتجاوز السرديات القومية الجامدة، ويعزز فهما تعدديا خاليا من الاستعمار الهوياتي (الإجابة 2). ويجادل آخرون لصالح إدخال دراسات الهوية في الجامعات والتركيز عليها لتعزيز النقاشات النقدية حول التنوع التاريخي والثقافي في الجزائر (الإجابة 7).

وتشير وجهة نظر رئيسية أخرى إلى أن التعليم المدرسي والخطاب العام يجب أن يؤطرا الهوية باعتبارها ديناميكية ومتطورة، وليس مفهوما ثابتا أو متجانسا (الإجابة 3). وهذا يتماشى مع فكرة أن سياسات الدولة يجب أن تؤكد على الانتماء القائم على المواطنة، مما يضمن بناء الوحدة الوطنية على الحقوق والمسؤوليات المدنية بدلا من الانتماءات العرقية أو اللغوية أو الثقافية (الإجابة 5). ومع ذلك، يتناقض هذا مع وجهة نظر منافسة تحذر من أن تعزيز الهوية المركبة يمكن أن يضعف الوحدة الوطنية، مما يؤدي إلى التفتت والمطالبات بالهويات المتنافسة (الإجابة 9). وتزعم هذه النظرة أنه يجب تعزيز هوية واحدة مهيمنة للحفاظ على التماسك بدلا من تعزيز التعددية.

وتركز العديد من الردود على اللغة والحوكمة كأدوات لدمج الهوية المركبة، مما يشير إلى أن الشائبة اللغوية والحوكمة المرنة واللامركزية يمكن أن تساعد في استيعاب التنوع اللغوي والثقافي في الجزائر (الإجابة 4، 8).

وتشير هذه النظرة إلى أن الاستقلالية المحلية في السياسة الثقافية واللغوية من شأنها تعزيز التعايش دون تهديد الوحدة الوطنية. وعلى نحو مماثل، يمكن للخطاب الديني أن يدعم هوية مرنة وشاملة، مع التأكيد على قدرة الإسلام التاريخية على التكيف مع التنوع الثقافي (الإجابة 6).

ويزعم نهج أكثر براجماتية أن مفهوم الهوية المركبة يجب أن يتجاوز النظرية وأن يتم تنفيذه بنشاط في الحكم، مع اتخاذ قرارات سياسية تستند إلى البحث الأكاديمي بدلا من صراعات القوة السياسية (الإجابة 10). ويسلط هذا المنظور الضوء على الحاجة إلى الشجاعة والجرأة السياسية لتبني نموذج حكم يعكس التنوع المجتمعي الكامل في الجزائر بدلا من اتخاذ القرارات بناء على حسابات سياسية قصيرة الأجل.

يميل الاتجاه العام في هذه الاستجابات إلى أنه يجب الاعتراف بهوية الجزائر المعقدة والمركبة ودمجها في كل من سياسات الدولة والخطاب الأكاديمي، لكن طريقة التنفيذ لا تزال موضع نقاش. ويدافع البعض عن التعددية، والثنائية اللغوية، واللامركزية، والوحدة القائمة على المواطنة، في حين يخشى آخرون أن الاعتراف بطبقات الهوية المتعددة قد يضعف التماسك الوطني والاجتماعي. وهناك أيضا انقسام بين المناقشات النظرية حول الهوية والحقائق السياسية للحكم، حيث يجادل البعض لصالح نهج أكثر اعتمادا على البحث في صنع السياسات بدلا من سياسات الهوية. وفي نهاية المطاف، يكمن التحدي في موازنة الوحدة الوطنية مع التنوع الثقافي، وضمان الاعتراف بجميع مكونات الهوية دون تعزيز الانقسام أو عدم الاستقرار.

2. تحليل نتائج استمارة المرحلة الثانية

بهدف التعمق أكثر في تعقيدات الهوية الوطنية، وتشجيع النقاشات الأكثر دقة، وتقريب وجهات النظر المختلفة من خلال معالجة العوامل التاريخية والسياسية والدينية والاجتماعية، التي شكلت صراعات الهوية والتعايش، وبناء على نتائج استمارة المرحلة الأولى، تمت مشاركة ملخصات عن أجوبة كل سؤال من الأسئلة الخمسة عشر السابقة وإرسالها للخبراء، وتم منحهم وقتا لدراساتها. قمنا بعدها بصياغة 7 أسئلة أخرى في شكل استمارة ثانية وإرسالها للخبراء مرة أخرى. وقد تمت صياغة هذه الأسئلة وفق استراتيجية

تهدف لاستطلاع رأي الخبراء في التطبيق الفعلي والواقعي لاستراتيجيات التشكيل والبناء الهوياتي، وكذا التركيز على السياسات الكفيلة بالتأثير المباشر والفعال في تشكيل وبناء هوية وطنية موحدة، تعتمد على تركيب الهويات الفرعية ودمجها ضمن مشروع مجتمع وطني يتمتع بالتميز والاستقلالية والانفتاح. وفيما يلي تحليل نتائج استمارة المرحلة الثانية:

السؤال الأول: كيف يمكن للجزائر أن توازن بين تعزيز الهوية الوطنية الموحدة واحترام والحفاظ على تنوعها الثقافي واللغوي؟

تعكس الإجابات الثمانية مُجداً مختلفة للحفاظ على الوحدة الوطنية مع احترام التنوع الثقافي واللغوي في المجتمع الجزائري. يشير الاتجاه السائد في هذه الإجابات إلى أن إصلاح التعليم والتعدد اللغوي أمران حاسمان في ضمان التعايش بين العربية والأمازيغية والفرنسية دون صراع (الإجابة 1). وهذا يتماشى مع فكرة مفادها أن نظام التعليم المتعدد اللغات يعزز التفاهم المتبادل ويقلل من التوترات اللغوية.

وتؤكد وجهة نظر أخرى متكررة على الحاجة إلى سرد أو خطاب وطني شامل يعترف بالتساوي بمساهمات العرب والأمازيغ والفرنكوفونية في الهوية الجزائرية (الإجابة 2). وتشير هذه النظرة إلى أن الاعتراف التاريخي والتمثيل الثقافي ضروريان لتجنب التهميش والانقسام. بالإضافة إلى ذلك، تدعو بعض الردود إلى اللامركزية، مما يسمح بالتصرف المحلي في الشؤون الثقافية واللغوية مع الحفاظ على إطار وطني مشترك (الإجابة 3). يمكن لهذا النموذج منع الاستيعاب القسري مع تعزيز الوحدة الوطنية والتماسك الاجتماعي.

كما يظهر نهج مدني للهوية، يزعم أن الانتماء الوطني يجب أن يُبنى على المواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بدلا من الانتماءات العرقية أو الدينية (الإجابة 4). يتناقض هذا مع نماذج الهوية الأكثر تقليدية التي تعطي الأولوية للتراث العربي الإسلامي، وتحول التركيز نحو الحوكمة الشاملة والمساواة في الحقوق. وبالمثل، تسلط بعض الردود الضوء على دور وسائل الإعلام والمبادرات الثقافية في تعزيز الوحدة الوطنية من خلال إظهار تنوع المجتمع الجزائري في ضوء إيجابي (الإجابة 5، 6).

كما يُنظر إلى الإصلاحات المؤسسية على أنها ضرورية، مع دعوات إلى تمثيل أكبر للتنوع الثقافي واللغوي في الحكم والإدارة العامة (الإجابة 7). يسعى هذا النهج إلى تقليص التوترات القائمة على الهوية من خلال ضمان حصول جميع المجموعات على صوت في صنع القرار. وأخيرا، يُقترح الاعتدال الديني كوسيلة لدمج التنوع، حيث يتم تشكيل الخطاب الإسلامي لاحتضان الواقع المتعدد الثقافات في الجزائر بدلا من استبعاد وجهات النظر غير العربية أو غير الإسلامية (الإجابة 8).

يشير الاتجاه العام في هذه الاستجابات إلى أن الجزائر يمكنها تحقيق التوازن بين الوحدة والتنوع من خلال مزيج من إصلاح التعليم والحكم الشامل والسياسات الثقافية اللامركزية وأطر الهوية الوطنية القائمة على المدنية وترقية دور المجتمع المدني. هناك إجماع على أن الاستيعاب القسري أو هيمنة هوية ثقافية واحدة على غيرها يؤدي إلى التهميش والصراع (سواء هيمنة الهوية الثقافية الأمازيغية على بقية الهويات أو العكس). تفضل بعض الاستجابات الحلول المدنية والمؤسسية، بينما تؤكد أخرى على الشمول اللغوي والتاريخي والديني. وفي نهاية المطاف، من المرجح أن تكون الاستراتيجية الأكثر فعالية هي نموذج هجين يدمج عدة مناهج، مما يضمن بقاء الجزائر مجتمعا متماسكا ومتعددا.

السؤال الثاني: ما الدور الذي يجب أن يلعبه نظام التعليم في تشكيل الهوية الوطنية، وكيف يمكنه استيعاب السرديات التاريخية المختلفة والحقائق اللغوية؟

تقدم إجابات الخبراء استراتيجيات متنوعة ومتكاملة حول كيفية تمكين النظام التعليمي من تشكيل هوية وطنية موحدة مع استيعاب التنوع التاريخي واللغوي في الجزائر. إن الاتجاه الأكثر شيوعا في هذه الإجابات هو الحاجة إلى سرديات تاريخية شاملة وحقيقية، حيث يتم الاعتراف بالتأثيرات العربية والأمازيغية والإسلامية على قدم المساواة (الإجابتان 1 و 3). وهذا يشير إلى التحول بعيدا عن السرديات القومية المفروضة من الدولة نحو نهج متوازن ونقدي للتاريخ، مما يضمن تمثيل جميع المكونات الثقافية في خطاب الهوية الوطنية، مع تعزيز مكانة اللغة الإنجليزية كلغة علم وتواصل مع الأمم الأخرى.

ويؤكد منظور قوي آخر على التنوع اللغوي في التعليم، داعيا إلى سياسات ثنائية اللغة أو متعددة اللغات تعزز العربية والأمازيغية كلغتين وطنيتين متساويتين، مع الانجليزية كلغة إضافية (الإجابة 2). تهدف هذه الاستراتيجية إلى تعزيز التعايش بدلا من التنافس بين المجموعات اللغوية، ومنع تهميش أي مجتمع لغوي. تقترح العديد من الردود التعليم المدني كوسيلة لبناء هوية وطنية مشتركة تتجاوز الانتماءات العرقية أو الدينية (الإجابتان 4 و6). ويشمل ذلك تعليم قيم مثل المواطنة والديمقراطية وحقوق الإنسان، المرسخة ضمنا وتصريحا في القيم الإسلامية، وضمان بناء الوحدة الوطنية على المسؤوليات المشتركة بدلا من السرديات الثقافية الحصرية والإقصائية. بالإضافة إلى ذلك، تم اقتراح سياسات التعليم اللامركزية للسماح بالتكيف المحلي، وضمان احترام الهويات الثقافية المحلية مع الحفاظ على إطار وطني متماسك (الإجابة 5)، إلا أن هذا يمكن أن يسمح بنشوب تصدعات اجتماعية ويهدد التماسك، خصوصا في حالات عدم الاستقرار والمخاطر الإقليمية والدولية.

تسلط بعض الردود أيضا الضوء على دور التعليم الديني في تعزيز الشمول، بحجة أن التعاليم الإسلامية يجب أن تعكس الواقع المتعدد الثقافات في الجزائر بدلا من استخدامها كأداة للحصرية (الإجابة 7). ويتمشى هذا مع الجهود الأوسع نطاقا لجعل الخطاب الديني قوة للوحدة بدلا من الانقسام. وأخيرا، يشير النهج المتفتح إلى أن التعليم يجب أن يدمج وجهات النظر العالمية، مما يضمن أن الهوية الجزائرية متجذرة تاريخيا ولكنها قابلة للتكيف مع الحقائق الحديثة (الإجابة 8)، وتطرح وجهة النظر هذه تحديات بشأن الأمن المجتمعي والهوياتي في مواجهة الغزو الثقافي وتهديدات الهوية.

يميل الاتجاه العام في هذه الاستجابات إلى أن التعليم يجب أن يلعب دورا نشطا في الحفاظ على الهوية الوطنية وتعزيز الشمول والتماسك. هناك اتفاق واسع النطاق على أنه يجب مراجعة السرديات التاريخية لتعكس التنوع الثقافي واللغوي الكامل للجزائر، متجاوزا التفسيرات المتجانسة والإقصائية. يظهر التعليم المتعدد اللغات، وتكوين الهوية القائمة على المواطنة، وسياسات التعليم التي تدمج العمق العربي والإسلامي كاستراتيجيات رئيسية لضمان تنمية الطلاب لشعور بالانتماء الوطني دون الشعور بالاستبعاد بسبب خلفياتهم اللغوية أو الثقافية. بالإضافة إلى ذلك، يُنظر إلى التعليم الديني كمناهج المدارس القرآنية وتدریس

العلوم الشرعية والمنظورات العالمية كأدوات يمكنها ضمان استكمال تشكيل الهوية الوطنية دون تعزيز النزعات الإقصائية. وفي نهاية المطاف، من المرجح أن يكون النهج الأكثر فعالية هو نموذج هجين يوازن بين الوحدة الوطنية والتنوع الثقافي، مما يضمن بقاء هوية الجزائر متماسكة مع احتضان تراثها التعددي المتنوع.

السؤال الثالث: كيف يمكن للسلطات السياسية تعزيز الحوار الوطني الحقيقي الذي يشمل جميع مكونات الهوية (العربية والأمازيغية والإسلامية والعلمانية) دون تهميش أي مجموعة؟

تقدم الإجابات الثمانية مجموعة من الاستراتيجيات لضمان حوار وطني شامل وفعال يحترم مكونات الهوية العربية والأمازيغية والإسلامية مع عدم تهميش بعض التوجهات العلمانية لبعض النخب في الجزائر. إن الاتجاه الأكثر شيوعاً في هذه الإجابات هو الحاجة إلى أطر مؤسسية وقانونية لضمان التعددية والتمثيل العادل وصنع السياسات الشاملة (الإجابات 1، 2، 3). وتؤكد هذه الإجابات على أن الحوار الوطني يجب ألا يكون شكلياً، بل يجب أن يكون مدعوماً بالضمانات الدستورية والتمثيل السياسي العادل لضمان أن يكون لكل مجموعات الهوية صوت في الحكم وصنع القرار.

وتسلط وجهة نظر رئيسية أخرى الضوء على دور وسائل الإعلام والتعليم في تعزيز الاعتراف المتبادل والتعايش (الإجابات 4 و 5). وتزعم هذه الردود أن الحملات الإعلامية والبرامج الثقافية والإصلاحات التعليمية يمكن أن تساعد في تشكيل الخطاب العام نحو الشمول من خلال تسليط الضوء على مساهمات جميع مجموعات الهوية في تاريخ المجتمع الجزائري ومستقبله. ويحول هذا النهج التركيز من النخب السياسية إلى المشاركة المجتمعية الأوسع، من خلال مؤسسات المجتمع المدني، مما يضمن أن يُنظر إلى الهوية الوطنية باعتبارها مشروعاً جماعياً وليس أيديولوجياً مفروضة من الدولة.

وتؤكد العديد من الردود على اللامركزية والمشاركة الشعبية كآليتين أساسيتين للحوار (الردود 6 و 7). وتسمح اللامركزية بالتعبير عن الهويات المتعددة كهويات فرعية وليس مستقلة ودون تفويض الوحدة الوطنية، مما يضمن الحفاظ على التراث الثقافي واللغوي المحلي في إطار وطني مشترك. وعلى نحو مماثل، تعمل المشاركة

المدينة الشعبية على تعزيز الحوار على مستوى المجتمع، مما يمنع احتكار النخب السياسية لمناظرات الهوية الوطنية.

تحذر استجابة مغايرة من تسييس نقاشات الهوية، وتزعم أن الهوية الوطنية يجب أن تُعالج من خلال حوار محايد وبناء بدلا من استخدامها لتحقيق مكاسب سياسية (الإجابة 8). وهذا يشير إلى أن الجهات السياسية الفاعلة قد تتلاعب بقضايا الهوية لتحقيق مكاسب قصيرة الأجل، مما يؤدي إلى تعميق الانقسامات بدلا من تعزيز الحوار الحقيقي، كما يمكن أن يتم استغلال الوضع من أطراف خارجية وإقليمية للعمل على ضرب الاستقرار، مما يجعل سياسات الأمن المجتمعي ذات أولوية قصوى.

يشير الاتجاه العام السائد في هذه الردود إلى أن الحوار الوطني الحقيقي يتطلب إصلاحات مؤسسية ومبادرات إعلامية وتعليمية وحوكمة لامركزية ومشاركة شعبية. هناك إجماع قوي على أن الهوية الوطنية يجب أن تُصاغ من خلال مناقشات شاملة وشفافة، بدلا من السرديات المفروضة أو التلاعب السياسي. تفضل بعض الردود الحلول القانونية والسياسية، بينما تؤكد ردود أخرى على نهج المشاركة الثقافية والتعليمية والمدينة. ومن المرجح أن تكون الاستراتيجية الأكثر فعالية هي نموذج يجمع بين الحماية الدستورية، والتمثيل العادل، وتأثير وسائل الإعلام، والمشاركة العامة، مما يضمن الاعتراف الكامل بمكونات الهوية المتنوعة في الجزائر ودمجها في الخطاب الوطني.

السؤال الرابع: ما هي الاستراتيجيات التي يمكن تنفيذها للحد من الصراعات السياسية القائمة على

الهوية وتجنب استغلال الهوية لتحقيق مكاسب سياسية؟

تعكس إجابات الخبراء نهجا متعدد الأوجه للتخفيف من الصراعات السياسية القائمة على الهوية ومنع التلاعب بخطاب الهوية لتحقيق مكاسب سياسية. إن الاتجاه العام في هذه الإجابات هو الحاجة إلى سياسات شاملة وحوكمة عادلة، والتي تضمن شعور جميع مجموعات الهوية بالتمثيل والحماية في النظام السياسي (الإجابتان 2 و 5). وتزعم هذه الإجابات أن التمثيل النسبي، وقوانين مكافحة التمييز، والحكم الشفاف يمكن أن يمنع التهميش ويقلل من الحافز للصراع القائم على الهوية.

وتسلط وجهة نظر رئيسية أخرى الضوء على دور التفاعلات بين المجموعات والتحالفات بين الهويات الفرعية، والتي يمكن أن تعزز التفاهم والتعاون المتبادل (الإجابتان 1 و 4). وتؤكد هذه المناهج على أن المشاركة المستدامة بين مجموعات الهوية المختلفة من خلال البرامج المجتمعية والتحالفات السياسية يمكن أن تقلل الاستقطاب وتخلق أرضية مشتركة تتجاوز انقسامات الهوية.

تركز العديد من الردود على المبادرات التعليمية وبرامج التوعية، مما يشير إلى أن فهم آليات الهوية الاجتماعية يمكن أن يساعد في تقليل التحيز والاستقطاب (الإجابة 3). وهذا يتماشى مع الفكرة الأوسع نطاقا التي مفادها أن معالجة قضايا الهوية من خلال التعليم والحوار يمكن أن تواجه الخطاب المتطرف والتلاعب القائم على عناصر الهوية.

يقترح نهج مغاير ولكن مكمل أنه يجب نزع الطابع السياسي عن الهوية في الخطاب العام، وحث القادة السياسيين والمنافذ الإعلامية على تجنب الخطاب الانقسامي (الإجابة 6). يتماشى هذا المنظور مع مراقبة خطاب الكراهية كاستراتيجية لمنع الجهات السياسية من استغلال توترات الهوية لتحقيق مكاسب شخصية أو حزبية (الإجابة 8).

وتشير وجهة نظر أخرى إلى تعزيز جهود بناء السلام الشعبية، مع التأكيد على حل النزاعات المحلية والوساطة باعتبارها ضرورية لإدامة التماسك الوطني والاجتماعي على المدى الطويل (الإجابة 7). ويشير هذا إلى أن النهج من أعلى إلى أسفل (السياسات الحكومية والإصلاحات القانونية) يجب أن تُستكمل باستراتيجيات من أسفل إلى أعلى (جهود السلام القائمة على المجتمع المدني) لمعالجة التوترات المرتبطة بالهوية بشكل فعال.

يشير الاتجاه العام السائد في هذه الاجابات إلى أن الحد من الصراعات السياسية القائمة على الهوية يتطلب مزيجا من الإصلاحات المؤسسية والتعليم والمشاركة بين المجموعات والخطاب السياسي المسؤول. وتركز بعض الاستجابات على الحلول البنيوية (السياسات الشاملة وقوانين مكافحة التمييز وإصلاحات الحكم)، بينما تؤكد استجابات أخرى على التدخلات الاجتماعية والثقافية (التعليم والمبادرات الشعبية ومسؤولية وسائل الإعلام). ومن المرجح أن يكون النهج الأكثر فعالية هو استراتيجية هجينة تجمع بين

الحماية القانونية، والحوكمة الشاملة، والتعاون بين المجموعات، وجهود التوعية العامة من أجل منع التلاعب بخطابات الهوية وتعزيز الاستقرار الوطني على المدى الطويل، وترقية المشاركة الاجتماعية.

السؤال الخامس: كيف يمكن تحويل التوترات التاريخية بين السلطتين السياسية والدينية إلى علاقة تعاونية

تعزز الوحدة الوطنية مع احترام التنوع الإيديولوجي؟

تقدم الإجابات الثمانية طرقا متباينة لمعالجة التوترات التاريخية بين السلطتين السياسية والدينية في الجزائر مع تعزيز الوحدة الوطنية والتنوع الإيديولوجي. يشير الاتجاه السائد في هذه الإجابات إلى أن التعاون المنظم بين المؤسسات السياسية والدينية يمكن أن يساعد في الحد من الصراع وتعزيز الاحترام المتبادل (الإجابات 1، 5، 7). تقترح هذه الإجابات أدوارا استشارية رسمية للزعماء والرموز الدينية، والمجالس الوطنية للحوار، والاعتراف بالدين كركيزة أخلاقية وثقافية مع ضمان أن يظل صنع القرار السياسي شاملا لجميع وجهات النظر الإيديولوجية.

تدعو وجهة نظر منافسة إلى العلمانية الصارمة، حيث يتم فصل الدين عن السياسة بشكل كامل، مما يمنع المؤسسات الدينية من التأثير على حوكمة الدولة وتشكيل الهوية الوطنية (الإجابات 2، 8). ويزعم هذا النهج أن الوحدة الوطنية ينبغي أن تُبنى على المبادئ المدنية والديمقراطية، وليس على الانتماء الديني، مما يضمن التمثيل المتساوي للأصوات العلمانية وغير الدينية، إلا أن هذا التوجه يمكن أن يشكل تحديا اجتماعيا كبيرا بالنظر لطبيعة المجتمع ونمط الدين الأصيل السائد.

وتؤكد وجهة نظر رئيسية أخرى على الحوار والتكامل التدريجي كوسيلة لتعزيز التعاون (الإجابة 3). وهذا يشير إلى أن النقاشات المنظمة بين السلطات السياسية والمؤسسات الدينية والمنظمات المدنية من الممكن أن تحل الصراعات الإيديولوجية وتؤسس أرضية مشتركة في صنع السياسات الوطنية. وعلى نحو مماثل، تقترح بعض الردود دمج وجهات النظر الدينية في السياسات الوطنية دون فرضها، مما يضمن مساهمة القيم الدينية في المناقشات الأخلاقية دون تقويض التنوع الإيديولوجي (الإجابة 4).

وتؤكد بعض الردود على أهمية نزع الطابع السياسي عن الخطاب الديني، بحجة أن المؤسسات الدينية ينبغي أن تركز على المسائل الاجتماعية والروحية بدلا من الشؤون السياسية (الإجابة 6)، إذ تلامس وجهة

النظر هذه التوجهات العلمانية. ويهدف هذا النهج إلى منع استغلال الدين لتحقيق مكاسب سياسية مع الحفاظ على دوره في التماسك الاجتماعي، وهذا ما ترفضه حركات الإسلام السياسي التي تعتبر ممارسة السياسة من صميم العمل الدعوي والعقيدة الإسلامية.

بصفة عامة يشير الاتجاه السائد في هذه الأجوبة إلى أن التعاون بين السلطتين السياسية والدينية يتطلب إما حواراً منظماً، أو فصلاً واضحاً للأدوار، أو نهجاً هجيناً يوازن بين التأثير الديني في الشؤون الاجتماعية والحياد السياسي في الحكم. يفضل البعض التعاون المؤسسي بدلاً من السيطرة والصراع، بينما يدافع آخرون عن التوجه العلماني مع الحد الأدنى من التدخل الديني. إن القاسم المشترك هو الحاجة إلى نظام اجتماعي وسياسي يحترم التأثير الديني دون السماح له بالهيمنة على الشؤون السياسية أو تهميش التنوع الإيديولوجي. ومن المرجح أن تكون الاستراتيجية الأكثر فعالية هي نموذج متوازن يدمج التعاون المنظم، ويحمي الحريات الدينية، ويمنع الصراعات السياسية القائمة على الهوية، ويدعم إشراك الجماعات الاجتماعية في حكم نفسها.

السؤال السادس: ما هو دور وسائل الإعلام والمنصات الرقمية في تشكيل وتعزيز الهوية الوطنية، وكيف يمكن استخدامها لتعزيز التعايش بدلاً من تعميق الانقسامات؟ وما دور مفهوم الهوية الرقمية في ذلك؟

تقدم الإجابات الثمانية المتحصل عليها وجهات نظر متباينة ولكنها متكاملة حول كيفية تأثير وسائل الإعلام والمنصات الرقمية والهوية الرقمية على الوحدة الوطنية والتعايش وبناء الهوية في الجزائر. إن الاتجاه السائد في هذه الإجابات هو الطبيعة المزدوجة للمنصات الرقمية - يمكن استخدامها لتعزيز الهوية الوطنية والتعايش، ولكنها تشكل أيضاً مخاطر الانقسام والتضليل (الإجابتان 2 و 8)، مما يخلق تحديات هوياتية وأمنية. وهذا يسلط الضوء على الحاجة إلى سياسات رقمية مسؤولة، واعتدال المحتوى، والتنظيم لضمان تعزيز وسائل الإعلام للشمول بدلاً من تأجيج الصراعات القائمة على الهوية.

تركز وجهة نظر أخرى على دور الهوية الرقمية، مؤكدة أن كيفية تفاعل الأفراد عبر الإنترنت تشكل شعورهم بالانتماء الوطني (الإجابة 3). يُنظر إلى تشجيع محو الأمية الرقمية والسلوك المسؤول عبر الإنترنت

على أنه أمر ضروري لضمان أن تعكس المساحات عبر الإنترنت خطابا وطنيا شاملا وبناء بدلا من خطاب مجزأ أو مثير للانقسام، على الرغم من الصعوبات التي تواجه ذلك.

تؤكد العديد من الردود على دور وسائل الإعلام في تشكيل الوعي الوطني، إما من خلال السرديات التي تسيطر عليها الدولة أو المنافذ الإعلامية المستقلة والمتنوعة (الإجابتان 4 و 5). يدافع البعض عن المبادرات التي تقودها الدولة لتعزيز الوحدة الوطنية، وضمان تعزيز إطار ثقافي ولغوي مشترك (الإجابة 4). ومع ذلك، يحذر آخرون من السيطرة المفرطة، بحجة أن الهوية الديناميكية والشاملة تتطلب التعددية الإعلامية وتمثيل وجهات نظر متعددة (الإجابة 5).

يقترح النهج البراجماتي في بعض الأجوبة أنه يجب استخدام المنصات الرقمية لتعزيز الحوار بين الثقافات، وتوفير مساحات آمنة لمجموعات الهوية المختلفة - العربية والأمازيغية والعلمانية والإسلامية - للمشاركة في المناقشات التي تعزز التفاهم المتبادل (الإجابة 6). وعلى نحو مماثل، يُقترح استخدام الحملات الإعلامية التعليمية كأداة لتشكيل الهوية الوطنية بشكل إيجابي، ودمج السرديات التاريخية، والتنوع الثقافي، والقيم المدنية في المحتوى الرقمي وتحسين الخدمات الإلكترونية الحكومية (الإجابة 7).

وأخيرا، يسلط النهج التنظيمي المؤسسي الضوء على الحاجة إلى مكافحة خطاب الكراهية والمعلومات المضللة عبر الإنترنت، وضمان توازن حرية التعبير مع المسؤولية عن منع التوترات القائمة على الهوية (الإجابة 8). ويتمشى هذا مع الجهود الأوسع نطاقا لضمان عدم تحول المنصات الرقمية إلى أدوات للاستقطاب بل تساهم بدلا من ذلك في التماسك الوطني والشمول الاجتماعي.

تتجه معظم هذه الاستجابات إلى فكرة أن وسائل الإعلام والمنصات الرقمية لها دور تحويلي في تشكيل الهوية الوطنية، لكن تأثيرها يعتمد على كيفية استخدامها وتنظيمها ومراقبتها. هناك اتفاق واسع النطاق على أن هذه المنصات يجب أن تعزز التعايش والحوار بين الثقافات والشمول، لكن الاستراتيجيات تتباين بين السرديات التي تقودها الدولة، والتعددية الإعلامية المستقلة، ومحو الأمية الرقمية، وتنظيم ومراقبة المحتوى. ومن المرجح أن يتضمن النهج الأكثر فعالية نمودجا هجيناً، يدمج جهود الدولة ووسائل الإعلام المستقلة،

والحوكمة الرقمية المسؤولة، والمشاركة الاجتماعية العامة، مما يضمن تعزيز الهوية الوطنية مع احترام التنوع الثقافي والأيدولوجي في المجتمع الجزائري.

السؤال السابع: ما هي الدروس التي يمكن للجزائر أن تتعلمها من الدول المتعددة الثقافات الأخرى في إدارة تنوع الهوية، وكيف يمكن تطبيقها في السياق الجزائري؟

هدفنا من خلال هذا السؤال إلى تمكين الخبراء من طرح تجارب مماثلة تكون قد مرت عليهم، وتمكينهم من تكيفها وفقا للسياقات الاجتماعية والسياسية الخاصة بالمجتمع الجزائري، بغرض الاستفادة من ذلك في صناعة سياسات الهوية وترقية مشروع المجتمع الجزائري المتناسك.

حيث تقدم الإجابات الثمانية مجموعة متنوعة من وجهات النظر، وسلط الضوء على نماذج دولية مختلفة يمكن للجزائر أن تتكيف معها لإدارة تنوع هوياتها الفرعية. تشير بعض هذه الإجابات إلى أن الأطر القانونية، واللامركزية، والمصالحة التاريخية هي عوامل رئيسية في ضمان سياسات الهوية الشاملة. تدعو العديد من الإجابات إلى الاعتراف الرسمي بمكونات الهوية المتنوعة في الجزائر وإضفاء الطابع المؤسسي عليها، مستشهدة بنموذج التعددية الثقافية في كندا، والشمول اللغوي في الهند، وعملية المصالحة في جنوب إفريقيا كمصدر إلهام محتمل (الإجابات 1، 4، 5). تشير هذه النماذج إلى أن الحماية القانونية، والسياسات المتعددة اللغات، والاعتراف التاريخي يمكن أن تساعد في بناء هوية وطنية متماسكة ومتنوعة.

وتؤكد وجهة نظر رئيسية أخرى على نماذج التشريع، وخاصة اللامركزية، كأداة لإدارة الاختلافات في الهويات المحلية. ويُستشهد بنظام الحكم السياسي في سويسرا كمثال، حيث يمنع الحكم الذاتي المحلي الصراعات المتعلقة بالهوية الوطنية مع الحفاظ على الوحدة (الإجابة 3)، بيد أن هذا المثال لا يصلح في الحالة الجزائرية نظرا لخصوصية المجتمع وقدرته على التوحد في حالات التهديد والاستعمار كما حدث إبان الثورة التحريرية. ويشير هذا النهج إلى السماح بمرونة التصرف في الشؤون الثقافية والتنظيمية من شأنه أن يخفف من حدة التوترات بين المجتمعات العربية والأمازيغية ويعزز خصوصية المجتمعات المحلية دون المساس بالانتماء الأكبر.

ويركز نهج آخر على العلمانية والهوية المدنية كحلول للانقسامات القائمة على الهوية. ويقدم الفصل الصارم بين الدين والسياسة في فرنسا (الإجابة 2) والقومية المدنية في الولايات المتحدة (الإجابة 7) نموذجين متميزين - أحدهما يؤكد على حياد الدولة في مسائل الهوية، والآخر يعزز الوحدة من خلال القيم الديمقراطية المشتركة. وتشير هذه الاستجابات إلى أن الجزائر يمكن أن تقلل من الصراعات المتعلقة بالهوية من خلال تحويل التركيز نحو المواطنة والمساواة في الحقوق بدلا من الهوية العرقية أو الدينية. وقد يشكل هذا النموذج تحديات اجتماعية على مستوى القوى الفاعلة وحتى على مستوى بعض النخب، مما يجعله نموذجا غير ذي أهمية في النقاش الهوياتي القائم.

بعض الردود تحذر من الاستيعاب القسري وعواقبه على المدى الطويل، مستخدمة تركيا كمثال لدولة فرضت هوية وطنية واحدة على حساب الثقافات الفرعية والتوجهات الشعبية (الرد 6). وهذا يعني أن النظام السياسي في الجزائر يجب أن يتجنب فخاخ سياسات التعريب ويعمل بدلا من ذلك على دمج الهوية الأمازيغية دون تقويض الوحدة الوطنية، والتأكيد في الوقت نفسه على مكانة اللغة العربية الأصيلة. وتزعم وجهة نظر أخرى أن الجزائر يجب ألا تعتمد على النماذج الأجنبية على الإطلاق، بل يجب عليها تطوير سياسات هويتها الخاصة بناء على خلفيتها التاريخية والثقافية والدينية الفريدة (الرد 8). وهذا يعكس الشكوك تجاه استيراد الحلول من سياقات اجتماعية وسياسية مختلفة، مؤكدة على الحاجة إلى سياسات محلية تتوافق مع واقع المجتمع الجزائري وتحترم تقاليد وسيكولوجية الفرد الجزائري.

يشير الاتجاه العام في هذه الردود إلى أن الجزائر يمكن أن تستفيد من الأمثلة الدولية، ولكن يجب عليها أن تصمم سياسات الهوية بما يتناسب مع سياقها المحلي الفريد. حيث أن هناك اتفاق واسع النطاق على أن التعددية، والمصالحة التاريخية، والوحدة القائمة على المواطنة هي استراتيجيات محتملة، ولكن النقاش لا يزال قائما حول ما إذا كان ينبغي تبني نماذج أجنبية بشكل مباشر أو خلق نهج محلي. ومن المرجح أن تكون الاستراتيجية الأكثر فعالية هي نماذج هجينة، تدمج الحماية القانونية للتنوع، والاعتراف التاريخي، والمشاركة المدنية، مما يضمن أن تكون الهوية الوطنية الجزائرية شاملة ومتماسكة.

3. اختبار الفرضيات الفرعية للدراسة

الهوية الوطنية هي بناء ديناميكي يتأثر بقوى اجتماعية وسياسية وثقافية متعددة. وفي حالة المجتمع الجزائري، لعبت ولا زالت العلاقة بين السلطتين السياسية والدينية تاريخيا دورا حاسما في تشكيل الهوية الوطنية من خلال آليات التحكم والسيطرة وتشكيل الخطاب. سنقوم من خلال هذا التحليل بفحص واختبار الفرضيات التي صيغت في الدراسة، وتقييم تأثير كلتا السلطتين على تشكيل الهوية الوطنية وما إذا كان من الممكن تحقيق نموذج هوياتي جديد ومتكامل. وذلك بناء على البحث النظري في الفصول الأولى لهذه الأطروحة، وكذا نتائج الدراسة الميدانية التي قدمت لنا تحليلا يتصف بالدقة والتنوع والشمول. وفيما يلي نتائج اختبار فرضيات الدراسة:

اختبار الفرضية الفرعية 1:

نص الفرضية الأولى: تؤثر السلطة السياسية على ديناميكيات بناء الهوية الوطنية من خلال امتلاكها للقوة والشرعية السياسية والسلطة التشريعية في المجتمع.

إن دور السلطة السياسية في تشكيل الهوية الوطنية واضح من خلال العديد من الآليات التاريخية والمعاصرة، فالنظام السياسي يحوز القوة التي تجعله قادرا على التأثير في مختلف مدخلات الهوية الوطنية، لاسيما العناصر التالية:

السلطة التشريعية: يحدد الدستور والنظام القانوني إطار الهوية الوطنية من خلال ترسيخ اللغة العربية والأمازيغية كلغتين رسميتين، والإسلام كدين للدولة، والمبادئ التوجيهية للحكم. بالإضافة إلى قوانين حماية تهدف إلى حماية الإيديولوجيا السياسية للنخب الحاكمة وضمان استمرار نفس النهج الفكري، وذلك من خلال سياسة التعيينات في المناصب، وجعل بعض المناصب على المستوى المحلي تخضع للتعين من السلطة المركزية وليس للانتخاب.

سياسات التعريب: بدأت سياسات التعريب بعد الاستقلال، وكان جهدا تقوده الدولة لاستبدال النفوذ الاستعماري الفرنسي بهوية وطنية عربية ذات توجه قومي، تناسب ذلك مع التوجه الإسلامي لبعض

النخب، بينما واجهت هذه السياسات مقاومة شرسة من النخب الفرانكفونية والنشطاء الأمازيغ. وقد أثرت هذه السياسة على التعليم والإدارة والإعلام، مما عزز اللغة العربية كلغة مهيمنة وحدوث نوع من التهميش الآلي للمتحدثين بالأمازيغية.

السرديات والرموز الوطنية: أكد الخطاب السياسي على الماضي الثوري (1954-1962)، والمقاومة ضد الاستعمار، والقومية العربية كعناصر أساسية للهوية الجزائرية. حيث ساهمت إيديولوجية الثورة في دفع وتيرة الفخر والاعتزاز بالانتماء، بينما كان النظام السياسي يلعب على هذه الوتيرة لتخفيف حدة بعض التوترات والصراعات على مراكز السيطرة وبعض الصراعات ذات الطابع الهوياتي، وهذا ما حصر المشهد السياسي ضمن آليات وأفكار العمل الثوري وآخر التعددية السياسية حتى ذروة الأزمة الاقتصادية نهاية الثمانينات.

وسائل الإعلام والسيطرة التعليمية: تسيطر الدولة على المناهج التعليمية والتلفزيون ووسائل الإعلام المطبوعة والمرئية، مما يضمن تعزيز الشرعية السياسية بشكل مستمر من خلال السرديات الوطنية والخطاب السياسي الأحادي. وهذا ما عزز من دور النظام السياسي في بناء الهوية الوطنية من خلال تدخلات النظام التعليمي وتشديد الرقابة على المدرسة وحتى الجامعات، كما تحتكر السلطة السياسية اعتمادات الوسائل الإعلامية، وتتحكم في نوعية الخطاب الإعلامي الذي تنشره، حيث يرى بعض الخبراء أن هذا يساعد في عملية بناء هوية وطنية موحدة وشاملة بينما يرى البعض الآخر أن ذلك من شأنه رفع مستوى التوترات لدى الجماعات الاجتماعية الأكثر تهميشا والأقل تمثيلا، والذين ليس لديهم القدرة على الوصول للإعلام والتعبير عن ثقافتهم وتراثهم.

استبعاد الهويات العلمانية والتعددية: من الآراء التي برزت بوضوح خلال هذه الدراسة أن النخب السياسية استعملت سياسات الهوية لتهميش وجهات النظر العلمانية وغير العربية، وإعطاء الأولوية للهوية العربية الإسلامية على حساب التراث الفرانكفوني والأمازيغي في الجزائر. ويعتبر رواد هذا الاتجاه أن تهميش دور هذه الفئات الاجتماعية دفعهم لمحاولة امتلاك وسائل السيطرة والتسلق، لاسيما المال والاعلام، مما

خلق نوعا من اللاتوازن ضمن آليات الفعل السياسي والحركات الاجتماعية. إلا أن صغر حجم هذه الفئات مقارنة بالاتجاه العام السائد لم يسمح لها بالتواجد الحقيقي ضمن التيارات الشعبية، ورغم ذلك لا تزال هذه نخب تمارس بعض التأثير على القرار السياسي وكبح بعض التوجهات التي تفضل العمق العربي الإسلامي للمجتمع الجزائري.

وبصفة عامة يشير تحليل استجابات الخبراء في الدراسة الميدانية إلى أن العديد منهم يرون التعريب كعامل انقسام، بحجة أنه خلق صراعات طويلة الأمد مع النشاط الأمازيغي والنخب الفرانكفونية، بينما يرى البعض الآخر أن التعريب قد ساهم في الحفاظ على مكانة اللغة العربية ولو صوريا. وتسلط الأدبيات العلمية حول القومية أمثال "أرنست جيلنر" في كتابه "الأمم والقومية" (1983)¹⁴¹ الضوء على كيفية استخدام الدول لسياسات اللغة كأداة توحيد، لكنها تحذر أيضا من أن مثل هذه الاستراتيجيات يمكن أن تأتي بنتائج عكسية عندما لا يتم تطبيقها وفقا لدراسات عميقة للمجتمع المستهدف، حيث تشعر المجموعات الثقافية المتنوعة بالاستبعاد ويتشكل نوع من المظلومية التي تتحول إلى وقود للنشاط السياسي والثقافي، وربما تؤدي لحالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.

وبالتالي، تلعب السلطة السياسية دورا حاسما في تشكيل الهوية من خلال الاستفادة من سيطرتها على الهياكل القانونية والتعليمية والإعلامية لإملاء معايير الهوية الوطنية، وانتقاء المدخلات الأساسية لتشكيلها.

اختبار الفرضية الفرعية 2:

نص الفرضية الثانية: تؤثر السلطة الدينية على ديناميكيات بناء الهوية الوطنية من خلال سيطرتها على الخطاب الديني وامتلاكها لقوة النفوذ والسلطة الروحية في المجتمع.

تؤثر المؤسسات الدينية ورجال الدين على الهوية الوطنية من خلال تشكيل القيم المجتمعية والأطر الأخلاقية وتفسيرات التاريخ الوطني. حيث لعب الخطاب المسجدي دورا محوريا في تشكيل الخطاب الديني الذي يجوره يعتبر من مدخلات آلية بناء الهوية الوطنية، هذا بالإضافة إلى دور حركات الإسلام السياسي،

¹⁴¹ Ernest Gellner, *Nations et Nationalisme*, trans. Benedicte Pineau (Payot, Paris, 1989).

خصوصا في بداياتها، حيث ركزت على التربية ومفاهيم الدعوة والتأصيل للأبعاد الدينية واللغوية للهوية الوطنية ضمن أديباتها. وتشمل عوامل التأثير الرئيسية ما يلي:

الخطاب الديني وتأثير الهوية: تحدد الخطب الدينية ومنها الخطاب المسجدي والتعليم الديني والفتاوى المعايير الاجتماعية المقبولة، مما يعزز فكرة أن الهوية الجزائرية مرتبطة جوهريا بالإسلام. فئة كبيرة من أفراد المجتمع ينظرون لأئمة المساجد والمفتين والدعاة باعتبارهم قدوات جيدة، وعليهم الاستماع لتوجيهاتهم وكلامهم، مما يمنح المؤسسات الدينية سلطة روحية على المجتمع، يتجلى تأثيرها في التفاعلات التي تحدث ضمن الأنشطة المسجدية وانتشار آراء الخطباء وأفكارهم في المجتمع.

التحالفات بين الدولة والدين: سيطرت الدولة تاريخيا على المؤسسات الدينية لضمان وجود سرد ديني موحد ومعتمد من الدولة يدعم السلطة السياسية ويزيد من شرعيتها، مع الحد من المعارضة الصادرة من الحركات السياسية الإسلامية، وتحجيم دورها في المجتمع من خلال التشريع والتضييق أحيانا. لهذا نجد أن أغلب المؤسسات الدينية التي تتمتع بالسلطة تكون تابعة للسلطة السياسية، ويكون دورها صوريا في أغلب التفاعلات الاجتماعية، إلا أن ذلك لم يمنع من ظهور بعض الخطابات الخارجة عن السيطرة التامة، خصوصا ما يعرف بالتيار السلفي وبعض الانتماءات لحركات الإسلام السياسي. وهنا يمكن القول أن السلطتين السياسية والدينية تتفاعلان في إطار تكاملي وتسود بينهما علاقة تبعية وتكامل في الوقت نفسه.

دور المدارس القرآنية والزوايا: تعمل الطرق الصوفية (الزوايا) والمدارس القرآنية المرتبطة بالدولة على تعزيز الهوية الإسلامية المعتدلة التي توافق عليها السلطة السياسية، مما يثبط التطرف الديني ويعزز الوحدة الدينية للمجتمع، كما عملت الزوايا في مناطق نفوذها على التبرير دائما لممارسات النظام السياسي وتدعيم العمق الاجتماعي لسياسات الدولة.

التوترات مع السلطة السياسية: في بعض الأحيان، عارضت الحركات الدينية سياسات الدولة، وخاصة خلال ما يعرف بالعشرية السوداء في تسعينيات القرن العشرين، عندما تحدث بعض حركات الإسلام السياسي وما يعرف بالتيار الجهادي شرعية النظام السياسي. مما أتاح للسلطة السياسية تبني سياسات

عدائية تجاه بعض الممارسات الدينية، ونشر إيديولوجيا جديدة معادية للتطرف الإسلامي وتنادي بالفكر المعتدل الذي لا يخرج عن الأطر السياسية المرسومة.

دور التعليم الديني: تعمل التوجيهات ومناهج تدريس العلوم الدينية في المدارس والجامعات على تعزيز الإطار الأخلاقي الإسلامي، مما يضمن بقاء الهوية الإسلامية في مركز الهوية الوطنية، ويساعد على تعميق البعد الإسلامي للهوية الوطنية.

إن تأثير السلطة الدينية مكمل وتابع لتأثير السلطة السياسية، حيث تستمد السلطة الدينية قوتها التأثيرية من قوة النظام السياسي، وذلك اعتمادا على توافق سياسات الدولة مع المصالح الدينية للمجتمع.

اختبار الفرضية الفرعية 3:

نص الفرضية الثالثة: يمكن للسلطتين السياسية والدينية أن تساهم في بناء هوية وطنية جديدة ومعاصرة بناء على قدرتهما على التأثير على النسق الثقافي من خلال السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى تشكيل الخطاب السياسي والديني، والسياسات الإعلامية، والسياسات التعليمية.

للانتقال من نموذج إقصائي للهوية الوطنية إلى نموذج أكثر شمولاً ومعاصرة، تحاول السلطة السياسية من خلال توجيه السلطة الدينية واعتماد استراتيجيات جديدة، مثل:

تعزيز السياسات التعليمية الشاملة: يكون ذلك من خلال إصلاح المناهج الدراسية لدمج السرديات التاريخية العربية والأمازيغية، مع الاعتراف بجميع المكونات الثقافية، دون السماح لهيمنة ثقافة على الأخرى. وكذا ترقية اللغة الأمازيغية وتطويرها ونشرها بإعطائها أدواراً أكبر في المشهد الثقافي والسياسي، والعمل على تعييرها وفقاً لما تقتضيه الدراسات اللغوية. كما تعمل الندوات المشتركة بين المدارس على توحيد الرؤى ومشاركة التجارب الناجحة في تدعيم وعصرنة النظام التعليمي. بالإضافة إلى إشراك المجتمع المحلي في العملية التعليمية من خلال دمج المدرسة والجامعة في محيطها الثقافي والاقتصادي.

التمثيل الإعلامي المتوازن: ضمان أن تعكس وسائل الإعلام التنوع اللغوي والثقافي في الجزائر، بدلا من تعزيز هوية مهيمنة واحدة، مع التأكيد على سرديات الشمول والهوية الجامعة والمتنوعة. إلا أن الانفتاح الإعلامي لا يزال حبيس اعتمادات الدولة، مما يشكل ضغطا على النظام السياسي في سياقات دولة تحت على حرية الإعلام والتعبير. وقد أتاح هذا الوضع لوسائل التواصل الاجتماعي أن تحتل مساحة إعلامية كبيرة، ساهمت بشكل كبير في الكثير من الحركات الاجتماعية والاحتجاجات النقابية، حيث أصبحت المعلومة تتدفق بشكل عمودي وأفقي خارج الأطر القانونية والسياسية المرسومة. وبالموازاة برزت إشكاليات الهوية الرقمية ومحاولة الدولة اللحاق بالتطورات المتسارعة في هذا المجال، وقد خلق هذا الوضع تحديات جديدة تتعلق أساسا بالأمن المجتمعي والهوياتي.

الاعتدال في الخطاب الديني: تشجيع الخطاب الإسلامي الشامل الذي يدمج التأثيرات التاريخية المتنوعة في الجزائر، بدلا من إعطاء الأولوية لتفسير ديني واحد. فعلى الرغم من الدعم الرسمي الواضح للمذهب السني المالكي ومحاولة الخطاب المسجدي توحيد الفتوى، إلا أن الإعلام الجديد ومنصات التواصل الاجتماعي أتاحَت الفرصة أمام خطابات دينية متعددة للتغلغل في المجتمع الجزائري. يعتبر البعض هذا السياق نموذجا صحيا يساهم في خلق ثقافة التقبل والتنوع، بينما يرى بعض الخبراء أن ذلك قد يدفع لتأجيج الصراعات والتوترات الاجتماعية، مما يساهم في ضرب الاستقرار السياسي والتماسك الاجتماعي. إلا أن السياق الوطني الشامل قد يكون صمام أمان أمام هذا التنوع، حيث يتفاعل الجميع ضمن مفهوم الأمة الواحدة والدين الواحد ولو اختلفت التفسيرات والفهوم.

الإصلاحات التشريعية والسياسية: ربما تساعد الإصلاحات التشريعية على تعزيز الحماية القانونية لتنوع الهويات، وضمن شعور جميع المجموعات بالتمثيل داخل الإطار الوطني. مما يخلق نوعا من الشمول ويعزز الشعور بالانتماء وينشر ثقافة تقبل الآخر. بالإضافة إلى فتح المجال لمختلف الخطابات السياسية الإصلاحية، والعمل على تتمين دور المعارضة الوطنية التي تعمل على نقد السياسات بغرض تحسينها وطرح البدائل الفعالة.

من خلال إصلاح الخطاب والسماح بالمشاركة الاجتماعية لمختلف النخب في صياغة السياسات العامة، يمكن للسلطتين السياسية والدينية الانتقال بسلاسة نحو هوية وطنية أكثر تعددية، وتعزيز التماسك دون إقصاء.

اختبار الفرضية الفرعية 4:

نص الفرضية الرابعة: يمكن صياغة نموذج مفاهيمي شامل لبناء هوية وطنية مركبة تعتمد على دمج فئات الهوية الفرعية ضمن تشكيل هوياتي (نموذج هوية) يضمن الشمولية والتماسك.

بناء على النتائج، يجب أن يسمح النموذج الجديد للهوية الوطنية الجزائرية بدمج جميع المكونات الثقافية والدينية واللغوية في بنية متماسكة ومتجانسة اعتمادا على الأطر التوافقية الكبرى. إذ يجب أن يتضمن هذا النموذج:

الاعتراف بالطبقات التاريخية للهوية: الاعتراف بالتراث الأمازيغي، والحضارة الإسلامية، والعمق العربي والإسلامي، والتاريخ الثوري التحرري على أنها تشكل نفس القدر من الأهمية ضمن النقاشات الوطنية الهوياتية.

إنشاء سياسة لغوية شاملة: التعامل مع اللغة العربية والأمازيغية كعناصر لغوية متكاملة، وتعزيز التعليم الثنائي اللغة والمتعدد اللغات، مع دعم وترقية اللغة الأمازيغية وفقا للمعايير العلمية المتعلقة باللغات. بالإضافة إلى الانفتاح على اللغات العالمية وفي مقدمتها اللغة الإنجليزية وغيرها. مع تعزيز مظاهر الفخر والانتماء للغة العربية التي تعبر عن العمق العربي الإسلامي بشكل واضح.

التوازن بين القيم الدينية والعلمانية: ضمان بقاء الدين قوة أخلاقية توجيهية وتشريعية دون تهميش وجهات النظر العلمانية والتعددية. قد يكون هذا العنصر محل جدال وخلاف واسع ضمن مختلف الطبقات والنخب السياسية والثقافية، إلا أن تجاهله لا ينفي وجوده. فتهميش المكون العلماني قد يؤدي إلى بزوغ مظلومية جديدة، لذلك يعتبر النقاش المفتوح والانفتاح على الآخر والسماح بالمشاركة مرتكزات مهمة

لاحتواء كل المكونات الاجتماعية وتعزيز التمثيل العادل، ضمن الأطر الديمقراطية والأعراف الاجتماعية وتقاليد المجتمع الجزائري.

تشجيع الوحدة الوطنية من خلال الهوية المدنية: تعزيز الهوية الوطنية القائمة على المواطنة، حيث تكون القيم الديمقراطية والتماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية المتوازنة ذات أولوية على الحصرية العرقية أو الدينية أو الإيديولوجية. وضمان العمل على تدعيم البنى التأسيسية للمجتمع الجزائري المعاصر، والسماح لأفراده بالتعبير عن رغباتهم ضمن القنوات المناسبة وفتح المجال للنشاط السياسي والإعلامي الحر، دون المساس بالثوابت التوافقية الكبرى المتمثلة في الإسلام السني، اللغة العربية والتراث الأمازيغي والفكر الثوري التحرري والسيادة الوطنية.

إضفاء الطابع المؤسسي على الحوار بين الجماعات: إنشاء منتديات للحوار بين النخب السياسية وعلماء الدين والمثقفين العلمانيين والناشطين الثقافيين. مع إعطاء الأولوية لاحترام تقاليد وأعراف المجتمع المحلي، وتعزيز رأي الأغلبية الشعبية فيما يخص المواضيع المجتمعية الحساسة. بالإضافة إلى رفع الرقابة السياسية والوصاية القانونية على العمل الأكاديمي.

يضمن نموذج الهوية المركبة هذا أن يساهم العمق التاريخي والتنوع الثقافي للجزائر في تدعيم الوحدة الوطنية بدلا من الانقسام، مما يعزز الهوية الوطنية المعاصرة والشاملة. كما يسمح بمعالجة إشكاليات الهوية ضمن أطر الحوار الأكاديمي الهادئ، وعدم استغلال نقاشات الهوية في المناكفات السياسية.

4. اختبار الفرضية الرئيسية:

نص الفرضية الرئيسية: تؤثر السلطة السياسية من جهة والسلطة الدينية من جهة أخرى على بناء وتشكيل الهوية الوطنية من خلال آليات السيطرة بفعل حيازتهما لعناصر القوة والتأثير في المجتمع.

يعتبر اختبار الفرضية الرئيسية جزءا أو محصلة لاختبار الفرضيات التي تفرعت عنها، حيث تمارس السلطات السياسية والدينية سيطرتها على تشكيل الهوية من خلال آليات متعددة، بما في ذلك التشريع، وهياكل الحكم، والمناهج التعليمية، والروايات الإعلامية، والخطاب الديني.

وقد شكلت السلطة السياسية تاريخيا الهوية الوطنية من خلال سياسات الدولة مثل التعريب، والإصلاحات التعليمية، والسيطرة على وسائل الإعلام. ومن خلال إملاء سياسات اللغة الرسمية، ومناهج التاريخ، والرموز الوطنية، حيث يؤطر القادة السياسيون سرد الهوية الوطنية بطرق تتوافق مع أيديولوجياتهم السياسية وتعزز شرعيتهم وتوحد المجتمع تحت راية مشتركة.

كما تؤثر السلطة الدينية على الهوية الوطنية من خلال التحكم في الخطاب الديني، والزعامة الروحية، والتوجيه الأخلاقي. وفي مجتمع حيث يتشابك الإسلام بشكل عميق مع الحياة اليومية، يشكل القادة الدينيون الإدراك العام للأخلاق والقيم الوطنية والذاكرة التاريخية والتفسيرات الغيبية.

5. الاستنتاج العام

إن بناء الهوية الوطنية عملية معقدة تتشكل من خلال عوامل اجتماعية وسياسية ودينية وتاريخية متعددة. وفي حالة الجزائر، كان للتفاعل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية تأثير كبير على تشكيل الهوية الوطنية من خلال آليات الرقابة والسياسات والأطر المؤسسية. وقد استخدمت هذه الدراسة البحث النظري بالإضافة إلى أسلوب "دلفي" لاستكشاف أبعاد مختلفة لتكوين الهوية، تضمن ذلك جولتين من الأسئلة المنظمة واستجابات الخبراء. وتوفر النتائج فهما دقيقا لكيفية تفاعل سياسات الدولة والخطاب الديني والتنوع اللغوي وتأثير وسائل الإعلام والتعليم والسرديات التاريخية في تشكيل الهوية الوطنية. نستخلص في المحصلة إلى الاستراتيجيات المحتملة لتعزيز هوية وطنية مركبة وشاملة.

تشير الأبحاث العلمية حول القومية¹⁴² وتشكيل الهوية¹⁴³ إلى أن الهوية الوطنية غالبا ما يتم هندستها من قبل المؤسسات الاجتماعية المهيمنة أي التي تمتلك أدوات السيطرة والتأثير، بما في ذلك الدولة والهيئات الدينية. كما تشير أيضا النتائج من استبيان دلفي في دراستنا الميدانية إلى أنه في حين يرى بعض المستجيبين أن التعاون بين السياسي والديني ضروري للوحدة الوطنية، يزعم آخرون أن سيطرة الدولة المفرطة على الخطاب الديني تقمع التعددية وتخلق التوترات في المجتمع. أي أن التفاعل بين السلطة السياسية والسلطة

¹⁴² Anthony D. Smith, *National Identity*, (University of Nevada Press, 1991).

¹⁴³ Benedict Anderson, Op. cit.

الدينية من شأنه أن يعزز الهوية الموحدة كما من شأنه أن يخلق توترات أيديولوجية، وخاصة عندما يكون هناك خلاف حول دور الدين في الحكم وتداخله مع السياسة.

تؤكد دراستنا هذه أن السلطة السياسية تلعب أدوارا حاسمة في تشكيل الهوية الوطنية، حيث تمارس السلطة السياسية تأثيرا كبيرا على طرق تشكيل الهوية الوطنية من خلال الأطر التشريعية وسياسات الحكم والتعليم والسيطرة على وسائل الإعلام وتأطير الخطاب وقبوله المدخلات الهوية. تستخدم الدولة هذه الآليات لبناء سرد وطني مهيمن، غالبا ما يؤكد على التعريب والمقاومة ضد الاستعمار والتراث الإسلامي. ويؤطر النظام السياسي خطاب الهوية من خلال الصراعات التاريخية، ولا سيما الإيديولوجيا الثورية، باستخدامها كرمز موحد مع تهميش السرديات التاريخية البديلة. حيث تعمل السلطة السياسية في إطار النظام السياسي ضمن سياقات وإمكانات القوة التي تمتلكها، فتقوم بقبول الخطاب السياسي بناء على الإيديولوجيا السياسية التي تتمتع بها النخب السياسية الحاكمة، والتي بدورها تؤثر بشكل مباشر في صنع السياسات العامة، منها السياسة الإعلامية التي تتضمن منح الاعتمادات ووضع حدود الحرية الإعلامية، بالإضافة إلى توجيه الرأي العام واحتكار المعلومة والتحكم في المشهد الإعلامي، فتسمح لآراء معينة بالانتشار بينما تعتبر الآراء التي لا تخدم استمرار امتلاك القوة التأثيرية آراء شاذة ويتم محاربتها بالقانون. وبناء على ذلك فوسائل الإعلام تعتبر كسلاح ذو حدين، إذ تلعب دورا حيويا في تشكيل الوعي الوطني، ولكنها قد تعزز الوحدة أو تعمق الانقسامات، فوسائل الإعلام التي تسيطر عليها الدولة تُستخدم لتعزيز سرديات الهوية المهيمنة، ولكنها تخاطر بقمع وجهات النظر البديلة. بينما توفر وسائل الإعلام المستقلة والرقمية منصة للأصوات المتنوعة، ولكنها تسمح أيضا بالاستقطاب القائم على الهوية والانتماء. ويلاحظ أن الهوية الوطنية تتشكل بشكل متزايد في المساحات الرقمية، حيث يمكن التلاعب بالسرديات أو إضفاء الطابع الديمقراطي عليها اعتمادا على اللوائح والخطاب العام. وعليه تلعب آليات السيطرة الإعلامية دورا في تحقيق الأمن الهوياتي من خلال منع تسرب وانتشار الثقافات الدخيلة التي تهدد الهوية المحلية.

لذلك فالنموذج المناسب يجب أن يجمع بين الحرية والرقابة، دون المساس بالتماسك الاجتماعي مع السماح بتعدد الآراء ضمن التوافقات الوطنية والاجتماعية الكبرى. ومع تطور المنصات الإعلامية والتحول الرقمي، أصبحت الرقابة تشكل تحديا كبيرا أمام الأنظمة السياسية التي تريد حماية مجتمعاتها، لذلك يتم طرح معايير أخلاقية في التعامل مع الهويات الرقمية، بيد أنها معايير من غير الممكن فرضها وسط عالم رقمي واسع ولا يخضع للسيطرة، لذلك يجب التعامل مع هذا الواقع بآليات أكثر ابتكارا، منها توفير المعلومة الرسمية بالكيفية والتوقيت المناسب، بالإضافة إلى التوعية ضمن البرامج الإعلامية والمدرسية، وفي النهاية وضع قوانين مبتكرة للتعامل مع الجرائم والخروقات الرقمية التي تمس بالوحدة الوطنية والهوية المحلية وثوابت الأمة.

يحيلنا ذلك إلى السياسات التعليمية واللغوية التي تلعب دورا أساسيا باعتبارها من أهم مدخلات عملية بناء الهوية الوطنية، حيث تم تبني سياسات التعريب بعد الاستقلال بهدف استبدال التأثيرات الاستعمارية الفرنسية بهوية إسلامية عربية، مما أدى إلى توترات مع الجماعات الأمازيغية والفرنكوفونية. فدعم وترقية التعليم المتعدد اللغات وإعطاء حيز أكبر للاختيارات الشخصية يمكن أن يكون حلا للهيمنة الأحادية، فبدلا من فرض لغة ما على كل الفئات، يجب إعطاء الحق للجماعات الاجتماعية في التعبير عن ثقافتها والفخر بموروثها بالطريقة التي تراها مناسبة، ودون المساس بالمكونات الأخرى مهما كان حجمها، بعيدا عن الإقصاء والاستبعاد. فالمناهج التعليمية الشاملة يجب أن تعكس التاريخ الحقيقي حول الانتماءات العربية والأمازيغية والإسلامية لإنشاء نموذج هوية شامل. كما أن تشكيل الهوية القائمة على المواطنة من خلال تأكيد المناهج التعليمية على المواطنة والديمقراطية والعدالة الاجتماعية بدلا من الحصرية العرقية أو الدينية. إن استكمال عمليات التعريب قد يكون ذا فائدة خصوصا في مجال البحث العلمي إذا ما تم دعمه بعمليات الترجمة العلمية التي تستهدف نقل المعرفة والتكنولوجيا، إذ يمكن للجزائر الاستفادة من تجارب دول أخرى مثل تركيا وماليزيا وفيتنام، حيث اعتمدت هذه الدول على لغاتها المحلية في عملية التنمية والتطوير، ولم يمنعها ذلك من الانتقال من مصاف الدول المتخلفة إلى دول منتجة ومجتمعات متماسكة.

يمكن للوضع الاقتصادي الجيد أن يساعد في غلق ملفات الهوية وتسيير نقاشاتها بطريقة سلسة. فالمشاكل الاجتماعية والسياسية والاقتصادية تدفع بالفئات التي تعاني منها إلى البحث عن الحماية واللجوء إلى جهات غير التي سببت هذه المشاكل، وأول ما تلجأ إليه هو الفئة العرقية بحثاً عن التعاطف والتضامن العضوي. المشاكل الاقتصادية ورداءة الأوضاع الاجتماعية وسوء الأحوال المعيشية تخلق حلقة مفرغة تدور حولها الفئات المهمشة من الدولة إلى العرقية وصولاً إلى نزاعات الهوية ومطالبات الانقسام والانفصال. نستنتج من ذلك أن السياسات الاقتصادية والتنموية العادلة يمكن أن تساعد في حل مشكلات بناء الهوية وتدعم التماسك الاجتماعي.

إن فتح المجال السياسي وحرية التعبير والتمثيل السياسي وخلق سرد وطني شامل ودمج وجهات النظر التاريخية المتنوعة في سياسات التعليم والإعلام يمكن أن تكون أدوات مساعدة خلال التفاوض على بناء الهوية المركبة، فالمظلومية التي تركز على الأقلية وعدم المساواة والتهميش يمكن تفكيكها بالتمثيل السياسي المتساوي والحق في التعبير الثقافي والاعتزاز بالتراث والاعتراف بالاختلاف، بينما يؤدي الإقصاء إلى إذكاء هذه المظلوميات ويدفعها إلى البحث عن الحماية لدى دوائر اجتماعية ضيقة وتكوين حواجز وهمية داخل المجتمع الواحد، وتحولها إلى صراعات سياسية وانقسامات اجتماعية معقدة.

تلعب المؤسسات الدينية دوراً حاسماً في صياغة المنظورات الأخلاقية والمعنوية، والتأثير على الهوية من خلال المساجد والتعليم الديني والخطاب الروحي. حيث تؤثر السلطة الدينية على تشكيل الهوية بعدة طرق، وقد اتضح من خلال دراستنا هذه أن السلطة الدينية تعتبر تابعا ومكملا للسلطة السياسية في أغلب الحالات، فالتحالفات بين الدولة والدين تشكل مظهرا من مظاهر هذه العلاقة، حيث تستعين الحكومة بالمؤسسات الدينية لإضفاء الشرعية على السياسات وتعزيز نسخة معتدلة من الإسلام ترعاها الدولة، وتوازن بين الطرق الصوفية التقليدية (الزوايا) والحركات الإسلامية الأكثر محافظة. إلا أن هامش الحرية الذي اكتسبته المؤسسات الدينية خلال نضالاتها وصراعاتها قد يمكنها من تبني خطاب ديني معتدل بالاعتماد على التوافقات الكبرى وباستغلال السلطة الروحية على المجتمع، ويشكل الخطاب الديني أداة للوحدة

والسيطرة، حيث تعمل الخطب والفتاوى والتعليم الديني على تشكيل تصورات الجمهور للأخلاق والقيم الوطنية. وتعمل العلاقة التكاملية بين السياسي والديني على تعزيز التماسك الوطني من خلال إطار الهوية المشتركة، بينما تشكل فترات الصراع والمنافسة في بعض الأحيان تحديات لسرديات الدولة، مما يؤدي إلى فترات من القمع أو الصراع السياسي للجماعات الدينية. وعلى الرغم من عدم امتلاك السلطة الدينية لسلطة التعيين وحصرها في النظام السياسي، بإمكان الخطاب الديني أن يساهم في التشكيل الهوياتي وبناء هوية وطنية مركبة تذوب فيها الهويات الفرعية، وذلك من خلال فتح الحوارات مع النخب الإيديولوجية وإعطاء حرية الحوار دون الإقصاء، بالإضافة إلى استغلال السلطة الروحية في الضغط على السلطة السياسية بغرض التأكيد على الثوابت الكبرى للهوية، والعمل على إبقاء النقاشات الهوياتية ضمن الأطر الأكاديمية والنخبوية، وتوجيه الرأي العام إلى قيم التسامح والتعايش وتقبل الآخر. فإمكانية التعاون يمكن أن تنتج نموذجاً متوازناً حيث تتعايش المؤسسات الدينية والسياسية دون هيمنة متبادلة. كما يجب على السلطة الدينية ومؤسساتها خلق منابر جديدة لنشر الخطاب الديني المعتدل ونبذ التطرف، وذلك من خلال ابتكار وسائل جديدة ضمن العالم الرقمي، والمساهمة في نشر المعلومة الدقيقة ومزاحمة الحملات الثقافية والهوياتية الدخيلة لتحقيق الأمن المجتمعي والهوياتي.

قد تبدو الصراعات السياسية القائمة على الهوية غير واضحة أحياناً، فلقد أدت الهوية المتعددة الأوجه للجزائر إلى توترات سياسية ولغوية، وخاصة بين الفئات العربية والأمازيغية والناطقة بالفرنسية والعلمانية والإسلامية. وتتجلى هذه التوترات في الصراعات السياسية المتعلقة ب:

السياسات اللغوية: حيث أدت هيمنة اللغة العربية على الأمازيغية والفرنسية إلى مقاومة جهوية وصراعات هوياتية خفية حيناً وظاهرة أحياناً.

العلمانية في مواجهة النفوذ الديني: لا يزال دور الإسلام في الحكم محل نزاع، حيث يدافع العلمانيون عن الوطنية القائمة على المدنية، في حين يؤكد الإسلاميون على الحكم المستمد من الدين والمدعوم بالشريعة الإسلامية.

تحميش الهوية الثقافية الأمازيغية: على الرغم من الاعتراف الرسمي بالأمازيغية كلغة وطنية ورسمية إلى جانب العربية، يزعم العديد من الناشطين الأمازيغ أن التمثيل الثقافي يظل رمزيا وليس جوهريا.

إن التعامل مع هذه الصراعات يتطلب استراتيجيات معالجة وليس سياسات مواجهة، إذ يمكن مثلا للإصلاحات التشريعية أن تعزز الحماية الدستورية للتعددية لضمان حصول جميع المجموعات الهوياتية على اعتراف قانوني متساو. كما تسمح السياسات التعليمية المتوازنة بدمج جميع السرديات التاريخية في المناهج الدراسية لمنع تشكيل الهوية الحصرية أو الإقصائية. هذا بالإضافة إلى فتح الحوار بين الثقافات والتمثيل الإعلامي وتشجيع السرديات الإعلامية المتنوعة التي تعكس الهوية المركبة للجزائر.

في حين أثر كلا الكيانين تاريخيا على تشكيل الهوية من خلال سياسات الاستبعاد والإدماج، إلا أن هناك إمكانية لبناء نموذج تصوري لهوية وطنية جديدة ومتكاملة توفّق بين السرديات التاريخية والتعددية اللغوية والتنوع الإيديولوجي. وهذا يتطلب إصلاحات في سياسات الحكم والتعليم والإعلام والخطاب الديني، مما يضمن إطارا وطنيا أكثر شمولاً وتماسكا لمستقبل الجزائر. كما يجب أن يخضع النموذج التصوري للهوية المركبة للتوافق المجتمعي، وذلك من خلال إشراك مؤسسات المجتمع المدني إلى جانب النخب الأكاديمية في العمل من أجل صياغة معايير ومحددات المدخلات الهوياتية، وتقديم نتائج العمل للسلطة السياسية التي تلتزم بالعمل الجاد من أجل إيجاد خط التوافق الهوياتي الذي يُمنع تجاوزه.

لقد أكّدت هذه الدراسة أن السلطتين السياسية والدينية تشكّلان محورا أساسيا في تشكيل الهوية الوطنية، وغالبا من خلال آليات السيطرة وتشكيل الخطاب. ومع ذلك، تنشأ التوترات عندما تعمل هذه القوى على تحميش بعض مكونات الهوية. وتواجه الجزائر تحديات مستمرة في تحقيق التوازن بين الهويات العربية والأمازيغية والإسلامية والعلمانية، ولكن نموذجا مركبا جديدا للهوية الوطنية يقدم مسارا للتماسك والشمول.

ولتحقيق هوية مستدامة وموحدة، يتعين على الجزائر تنفيذ الإصلاحات التشريعية، وتنويع التعليم، ولا مركزية حوكمة الهوية الثقافية، والتعددية الإعلامية. وتشير النتائج إلى أن التحول نحو تشكيل الهوية المركبة

القائمة على المواطنة، حيث تكون المواطنة والقيم المشتركة لها الأسبقية على الحصرية العرقية والدينية، من شأنه أن يعزز الاستقرار على المدى الطويل.

وفي نهاية المطاف، فإن التنوع التاريخي والثقافي الغني في الجزائر يشكل ميزة وليس عبئا، وينبغي أن تعكس هويتها الوطنية هذا التعدد بطريقة تعزز الوحدة واحترام الاختلافات. في الجزائر، يوضح التحالف التاريخي والصراع في بعض الأحيان بين النخب السياسية والمؤسسات الدينية كيف يتم التفاوض على الهوية الوطنية بشكل مستمر بدلا من أن تكون ثابتة، فتعمل هذه الديناميكيات على قبوله مدخلات الهوية وفقا للسياقات التاريخية والثقافية والسياسية، وهذا ما يميز الهوية المركبة أنها تكون محل تشكيل وبناء دائم ومستمر في الزمن. ومنه يمكن القول أن العمل يجب أن ينصبَّ على تحديد معايير المدخلات الهوية التي تهدف إلى بناء هوية مركبة، بدلا من محاولة صياغة إطار هوياتي جامد يمكن أن يتآكل مع الزمن.

خاتمة

ترتبط عملية تشكيل الهوية الوطنية في الجزائر ارتباطا وثيقا بالديناميكيات التاريخية والسياسية والدينية المعقدة التي شكلت المشهد الاجتماعي والسياسي للبلاد. ويكمن جانب حاسم في تطور هوية الجزائر في التفاعل بين السلطة السياسية والسلطة الدينية، والذي أثر باستمرار على تعريف الدولة لذاتها وعلاقتها بشعبها ومجتمعها. منذ الاستعمار الفرنسي وما تلاه من نضال من أجل الاستقلال، شهدت هوية البلاد حالة من التقلب والتجاذب، وهي تواجه تحديات بناء هوية وطنية متماسكة، مع الموازنة بين تراثها الديني والواقع السياسي. في أوائل فترة ما بعد الاستقلال، سعت بعض النخب السياسية الحاكمة، بتأثير قوي من جبهة التحرير الوطني، إلى إرساء هوية وطنية علمانية. تعارضت هذه الرؤية للحدث، المتجذرة في الأيديولوجيات الاشتراكية والقومية، مع التقاليد الإسلامية الراسخة للشعب الجزائري، الذي لم يعتبر الإسلام ديناً فحسب، بل عنصراً أساسياً في هويته الثقافية. كان هذا التوتر بين العلمانية والإسلام سمة مميزة للسياسة والمجتمع الجزائري، مما أدى إلى تجاذب بين القوى السياسية العلمانية والطوائف الدينية على مر العقود. برزت إحدى أهم نقاط الخلاف في ثمانينيات القرن الماضي مع صعود الحركات السياسية الإسلامية، التي تحددت هيمنة جبهة التحرير الوطني والنخب السياسية العلمانية. برزت الجبهة الإسلامية للإنقاذ كقوة شعبية وسياسية نافذة، داعية إلى إسلام سياسي يرفض الإطار العلماني الذي تأسس بعد الاستقلال. خلق هذا أزمة هوية عميقة للدولة، حيث اضطرت إلى التوفيق بين هويتها العلمانية وتطلعات شعب ذي دوافع دينية. وفاقت الأزمة الأمنية التي تلت ذلك في تسعينيات القرن الماضي هذا الانقسام، حيث أدى العنف بين قوى النظام السياسي والفصائل الإسلامية إلى إعادة تشكيل جذرية للهوية الوطنية الجزائرية. وبحلول أوائل القرن الحادي والعشرين، دخلت البلاد مرحلة من المصالحة الوطنية، سعت إلى دمج الجوانب المتعددة للهوية الجزائرية، ودمج العناصر العلمانية والدينية في محاولة لصياغة هوية وطنية أكثر شمولاً. مع ذلك، لا يزال استمرار الإسلام السياسي، واستمرار نفوذ السلطات الدينية، وصراع الدولة للحفاظ على علمانية معتدلة، تحديات قائمة. وبالنظر إلى مستقبل الهوية الوطنية الجزائرية، يتضح أن التوتر بين السلطتين السياسية والدينية لن يتلاشى سريعاً على الأرجح. ويظل السؤال حول كيفية استمرار الجزائر في موازنة هذه التأثيرات

المتنافسة - سواء من حيث الحكم أو في تشكيل الهوية الثقافية للأمة - محور النقاشات الوطنية. علاوة على ذلك، فإن الدور المتنامي للشباب والمطالبة المتزايدة بالإصلاحات الديمقراطية تُضيفان تعقيدا إضافيا إلى هذه العملية المعقدة أصلا. لذا، لن يعتمد تطور الهوية الوطنية في الجزائر على حسم الجدل بين العلماني والديني فحسب، بل أيضا على قدرة الأمة على تعزيز ثقافة سياسية ديمقراطية شاملة تحترم التعددية السياسية والهويات الدينية والثقافية المتنوعة لشعبها. إن إرث الاستعمار، واستمرار الهياكل السياسية الاستبدادية، والدور المستمر للدين في تشكيل الخطاب السياسي، عوامل ستظل تؤثر على مسار الجزائر. لا شك أن العلاقة الديناميكية بين السلطتين السياسية والدينية في البلاد ستلعب دورا هاما في تحديد طبيعة الهوية الوطنية الجزائرية في العقود القادمة. وسيكون فهم التفاعل المعقد بين هذه العناصر أساسيا لمواجهة التحديات المقبلة في سعي الجزائر نحو مزيد من الوحدة والاستقرار والشمول.

قائمة المراجع

أ. باللغة العربية

الوثائق والتقارير

- دستور 1989 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.
- دستور 2016 للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية.

الكتب

- سعد الله أبو القاسم، تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، ط1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، 1998.
- البخاري أبو محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، ط1، دار ابن كثير، بيروت، 2002.
- كنعان أحمد علي، الشباب الجامعي والهوية الثقافية في ظل العولمة الجديدة، دمشق عاصمة الثقافة العربية 2008، دمشق، 2008.
- ميكشيللي أليكس، الهوية، ترجمة علي وطفة، دار وسيم للخدمات الطباعة، 1993.
- سميث أنتوني د.، الرمزية العرقية والقومية: مقارنة ثقافية، ترجمة أحمد الشيمي، ط1، المركز القومي للترجمة، القاهرة، 2014.
- أندرسن بينيدكت، الجماعات المتخيلة، تأملات في أصل القومية وانتشارها، ترجمة ثائر ديب، ط1، شركة قدمس للنشر والتوزيع، بيروت، 2009.
- جوزيف جون، اللغة والهوية: قومية - اثنية - دينية، ترجمة عبد النور خراقي، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2007.
- عوض صالح، معركة الإسلام والصليبية في الجزائر من سنة 1830 إلى سنة 1962، الجزء 1، ط1، مطبعة دحلب، الجزائر، 1992.
- هنتنغتون صموئيل، من نحن - التحديات التي تواجه الهوية الأمريكية، ترجمة حسام الدين خضور، ط1، دار الحصاد، دمشق، 2005.

- الجابري محمد عابد، الخطاب العربي المعاصر - دراسة تحليلية نقدية، مركز دراسات الوحدة العربية، دار الطليعة، 1982.
- حلاق وائل، ماهي الشريعة؟، ترجمة طاهرة عامر وطارق عثمان، ط1، مركز نماء للبحوث والدراسات، بيروت، 2016.
- القرشي يوسف جميل، عن نظرية السلطة في الإسلام دراسة في مفهوم السلطة السياسية ومصادرها والقيود الواردة عليها، منشورات نماء، عمان، 2008.

المقالات العلمية

- أحمد سالم رائيا، "مفهوم الهوية الثقافية - دراسة نظرية -"، مجلة بحوث الشرق الأوسط 10، العدد 81 (2022): 21-38.
- أوسليم عبد الوهاب، "مؤتمر المجلس الوطني للثورة الجزائرية بطرابلس ماي- جوان 1962 الأسباب، المجريات، القرارات"، مجلة الخلدونية 6، العدد 1 (2013): 155-168.
- بشارة عزمي، "مفهوم السلطة السياسية في الفكر العربي المعاصر"، مجلة الدراسات الفلسطينية 81، (2010): 7-23.
- بن أزواو فتح الدين، "السياسة الاستعمارية الفرنسية الدينية والثقافية في الجزائر (1830-1954)،" مجلة البحوث التاريخية 5، العدد 2 (2021): 277-299.
- بن حليلة محمد، "الخطاب الديني في المجتمع الإسلامي مقارنة سوسيو-دينية لواقع الخطاب في المؤسسات الدينية مؤسسة المسجد أئموذجا"، حوليات جامعة الجزائر 1 العدد 31، الجزء 3 (2017): 301.
- بن دويغف سعيد، "المدرسة الصوفية في الجزائر، نشأتها، أعلامها ودورها في بناء المجتمع"، مجلة العلوم الاجتماعية 14، العدد 01 (2020): 221.
- بن شاعة بيران، "تشكل الهوية الدينية في الجزائر"، مجلة العلوم الاجتماعية 8، العدد 2 (2014): 39.

- بن موسى هارون الرشيد، "العلاقة بين الحركة الصوفية والاصلاحية ابن باديس والطاهر العبيدي انموذجا"، مجلة الدراسات الإسلامية 09، (2017): 600.
- بن نعمان أحمد، "وضع اللغة العربية في عهد الاحتلال"، مجلة اللغة العربية العدد الممتاز 7، العدد 2 (2005): 223-250.
- جاب الله الطيب، "دور الطرق الصوفية والزوايا في المجتمع الجزائري"، مجلة معارف 8، العدد 14 (2013): 180.
- الجابري محمد عابد، "العولمة والهوية الثقافية، عشر أطروحات"، مجلة المستقبل العربي 228، (1998): ص 14.
- جرادي حفصة، وطالب سارة، "المسألة الدينية والهوية في المجتمع الجزائري"، مجلة الدراسات الإسلامية 09، (2017): 626.
- خراط أدوار، "الأصالة الثقافية والهوية الوطنية"، مجلة العربي 551، (2004): 28.
- زيتوني نصيرة، "واقع اللغة العربية في الجزائر"، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية) 27، العدد 10، (2013): 2157-2176.
- سمالي محمد، "دور المؤسسة الجامعية في تحقيق الأمن الفكري وتنمية الهوية الثقافية للطلاب - الجامعة الجزائرية أنموذجا-"، المجلة العربية للدراسات والأبحاث في العلوم الإنسانية والاجتماعية 14، العدد 4، (2022): 74-86.
- شطة مقران، "المسألة اللغوية في الجزائر: مواقف وأفكار" خولة طالب الإبراهيمي " أنموذجا"، مجلة المقري للدراسات اللغوية النظرية والتطبيقية 1، العدد 1، (2017): 176-184.
- طوالبية محمد، "التشكلات الأيديولوجية داخل الحركة الصوفية"، مجلة كلية العلوم الإسلامية الصراط 21 (2010): 256.
- قريتلي حميد، "الزوايا والطرق الصوفية في السياسة الاستعمارية في الجزائر (1870-1914)"، مجلة المفكر 6، العدد 2 (2022): 219.
- المتدين عبد اللطيف، "السياسيات اللغوية والهوية الوطنية في المغرب والجزائر"، مجلة حكامه 4، 2 (ربيع 2022): 11.

- المسدي عبد السلام، "الهوية واللغة في الوطن العربي بين أزمة الفكر ومأزق السياسة"، المؤتمر السنوي للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، (مارس 2012)، الدوحة.
- مهدي حبيب صالح، "دراسة في مفهوم الهوية"، مركز الدراسات الإقليمية جامعة الموصل 13، 6 (2009): 05.
- هباشي فوزية، نوري دريس، "سوسيولوجيا التحول اللغوي في الجزائر: دراسة بنيوية للعلاقة اللغة - المجتمع"، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات 6، العدد 2، (2023): 552-568.

الأطروحات

- أبو زيد محمد عبد السلام. "التحليل السوسيولوجي للخطاب الديني اليومي عند بعض الشرائح الاجتماعية في الريف والحضر". أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة القاهرة، مصر، 2006.
- بلمهدي علي بشير. "الخطاب الديني في الجزائر ومسألة الهوية الوطنية". أطروحة دكتوراه في التاريخ، جامعة وهران، 2011.
- بوراكي محمد. "القيم الثقافية وإشكالية الهوية الوطنية في الجزائر بعد الاستقلال: دراسة أنثروبولوجية لبحث نمط الهوية في مخيال تراث الأدب الشعبي". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2003.
- بوسعادة رشيد. "الإمام والمسجد بين الدين والسياسة". أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الديني، جامعة الجزائر، 2007.
- حسني هنية. "السياسة اللغوية في المجتمع الجزائري". أطروحة دكتوراه في علم اجتماع التربية، جامعة بسكرة، 2017.
- صوالحية منير. "قيم واستراتيجيات النخبة السياسية وعلاقتها بالحكم في الجزائر". أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2، 2009.
- فيلالى سليمة. "بنية الهوية الجزائرية في ظل العولمة، دراسة على عينة من الطلبة الجامعيين بجامعة باتنة". أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.

المعاجم

- مجمع اللغة العربية، المعجم الفلسفي، المطابع الأميرية، القاهرة، 1983.
- مختار عمر أحمد، معجم اللغة العربية المعاصرة، ط.1، عالم الكتب، القاهرة، 2008.
- المنجد في اللغة والإعلام، دار المشرق، بيروت، 1986.

مواقع الأنترنت

- دلباني أحمد، "تجدد الصراع اللغوي بالجزائر"، حوار مع جريدة النصر نشر يوم 23 أكتوبر 2017، تم الاطلاع يوم 24 جويلية 2024 على الرابط: <https://shorturl.at/3z1Ho>
- زهار حسان، "بانوراما الحركات الإسلامية الجزائرية النشأة والمآلات"، مقال على منصة عربي 21، تم الاطلاع يوم 08 جانفي 2025 على الرابط: <https://shorturl.at/wMUwR>
- قاموس المعجم الوسيط، تم الاطلاع يوم 09 نوفمبر 2024 على الرابط: <https://shorturl.at/g5trl>
- قاموس كامبريدج، تم الاطلاع يوم 02 أفريل 2024 على الرابط: <https://dictionary.cambridge.org/dictionary/english/identity>
- معجم المعاني الجامع، تم الاطلاع يوم 25 جوان 2024 على الرابط: <https://shorturl.at/c4caQ>

ب. باللغات الأجنبية

Books

- Anderson Benedict, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism, Verso, London, 1983.
- Anderson Benedict, Imagined Communities: Reflections on the Origin and Spread of Nationalism (Revised Edition), Verso, London, 2006.
- Buckingham David, "Introducing Identity," in Youth, Identity, and Digital Media, Ed. David Buckingham, The John D. and Catherine T. MacArthur Foundation Series on Digital Media and Learning, The MIT Press, 2008, p. 1-24.
- Burk Peter J. and Stets Jan E., Identity theory, Oxford University Press, 2009.

- Casanova José, *Public Religions in the Modern World*, University of Chicago Press, Chicago, 1994.
- Crystal David, “What is language death?,” in *Language Death*, Cambridge University Press, 2000.
- Durkheim Emile, *The Elementary Forms of Religious Life*, Translated by Fields Karen E., The Free Press, 1912.
- Erikson Erik H., *Identity: Youth and crisis*, W. W. Norton & Company, New York, 1968.
- Ferrera Maurizio, *Politics, conflict, and ideology*, Oxford University Press, 2024.
- Fishman Joshua A., *Reversing Language Shift: Theoretical and Empirical Foundations of Assistance to Threatened Languages*, Multilingual Matters, London, 1991.
- Frosh Stephen, Phoenix Ann and Pattman Rob, “Ethnic identity, ‘race’ and young masculinities,” in *Young Masculinities*, Palgrave, London, 2002.
- Gellner Ernest, *Nations et Nationalisme*, translated by Benedicte Pineau, Payot, Paris, 1989.
- Giddens Anthony, Duneier Mitchell, Appelbaum Richard P and Carr Deborah, *Introduction to Sociology*, W.W. Norton & Company, New York, 2016.
- Hoehne Markus Virgil, Gabbert Echi Christina and Eidson John R., *Dynamics of Identification and Conflict: Anthropological Encounters*, Berghahn Books, New York, 2022.
- Inglehart Ronald and Welzel Christian, *Modernization, Cultural Change, And Democracy: The Human Development Sequence*, Cambridge University Press, Cambridge, 2005.
- Kymlicka Will, *Multicultural Citizenship: A Liberal Theory of Minority Rights*, Oxford University Press, 1996.
- Laaredj-Campbell Anne, “Literacy and Education in Multilingual Algeria,” in *Handbook of Literacy in Africa*, Ed. Joshi, R.M., McBride, C.A., Kaani, B., Elbeheri, G., (Springer Nature, Cham, 2023):135-152.
- Laitin David D., “The micro dynamics of language use in contemporary Africa,” in *Language Repertoires and State Construction in Africa*, Cambridge Studies in Comparative Politics, Cambridge University Press, 1992.
- Pasic Amir, *Culture, Identity, And Security: An Overview*, Rockefeller Brothers Fund, 1998.

- Schnapper Dominique, "Race: History of the Concept," In International Encyclopedia of the Social and Behavioral Sciences, Vol. 13, edited by Smelser Neil J. and Baltes Paul B., Elsevier, 2001.
- Schoelen Leonie, "Between National Identity, Research and Social Function-Academics' Perceptions of the Ambivalent Role of the Algerian University," in Higher Education in Sub-Saharan Africa in the 21st Century, Edited by B.K. Daniel, R. Bisaso, Springer, Singapore, 2023.
- Sindre Bangstad and Fuentes Agustín, "Race and racism," In The Open Encyclopedia of Anthropology, edited by Cantave Rachel, Open Knowledge Press, 2023.
- Smith Anthony D., National Identity, University of Nevada Press, 1991.
- Sunstein Cass R., "Polarization," in #Republic: Divided Democracy in the Age of Social Media, Princeton University Press, 2018.
- Tajfel Henri and Turner John C., "An Integrative Theory of Intergroup Conflict," in The Social Psychology of Intergroup Relations, edited by Austin W.G. and Worchel S., Brooks/Cole, Monterey, CA, 1979.
- Zack Naomi, "Social construction and racial identities," in Philosophy of Race: An Introduction, Cham: Springer International Publishing, 2023.

Articles

- Baba Sofiane, Hemissi Omar, Hafsi Taïeb, "Identité organisationnelle et identité nationale en Algérie: interactions et influences," Management 2, no. 24 (2021): 66-125.
- Bachrach Peter, Baratz Morton S., "Two Faces of Power," American Political Science Review 56, no. 4 (1962): 947-952.
- Bartasevičius Vainius and Trunov Ivan, "Association between dimensions of national identity and immigration attitudes: A meta-analysis," International Journal of Intercultural Relations 102, (2024).
- Brady Shane R., "Utilizing and Adapting the Delphi Method for Use in Qualitative Research," International Journal of Qualitative Methods 14, no. 5(2015): 1.
- Couture Gagnon Alexandre and Saint-Pierre Diane, "Identity, Nationalism, and Cultural and Linguistic Policies in Québec," The Journal of Arts Management, Law, and Society 50, no. 2, (2020): 115-130.

- Crisp Jackie, Pelletier Dianne, Duffield Christine, Adams Anne, Nagy Sue, “The Delphi Method?,” *Nursing Research* 46, no. 2 (1997): 116-118.
- Dash Bibhu and Sharma Pawankumar, “Digital Identity and Authentication in the Blockchain Era,” *Social Science Research Network*, (2021):
- Easton David, “An Approach to the Analysis of Political Systems,” *World Politics* 9, no. 3 (1957): 383-400.
- Forlenza Rosario and Niglia Federico, “The case of Algeria: decolonization, post-colonial nation-building and the economic disintegration of the periphery,” (LUISS, Department of Political Science, 2020/2021): 74-75.
- Ghanem Dalia, “The Shifting Foundations of Political Islam in Algeria,” *Carnegie Middle East Center*, (2019): 16.
- Hattab Mohamed, “Politique linguistique éducative algérienne et identité,” *Langues & Cultures* 1, no. 1, (2020): 117-125.
- Jaspal Rusi and Cinnirella Marco, “The construction of ethnic identity: Insights from identity process theory,” *Ethnicities* 10, no. 1 (2010): 92-113.
- Jonathan Fox, “Religion and State Failure: An Examination of the Extent and Magnitude of Religious Conflict from 1950 to 1996,” *International Political Science Review* 25, no. 1 (2004): 55–76.
- KADRI Aïssa, "Le système d’enseignement algérien, entre passé et présent," *CIRIEC Working Papers*, Université de Liège, (2018): 18-11.
- Kadri Nabila and SassiBoudemagh Souad, “Managerial Analysis of the Overcrowding Schools Situation in Algeria,” *Journal of Management and Sustainability* 12, no. 1, (2022): 152.
- Klimova Galina, “Political ideology: socio-philosophical conceptualization,” *The Bulletin of Yaroslav Mudryi National Law University Series Philosophy Philosophies of Law Political Science Sociology* 2, no. 53 (2022): 166-181.
- Linton April, "Language politics and policy in the United States: implications for the immigration debate," *International Journal of the Sociology of Language* 2009, no. 199, (2009): 9-37.

- Lowe William Q., “Understanding Race: The Evolution of the Meaning of Race in American Law and the Impact of DNA Technology on Its Meaning in the Future,” *Albany Law Review* 72, no. 4 (2009): 1113.
- Lüders Adrian, Quayle Mike, Maher Paul, Bliuc Ana-Maria and MacCarron Pádraig, “Researching Attitude–Identity Dynamics to Understand Social Conflict and Change,” *European Journal of Social Psychology*. (2024): 1-8.
- Nogueroles Patricio, Salgueiro Tomás Alves, Vera Stefan Efraín, Valderrama Carlos Luddwing Muñoz, Larrosa Pablo Nicolás Fernández, “Role of political ideology in information monitoring and opinion change,” *SCT Proceedings in Interdisciplinary Insights and Innovations* 2, (2024): 273.
- Ozturk Ahmet Erdi, "Religious Soft Power: Definition(s), Limits and Usage," *Religions* 14, no. 2 (2023): 135.
- Phinney Jean S., “The Multigroup Ethnic Identity Measure: A new scale for use with diverse groups,” *Journal of Adolescent Research* 7, no. 2 (1992): 156–176.
- Razec Ines, “The Concept of Identity in the Technological Era,” *LUMEN Proceedings* 17, (2022): 572-589.
- Rieffer Barbara-Ann J., “Religion and Nationalism: Understanding the Consequences of a Complex Relationship,” *Ethnicities* 3, no. 2 (2003): 215-242.
- Rosana Anita and Fauzi Irfan, “The Role of Digital Identity in the Age of Social Media: Literature Analysis on Self-Identity Construction and Online Social Interaction,” *Journal of Social Science* 1, no. 4 (2024): 477–489.
- Sablatzky Tenley, “The Delphi Method,” *Hypothesis: Research Journal for Health Information Professionals* 34, no. 1 (2022): 1-6.
- Sahel Malika, “The Algerian Post-Independence Linguistic Policy - a Recovery of National Identity,” *European Journal of Language and Literature Studies* 3, no. 2, (2017): 38–43.
- Santos Alisson et Al., “The Construction Of Cultural Identity In The Digital Age,” *Applied Social Sciences* 28, no. 139 (2024): 45–46.
- Seifullina, G. R., Arinova, O. T., and Zhakin, S. M. “Digital identity in the space of digital culture,” *Bulletin of Karaganda University* 11429, no. 2 (2024), 307–312.

- Stark Rodney and Bainbridge William Sims, “Of Churches, Sects, and Cults: Preliminary Concepts for a Theory of Religious Movements,” *Journal for the Scientific Study of Religion* 18, no. 2 (1979): 117–133.
- Stark Rodney, “Secularization, R.I.P,” *Sociology of Religion* 60, no. 3 (1999): 249-273.
- Stover William James and Mann Mali A., “External Elements in the Construction and Demise of Ethnicity and Identity,” *International Journal on World Peace* 33, no. 4 (2016): 69.
- Tittenbrun Jacek, “Ralph Dahrendorf’s Conflict Theory Of Social Differentiation And Elite Theory,” *Innovative Issues and Approaches in Social Sciences* 6, no. 3 (2013): 117 – 140.
- Verkuyten Maykel and Martinovic Borja, “Immigrants' national identification: Meanings, determinants, and consequences,” *Social Issues and Policy Review* 6, no. 1 (2012): 82–112.

Website pages

- Boukhars Anouar, “‘Quietist’ and ‘Firebrand’ Salafism in Algeria,” Published on November 24th, 2015 by FRIDE, on this link: <https://carnegieendowment.org/posts/2015/11/quietist-and-firebrand-salafism-in-algeria?lang=en>
- European Charter for Regional or Minority Languages (1992). Council of Europe. Visited on February 24th, 2025, <https://www.coe.int/en/web/european-charter-regional-or-minority-languages/text-of-the-charter>
- The Delphi Method, Website visited on January 12th, 2025, <https://otexts.com/fpp2/delphimethod.html>